تييري دو مونبريال

عشرون عامًا قلبت موازين العالم

الجزء الثانى

من برلين إلى بكين

ترجمة: أمل الصبان
داليا الطوخى
مـنى جلال
مهـا البـاشا

2119

يقدم لنا تييري دو مونبريال، في هذا الكتاب، صورة للعالم عشية عام 1989؛ حيث كان النظام العالمي مزدوج القطبية ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يتأرجح بينهما عالم ثالث محكوم بالمنافسة بين البلدان المتقدمة «تقليديًا» والبلدان «الصاعدة»؛ فقد تحققت النبوءة الخاصة بصعود القارة الآسيوية، ممثلة في الصين والهند.

يبدأ مونبريال تحليلاته بالتأكيد على بروز ملامح «ثورة جديدة» في أوروبا الشرقية الوسطى، ذلك بعد 4 سنوات من وصول ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفييتي عام 1985. وكان سقوط سور برلين في شهر نوفمبر من تلك السنة إعلانًا بتغيير وجه أوروبا، والعالم. فعبر ذلك الحدث- المنعطف «قررت الشعوب أن تصنع تاريخها مباشرة» بعيدًا عن جميع "الوسطاء"، الأمر الذي أدّى إلى «إعادة تركيب» المنطقة الممتدة من بحر البلطيق إلى البحر الأسود؛ مما أدّى إلى «إعادة تركيب» أوروبا كلها. وكان الحدث الأهم في عام 1990 هو إعادة توحيد الأمة الألمانية بعد أن كانت مقسومة إلى شطرين طيلة فترة الحرب الباردة.

وكان عام 1992 هو عام الاضطرابات في روسيا مع محاولة الانقلاب التي استطاع بوريس يلتسين بنهايتها أن يفرض نفسه بوصفه أول رئيس لروسيا بعد انهيار الشيوعية. بالتزامن مع ذلك شهدت منطقة البلقان اضطرابات ذات طابع قومي وعرقي.

ويحدد مونبريال الحدث الأكبر خلال السنوات العشر الأخيرة بتفجيرات نيويورك وواشنطن يوم 11 سبتمبر 2001. لقد أصبح هناك بكل بساطة «ما قبل» هذه التفجيرات و«ما بعدها». وبعد أن ردد الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش خطابًا ينتمي إلى قاموس «صدام الحضارات» و«حرب الخير ضد الشر» تبنّى مقولة «الحرب ضد الإرهاب». وكان الحدث الأكبر الآخر في العقد الأخير هو الحرب على العراق في ربيع عام 2003. ولا يتردد المؤلف في وصف الحسابات الأميركية الخاصة بشن تلك الحرب بأنها كانت خاطئة، وأدّت إلى جعل سفينة العالم بلا قبطان.

إن تييري دو مونبريال بما يمتلكه من خبرة متميزة وحنكة في مجال التحليلات السياسية والاقتصادية يقدم للقارئ عملاً فريدًا يساعده على فهم عشرين عامًا كانت بمثابة فترة انتقالية فاصلة في مستقبل البشرية وركيزة لبناء العلاقات الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين.

تصميم الغلاف: نادية كشك

عشرون عامًا قلبت موازين العالم

من برلين إلى بكين

الجزء الثاني

عشرون عامًا قلبت موازين العالم

من برلين إلى بكين

الجـزء الثانى

ترجمـــة:

أمـــل الـــصبان داليـــا الطـــوخي

منـــى جـــلال مهـــا الباشـــا

2016

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

مونبريال، تييرى دو
عشرون عامًا قلبت موازين العالم (الجزء الثانى): مــن بــرلين إلى بكين: تأليف/ تييرى دو مونبريال؛ ترجمة: أمــل الــصبان وآخرون
ط ١ – القاهرة : المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦
٤٨٠ ص، ٢٤ سم
١ – العالم - تاريخ
(أ) الصبان ، أمل (مترجمة مشاركة)
(ب) العنوان ٩٠٩

رقم الإيداع ٣٦٨٨ / ٢٠١٢
الترقيم الدولي: I.S.B.N - 978 - 977-704 - 965- 8
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلي تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافــاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز.

المحتويات

الفصل الحادي عشر

يوليو ١٩٩٨

الأزمة الآسيوية ومسألة الأمن الاقتصادي - "أوروبا في المحنة" - والولايات المتحدة قوة فوق العظمى غير مكتملة

الأزمة الآسيوية ومسألة الأمن الاقتصادي:

في الماضي القريب كان الغربيون والأوروبيون- بصفة خاصة - يخشون الانطلاقة الجريئة للبلدان الآسيوية، وفي الوقت الحالي يخشون انهيارها. والسؤال الذي يثور في هذا الصدد يتمثل في معرفة الدرس الذي يمكن الإفادة منه من الآن فصاعدًا من الخلل الذي طرأ اعتبارًا من تايلاند في ربيع ١٩٩٧؛ والذي تصاعد وامتد في جنوب شرق آسيا وامتد ليهدد الصين واليابان بل وليهدد الاقتصاد العالمي بأسره .

ويتعين علينا في المقام الأول التأكيد على التوافق العام في الرأي بين رجال الاقتصاد الذين رأوا أن السبب المباشر لهذه الأزمة الكبيرة هو الخلل الوظيفي للأسواق المالية في الدول المعنية، وبتبسيط حجج رجل الاقتصاد الأمريكي بول كروجمان "Paul Krugman" يمكننا القول بأن الوسطاء الماليين من القطاعين العام والخاص ؛ كانوا مقتنعين بأن الدول ستمتص دائمًا

خسائرهم بطريقة أو بأخرى ؛ لذا موّلوا – بطريقة ينقصها التعقل وعادة ما تتسم بالاحتيال – استثمارات مشبوهة لا سيما في المجال العقاري، وتسببوا بهذه الطريقة في حركة تضخمية بدأت في المحافظ المالية للأصول، ولم يتم إيلاء أى أهمية لهذه الحركة ما أدى إلى ثبات المستوى العام للأسعار بطريقة نسبية، وكذلك إلى الاستمرار في احترام معايير إدارة الأموال العامة (الخاصة بالميزانية والنقد)، وبدا العجز الجاري – الذي كان مرتفعًا عادة – موائمًا لوتيرة النمو، ولم يثر ارتفاع قيمة الأصول القلق للسبب ذاته ولم يسترع طابع المضاربة الخاص بها الانتباه بصورة كافية.

وبعد الانهيارات الأولى التي وقعت في تايلاند مباشرة، عادت التوقعات بصورة متزامنة تقريبًا وفقًا لقانون التجمعية الذي تتسم به ظواهر جماعية عدة (ومن ثم تتسم به الأسواق)، وتسبب انهيار نظام الصرف (عادة ما كانت أسعار الصرف المرتبطة بالدولار مبالغًا في قيمتها) في خسائر ضخمة للمقترضين المحليين بالعملات الأجنبية، وسريعًا ما أثرت موجة القهر بدرجات متفاوتة على مجمل البلدان البازغة حتى فيما وراء دول جنوب شرق آسيا، وكان من شأن ذلك أن يؤدي إلى تعطيل النمو العالمي، ولم تكن أوروبا بمنأى عن كل ذلك، فكانت صادرات الولايات المتحدة وأوروبا لآسيا تمثل نحو ٢% من إجمالى ناتجها الداخلي، ويعني ذلك بطريقة تقريبية أولى أن انخفاضًا بنسبة ١٠% للواردات الآسيوية يترجم في صورة انخفاض مباشر لـ ٠,٢% لإجمالى الناتج الداخلي للمجموعتين، يضاف إليها الآثار المضاعفة لهذه الانخفاضات ونتائجها على مستوى تنافسية الدول المختلفة فيما يتعلق بتعديل أسعار الصرف.

وفي عالم يزداد فيه اعتماد الدول بعضها على بعض؛ فإن أي صدمة عنيفة تحدث في بلد يمكن أن تؤثر على بلد آخر حتى وإن بعد عنه جغرافيًا، ويعود ذلك أحيانًا ببساطة لعدوى نفسية، ويمكن للموجة أن تتضخم لتصل إلى كل أرجاء الكوكب، ولذلك فنحن نطلب في يومنا هذا من الدولة البازغة إعادة هيكلة أنظمتها المالية ودعم قواعد الحيطة فيها وزيادة شفافيتها.

ويتساءل الكثيرون عن مكان الصدمة المقبلة ، والحق أن روسيا تجنبت بالكاد وقوعها (بالتأكيد بطريقة مؤقتة)، ولكن ماذا عن دول وسط أوروبا وأوروبا الشرقية؟ من المرجح أن هذه الدول لم تتجنب الصدمة بالطريقة نفسها؛ ويرجع ذلك إلى أن رؤية الاتحاد الأوروبي تؤدي به إلى قبول كل أنواع الكشف والتسمع، ومع ذلك ففي يومنا هذا في بلد مثل بولندا تبدو الأعمال يسيرة نسبيًا، ويبدو أن تغير الأجواء مثير لعواقب جد وخيمة.

ويخشى البعض حدوث أزمات اقتصادية كبيرة أيضًا في البلدان المتقدمة (على سبيل المثال في أوروبا) بعد تطبيق العملة الموحدة، وفي الثمانينيات شكلت أزمة التوفير والقروض "Savings and Loans"[1] الصدمة الأولى الناتجة عن خلل وظيفي خطير في النظام المالي ووقعت في الولايات المتحدة لا في أي دولة نامية. ولتجنب الانزلاق تعين إجراء ضخ ضخم للسيولة ؛ وكلف ذلك الممولين الأمريكيين مئات عدة من مليارات الدولارات، وشكل التصور الذي تم تصميمه لعلاج الموقف آنذاك وتنفيذه نموذجًا

---

(١) أزمة صناديق التوفير الأمريكية الفيدرالية والدولة فى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات فى أعقاب انهيار القيم العقارية التجارية، والتى تم حلها بواسطة إغلاف المؤسسات غير الموسرة (أكثر من ٦٥٠ فيما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٢).

ولا سيما في فرنسا لإنقاذ بنك الكرديه ليونيه "Crédit Lyonnais"، وكذلك في يومنا هذا على ما يبدو في اليابان حيث يبدو مدى المأساة كظاهرة فريدة، وإذا ما واجهت إحدى دول منطقة اليورو موقفًا مماثلاً؛ فسوف يتعين على البنك المركزى الأوروبي التدخل على نطاق كبير، ما قد يثير على الفور مشكلة سياسية كبرى داخل الاتحاد الأوروبي.

ويعني ذلك أنه بغية تأكيد نجاح اليورو يتعين إقامة تعاون وثيق بين الدول الأعضاء، ويجب توقع إنشاء محفل مشترك يتم تحديد أبعاده ليضطلع بدور رئيسى إلى جانب البنك المركزى الأوروبي الذي يعد المؤسسة الفيدرالية الأولى للاتحاد الأوروبي، ومن المفترض أن يشكل المحفل المزمع إنشاؤه المكان الذي توضع فيه السياسة الاقتصادية للاتحاد كله وإطار تماسك السياسات الظرفية وكذلك الهيكلية لكل من الدول الأعضاء.

والدرس الثاني يتعلق بالمؤسسات الدولية لا سيما صندوق النقد الدولي، وقد اتهم بعدم تشخيصه للمخاطر وأنه زاد من مدى الأزمة قبل وقوعها عندما ترك الدول التي ينقصها الحذر؛ لتعتقد أنه سوف تتم مساعدتها إذا ما دعت الحاجة وبعد وقوعها بفرضه سبل علاج غير مناسبة.

ومن بين جوانب النقد الثلاثة تلك؛ يبدو لي الجانب الأول أكثرها صوابًا، فمن المؤكد أن سلطات صندوق النقد الدولي نبهت في عام ١٩٩٦ المسئولين في بانكوك وبدرجة أقل في كوالالمبور؛ حول ضرورة خفض عجزهم الجاري ومراقبة ميزانياتهم بصورة أفضل ودعم قطاعهم المالي بصفة خاصة، ولكن أقل ما يمكن قوله هو إن هذه النصائح قد تم الإعراب عنها بطريقة حذرة؛ لأن في النظام الدولي بصورته الحالية لا تعترف أى

دولة بسلطة تعلو عليها، وهنا تكمن نقطة الضعف فيه، إن التوقعات الاقتصادية التي نشرتها المنظمة الدولية – وينطبق ذلك أيضًا على التوقعات التي نشرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية – لم تتضمن بصورة واضحة إمكانية حدوث أزمة ثقة على هذا النطاق الواسع، ومن غير المعروف أيضًا أن صندوق النقد الدولي قد أعرب عن شكوك حول جروحية النظام المالي الياباني، ولتبرير موقفهم فإن موظفي الصندوق يشرحون بأن مجرد دق ناقوس الخطر بطريقة مسموعة يمكن أن تكون له آثار مأساوية، وهذه الحجة غير مقنعة لأن أفضل طريقة لحد آثار خلل هو اكتشافه وإظهاره بأسرع وقت ممكن.

والنقدان الآخران الموجهان للصندوق يبدوان لي أكثر قابلية للاعتراض عليهما ومتناقضين، وإزاء أزمة فعلية يجبر صندوق النقد الدولي الدول المعنية بقبول ابتلاع جرعات للعلاج لاذعة للغاية حتى يصعب على أى حكومة النظر إلى هذا المنظور باستخفاف، وبالفعل تمت إقالة رئيس وزراء تايلاند، وزعزعت سلطة الماليزي مهاتير محمد[٢] الذي ساهمت قوميته المتشككة ورفضه الأولى لقبول الواقع في تدهور الموقف، كما أجبر على الاستقالة بصفة خاصة الجنرال سوهارتو الذي رأس دولة إندونيسيا لمدة تزيد على الثلاثين عامًا، أما عن طبيعة العلاج فلا يمكن أن نأخذ على نظام دولي إعطاء الأولوية لتدابير أثبتت جدواها في أماكن أخرى قبل دراسة الإصلاحات الهيكلية المناسبة لكل دولة تفصيليًا وذلك بغية إنقاذ الموقف.

---

(٢) رئيس وزراء ماليزيا ١٩٨١-٢٠٠٣.

ويتمثل السؤال الأساسي في السؤال الأول: كيف يمكن التصرف لتحسين قدرة الاكتشاف والعمل في مرحلة متقدمة بصورة كافية ؛ بغية تجنب الخلل التشغيلي الذي لا يمكن تجنبه للاقتصادات في طور التغيير السريع لتصويبها دون مآس؟ وهنا نصطدم بصعوبتين مرتبطتين ببعضهما البعض.

إن المعلومات التي يجمعها صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية الأخرى تأتي بصورة مباشرة من الدول، وفي النظام الاقتصادي الحالي لا تخضع البنوك المركزية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي - على سبيل المثال - لأي مراجعة خارجية، وهكذا فإن هشاشة النظام المالي الياباني تم إخفاؤها تمامًا حتى أظهرت الأحداث مداها، إن الليبراليين الحازمين (مثل وزير الخزانة الأمريكي الأسبق وليام سيمون) الذين لا يرون الخلاص إلا عن طريق "السوق" والمنظمات الخاصة التي تفرزها السوق ؛ كان بإمكانهم ملاحظة أن "وكالات الترقيم" الكبرى الأنجلو ساكسونية لم تكن ذات رؤية أكثر وضوحًا من المنظمات الرسمية وذلك للأسباب ذاتها، وأن الأسواق الحقيقية ليست هى الأسواق التي تتسم بالكمال التي وصفها المنظرون.

وتتمثل الصعوبة الثانية في أن غالبية الدول تظل متعلقة بعنف بسيادتها التي تستخدم أحيانًا كحاجز لإخفاء محاباة قيادتها لأقاربهم على سبيل المثال، فلم يكن الرئيس سوهارتو ليقبل أي رأي خارجي حول "شئونه"، وقد يبدو مذهلاً أن يظهر خلفه ب.ج. حبيبي[٣] شفافية أكبر حول أصل ثروته ومداها، ولا يفوت ميشيل كامدسو "Michel Camdessus" المدير العام لصندوق النقد

(٣) وزير البحث والتكنولوجيا ثم رئيس إندونيسيا، مايو ١٩٩٨- أكتوبر ١٩٩٩

الدولي أي مناسبة؛ ليذكر أن اقتراحات منظمته يتم التفاوض حولها مع الدول ذات السيادة التي ستطبقها والتي لها الرأي الأخير بشأنها، ومن خلال الوضع الراهن لا يملك الصندوق وسائل التأثير على حكومة ترفض قبول ضرورة تطبيق هذه الاقتراحات، وتسرع في التنديد بتدخل "البيروقراطيين غير المسئولين"، ومن ثم يتعين علينا تناول مسألة الشفافية بوضوح في الرؤية، ففي داخل الدول الأكثر ديمقراطية يتم إنجاز أنشطة كثيرة في الخفاء، ويكفى أن نشير في فرنسا إلى الجدال حول أسباب إفلاس الكزديه ليونيه وحول أجور الموظفين أو حول أخلاقيات المحاكم التجارية - وهي المحاكم الوحيدة على مستوى العالم التي تفصل في قضايا دون مساعدة رجال قانون مهنيين- وكيف يمكن تصور أن يصبح النظام المالي في إندونيسيا شفافًا بحق من وجهة نظر موظفي صندوق النقد الدولي الذين لا يعرف غالبيتهم أي شيء عن ثقافة هذا البلد؟

إن مشكلة تنظيم ما يجب أن نطلق عليه "الأمن الاقتصادي الدولي" لا تختلف في طبيعتها العميقة عن مشكلة العلاقات السياسية الحربية، وفي هذا المجال الأخير وضعت الدول الرئيسية تدريجيًا تدابير لتبادل المعلومات؛ غالبًا ما تتجاوز مجرد تسجيل البيانات التي تصدرها الحكومات، وينطبق ذلك على تدابير التحقق التي تنص عليها اتفاقات الحد من التسليح وكذلك في إطار معاهدة حظر الانتشار النووي، وقد يبدو الأمر غريبًا، ولكن الحق أننا أقل تقدمًا في مجال العلاقات الاقتصادية، حيث يتسم رد فعل الدول في أغلب الأحيان بالوطنية لا سيما كما رأينا للتو فيما يخص المسائل المرتبطة بثراء القادة. إن التنديد بهشاشة النظام المالي يستلزم بالضرورة إدانة مجموعة

كاملة من الممارسات– بما في ذلك الفساد إذا ما لزم الأمر – التي تمس على الفور الأوتار الحساسة للطبقات الحاكمة، ومع ذلك فإن الأمر يتعلق بالأمن – كما هو الحال في مجال الشئون السياسية العسكرية.

أما الدرس الثالث المستفاد من الأزمة الآسيوية فيكمن في الملاحظة التالية: خلال التسعينيات زادت درجة الاعتماد المتبادل داخل مجموعة دول شرق آسيا؛ دون أن تتبع هذه الحركة هياكل التعاون الإقليمي لا سيما في المجالين الاقتصادي والمالي، وهذه الدول التي كان يزهو ممثلوها في الماضي القريب بالوصول إلى درجة كبيرة من التكامل دون إنشاء آليات معقدة وثقيلة، كما حدث في الاتحاد الأوروبي، اكتشفت اليوم عدم وجود أي تأمين له قيمة دون مُؤمّن، وأدركت هذه الدول أنها عندما ربطت عملتها بالدولار الأمريكي لم تخلق سوى وهم عن نظام صرف ثابت، يحرمها في الواقع من أى قدرة على رد الفعل منسقة في حالة حدوث أي زوبعة، ولذا كانت ردودها في البداية مأساوية كما بدت عاجزة عن مقاومة موجة خفض قيمة عملاتها، تذكر بطريقة مزعجة تقييدات الثلاثينيات أن عجز اليابان عن ممارسة دور يتناسب مع وزنه الاقتصادي ومعارضة الولايات المتحدة لكل محاولات الإنقاذ الخارجة عن سيطرتها لم تصلح الأحوال.

وهكذا توصلنا إلى الفكرة القائلة بأن دول شرق آسيا كان عليها التزود بالوسائل المؤسسية اللازمة لتكاملها؛ وذلك فيما وراء الاقتصاد بسبب كل المسائل المعلقة والمتعلقة بالأراضي والعرقيات، وإذا ما استمرت هذه المنطقة المهمة في سلبيتها؛ فإن الامتزاج النمطي بين كساد اقتصادي وما يتبعه من آثار اجتماعية وسياسية (ونرى ذلك بجلاء في يومنا هذا في كوريا

الجنوبية وإندونيسيا) فضلاً عن حادث على الحدود ؛ يمكن أن يكون له أثر قنبلة، ولا يتعين علينا أن ننسى فضلاً عن ذلك أن غالبية دول المنطقة متعددة العرقيات تعاني من نقص في الهوية، وفي حالة الكساد فإن مختلف المجتمعات المتأثرة بصورة متفاوتة بالأزمة ؛ يمكن أن تتسرع لتلقي ببعضها فوق البعض كما حدث في إندونيسيا، أو أن تتصرف وكأنها غريبة عن بعضها البعض.

ومن جانبها يتعين على الدول الغربية أن تستخلص من كل ما سبق أنها ليست الوحيدة في مواجهة الصعوبات، وأن من مصلحتها أن تتابع بذل الجهود الحثيثة للتعاون بغية دعم هياكلها الخاصة في مجال الأمن السياسي العسكري والاقتصادي.

أما الدرس المستفاد الرابع فيتعلق بالعولمة، فمع اتساع نطاق التجارة الحرة والاتجاه نحو الحراك التام لرءوس الأموال، زاد نطاق تبادل الاعتماد على مستوى العالم؛ بينما لا تتوافر وسائل توفير تشغيل سليم للنظام في مجاله، وعلى الفور يتم الحديث من جديد عن اقتراح قديم لرجل الاقتصاد الأمريكي جيمس توبن "James Tobin" حول تسعير حركات رءوس الأموال على المدى القصير؛ حيث يرى صاحبها نفسه أنه غير واقعي، ويدور النقاش بصورة أكثر نفعًا حول المصلحة الناجمة عن رقابة دخول رءوس الأموال في البلاد والتي تبدو صورتها حتى الآن جذابة بغية تجنب آثار التشبع وتجنب - بصفة خاصة - الصدمات العكسية التي تسببها حركة تراجع رءوس الأموال في حالة تغير موقف المشغلين في الأسواق؛ والذي يتسم دائمًا بالجماعية لأي سبب كان، ولكن بصفة عامة لا تزال الموضة تتمثل في

مدح مزايا الانتقال الحر لرءوس الأموال دون قيود؛ وذلك لصالح كبار المضاربين الذي يمثل جورج سوروس "George Sorus" أشهر رموزهم.

وفي عام ١٩٩٤-١٩٩٥ في أعقاب الصدمة المكسيكية؛ لم تتردد الولايات المتحدة في تقديم ٢٠ مليار دولار على الفور لتوفير الاستقرار لجارتها، وفي الوقت الراهن تتمنى واشنطن ممارسة زعامتها؛ بيد أن الكونجرس لا يزال مترددًا في الموافقة على زيادة رأس مال صندوق النقد الدولي والتي باتت ضرورية بسبب تعدد مداخلاته، إن تقلبات السياسة المحلية التي تعد موضع اهتمام عضو الكونجرس أو السيناتور نادرًا ما تتواءم مع رهانات السياسة الدولية، وسوف أناقش فيما بعد هذه النقطة الأساسية، وقد رأينا أن الدول التي تأثرت بالأزمة تنفر من الامتثال لأوامر صندوق النقد الدولي نفسه.

واستطاع الجميع استنتاج أن الصين تبدو في منأى عن الأزمة على الأقل بصورة مؤقتة؛ وذلك بفضل ضعف درجة اندماجها، ولكون حكومة بكين لا تزال قادرة على السيطرة على مؤسساتها المالية وذلك بسبب تخلفها، وإزاء تصاعد الأزمة أصبح الإبقاء على الرنمينبي - وهو "نقد الشعب"، أي يوان "Yuan " جمهورية الصين الشعبية - رهانًا دوليًا من الطراز الأول. إن أحد الأسباب الرئيسية للاهتمام الاستثنائي الذي منحته واشنطن للزيارة الرسمية للرئيس كلينتون للصين في يوليو ١٩٩٨ (والتي تم الإعداد لها أثناء زيارة يانج زمين "Jiang Zemin" للولايات المتحدة خلال الخريف الماضي) يرجع إلى أن جمهورية الصين الشعبية - التي لا يمثل مع ذلك اقتصادها أكثر من ١٥% من اقتصاد اليابان - ينظر إليها من الآن فصاعدًا بوصفها

دولة فاصلة في توازن المنطقة في مجملها، وهكذا فلا تعتبر الآن بكين – ولو بصورة مؤقتة – خليفة لموسكو بوصفها شيطانًا أعظم؛ ويتم التركيز الآن على التقدم المحرز في مجال الديمقراطية، والانتقال الناجح للسلطة من دنج زياوى بينج "Deng Xiaoping" إلى يانج زمين، وعلى مزايا رئيس الوزراء الجديد زو رونجى "Zhu Rongji"[٤] الذي يوصف أحيانًا بأنه "أفضل منتج تصدير لبكين" وتقليل الخلافات حول التبت "Tibet" أو حول حقوق الإنسان، وبهذه الطريقة لا تتردد واشنطن في إحراج حليفتها القديمة "اليابان" التي تعانى من التناقضات التي تعزى جزئيًا – وهذا ما ننساه غالبًا – إلى الدستور الذي فرضه الجنرال ماك آرثر "Mac Arthur" بالتحديد؛ ليتأكد من ضعف حكومة اليابان. وفي الوقت الراهن سقط رئيس الوزراء هاشيموتو "Hashimoto" – وحتى يثبت العكس – فإن خليفته لا يثير أي حماس، ولم تحل أي مشكلة في إمبراطورية المشرق، ومن ناحية أخرى فإن الشعب الياباني الذي تأثر بالكاد بالبطالة ليس مستعدًا بعد لدفع ثمن التغييرات حول طبيعة الذين يوجد حولهم مع ذلك توافق عام فكرى كبير، إن الآثار النفسية في اليابان للتقارب بين واشنطن وبكين تذكر الآثار الناجمة عن زيارة ريتشارد نيكسون لماوتسى تونج عام ١٩٧٢.

وتستحق العلاقات الأورو–آسيوية بعض الإيضاح، وأخذ شركاؤنا من شرق آسيا على أوروبا سلبيتها خلال الأشهر الماضية، متجاهلين – بطريقة طوعية أو غير طوعية – أن التزاماتنا في المنطقة تفوق التزامات الولايات المتحدة، وأن نصيبنا مضافًا إلى صندوق النقد الدولي يصل إلى نحو ضعف

---

(٤) رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية ١٩٩٨– ٢٠٠٣

نصيب أمريكا، والحق أن المسئولين الأمريكيين كانوا الأكثر تنقلاً والأكثر تعبيرًا عن رأيهم، وأن واشنطن هى التي تسير صندوق النقد الدولي، وفي الحقبة الحالية فإن السياسة - حتى الدولية - توضع وفقًا لصورة بعينها، ومرة أخرى لم تظهر أوروبا على مستوى المسئولية والمصلحة، ولم تستطع اغتنام فرصة انعقاد القمة الأوروبية - الآسيوية الثانية في لندن في بداية أبريل ١٩٩٨ لاستعادة مكانتها السابقة، وفي فترات تغيرات جد سريعة واضطرابات عنيفة؛ فإن أي فرصة ضائعة لتأكيد وجود الاتحاد - لا على المستوى الداخلي فقط بل وأيضًا على المستوى الخارجي - يزيد من احتمال وقوع أزمات في المستقبل.

وكل هذه الأمور يمكن أن تعضد النظرية القائلة بأننا تقدمنا بطريقة ينقصها الحذر على طريق العولمة، ويقوى الرأي القائل بضرورة وجود درجة من الحمائية كما ظهرت فكرة الإقليمية من جديد، وعلى سبيل المثال في فرنسا لا يزال موريس آليس "Maurice Allais" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد يتابع كفاحه لصالح إقامة أفضلية للجماعات، وعلى النقيض مع ذلك يناقض الليبراليون مطالبين بإنشاء حقبة من حرية التجارة بين أوروبا وأمريكا، وعلى أي حال إذا كان الاتحاد الأوروبي يرى ضرورة دعم تنسيق السياسات الاقتصادية لإنجاح التكامل؛ فكيف يمكن ألا نحكم بأن أي تعميق لحرية التجارة يجب أن تصاحبه تدابير مماثلة ولكن على مستوى أكبر ؟ وفي هذا السياق: هل يمكن إقامة منطقة تجارة حرة بين أوروبا وأمريكا دون الحديث عن منطقة ممتدة حتى آسيا؟ وعندما تتزايد احتمالات هبوب العواصف: هل يكون من الحكمة أن نرخى القلوع؟

ومع ذلك فلا يمكن لمثل هذه الاعتبارات أن تبرر التشاؤم المفرط، فلنكف عن الشعور بالخوف من أن تصبح آسيا جد قوية، أو أن تصبح جد ضعيفة، وفي الواقع يظهر التاريخ الاقتصادي أن التنمية ليست عملية مستمرة ؛ إنما تصاحبها دائمًا اضطرابات يتطلب إصلاحها الكثير من الجهد، ففي شرق آسيا كان من الضرورة بمكان ثقب فقاعات المضاربة والعمل على مكافحة الإفراط في المحسوبية والفساد، وبالطبع كانت هناك حاجة لصدمة حقيقية حتى تقبل هذه البلدان بضرورة إصلاح بنيتها الأساسية المالية، ومن وجهة نظر الشركات الأمريكية أو الأوروبية وفر انهيار قيمة عدد كبير من الشركات الآسيوية الفرص لشرائها بأسعار منخفضة.

ويتم العمل الذي لا غنى عنه والمتمثل في تنظيف الهياكل بطريقة مؤلمة؛ ويؤدي بالضرورة إلى التوقف المؤقت للتنمية بل وإلى الكساد، ولكن دون أن يؤدي إلى التشكيك في أسس التنمية بل على العكس فهو يؤكدها، وذلك لأن الأسباب العميقة لانطلاق شرق آسيا مثل روح الشركة وتشجيع الادخار والقدرة على العمل المنظم لا تزال سائدة، ولا يجب التشاؤم فليس هناك ثمة ما يبرر الخوف من انهيار حقيقي على المستوى العالمي؛ بشرط الإفادة مع ذلك من دروس الاضطرابات التي ظهرت في تايلاند.

أوروبا في المحنة:

خلال النصف الأول من عام ١٩٩٨ اجتازت عملية توحيد أوروبا مرحلتين كبيرتين، ففي ٢ مايو أكد المجلس الأوروبي تطبيق اليورو في

التاريخ المحدد وبمشاركة إحدى عشرة دولة، وكان هذا أمـرًا لا يمكـن تـصوره قبل هذا التاريخ بأشهر قليلة، وكان كـل دول الاتحـاد الأوروبـي معنيًـا بهـذا الأمر باستثناء الدول الثلاث التـي كانـت تفـضل الانتظـار والتـروي (وهـي المملكة المتحدة والسويد والدنمارك) فضلاً عن اليونان التي لم تكـن قـد حققـت بعد المعايير الشهيرة للتوافق؛ ولكنها كانت تعمل تحـت قيـادة رئـيس وزرائهـا كوستاس سيميتس(٥) "Costas Simitis" لبلـوغ هـذه المعـايير بأسـرع وقـت ممكن، وقبل شهر من هذا التاريخ في ٣٠ مارس بدأ التوسـيع الجديـد للاتحـاد، وكانت هناك إحدى عشرة دولة مرشحة للانضمام(٦)، والـسؤال الـذي أثيـر لـم يكن لمعرفة إذا كانت هذه الدول ستنـضم إلـى الاتحـاد أم لا، ولكـن لمعرفـة التاريخ والجدول الزمني لهذا الانـضمام، وتـشكل بولنـدا والمجـر وجمهوريـة التشيك وسلوفينيا وإستونيا وقبرص المجموعة الأولـى، وبهـذه الطريقـة تبـدو المكينة الأوروبية في حالة تقدم مستمر على الرغم من قلـق الـشعوب إزاء مـا يعتبره البعض نوعًا من الهروب إلى الأمام وهدمًا للدولة الأمة.

وإزاء الثورة المبرمجة لليورو؛ حشد رجال اقتصاد أمريكيـون مـن بـين الأكثر شهرة في هذا المجال جهودهم – ونذكر منهم على سـبيل المثـال ميلتـون فريدمان "Milton Friedman" ومارتان فلـد شـتاين "Martin Feldstein " (٧) وروديجيه دورنبوش "Rudiger Dornbush " – للتنديد بمشروع كان في رأيهـم

---

(٥) رئيس وزراء اليونان ١٩٩٦-٢٠٠٤ .

(٦) بلغاريا، قبرص، إستونيا، المجر، ليتونيا، ليتوانيا، بولنـدا، رمانيـا، سـلوفاكيا، سـلوفينيا، جمهورية التشيك.

(٧) رئيس المكتب الوطني للبحث الاقتصادي، ١٩٧٧- ١٩٨٢، ومرة ثانية منذ ١٩٨٤ .

لا معقول، وكتب روديجيه دورنبوش: "إذا كان هناك ما يمكن أن نطلق عليه فكرة سيئة؛ فإن الوحدة النقدية الأوروبية هى فكرة سيئة".

وعلى عتبة الانتقال إلى العمل؛ لم يكن من غير النافع مراجعة الحجج المناهضة للعملة الموحدة، وتدور هذه الحجج حول السؤال الآتي: في حالة حدوث "صدمات ليس لها طابع تعادلي" كيف سيتم التعديل"؟ وبعبارة أقل تقنية يتعلق الأمر بمعرفة كيف يمكن إعادة التوازنات الاقتصادية في أعقاب خلل يؤثر بطريقة غير متساوية على الدول الأعضاء؛ كما حدث أثناء الصدمات البترولية لعام ١٩٧٤ أو ١٩٧٨ أو قبل ذلك بعدة أعوام بالنسبة "لأحداث" مايو ١٩٦٨ في فرنسا، وتمثلت الإجابة السابقة في تعديل لوحة أسعار الصرف، ومع بدء العمل باليورو لم يكن هناك سعر صرف بين الدول الأعضاء كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ولكن في أمريكا تتوافر ميزانية كبيرة لدى الحكومة الفيدرالية؛ ما يسمح لها بالقيام بتحويلات مالية بين الولايات، فالرواتب – وبصورة أعم ظروف العمل- تتسم بالمرونة، واليد العاملة تتحرك بسهولة كبيرة، فلن تتردد أسرة عادية في الانتقال من ولاية ألاباما للإقامة في تكساس إذا كانت سوق العمل مناسبة أكثر في هذه الأخيرة.

وبالنسبة لأوروبا تعد الأموال التي تديرها بروكسل هامشية بالنسبة للميزانيات الوطنية، والتوجه ليس لصالح زيادة الوعاء العام، وتسيطر على ألمانيا من الآن فصاعدًا فكرة خفض صافى مشاركتها، وذلك في الوقت الذي يتم فيه الاستعداد للقيام بتوسع مكلف، ويرفض العاملون الانتقال حتى داخل الدولة ذاتها، وسوف تمر عقود عدة قبل أن تترجم "حرية الانتقال" عن طريق

تماسك قوى للطبقات العاملة، وأخيرًا هناك عنصر آخر مهـم يتمثـل فـي ثبـات الرواتب لا سيما في بلد مثل فرنسا حيث ؛ توجـد صـعوبة فـي قبـول تطبيـق قانون العرض والطلب على سوق العمل – أو بالأحرى وفقًـا لتعبيـر جـاك لـو سورن "Jacques Lesourne" على سوق الكفـاءات (لأن هنـاك أشـكالاً عـدة للعمل)، ولا يروق مفهوم المرونة المفكرين والـسياسيين والنقـابيين الأوروبيـين (وبخاصة الفرنسيين) الـذين يـرون فيـه خميـرة لــ "الفجـوة الاجتماعيـة" (أصبحت عبارة إيمانويل تـود "Emmanuel Todd" شـهيرة بفـضل اسـتخدام جاك شيراك لها) والذين يرون أن الدول الأنجلو ساكـسونية لـم تخفـض نـسب البطالة فيها إلا بالسماح بزيادة "غير مقبولة" لعدم المساواة، كمـا لـو كـان عـدم المساواة في الأجور هو الآفة الحقيقية ولا البطالة، ومع ذلك فـالواقع لـم يتغيـر، ففي سـوق العمـل لغيـر المـؤهلين – علـى سـبيل المثـال – فـإن الإبقـاء الاصطناعي لتكلفة (بالمعنى الواسع لأن لـيس هنـاك سـوى تكلفـة الأجـور) تتجاوز تلك التي تخلق توازنًا بـين العـرض والطلـب ؛ يـؤدى حتمًـا – بعـد إدخال كل التصويبات اللازمة للتذبذبات الظرفية للنشاط – إلـى حـدوث بطالـة يتسع مداها كلما ارتفع الفارق، وهذا ما نطلق عليه "البطالـة التقليديـة"، وإذا لـم نعِ السوق فإن الفوارق بين رواتب العـاملين المـؤهلين وغيـر المـؤهلين هـى التى تزيد، وبالنسبة للحالة الأولى لدينا "النموذج الفرنـسي" وفـي الحالـة الثانيـة لدينا "النموذج الأنجلو ساكسوني".

وبصورة طبيعية لا يعد خـرق قـانون العـرض والطلـب فـي سـوق الكفاءات على المدى القصير؛ سوى تفسير سطحي "للبطالـة الهيكليـة" التـي لـم تتوقف عن الزيادة في غالبية أنحاء أوروبا خـلال الربـع الأخيـر مـن القـرن،

ويرجع أصل هذه البطالة إلى العملية التي يصفها جوزيف شمبتر "Joseph Schumpeter" "بالهدم البناء؛ حيث يشهد الاقتصاد برمته تغييرًا بسبب ظهور نظام تقني جديد – في وقتنا هذا – وهو النظام المنبثق عن ثورة المعلومات.

وينتج عن ذلك تعديل عميق للعرض والطلب في مجال الكفاءات، ولكن في هذا الصدد تكون التعديلات جد طويلة – تستغرق نحو جيل كامل – وتبدو البطالة الهيكلية بوصفها نوعًا متطرفًا ومستدامًا للبطالة التقليدية التي لا يمكن علاجها إلا بتعديل عرض الكفاءات وتكييف قواعد العمل للواقع الجديد، ومن هنا تظهر أهمية التعليم لا سيما التدريب المهني أو تطوير العمل بالقطعة والعمل عبر الإنترنت .. إلخ.

ولا يخضع تعديل العمل في حد ذاته – بطبيعة الحال – لقانون السوق ويتم بصورة مختلفة وفقًا للثقافات المحلية، فعلى سبيل المثال نجحت دولة صغيرة مثل النمسا حتى وقتنا هذا في الحفاظ على أداء متميز بما في ذلك مجال العمل (لا تزال نسبة البطالة منخفضة نسبيًا بين ٤,٥ و٦% وفقًا للمؤشرات)، وليس هناك أي شكل من أشكال الاستبعاد والمدن نظيفة وآمنة وتحترم البيئة، ويفسر ذلك بصورة أساسية بالحفاظ – خلال العقود المتتالية – على نمط التعاون بين القوى الاجتماعية الرئيسية (الحزبين السياسيين السائدين وهما الحزب الاشتراكي "SP؟" والحزب الشعبي "VP؟" –والمنظمات النقابية ومنظمات أصحاب العمل) ما سمح لا بالإبقاء على النظام العام فقط (انعدام الاضطرابات والمظاهرات في النمسا) بل وبصورة خاصة اعتماد إصلاحات حقيقية في مجالات حساسة مثل: الأمن الاجتماعي والمعاشات، ومن وجهة النظر تلك تعد النمسا متقدمة ليس فقط بالنسبة لفرنسا

التي تستمر فيها أسطورة صراع الطبقات ولكن أيضًا بالنسبة لألمانيا. ويوجد في فرنسا أيضًا "احتكار أقلية اجتماعي" يعمل بصورة أساسية على الحفاظ على "مكاسب" أعضائه وزيادة حدة الصراعات، ويعمل بطريقة تلقائية كمكينة يتعين استبعاذها ومنع الموائمات اللازمة(٨).

ويتسم الواقع الأوروبي بشدة التنوع في مجال العمل، وهو يختلف تمام الاختلاف عن الواقع الأمريكي، ومن ثم – كما يقول رجال الاقتصاد النقاد – فإن العملة الموحدة سوف تخلق لا محالة جيوب بطالة أبعد من التي نعرفها حاليًا؛ وتتسبب من ثم في أزمات اقتصادية من شأنها زعزعة أسس البناء الأوروبي، ويذهب مارتان فلدشتاين حتى إلى التلويح بإمكانية ظهور الحروب في أوروبا مرة أخرى، ويبدو أنه يعتقد أنه بعد أن دخلنا في مغامرة الاتحاد للقضاء نهائيًا على العنف بوصفه وسيلة لحل نزاعاتنا؛ نصل الآن إلى نتيجة مناقضة تمامًا، والسبب العميق لوصولنا إلى نهاية تتسم بمثل هذا القدر من اللا معقول؛ يعود في نهاية المطاف إلى أن الاتحاد الأوروبي لا يشكل أمة بالمعنى الذي يعطيه له أرنست رونان "Ernest Renan" أو جماعة وفقًا لمفهوم ماكس ويبر "Max Weber"، وترتفع الأصوات بصورة دائمة في فرنسا أو ألمانيا أو غيرها (بالأمس ارتفع الصوت البليغ لموريس شومان "Maurice Schumann") للتذكير بهذه البديهية ولجذب الانتباه حول المخاطر الجادة للعملة الموحدة.

ولا يمكن لنا الاستخفاف بهذه التحذيرات، والمؤكد بعد أن وصلنا إلى الوضع الحالي؛ فإنه بإخراجنا لليورو عن مساره سوف يبدأ البناء الأوروبي

---

(٨) انظر الفصل العاشر .

كله في الانهيار، ولم يجرؤ أي شخص على تحمل مثل هذه المسئولية، فبعد انهيار الإمبراطورية السوفيتية كان من الضروري التأكيد على الخيار الأوروبي وإظهار أهميته لكل مواطني اتحاد يجب تحقيقه، وفي هذا السياق بدت العملة الموحدة عنصرًا جد فعال.

والحق أن اليورو يشكل بداية ولا غاية، والحق أننا لم نر قط مصرفًا لإصدار العملة يعمل في إطار فوق وطني، ومن ثم فإننا نقفز قفزة في المجهول، ومن ثم يتعين علينا أن نرغب في نتائج الأمور التي نستهدفها، يتعين بالضرورة التطور نحو نوع من الحكومة الاقتصادية لأوروبا مسئولة عن السهر على تنسيق السياسات الاقتصادية – لا الظرفية فقط بل والهيكلية– للدول الأعضاء.

وفي النسخة الأخيرة من كتابه[٩] يركز ريمون بار Raymond Barre على تجربته الاستثنائية في فرنسا؛ بوصفه رجل اقتصاد وممارسًا للحياة العامة، ويلاحظ أن "رقابة سياسات الميزانية للدول تعد ضرورة على المستوى الأوروبي" وعلى الرغم من الهامش الضعيف للمناورة الجماعية فإن رئيس الوزراء الأسبق يؤكد عن حق: "بعد تحقيق العملة الموحدة في سياق من الصرامة الاسمية وضعف حراك العمل، سوف يكون من الضروري بمكان أن تطبق أوروبا سياسات ميزانية تتسم بالتصويب لمساعدة أي دولة يكون عليها مواجهة أزمة غير تعادلية"، ومن ثم وبسبب عدم تحقيق الوحدة السياسية قبل اليورو يتعين تحقيقها بعده، وهذا البناء المقلوب لا يعكس

---

(٩) بار وتيلون: الاقتصاد السياسي، باريس ١٩٩٨.

استراتيجية حرة ولكن مجرد إثبات حالة، وبالفعل فإن أوروبا قد بنت نفسها حتى الآن اعتبارًا من "منطق التشبيك".

ولبلوغ غايتها فإن الدول الأعضاء لا يتعين عليها اتخاذ تدابير لزيادة مرونة العمل فقط، ألا يؤدي تحليل صعوبات سياسة الميزانية بريمون بار إلى عمل تشخيص ملزم بالنسبة لفرنسا، فيتعين خفض النفقات العامة بـ "عزيمة من حديد"، ويتعين التدقيق ومراجعة النفقات التي تعتبر عادة غير قابلة للمساس مثل التحويلات (دعم وإعانات بطالة ومعاشات تقاعد) وكتلة رواتب القطاع العام، ويمكن أن نضيف إنه يتعين إدخال الشفافية في مناهج إدارة المؤسسات المتساوية (المتبادلة، وصناديق التأمين ضد المرض .. إلخ) وتحسين فاعليتها المشكوك فيها بصورة صارمة، والأمر لا يتعلق بالخوض في نقاش أيديولوجي حول دور الدولة؛ ولكن كما يشير ريمون بار "يتعين تحديد النفقات العامة النافعة فعليًا للدولة؛ أخذًا في الاعتبار متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنفقات التي يمكن خفض قيمتها".

ويتعين بالتوازي مع خفض نفقات الميزانية خفض الضرائب التي أصبحت مبالغًا فيها، وهل هناك مجال لأن يكون لمثل هذا العمل أثر تخفيضي؟ والإجابة تتمثل في النفي؛ وذلك إذا ما كان خفض النفقات العامة يتسم بالمصداقية من وجهة نظر العملاء الاقتصاديين، لأن هذا الخفض سيتم تعويضه عن طريق زيادة في النفقات الخاصة، وهذا هو الدرس الذي يمكن استخلاصه على سبيل المثال من التجربة الأمريكية "فالولايات مضطرة في يومنا هذا إلى وضع سياسات لـ "مصداقية الميزانية" بالطريقة ذاتها التي التزمت بها خلال الثمانينيات بسياسات للمصداقية النقدية"، وهنا تمثل الرهان

بالتحديد عند التعامل باليورو، وفي اليوم (ربما خلال بضع سنوات) الذي يفرض اليورو نفسه كمثيل للدولار؛ سوف يتسنى لنا القول بأن عهدًا جديدًا قد بدأ، ولذا يتعين العمل على تهيئة ظروف النجاح، وعلى الفور حبذا لو بدأ التعامل باليورو بطريقة متحفظة لتجنب أي تقييم أولي مغالى فيه.

وننتقل الآن إلى مسألة توسيع الاتحاد، إن الاستنتاج الأول الذي يفرض نفسه هو أننا غير مستعدين على الإطلاق كي ننشئ اتحادًا يضم ٢٥ أو ٢٦ عضوًا، فنجد اليوم مؤسساتنا غير متكيفة في الوقت الذي يضم فيه الاتحاد ١٥ دولة، واللجنة بين الحكومية المكلفة بمتابعة معاهدة ماسترخت لم تؤت ثمارها في هذا المجال من حيث تشكيل اللجنة والرئاسة ودور كل من البرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية .. إلخ[١٠]، وبتوسيع الاتحاد دون تقديم إجابات تتسم بالفاعلية والشرعية من وجهة نظر الرأي العام، سوف نعرض الاتحاد برمته لخطر الانهيار، ومن المؤكد أن تفعيل اليورو سوف يجبر الحكومات على وضع حلول عقلانية ولكن لن يكون ذلك كافيًا.

والاستنتاج الثاني الذي يبدو شبهًا بديهيًا يتناول الطابع جد الطموح لمشروع الدمج السريع للدول الشيوعية السابقة في وسط وشرق أوروبا، والمؤكد أن عددًا كبيرًا منها تحول إلى النظام الديمقراطي؛ فنجد أن بولندا تمر دون صعوبات دستورية منذ خريف ١٩٩٧ بمرحلة تعايش، والمجر تمر بعدها ووصل إلى السلطة فيها الآن جيل جديد؛ كما أظهرت جمهورية التشيك أيضًا في بداية صيف ١٩٩٨ استقرار نظامها السياسي، واختارت هذه الدول الثلاث بتصميم وبطريقة تتسم بالمصداقية إطار اقتصاد السوق، وزودت

---

(١٠) انظر مونبريال وجاكيه (محرران) RAMSES، ١٩٩٨.

نفسها بمؤسسات مناظرة، وبعد أن عانت في البداية من التقلصات المؤلمة والضرورية لإعادة بناء اقتصاداتها على أسس سليمة؛ بدأت الآن تسير في طريق النمو، ومع ذلك فلا يتعين أن ننبهر بواجهات المحال التي يراها الزائر المتعجل للعواصم وبما تزخر به من فنادق ومحال راقية وواجهات، فالمجريون على سبيل المثال سيفصحون لك بأن الحياة أصبحت أصعب مما كانت عليه قبل انهيار الشيوعية بالنسبة لغالبية الأفراد، والفرق عن الفترة السابقة – وهو فرق أساسي – يتمثل في وجود أمل لا سيما بالنسبة للشباب.

ولتقدير الفارق بالنسبة لدول أوروبا الغربية، يكفي ملاحظة عملية إعادة توحيد ألمانيا التي بدأت منذ نحو ما يقرب من عشر سنوات، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة والمدعمة التي بذلها ٦٥ مليون ألماني غربي لصالح الستة عشر مليون مواطن من ألمانيا الشرقية في مجال تحويلات الدخول (بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليار مارك سنويًا)، وكذلك في مجال الاستثمارات والرجال (ففي كل مكان يتم طلب الألمان الغربيين، وهذا ما لا يروق دائمًا سكان جمهورية ألمانيا الديمقراطية سابقًا الذين يعتبرون أنفسهم طواعية "مُستعمرين"). إن آثار النظام القديم لا تزال جد واضحة، وسوف يستلزم الأمر خمسة عشر عامًا – أي نحو مدة جيل بأكمله لبلوغ حالة التطبيع، وهذا لا يعني المساواة ؛ لأنه من الممكن – وفقًا لبعض رجال الاقتصاد الألمان – أن يظل بعض اللاندر الجدد متأخرين بطريقة مستدامة كما هو الحال بالنسبة للمزوجيورنو الإيطالي، وبالطبع لا يقترح أحد أبدًا – في الشرق أو في الغرب – بذل جهود لصالح دول أوروبا الوسطى والشرقية كالتي بذلت لإعادة توحيد ألمانيا، ومع ذلك لا يتعين ارتكاب الخطأ المتمثل في التقليل في

تقدير حجم المشكلات المتمثلة في دمجها داخل الاتحاد الأوروبي والتي لا تقارن - بأي حال من الأحوال- بموجات التوسيع السابقة، وكلما توجهنا نحو الشرق زادت الصعوبات، فالموقف السياسي يتحسن في رومانيا وبلغاريا، ولكن هاتين الدولتين تجدان صعوبة في بدء الإصلاحات الاقتصادية، ومن ثم التزمنا بضمهما ولكن في مهلة لم تحدد ولكنها لن تكون طويلة المدى، وسوف يتكلف ذلك بالضرورة أموالاً طائلة وتزيد - في الغرب - الضغوط لتحسين فاعلية هياكلنا الاقتصادية لا سيما في بعض القطاعات مثل الزراعة وبصفة عامة كل ما يتعلق بالمالية العامة، ومن ثم قد تتعرض أوروبا لخطر أن تصبح كبش فداء مثاليا إزاء الآراء العامة المتأثرة سلبًا بسرعة التغييرات، وأن تستهدف من قبل الدهماويين من كل الاتجاهات خاصة من اليمين المتطرف أو اليسار المتطرف.

ولا تتوقف قائمة المشكلات التي أثارها التوسيع الجديد عند هذا الحد، فمن بين الدول المرشحة الواقفة عند خط البداية نجد قبرص، وكان هذا هو الثمن الذي يتوجب دفعه لليونان حتى لا تستخدم حقها في الرفض (فيتو) إزاء توقيع معاهدة الاتحاد الجمركي مع تركيا في بداية عام ١٩٩٦، ويظهر هذا التفصيل - بالصدفة - عدم احترام قاعدة الإجماع في إجراءات اتخاذ القرار داخل الاتحاد.

ويعد تقسيم قبرص واقعًا منذ ١٩٧٤، ويولد بطريقة دورية توترات - ظهر أحدثها في بداية صيف ١٩٩٨ - واليونان غير مستعد على الإطلاق لقبول الاعتراف بدولتين قبرصيتين، ولن تتخلى أنقرة عن "الجمهورية

التركية لقبرص الشمالية" ، وأدى استياء تركيا من رفض الاتحاد الأوروبي النظر في عضويتها إلى تصعيد الوضع، وأخذ على تركيا أنها ديمقراطية غير مؤكدة يعتمد استقرارها بصورة أساسية على الجيش وكذلك ممارستها لسياسة قمعية ضد السكان الأكراد، وتخفى كل هذه الحجج وراءها واقعًا يتمثل في أنه أيًا كانت الظروف فإن الاتحاد الأوروبي ليس مستعدًا لاستيعاب دولة مسلمة تضم ٦٣ مليون مسلم.

بيد أنه إذا كان يتعين علينا أن نأخذ في الاعتبار مصالح اليونان، فيجب أيضًا مراعاة مصالح تركيا ؛ فهي أيضًا عضو في الحلف الأطلنطي وعضو مؤسس للمجلس الأوروبي ، وتتمتع بأهمية سياسية واقتصادية مؤكدة، وتحتل تركيا موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا حساسًا بالنسبة لأمن قارتنا، ولهذا السبب تعتبرها الولايات المتحدة أحد أهم حلفائها، وفي ظل هذه الظروف يبدو من الصعوبة بمكان النظر في ملف انضمام قبرص دون تقديم تنازلات كبيرة لتركيا.

إن مهلات زمنية مهمة ، مثل الانتقال إلى اليورو والتوسع نحو الشرق؛ تجبرنا على الارتفاع بعض الشيء وإلا فقدنا الإحساس بالاتجاه، ومن ثم غرقنا تحت موجة المشكلات – الصغيرة والكبيرة – التي يتعين حلها.

وفي الأصل يتمثل هدف مشروع الاتحاد في تحويل موقف الدول الأوروبية إزاء تنازع مصالحها حتى تتم تسويتها بطرق سليمة كما يحدث داخل دولة ديمقراطية، وكان يتعين في البداية مصالحة ألمانيا وجيرانها، وتم تحقيق إنجازات غير عادية في هذا الاتجاه بالنسبة للعلاقات بين فرنسا وألمانيا التي لم يحدث شيء مهم يؤثر في استمراريتها منذ معاهدات روما،

وسوف يكرس دخول بولندا في الاتحاد عمل المصالحة بين ألمانيا وبولندا ويقدم إسهامًا تاريخيًا لإنجاز المشروع الأساسي، وأيًا كان ما يقال هنا وهناك حول كارثة يوغوسلافيا؛ فإن منظور "السقف الأوروبي" قد يسَّر بطريقة أساسية تعديلاً مريحًا نسبيًا في وسط أوروبا بعد سقوط حائط برلين، وتفكر الآن بصفة خاصة في الخلافات بين المجر ورومانيا وبصورة أعم في المشكلات الخاصة بالأقليات المجرية، والمؤكد أنه يتعين بذل جهود كبيرة لا سيما في شبه جزيرة البلقان حتى تمتد روح المصالحة إلى الجزء الغربي من القارة الأوروبية - الآسيوية، وسوف أعود فيما بعد إلى كوسوفا، على الأقل فإن الطريق بات واضحًا من الآن فصاعدًا.

بيد أن هناك سببًا ثانيًا يدفع الدول إلى التجمع؛ وهو ثورة المعلومات - أي آثار كل أنظمة التطوير الممزوجة بتكنولوجيات معالجة المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، ويمكن مقارنة المعنى التاريخي لهذه الثورة بثورة اكتشاف الطباعة في القرن الخامس عشر، فقد انقلبت موازين تنظيم المجتمعات البشرية وأسلوب قيادتها، كما حدث بالنسبة لمجتمع العصور الوسطى المنتهى، ونشعر بذلك في كل أنحاء العالم لا سيما في شرق آسيا كما أشرت بالنسبة للأزمة المالية الحالية.

وفي منطقة مكتظة بالسكان مثل أوروبا، نرى بصورة جد واضحة أن مستويات التنظيم الموروثة من الماضي أصبحت لا تتواءم مع الواقع المعاصر، فسلم الدولة عادة ما يتسم بالضيق الشديد حتى بالنسبة لألمانيا الموحدة باستثناء الدول القارية، مثل: الولايات المتحدة والصين والهند وربما البرازيل وروسيا، فقد أضحى الفصل بين "الشئون الخارجية" و"الشئون

الداخلية" أمرًا يزداد صعوبة يومًا بعد يوم كما كان يقول توكفيل "Tocqueville"، كما يتعين أن نأخذ في الاعتبار التقسيم السياسي - الإداري لهذه الكيانات والتمييز بين مختلف فئات "الشئون الخارجية"، وهكذا وفي مجال الاقتصاد والتجارة فإن الوحدات الفرعية - سواء أطلقنا عليها أقاليم أو محافظات أو ولايات داخل أي نظام اتحادي - عادة ما تتمتع باستقلال كبير فيما يتعلق بالتبادلات التجارية مع "الخارج"؛ ولزيادة اللبس يحدث كما هو الحال بالنسبة للاندر "Länder" الألمانية الوريثة - وهي في الواقع ولايات حقيقية - أن تطالب بعض الوحدات الفرعية بالاستقلال فيما يتعلق بالسياسة الخارجية بالمعنى الواسع للكلمة، وفي فرنسا لا نزال - لأسباب عاطفية ولتجنب مواجهة مصالح فئوية - متمسكين بتقسيم للأراضي في شكل كومونات ومقاطعات وأقاليم أصبحت بالفعل بالية بسبب تطور وسائل الاتصال، وتتمثل نتائج عدم مواءمة الهياكل السياسية والإدارية في عدم الفاعلية المتزايدة للنظام السياسي في مجمله والشرعية المتناقصة للمنتجين.

ومن ثم يبدو الرهان الحقيقي للبناء الأوروبي بالصورة الآتية، الأمر يتعلق ببناء تدريجي وعقلاني لنمط جديد لوحدة سياسية يتسم بالابتكار شأنه شأن الدولة - الأمة في شكلها الأساسي في الماضي، ويصعب تخيل أوروبا التي سوف يعيش فيها أحفادنا ؛ لأن هناك ضرورة لإجراء الكثير من التجارب وارتكاب الكثير من الأخطاء لإبراز سماتها المستدامة، ونحتاج إلى وقت طويل لتحويل تحالف عقلاني إلى مجتمع يقوم - وفقًا لمعيار ماكس فيبر "Max Weber" - على المشاعر لا على المصالح فقط التي تدركها الشعوب بطريقة متفاوتة، ومن الصعوبة بمكان أن نتصور - في نهاية هذه

الألفية – أوروبا بوصفها الحاصلة على كأس العالم في كرة القدم والتي تثير – على امتداد أراضيها – مشاعر جماعية ظهرت في فرنسا بعد فوزها على البرازيل في ١٢ يوليو ١٩٩٨، فلا تزال عقولنا متأثرة بنموذج الدولة – الأمة الذي تجسد التعبير عنه بأسلوب عبثي عن طريق الحربين العالميتين في القرن العشرين.

ومع ذلك يجوز لنا أن نتصور أن يكون هناك في أوروبا المستقبل أربعة مستويات لاتخاذ القرار والمسئولية سواء على مستوى الميزانية أو على المستوى المالي، في القاعدة هناك جمعيات الكومونات ثم الأقاليم (وعددها جد كبير في فرنسا الحالية)، وبعد ذلك الدول وريثة القرون الماضية وأخيرًا الاتحاد ومن الناحية النظرية، سوف يتكفل كل مستوى بكل المسائل التي سوف يكون قادرًا على معالجتها بطريقة فعالة ودون التأثير على الكيانات الأخرى للاتحاد وفقًا لمبدأ الفرعية، وسوف يقع على عاتقه – بصفة خاصة – مهمة تنسيق مسائل أنشطة المستويات الأدنى التي تتطلب التحكيم والتي لا تستلزم الإحالة إلى مستوى أعلى، وسوف يأخذ التقسيم الحقيقي للسلطات في الاعتبار بصورة بديهية وأولية تاريخ كل من بلادنا، وفي القمة سيكون الاتحاد، وانطلاقًا من هذا الوضع سيختص بالتعاملات الكبرى مع الخارج؛ لا سيما المسائل المتعلقة بالأمن وبإطار السياسة التجارية والنقد، وهذا معناه أنه سيعني بصورة أساسية بموضوع القانون الدولي، ويكون بذلك شبيهًا بالولايات المتحدة الأمريكية التي يتعين على الاتحاد أن يملك الشجاعة للتحرر منها مع الاستمرار في أن يكون حليفًا لها.

وقد يجد بعض القراء من الجرأة النظر في إمكانية التمادي في فكرة نقل السيادة، ومع ذلك فإننا جد متقدمون في هذا الاتجاه، وهذا الأمر بديهي فيما يتعلق بالمجالين التجاري والنقدي، أما فيما يتعلق بالأمن فيتمثل الاتجاه في المداخلات الجماعية، ومن جانبها شرعت فرنسا في إعادة هيكلة قواتها المسلحة من هذا المنظور، وباختصار يتعين على أوروبا الاستمرار في تنظيم نفسها وإلا اضطرت إلى أن تقبل عجزها المتزايد إزاء دول مثل الولايات المتحدة أو الصين التي تتمتع بأبعاد – من حيث المبدأ – أكثر تواؤمًا مع عالم الغد عنها مع عالم الأمس، وعلينا مع ذلك أن نلاحظ في هذا الصدد أن مستقبل الوحدات الكبرى سوف يتعرض بالضرورة لهزات؛ لأن بقاءها على المدى الطويل- بوصفها وحدات سياسية كبرى - سيعتمد على قدرتها على مواءمة هياكلها الداخلية، ويمكننا أن نتصور تمامًا تفكك أي دولة كبرى خلال العقود المقبلة، وحتى الولايات المتحدة لا يمكن استثناؤها من خطر مثل هذه الكارثة، وبناء عليه فالواقع إنه وفقًا للقاعدة العامة يكون بناء هيكل جديد أصعب من منع تفكك هيكل موجود وقابل للحياة، وفي السياق ذاته رأى ميكافيللي أن السيطرة على السلطة يعد أمرًا أكثر صعوبة من المحافظة عليها.

وتبقى المسألة الأساسية المتعلقة بالشرعية الديمقراطية لهيكل تنظيمي أوروبي وفقًا للتصور سالف الذكر القائم على أربعة مستويات، ويتعين تصور سبل تعيين متخذي القرار والرقابة عليهم بصورة تتواءم مع المسئوليات التي سيضطلعون بها والتي تتسم بالشرعية من وجهة نظر الشعوب المعنية، وتظهر الحوارات حول التشغيل الحالي للاتحاد أننا لا نزال بعيدًا عن إيجاد الحل، ولكن يجب أن نترك الوقت لحاله وأن نفكر – كما كان يرى إرنست رونان "Ernest

Renan" – في أن "الرغبة في العيش معًا" وهذا "الإرث الثري من الذكريات" – التي لا يمكن في غيابها أن يوجد مجتمع حقيقي – يتشكلان الآن.

ونكافح منذ أكثر من أربعين عامًا لبناء مجتمع أوروبي حقيقي، ولا نزال نحتاج إلى عقود عدة من الجهود المستدامة، فبالأمس واليوم وغد تتشكل شرعية الاتحاد التي ستظهر جلية ربما نحو منتصف القرن الحادي والعشرين بوصفها أحد أوائل أقطاب المعمورة.

ونحتاج إلى الكثير من الوقت لتهدئة البلقان ولإدخاله في حداثتنا، والحرب – بما أنه يتعين علينا أن نسمى الأشياء بأسمائها – قد بدأت في كوسوفا، ومنذ اتفاقيات دايتون كان الخطران موجودين، وحاول الغربيون – دون جدوى – تجنب مثل هذا التدهور ولكن داهمتهم سرعة الأحداث وفشلت جهودهم. ولم ينجح المبعوث الأمريكي ريتشارد هولبروك[11] " Richard Holbrooke" في إبقاء الرئيس اليوغوسلافي سلوبودان ميلوسيفيتش "Slobodan Milosevic" والزعيم الكوسوفي إبراهيم روجوفا[12] " Ibrahim Rugova" حول طاولة مفاوضات.

وأرادت الولايات المتحدة وحلفاؤها تعطيل العملية عن طريق مجموعة من الأعمال التي يمكن تلخيصها في خمس نقاط . أولاً: إعادة العقوبات الاقتصادية جزئيًا ما يعد إجراء رمزيًا أكثر من كونه واقعيًا. ثانيًا: إظهار

---

(١١) مساعد وزير الدولة للشئون الأوروبية وكندا ١٩٩٤؛ ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ١٩٩٩-٢٠٠١.

(١٢) إبراهيم روجوفا، ١٩٤٤ – ٢٠٠٦، رئيس الرابطة الديمقراطية لكوسوفو، رئيس كوسوفو ٢٠٠٢- ٢٠٠٦.

قوة حلف الناتو من خلال التدريبات الجوية في سماء ألبانيا ومقدونيا. ثالثًا: الحديث عن إمكانية إحالة الرئيس ميلوسيفيتش أمام المحكمة الجنائية بالنسبة ليوغوسلافيا تحت فرضية أن المعنى كان بعيدًا عن هذا التصور. رابعًا: استخدام المساعي الحميدة لبوريس يلتسن – الذي وصف مركزه بسبب التدهور الحاد للاقتصاد الروسي – لإقناع حليفه الصربي باستئناف المفاوضات وإنهاء القمع ضد المدنيين في كوسوفا. خامسًا: التأكيد بطريقة قوية وعلنية أننا لا نطالب باستقلال كوسوفا – التي تعد جزءًا من الدولة الصربية – ولكن نطالب بصيغة للاستقلال أقوى من قبل عام ١٩٨٩.

ويمكن لسلوبودان ميلوسيفتش أن يكسب وقتًا – وهذا هو بالتأكيد معنى "تنازلاته" الظاهرية لرئيس روسي من المحتمل أن يكون متواطئًا أثناء رحلته إلى موسكو، ولكن هل يمكن له الامتثال حقًا؟ يبدو أن غالبية الصربيين يعتبرون أنفسهم ضحايا للغرب؛ ويخشون تبعات أي "ضعف في كوسوفا"، ولا تزال أسطورة "الشان دى مارل" (انتصار الأتراك في ١٣٨٩) حاضرة في الأذهان، ويبدى الكثير من الصربيين استعدادهم للتضحية بحياتهم فداء لهذه الأراضي، وفي الجبهة المقابلة يفقد روجوفا "Rugova" سرعته وحتى معارضي جيش تحرير كوسوفا – الذين يطالبون بالاستقلال – يقدمون مقاتليهم ويدعمهم الشتات الألباني الذي يمول التسليح الذي يتخذ من ألبانيا ومقدونيا دولتين للعبور، ولا يجد المفاوضون الغربيون أي محادثين يتمتعون بالمصداقية من الجانب الكوسوفي.

والوضع يتسم بالتوتر في صربيا خاصة أن العلاقة مع الجبل الأسود يمكن أن تنقطع هى الأخرى، ولن يحدث ذلك بلا شك دون عنف وقد يؤدي

إلى حل ما تبقى من يوغوسلافيا، وفي هذه الظروف المعقدة للغاية يتعين علينا أن نتساءل عمن سيخلف سلوبودان ميلوسيفتش – وهو رسميًا رئيس يوغوسلافيا فقط – إذا ما تم استبعاده، وفي هذا الصدد يذكرنا الوضع بعض الشيء بوضع العراق – الذي لا يأمل أحد انفجاره وتفككه الفوضوي – على الرغم من أنه لا يتعين التعمق في المقارنة، وهناك أسباب تجعلنا نعتقد أن – باستثناء وقوع حادث – رجل بلجراد القوى لن يختفي بين عشية وضحاها، وإذا تحتم عليه محاربة حلف الأطلنطي؛ فإنه سيفعل ذلك في ظروف أقل سوء مما حدث في الماضي مع صربيي البوسنة، وعلى أي حال سوف يكون السياق العسكري أكثر حساسية بالنسبة لقوات الحلفاء، وهل من الممكن على جانب آخر أن يقوم الكونجرس في الولايات المتحدة – والمتحفظ بالنسبة للإبقاء على وجود عسكري أمريكي في البوسنة – بنشر قوات في كوسوفا؟

وباستثناء الحالة المناسبة – ولكن ضعيفة الاحتمال – حيث يبحث – بمباركة الروس – الصربيون والكوسوفيون معًا بطريقة جادة عن حل يمكن تصوره من النمط البوسني (إبقاء كوسوفا في وهم دولة يوغوسلافية مع وجود كيانين في الواقع أو بالأحرى ثلاثة كيانات – بضم الجبل الأسود – مستقلة من الناحية العملية)، فإن حلفاء حلف الأطلنطي سريعًا ما قد يجدون أنفسهم في موقف حرج.

وسوف يكون من الصعب على الولايات المتحدة وحلفائها الاكتفاء بوضع حزام صحي حول كوسوفا (وهل هذا بالفعل ممكن؟)، بترك سكانها يقتل بعضهم بعضًا وبعد هذا الكم من التوأمة، لن تقف هذه الدول ساكنة إزاء تدهور الموقف في الميدان، ومن جهة أخرى إذا ما أظهر الرئيس الروسي

تعاونًا بالفعل؛ فسوف يصعب عليه قبول تدخل عسكري - عن طيب خاطر - على أراضي صربيا في إطار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومن ثم خارج هذا الإطار، إن مسألة شرعية التدخل داخل دولة ذات سيادة تبدو أمرًا لا يمكن تجنبه، ومن شأنه تقسيم الحلفاء، لا سيما أنه يتعين أن نأخذ في الاعتبار فكرة وجوب إبقاء قوات في كوسوفا لسنوات عدة إن لم يكن لعقود عدة .

ومن ثم فمن الممكن أن يجد حلف الأطلنطي نفسه من الآن فصاعدًا - وهو يستعد للاحتفال بالذكرى الخمسين على تأسيسه بعد أن امتد إلى الدول الشيوعية السابقة الرئيسية الثلاث في وسط أوروبا - منساقًا في محنة مستدامة بالنسبة لتضامن أعضائه، وبالنسبة لمستقبل علاقاته مع روسيا، وتتعرض صربيا لخطر الانزلاق بصورة أكبر في ركود وهشاشة المنطقة - اللذين سيستفحلان مع الوقت، ويبدو الجبل الأسود على حافة الانفصال واستنزفت ألبانيا ومقدونيا - التي نجد أكثر من ربع سكانها من الألبانيين - مهددتين بالانفجار.

ومع ذلك فالأسوأ لا يبدو محتملاً، إذ تتمثل الفضيلة الأساسية للالتزام - الذي لا يمكن تجنبه بصورة أو بأخرى - لحلف الأطلنطي في وضع نظامين سياسي وعسكري يمنعان أي اشتعال عام في البلقان - وهي فرضية تخوف منها عدد كبير من المراقبين في بداية التسعينيات، إن الخلافات بين الأوروبيين والأمريكيين وضرورة مهادنة روسيا والتساؤلات حول مستقبل القضاء اليوغوسلافي في التصورات والاحتمالات المختلفة؛ تدفع الفاعلين الرئيسيين إلى التذبذب، وهكذا فإن الأمل في إيجاد حل سريع لمشكلة كوسوفا المعقدة لا يبدو أمرًا واقعيًا.

وإذا ما اتجهنا نحو المشرق؛ فإن الرجل المريض الذي لا تزال تتجه الأنظار صوبه هو روسيا، إن العاصفة التي ضربت هذا البلد في نهاية الربيع كانت متوقعة، فعندما لا تسيطر حكومة على مصروفاتها وعندما لا تصل إلى التوازن في ميزانيتها إلا بإصدار أذون خزانة بنسب فوائد يزداد ارتفاعها، ومن ثم بزيادة مستمرة لنصيب الدين في أعباء الدولة وعندما تصبح المضاربة المالية النشاط الاقتصادي الرئيسي لرجال البنوك وعملائهم؛ فإن الإفلاس يكون وشيكًا. وبما أنه تم التنبؤ به فقد تم تجنبه لمرة أخرى؛ لأن صندوق النقد الدولي - بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية - قام باللازم (ضخ ٢٢,٦ مليار دولار) لدعم السلطة المهتزة للرئيس يلتسن ورئيس وزرائه الشاب سرجى كيرينكو "Sergueï Kirienko" [(١٣)] الذي فرضه ليحل محل فيكتور تشرلوميردين، وذلك بطريقة رئيس الوزراء بوصفه رئيسًا للدولة بالإنابة في حالة شغل المنصب، وكان فيكتور تشرنوميردين يميل إلى أن يستعد بطريقة مفتوحة للغاية لهذا الاحتمال، وهي لعبة لن يتمكن سرجى كيرينكو أن يلعبها قبل وقت معين، ولكن هل سيصل هذا الأخير بمساندة المتميز بوريس فيدوروف "Boris Fedorov" [(١٤)] - والذي ترقى ليحتل منصب رئيس مصلحة الضرائب ؛ وهي بالطبع إحدى المهام الأكثر حيوية بالنسبة لروسيا الحالية - إلى بناء الثقة؟ يتعين علينا أن نتحلى بكمية كبيرة من التفاؤل للاعتقاد في إمكانية حدوث ذلك.

---

(١٣) رئيس وزراء، مارس-أغسطس ١٩٩٨.

(١٤) وزير المالية، يوليو - ديسمبر ١٩٩٠، ١٩٩٣- ١٩٩٤.

ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي أحرزت جهود كبيرة في مجال حرية التعبير والانتقال (٦ ملايين روسي يسافرون خارج البلاد كل عام)، وهناك أقلية من السكان تعيش بصورة أفضل عما ذي قبل، ونذكر الانتصار غير العادي المتمثل في إمكانية شراء بيرة مصنوعة حقًا في روسيا يمكن شربها، ما يعطي فكرة عن الحالة الحقيقية للاقتصاد، ولا يتعين علينا التقليل من شأن حجم الصعوبات فما بين ٢٠ و ٣٠% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، ومتوسط عمر الرجال انخفض بصورة كبيرة إلى أقل من ستين عامًا، إن مشكلات الأمن حاضرة ولم يتم القضاء على انخفاض الإنتاج الحقيقي (على الأقل لم يتم الفصل في هذا الموضوع)، وإذا كان هناك حديث دائم عن الخصخصة؛ فإن أقل ما يمكن قوله إنها لم تترجم بعد بظهور واضح لمنتجات قابلة للبيع في الأسواق، والحق أن كل شيء متوافر في موسكو؛ ولكنها سلع مستوردة يمكن أن يحصل عليها فقط الأشخاص الذين نجحوا في الاستيلاء على جزء من دخل البترول أو المعادن أو استغل سلطاته، ويعتبر غالبية المواطنين المحال متاحف، فينظرون إلى ما فيها ويعجبون به أو يتمنون زواله، والفساد أمر سائد، وهناك بالفعل مستويان كبيران للفساد، مستوى بضع مئات من المسئولين ورجال الأعمال الجدد الذين سيطروا بالفعل على البترول ومواد أولية أخرى؛ وحرموا الدولة بذلك من الموارد الضريبية التي أثرت عليها بطريقة عنيفة، وفئة ملايين صغار الموظفين الذين يحصلون على أجور ضعيفة أو لا يحصلون على أجور البتة، والذين يبتزون الأفراد أو المرشحين للشركات مقابل الحصول على أختام يتمثل أثرها الوحيد في إحباط المبادرات.

ولكن يشعر الروس بالتعب خاصة بعد هذا القدر من المحن، ولا يقيمون آمالا عريضة على رجال سياساتهم، ويمزحون دائمًا وهم يقولون: إذا جرت انتخابات رئاسة اليوم فإن أي شخص يمكن أن يهزم بوريس يلتسن ... باستثناء ميخائيل جورباتشوف! وكل شخص لا يفكر إلا في نفسه وفي مصالحه المباشرة أو مصالح عائلته، وعلى غرار الصورة التي يعكسها القادة الجدد لا يتم إيلاء أي اهتمام للممتلكات العامة، ويعيش الناس اليوم بيومه، وتجد الصفوة المثقفة لا سيما العلمية صعوبة في العيش، خاصة عندما لا تكون لديها علاقات خارج البلاد.

ولا يتخبط الروس في مشكلات اقتصادية واجتماعية ضخمة فقط، بيد أن وحدة أراضيهم مهددة بالخطر، فالشيشان – كما يمكن لنا أن نحكم حاليًا – تتطور نحو الاستقلال؛ فهل تتبعها داغستان؟ وهل ينفصل الشرق الأقصى ؟ وهل يعد الضغط الديموغرافي الصيني أمرًا لا يمكن مقاومته؟ كما تخشى موسكو أن تعتزم فنلندا استعادة جزء من الكاريللي!

ومع ذلك، فالأمر لا يتعلق برسم صورة قاتمة عن الموقف، فالموقف كان من الممكن أن يكون أكثر سوءا، فبعد اختفاء الاتحاد السوفيتي كان يمكن نشوب حرب أهلية، ولكن لم يحدث ذلك، والجيش في حالة مأساوية ولكنه يسيطر على الأسلحة النووية، وباختصار فالدولة في حالة وهن شديد ولكنها لم تختف.

ويتساءل الجميع اليوم عن خلافة بوريس يلتسن التي يجب اعتبارها مفتوحة، حتى إن كان من الحذر الإبقاء على علامة استفهام، وعادة ما يتم

اعتبار عمدة موسكو يوري لوجكوف[١٥] "Youri Loujkov" مرشحًا جادًا في هذا الصدد، ويعد نجاح إدارته أمرًا لا يمكن الجدال حوله؛ وإن قارنه أعداؤه بعمدة شيكاغو خلال الثلاثينيات، ولكن يعد الجنرال ليبيد "Lebed" الأكثر إثارة للمخاوف اليوم، وضاعف زعماء الفكر ورجال السياسة جهودهم لاستبعاد ضابط المظلات الأسبق الذي يحرك الشعب بهدوئه الظاهري وصوته الرخيم، وأثار انتصاره في كراسنيويارسخ "Kranoïarsk" الخوف في نفوس الأوليغارشيه التي تحلم بفشله في منصبه الجديد، ومن الذي يتذكر الجنرال روتسكوي "Routskoï" المنافس السابق لبوريس يلتسن الذي أصبح حاكمًا لمنطقة كورش "Koursk" الصغيرة التي تقع جنوبى العاصمة، حيث يتصرف كما يقال – بوصفه ملكًا صغيرًا فاسدًا؟ لقد أحب الروس الحرية؛ ولكنهم يتطلعون أيضًا إلى دولة قوية، فهل يصبح ألكسندر ليبيد Alexandre "Lebeid" رجل هذا الموقف؟

واحتفلت موسكو بالذكرى المائتين لميلاد الأمير ألكسندر جورشاكوف وزير خارجية التزار ألكسندر الثاني في ظروف جد صعبة والذي ظل مشهورًا بسبب هذه المقولة: "يقال إن روسيا في حالة استياء، إن روسيا ليست مستاءة ولكنها تركز". وتتعرض روسيا اليوم لكل أنواع الإهانة، وقد يغلبها الشعور بالإعراب عن استيائها ولكن هل ستنجح في التركيز؟ وفي انتظار الرد يرى الأمريكيون والأوروبيون من واجبهم إعادة ملء خزائنها؛ لأن أي تطور ممكن أن يؤدي بها إلى اتخاذ موقف انتقامي ليس في صالحهم، وهذا لا يرجع فقط إلى الأسلحة النووية، فمصير كل من أوكرانيا

---

(١٥) عمدة موسكو منذ ١٩٩٢.

وبيلاروسيا مرتبط ارتباطًا وثيقًا بها، فأوكرانيا في حالـــة أســـوأ مـــن حـــال الأخ الأكبر وبيلاروسيا ســـلمت نفـــسها لـــرئيس مـــستبد ومثيـــر للقلـــق، والحـــق أن استقرار هاتين الدولتين يعد أمرًا أساسيًا بالنـــسبة لاســـتقرار أوروبـــا الـــشرقية – كما يذكرنا بذلك دائمًا البولنديون.

وسوف يحتاج الأمر إلى ما يقرب من عـــشرة إلـــى عـــشرين عامًـــا – أو ربما أكثر من ذلك – حتى تتـــشكل القـــوة الروســـية مـــرة أخـــرى، ومـــصلحة الغرب تتمثل في ضم روسيا المستقبل إليه بقـــدر المـــستطاع، ومـــن ثـــم يتعـــين العمل بلا هوادة بغية تحقيق هذا الهـــدف ومعرفـــة أن هـــذا الهـــدف قـــد يكلفنـــا الكثير، وهذا في الوقت الذي ينبغي فيه أن نبذل جهودًا ضـــخمة لـــصالح الأتبـــاع القدامى للاتحاد السوفيتي.

الولايات المتحدة قوة فوق العظمى غير مكتملة :

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي لا توجد ســـوى قـــوة عظمـــى واحـــدة علـــى الأرض؛ أصبحت هذه المقولة أمرًا عاديًا ويمكننـــا أن نتجـــاوز هـــذا الحـــد؛ لأن الفجوة العلمية والتكنولوجية بين الولايات المتحدة والدول الأخـــرى قـــد تزايـــدت خلال السنوات العشر الماضية، فالاقتصاد الأمريكي يـــشع علـــى العـــالم بـــأثره في ظـــل قـــوة عـــسكرية غـــير مـــسبوقـــة في التاريـــخ، وكلمـــة قـــوة عظمى "Superpuissance" التي ظهرت في بداية الستينيات تبدو جـــد مـــستهلكة

لوصف الجمهورية الإمبريالية[١٦]، إن التعبير الجديد "قوة فوق العظمى "hyper puissance" ينطوى على المعنى ذاته ولكنه جديد[١٧].

ولكن إذا كانت هناك قوة فوق العظمى فهذه القوة غير مكتملة، أليست أمريكا بالفعل فهذا من ورق؟ وقد يبدو السؤال غريبًا بينما يحترمها الجميع ويبجلها وبينما تبلغ قوتها الناعمة – وفقًا للمصطلح الذي نحته جوزيف نياى "Joseph Nye" – أوجها، ومع ذلك فإن جيمس شلسينجر "James Schlesinger"[١٨] – الذي كان على التوالي مديرًا للمخابرات الأمريكية ووزيرًا للدفاع ثم للطاقة خلال السبعينيات – طرح هذا السؤال الغريب صراحة في مقال في مجلة الناشيونال إنترست The National Interest"[١٩]، وندد في هذا المقال بعدم تجانس سياسة خارجية تسيطر عليها جماعات الضغط التي يعتمد تأثيرها – بصورة أساسية – على قدرة تمويلها للحملات الانتخابية.

والمثال الأكثر وضوحًا هو النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، والمؤكد أن هذا الأمر قد أصبح ثانويًا بصورة نسبية من وجهة نظر الاستراتيجية الأمريكية نتيجة لاختفاء الاتحاد السوفيتي، ومن ثم لخطر تصاعد نووي كان في الماضي مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالمواجهة بين الدولة العبرية وجيرانها العرب، ولكن في يومنا هذا لا يملك جيران إسرائيل المباشرون أى إمكانات

---

(١٦) ريمون آرون ، الجمهورية، مرجع سبق ذكره.

(١٧) انظر الفصل العاشر.

(١٨) وزير الدفاع، ١٩٩٣-١٩٧٥.

(١٩) "Fragmentation and Hubris", *The National interest*, n : 49, 1997 .

لمواجهتها، ومع ذلك فهل يبدو طبيعيًا أن يكون تأثير بنيامين نتانياهو على السياسية الأمريكية أكبر من تأثير بيل كلينتون على السياسة الإسرائيلية؟[٢٠] كيف يمكن للدولة العبرية أن تستكمل دون أي عقاب سياسة استيطان مناقضة تمامًا لحقوق الإنسان، بينما المسألة - النظرية بالتأكيد - الخاصة بإدانة المحكمة الجنائية الدولية الجديدة لقادتها قد أثيرت بصورة جادة؟

وبعد تحول التوازن الاستراتيجي تسيطر الاعتبارات الداخلية على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أكثر من أي وقت مضى، ويعد بيل كلينتون أكثر رؤساء الولايات المتحدة اعتمادًا على دعم الجالية اليهودية، ولم تكن هذه الجالية تقبل ممارسة واشنطن لضغوط قوية على بنيامين نيتانياهو، حتى وإن عانى كثير من الإسرائيليين ويهود الشتات من أزمة الخمسين عامًا (فالدولة ليست في حالة سلام مع نفسها)، كما استخلص عدد كبير من المراقبين بمناسبة ذكرى إنشاء الدولة اليهودية عام ١٩٤٨، ويوجهون نقدهم لخليفة إسحق رابين، وقد عقدت انتخابات التجديد النصفي في خريف ١٩٩٨ ولا يأمل بيل كلينتون في المخاطرة بالفرص الرئاسية لتلميذه آل جور Al Gore.

وتحت ضغط الكونجرس تميل الحكومة الأمريكية بصورة متزايدة إلى اللجوء إلى السلاح الاقتصادي، ويرى جيمس شليسنجر "James Schlesinger" أنه "خلال فترة الولاية الأولى لبيل كلينتون فرضت الولايات المتحدة وهددت

---

(٢٠) جرى ترويج فكرة الضغط بعنف، فلدى إسرائيل تأثير حاسم على السياسة الأمريكية، بينما لأمريكا تأثير هزيل على الاستراتيجية الدبلوماسية لإسرائيل)؛ أبا إيبان، جيروزاليم بوست ٢٧ مارس ١٩٩٨.

بفرض عقوبات ستين مرة على ٣٥ دولة تجمع في مجملهـا ٣٢% مـن سـكان العالم"، وهذه الإجراءات تمت بالطبع من طرف واحـد وعلـى هـامش القـانون الدولي، وتضطلع الدولة الأمريكيـة بـصعوبة داخليًـا بمهمتهـا كمحكـم بـين المصالح الخاصة.

وتظهر هذه التناقضات بصورة واضـحة ولا سـيما فـي قـانون أمـاتو كينيدى "Amato-Kennedy"، الذي صوت عليـه الكـونجرس فـي أغـسطس ١٩٩٦، ويجبر هذا النص الرئيسى بتوقيع عقوبـات علـى الـشركات الأجنبيـة التي تستثمر أكثر من ٢٠ مليون دولار سنويًا فـي صـناعات البتـرول والغـاز في إيران وليبيا، ولكن بعد إبرام مجموعة توتال "Total" لمـشروع للغـاز تبلـغ قيمتـه مليـارى دولار فـي إيـران – انـضمت إليـه شـركات جـازبروم " Gazprom" (روسيا) وبترونـاس "Petronas" (ماليزيـا) – ظهـر جليًـا أن الملك ضعيف، فلم تدين حكومة كل مـن فرنـسا وروسـيا فقـط بـل والاتحـاد الأوروبي أيضًا سياسة العقوبات التـي تمارسـها الولايـات المتحـدة والتـي لا تتواءم مع قواعد منظمة التجارة الدولية، وكان عـدم التجـانس قـد ظهـر عـن طريق الضوء الأخضر الذي أعطى في يوليو ١٩٩٧ لبناء خـط أنابيـب بتـرول يبلغ طوله ٣٢٠٠ كم مـن تركمـستان إلـى تركيـا مـروراً بـإيران، أو عـن طريق غياب أي اعتراض لمشروع مماثل بين كازاخـستان والـصين، وبالنـسبة لموضوع توتال "Total" توصل الرئيس كلينتون لحـل تـوفيقى، ولكـن النـزاع مع الكونجرس لم يسو.

ويتمثل صلب المشكلة في عدم التواؤم مـع سياسـة "الحجـز المـزدوج" التي نفذتها واشنطن رسميًا في مارس ١٩٩٣، والتي تهدف إلـى عـزل العـراق

وإيران بذات الطريقة، وتعاقب العراق بسبب رئاسة صدام حسين لها حتى الآن، وتعاقب إيران لدعمها للإرهاب الدولي ولرغبتها في حيازة أسلحة دمار شامل (التي أججتها التجارب النووية الهندية والباكستانية) ومعارضتها لعملية السلام بين إسرائيل والعرب.

بيد أن هذه المعاملة المتساوية أمر يمكن الاعتراض عليه، فالمآخذ على كل من بغداد وطهران ليست ذات طبيعة واحدة، فهى أكثر انتشارًا في الحالة الثانية أكثر من الأولى، وأظهر تسلسل أحداث أزمة شتاء ١٩٩٧-١٩٩٨ عجز أمريكا عن معالجة المسألة العراقية، كيف جعلت الولايات المتحدة نفسها سجينة الخيار: إما شن حرب جديدة دون تحديد ما يمكن أن يستفيد به "المجتمع الدولي"، وإما عدم شن هذه الحرب والمخاطرة بالظهور بمظهر التراجع؟ وكتب روبرت بيليترو "Robert Pelletreau" وزير الدولة المساعد لشئون الشرق الأوسط في نوفمبر ١٩٩٧ : "يتمثل الواقع الحزين بالنسبة للولايات المتحدة في عدم وجود استراتيجية تخص العراق"[(٢١)]، أو بالأحرى أن هذه الاستراتيجية تتلخص في صيغة: إننا لا نتناقش مع الشيطان، فهل يمكن لنا تخيل إعادة صياغة للحرب الباردة إذا كانت الولايات المتحدة قد عزمت على عزل الاتحاد السوفيتى بطريقة لا نهائية وإخضاع نظامه لخيار نزع سلاح تام أو زوال؟ ومن البديهى أن يتم الاعتراض على ذلك بسبب وجود اختلافات كبيرة بين الاتحاد السوفيتى السابق وعراق اليوم، وهذا شيء مؤكد، ومع ذلك فإن ذلك لا يلغى المبدأ القائل بأنه عندما لا نريد أو لا نستطيع قتال عدو فيتعين التفاوض معه، ولكن تفسر دوائر واشنطن أنه لا

(٢١) لوموند، ١٠ نوفمبر ١٩٩٧.

يمكن التفكير في أي انفتاح – مهما كان محدودًا – وذلك لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية، ومن هنا نعود دائمًا إلى النقطة ذاتها، ومع ذلك فإن لم نشن حربًا جديدة ضد العراق؛ فلن يكون هناك أي خيار سوى بدء حوار مع زعيم بغداد أو مع النظام الذي سوف يخلف نظامه يومًا ما، والسؤال الذي يثور – وهو من الأهمية بمكان حتى إنه لا يوجد شخص يأمل في انفجار العراق – يتمثل في معرفة إذا كان من الحكمة أن ننتظر بطريقة سلبية اختفاء صدام حسين الذي كان لا يزال في الحكم بعد انقضاء سبع سنوات من انتهاء حرب الخليج.

ويختلف الموقف بالنسبة لإيران؛ فالقادة يتغيرون ولكن الجمهورية الإسلامية ليست على وشك الاختفاء، والآن وقد ضعف حماسها الثوري تضع أمامها هدفًا أساسيًا وشرعيًا؛ وهو أن ترى "المجتمع الدولي" ومن ثم الولايات المتحدة وهما يعترفان بالدور العظيم الذي تضطلع به في المنطقة، وكان هذا أيضًا طموح الشاه، فلا يمكن تصور أي توازن إقليمي دون إيران، وما دمنا عاملنا هذا البلد الكبير بوصفه تابعًا مشاغبًا فسوف يستمر في إثارة الاضطرابات بالوسائل التي يملكها – ولديه وسائل على الرغم من الموقف الاقتصادي المتدهور كما كان الحال في الماضي بالنسبة للاتحاد السوفيتي – ولن تصل الولايات المتحدة نفسها للقضاء عليها.

وفيما وراء الأطلنطي تمت مناقشة ضرورة إنهاء "الحجز المزدوج" منذ شهور في المنشأة المختصة بالشئون السياسية الخارجية ما بين شخصيات مثل : هنرى كيسنجر وزبيجنوى برذزينكشى "Zbigniew Brzezinski" وبرنت

سكوكروفت[٢٢] "Brent Scoweroft" وروبرت بيليترو "Robert Pelletreau" وآخرين، وبعد مقاربات تمهيدية ظهرت علامة على التقارب في يناير ١٩٩٨ من جانب الرئيس الإيرانى الجديد المعروف بالاعتدال محمد خاتمى[٢٣]، وفي ١٨ يونيو- أي قبل ثلاثة أيام من المباراة بين البلدين في إطار كأس العالم لكرة القدم - كان دور مادلين أولبريت لأخذ المبادرة، وجاء انتصار الفريق الإيرانى في الوقت المناسب، ويرى المراقبون أن هناك عملية قد بدأت وأن الحكومتين أرادتا إظهار ذلك، وسوف يعتمد باقى السيناريو بصورة بديهية على التطور في إيران - حيث يجرى صراع عنيف بين المحافظين والمعتدلين - وكذلك على السياسة الداخلية الأمريكية، فهل سيجرؤ الرئيس الأمريكي على العمل على تقارب حقيقى مع إيران بينما لا يكف اليمين الإسرائيلى عن التنديد "بسياسة التهدئة" وتصفه بأنه مستسلم إزاء صدام حسين أو آية الله ؟

ولا يمكن للتقارير الدولية أن تتأسس بطريقة مستدامة على الأيديولوجية، ولا يمكن لدولة أن تقطع علاقاتها بطريقة مستدامة مع الدول التي لا تؤيد نظامها السياسي، فقد مر أكثر من عشرين عامًا منذ حصار السفارة الأمريكية في طهران في أعقاب الثورة ، وقد حان الوقت بالنظر إلى الشرق الأوسط في مجمله بطريقة استراتيجية ولا من منظور التبعية والأيديولوجية والعواطف، وفيما يتعلق بالعملية الإسرائيلية - الفلسطينية فإن مايو ١٩٩٩ الذي يعد نهاية الفترة الانتقالية المنصوص عليها في إعلان

---

(٢٢) مستشار لشئون الأمن القومي للرئيسين جيرالد فورد وجورج بوش الأب.

(٢٣) رئيس جمهورية إيران الإسلامية ١٩٩٧-٢٠٠٥.

المبادئ (أوسلو) حاضر في الأذهان كافة، ونخشى في هذه الفترة أن يضطر ياسر عرفات – تحت تأثير الضغوط الداخلية – إلى أن يعلن من جانب واحد السيادة فيرد بنيامين نتانياهو بضم المناطق التي لا تزال تحت السيطرة الإسرائيلية ببساطة وسلاسة.

ويظهر العجز النسبي الأمريكي عن طريق الانفجارات النووية الهندية والباكستانية، فالتجارب التي قامت بها نيودلهي في مايو ١٩٩٨ لم تفاجئ المتابعين لأكبر ديمقراطية على الأرض، فمنذ ربع قرن يعبر الخبراء ورجال الأعمال الهنود بطريقة جد واضحة عن رفضهم للمنطق التمييزي لمعاهدة منع الانتشار، ومن السهل بالنسبة للدول التي تنتمي رسميًا للنادي النووي أن ترى في مسيرة الهند تعبيرًا عن قومية بالية، وبالفعل أيد كل من الشعب والأحزاب رئيس الوزراء الذي استغل النزعة القومية لدعم موقفه، وهذا الموقف غير رشيد وتؤيده الخرافات مثل الانشغال بالمكانة والجاه، وهذه التأويلات تتسم بالجزئية؛ وترى الهند أن لديها أسبابًا وجيهة لتتزود بقوة ردع في مواجهة الصين، وهو البلد الوحيد المماثل لها من حيث الأبعاد، وهى تعرف أن أساس إعادة تشكيل آسيا سوف يتم في المستقبل، ولا تقبل أقدم حضارة على وجه الأرض السيطرة الأمريكية التي اعتادت عليها دول الغرب، وتحدوها إرادة قوية في الحصول – إن عاجلاً أو آجلاً – على مقعد دائم في مجلس الأمن، ولذا فإننا نرى أن مسألة باكستان ليست الأكثر أهمية، وبالفعل يعكس ذلك كله منهجية متماسكة ومماثلة – فيما يتعلق باستلهامها – لسياسة الجنرال ديجول؛ ما أكسبها تعاطف فرنسا بينما نعيش من الآن فصاعدًا سياسة عدم انتشار شاملة.

ولم تنتهك الهند أيا من التزاماتها الدولية، ولكنها خرقت الأسطورة القائلة بأن الأسلحة النووية قد أصبحت مهمة، ويشعر كثير من المراقبين بالضيق لأنهم لا يستطيعون الرد على الإهانة التي تتمثل في تصنيف هذا البلد في فئة "الدول الرعاع" - على حد قول الأمريكيين أو "الدول الإرهابية"؛ فالأمر يتعلق بحكومة دولة يعترف بها تمامًا بوصفها ديمقراطية أخذت قرارًا يسبب بعض القلق.

وما عواقب هذا الموقف؟ أعربت نيودلهي عن استعدادها من الآن فصاعدًا للنظر في توقيع معاهدة عدم الانتشار، ولكن بوصفها عضوًا في النادي النووي الذي يضم بالتحديد الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين)، والحق أن المعاهدة تنص صراحة على أن هذا النادي مغلق، وتعديل الاتفاقية سيكون بمثابة فتح لأبواب جهنم، ومن الصعب التزام الولايات المتحدة في مثل هذا الاتجاه.

وسوف تؤدي الانفجارات الهندية إلى سلسلة من ردود الفعل السياسية التي يصعب التنبؤ بوتيرتها ومداها الآن، وفي أسوأ الظروف قد يحدث تشابك للمصالح بين الهند والصين يثير قلق اليابان، وقد يحول مثل هذا السيناريو المعطيات في المفاوضات بين الشرق والغرب حول خفض الأسلحة الاستراتيجية، وتخشى روسيا ذلك بوجه خاص في فترة من الضغط الشديد حيث تجد نفسها مجبرة على خفض كبير لمصروفاتها العسكرية، وإزاء سياق جديد للتسلح فسوف تجبر على مزيد من التراجع على الساحة العالمية.

ويكمن لب المشكلة بالنسبة لباكستان في اعتماد شرعية حكومتها بصورة أساسية على تنديدها الدائم بالخطر الهندي، ولكن يسبب

الانقسام العرقي لهذا البلد العديد من المشكلات ؛ فيخصص أكثر من ٦% من إجمالي الناتج الداخلي للدفاع مقابل أقل من ٢% بالنسبة للهند، وقد يؤدي سباق للتسلح بين الدولتين إلى كارثة بالنسبة لباكستان على مدى قصر أو طال، وفي البداية قد لا تقبل سلطات إسلام أباد تأجيل التجارب التي استعدت لها إلا مقابل دعم شامل من الولايات المتحدة ، ولم تكن واشنطن مستعدة لتحمل مثل هذا العبء والالتزام بسياسة معادية بطريقة مستدامة للهند، وخلف هذه المسألة تظهر أخرى أكثر حساسية تتمثل في العلاقات الصينية - الأمريكية التي سيتزايد تعقيدها.

وهناك آثار محتملة أيضًا في الشرق الأوسط، فقد تضاعف إيران جهودها لحيازة السلاح النووي، لقد أعطت دولة ديمقراطية المثل السيئ ؛ ومن ثم سيكون من الصعب منع طهران بتوجيه النقد كله إلى حكومة الموالي، وعلى غرار الهند تعتبر إيران نفسها بلد كبير يتمتع بإرث تاريخي عظيم، وكما لا تفكر الهند في التنازل أمام الصين فإن إيران لا تنوى أن تترك لإسرائيل احتكار السلاح الذرى في منطقتها، وترفض طهران أي مفهوم للأمن لا يمثل ثمرة لتشاور حقيقي بين مجموع الدول المعنية.

وفي نهاية المطاف ؛ فإن الأمر المشكوك فيه في أعقاب التجارب الهندية والباكستانية إنما هو قدرة الولايات المتحدة على تنظيم نظام عالمي جديد، وفيما يتعلق بأوروبا فإن واشنطن قد نجحت بالأحرى في فرض مفاهيمها فيما يتعلق بالإستراتيجية وتوسيع حلف الأطلنطي، ولكن كل شيء يشير إلى أن الدول الآسيوية في مجملها لا تقبل الاستسلام التام وببساطة للوصاية الأمريكية.

ويتسنى لنا تقديم أمثلة أخرى للتدليل على الاضطرابات الأخيرة للسياسة الأمريكية الخارجية: فوضى الطريق السريع "Fast Track"، أي التدابير التي تسمح للرئيس إبرام اتفاقيات تجارية لا يجوز للكونجرس رفضها إلا بصورة كاملة ومن ثم دون إدخال أى تعديلات، البطء في المصادقة على بروتوكول مؤتمر كيوتو حول التغيرات، المناخية، بينما تعد الولايات المتحدة أكثر الدول الملوثة في مجال الغازات الملوثة التي ترفع درجة حرارة الأرض، ورفض اعتماد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية على الرغم من الحلول التوفيقية التي خفضت الجوانب الأكثر إثارة للجدال فيها.

ولاحظ توكفيل "Tocqueville" منذ مئة وخمسين عامًا أنه في واشنطن في غياب التهديدات الخارجية تضعف السلطة التنفيذية لصالح السلطة التشريعية، وفي وقتنا هذا نجد أن هذه الملاحظة سليمة تمامًا أكثر من أي وقت مضى، بيد أن نتائجها تعد خطيرة بطريقة أخرى، وتعليقًا على الأداء المتواضع لمادلين أولبرايت ووليام كوهين[٢٤] وصمويل برجر[٢٥] على محطة السي. إن. إن "CNN" ؛ فيما يتعلق بالأزمة العراقية وذلك يوم ١٨ فبراير ١٩٩٨ كتب ويليمام بفاف بعنف ولكن عن حق في "الإنترناشيونال هرالد تريبيون "International Herald Tribune": "إن أعباء الإمبراطورية ثقيلة وبيل كلينتون ليس يوليوس قيصر". وبالفعل يصل الرئيس الأمريكي إلى الجزء الأخير من آخر فترة لولايته دون إثبات لأي اهتمام حقيقي للسياسة

---

(٢٤) وزير الدفاع، ١٩٩٧-٢٠٠١.

(٢٥) مستشار لشئون الأمن القومي، ١٩٩٧-٢٠٠١.

الخارجية، ولم ينجح في الاستخدام السليم – ولاسيما في الشرق الأوسط – لقدرة بلاده غير العادية، ويجد نفسه دائمًا في مواقف ضعف بسبب الفضائح المتعلقة بحياته الخاصة والتي تشغل إدارتها – منذ شهور – جزءًا كبيرًا من وقته وفكره، ومع ذلك هل سيتسنى له في مواجهة وضع حرج بالنسبة لتطور النظام العالمي في مجمله أن يثبت أخيرًا أنه على مستوى المسئولية؟

الفصل الثاني عشر

يوليو ١٩٩٩

عولة وحوكمة جديدة: "هل هى نهاية التاريخ ؟"

تعقد السيادات

عولمة وحوكمة جديدة :

تعد سرعة وتيرة تقدم العلم والتكنولوجيا من إحدى السمات الرئيسية للقرن العشرين خاصة خلال عقوده الثلاثة الأخيرة، وقد قضى الحاسوب على التمييز بين العلوم "البحتة" و"الأساسية" من ناحية و"التطبيقية" من ناحية أخرى، وذلك بدفع الحواجز التي حصرت حتى ذلك الوقت معالجة المعلومات[١]. ولا تكف موجات الابتكار عن اجتياح المعمورة، ومع نهاية القرن تظهر الاتجاهات الأكثر تأثيرا في تصغير حجم الأجهزة (الأجهزة الإلكترونية الدقيقة والأجهزة الصغيرة وتكنولوجيا النانو مع تطبيقات عدة على سبيل المثال في مجال الجراحة)، والتكنولوجيا الحيوية (تغذية وطب

---

(١) مونبريال، مذكرات ، مرجع سابق، ص ١٨٩.

واستخدام الكائنات الحية الدقيقة بوصفها "عمالا" في عمليات بعينها)، وبطريقة طبيعية تكنولوجية المعلومات.

وقد انقلبت ظروف الإنسانية عن طريق تحول يخفي بصورة جد سريعة نقاط استدلالنا الملموسة وأماكن ذاكرتنا المادية[٢]، واتسم التقدم العلمي والتكنولوجي دوما بالحياد الأخلاقي، فمن الممكن أن يخدم الخير أو أن يخدم الشر وأن يستخدم للبناء أو للهدم، وكذلك فإن التقدم – كما كان الحال دوما – يزيد (على الأقل في البداية) من حجم عدم المساواة بين الدول والمناطق، وسقطت أوهام السبعينيات حول نقل التكنولوجيا، وفهمنا بصورة أفضل أن استخدام مجتمع ما للمعارف بصورة جيدة يفترض اجتماع عدد من الظروف بالتأكيد منها حرية المبادرة ومن ثم – وبطريقة كبيرة – الملكية الخاصة، وكذلك التوفير واستخدامه في مجال الاستثمار والإنتاج، ولكن أيضا جودة الأيدي العاملة وتدريبها وأخلاقيات العمل والقدرة التنظيمية على مستوى الشركات وكذلك على مستوى الدول، والمرونة الاجتماعية واستقرار الحكومات وقدرتها على توفير النظام العام وتهيئة الهياكل (الضريبية والمصرفية والمالية ...) التنافسية والاستقرار النقدي[٣].

ويؤدي بعض التطورات في الدول الأكثر ثراء إلى زيادة أكبر لعدم المساواة، فعلى سبيل المثال يمنع تزايد الاحتياطات التي تحاط بها الصناعات الدوائية من إنتاج دواء في ظروف كانت تعد في الماضي آمنة بصورة كافية؛

(٢) المرجع السابق، ١٩٤-١٩٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٧٧.

ما وضع عائقا إضافيا بالنسبة للدول التي كان يطلق عليها نامية[٤]، وعلى صعيد آخر ما اتفق على تسميته – في الأدبيات الأمريكية – "ثورة الشئون العسكرية" – أي أن آثار التغيير المرتبط بتكنولوجيا المعلومات على التسليح تترجم بزيادة الفجوة بين حلف الأطلنطي وباقى العالم، وداخل حلف الأطلنطي بين الولايات المتحدة وشركائها، إن الحربين اللتين وقعتا في العقد الأخير من القرن العشرين ؛ وهما الحرب ضد عراق صدام حسين من أجل تحرير الكويت والحرب ضد صربيا سلوبودان ميلوسيفتش باسم كوسوفا (٢٤ مارس حتى ٨ يونيو ١٩٩٩)؛ أظهرتا التفوق الأمريكي الساحق ولكن كانت العواقب جديدة للغاية، ففي الحالتين لم يتعرض المعسكر المنتصر لأى خسائر بشرية، وهذا يعنى أنه من ناحية الغرب لم يستشعر الرأى العام وزن الحرب أثناء وقوعها، وبعد الفضول – إذا جاز لنا أن نستخدم هذا التعبير – وتساؤلات الأيام الأولى للضربات التي كانت تستهدف إذعان سلوبودان ميلوسفتش استطاع المواطنون الأمريكيون والأوروبيون في الاستمرار في التفرغ لشئونهم الجارية في حالة من شبه اللا مبالاة وعدم الاكتراث، وحتى الحديث عن احتمال تدخل برى ظل مجردًا بصورة كاملة لعدم إثارة لأى مشاعر، وإن كان من الممكن الآن شن حرب؛ ومن ثم فإن التسبب في خسائر كبيرة لشعب دون الإصابة بأي ضربة مقابلة فورية يعد إحدى هذه السمات الجديدة لنهاية القرن والتي لم تقس على الفور نتائجها المحتملة.

---

(٤) منظر كيروليسكي : "الثورة البيتكنولوجية"، في مونبريال وجاكيه، RAMSES ١٩٩٩، ص١٢١-١٣٢.

وأدى ظهور شبكات الحاسوب وانتشارها السريع وكذلك الجمع بين المعلوماتية والمواصلات السلكية واللاسلكية – فضلا عن النمو الدليلي للطيران المدني – إلى القضاء على المسافات ووضع غالبية وحدات الكوكب النشطة على قدم المساواة، وأقصد " بوحدة نشطة " – أي مجموعة منظمة ومزودة بموارد بالمعنى الواسع للكلمة (الموافق لمفهوم رأس المال عند بيير بورديو "Pierre Bourdieu") ، القادر على تحديد أهداف واستراتيجيات بقصد بلوغها(٥)، وبصفة عامة نطلق مصطلح "العولمة" على الظاهرة التي بمقتضاها تضع الوحدات النشطة – بنسب متزايدة – أهدافها واستراتيجياتها بالرجوع إلى مسارح عمليات (أو ميادين كما يطلق عليها بيير بورديو) يزيد امتدادها من الناحية الجغرافية، ويفترض اختيار مفهوم جديد – العولمة بدلا من تبادل الاعتماد – تميز الظاهرة بطريقة كافية عن التفاعلات التي كانت تتسم بها الفترة من ١٩٤٥-١٩٨٠؛ لإحداث تغيير حقيقي في هيكل المنظومة الدولية بطريقة تدريجية بالتأكيد.

ويظهر ذلك بجلاء في حالة الشركات، وبعيدا عن ظواهر الموضة تستجيب اندماجات كبرى الشركات أو تحالفات نهاية القرن لواقع منافسة عالمية ؛ حيث يسمو الفاعلون على هويتهم الوطنية للاستفادة بحد أقصى من الاقتصادات الضخمة (لا سيما لمعالجة المعلومات) وكذلك من مزايا الحجم لإدارة البحث في مجال التنمية ومخاطرها، ومع ذلك فإن "الشركات الشاملة" ليست ذات نشاط واحد بل تتكون من شبكات مرنة من الشركات المحلية

---

(٥) CF. TH. De Montbrial, L'Action rt le systeme du monde,PUF, 2000, 3e edition "Quadrige". 2008.

التي تتسم بشدة استقلاليتها وتنسيقها القوى ؛ وهى شبكات تخضع لإعادة تشكيل دائم[٦].

وترتبط فكرة العولمة ارتباطا وثيقا باقتصاد السوق ومن ثم بالليبرالية الاقتصادية وهذا هو سبب قوة صداها الأيديولوجى، والأمر لا يتعلق بالإطناب – بطريقة ساذجة – في مدح مزايا "اليد الخفية" بالمعنى الذي كان يقصده آدم سميث، ففيما يتعلق بهذه النقطة ساهم علم الاقتصاد بصورة كبيرة في كشف نقاب الجهل خلال العقود الأخيرة خاصة تعميق مفهوم قيمة المعاملات، والأمر يتعلق بالاعتراف بفاعلية طرق تنسيق الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تنفيذها داخل "المجتمع المدني"؛ وهذه الفاعلية لا يجوز بالضرورة ألا تتواءم مع العدالة أو الإنصاف.

وبعيدًا عن مجال الاقتصاد ؛ تترجم العولمة عن طريق الأهمية المتزايدة للمنظمات غير الحكومية التي تهتم بمسائل تتعلق بالمصلحة العامة ، مثل حقوق الإنسان أو التنمية المستدامة (مشكلات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية مثل المياه)، وتناولت المنظمات غير الحكومية مشكلات كانت في الماضى القريب تعتبر من اختصاص الحكومات حصريا، وهكذا تم توقيع معاهدة حظر الألغام المضادة للأشخاص والذي كان تكليلا لحملة دولية خاصة قدمت فيها الأميرة ديانا إسهاما حاسما، مما أدى إلى تقاسم جودى ويليامز[٧] لجائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٧ مع منظمته، وهناك أمثلة عديدة تتعلق بمسائل

---

(٦) Voir F. Sachwald, "Reseaux contre nations? Les mah inationales au XXI sie-cle", in Th. De Montbrial, P.Jacquer (dir), RAMSES 2000, Dunod, 1999,PP. 165 – 179.

(٧) منسقة الحملة الدولية لإزالة الألغام المضادة للأفراد.

متنوعة مثل حظر التجارب النووية والحد من إنشاء السدود الضخمة أو حقوق الإنسان ودعم الديمقراطية ؛ تدل على بزوغ "مجتمع مدني عبر وطنى" ومن ثم نواة لرأى عام عالمى يجب أن تأخذه الدول في الاعتبار بطريقة متزايدة، وينطبق ذلك على فرنسا التي قررت في نهاية المطاف وقف تجاربها النووية.

وتأتي الصياغة الحديثة لمفهوم المجتمع المدني من هيجل، ففي كتابه "مبادئ فلسفة القانون" (١٨٢١) أخذ المفكر الكبير علما بالفصل بين "الحياة المدنية" و"الحياة السياسية" (ويمكن أن ندخل هنا فئة ثالثة وهي "الحياة الدينية") وذلك نتيجة للثورة الصناعية وانهيار النظام القديم وكذلك يمكن تفسير التغيرات الحالية بوصفها نتائج لثورة تكنولوجيا المعلومات وانهيار النظام السوفيتي.

وفي التقليد الليبرالي يجب أن يكون هناك فضاء لـــ"الحياه المدنية" – حيث يتقلص تدخل الدولة إلى الحد الأدنى اللازم للحفاظ على التماسك الوطنى – بأوسع قدر ممكن، فالدولة لا تحتكر مطلقا المصلحة العامة التي يمكن التعبير عنها بصورة أفضل عادة من خلال المنظمات الخاصة التي يجب أن تهيئ الدولة ظهورها لاسيما عن طريق الضرائب، وعلى الرغم من امتداد دولة الرفاهة "Welfare State" من فرنكلين روزفلت وحتى جيمى كارتر – وكان هذا هو الحال دائما بالنسبة للحضارة الأمريكية – مع الدور الرئيسى الممنوح للجمعيات والمؤسسات، وليس من الغريب أن تكون الولايات المتحدة من أكثر الدول التي ترتاح على المستوى الثقافى لظاهرة العولمة، إلى الحد الذي يرى فيها بعض أنصار نظرية المؤامرة آلة حرب ونوعا من حصان طروادة ابتكرتها السلطة المهيمنة.

وفي التقليد الاشتراكي المنبثق عن الماركسية – وهو تقليد تأثر بصورة كبيرة بالتجربة السوفيتية بالتأكيد ، ولكن أيضًا بتاريخ أوروبا القارى في القرن العشرين الذي استرشدت به أولى خطوات العالم الثالث بعد التخلص من الاستعمار – يعد المجتمع المدني – من الناحية الاقتصادية – "دائرة الأنانية" ومن ثم مجال استغلال الإنسان للإنسان، ومن الناحية السياسية يعد مجالا لجميع المؤامرات التي تهدف إلى إضعاف الدولة أو الأمة وإخضاع الشعوب للقانون ولثقافة الأقوى، ولا تختلف وجهة نظر تيارات الفكر التي تتبع اليمين الاشتراكى في هذا الشأن.

ومن هنا نفهم سبب إدخال العولمة في ظاهرة إلغاء الدول، وعليه نجد قاموس بنجوين"Penguin" المتميز الخاص بالعلاقات الدولية يقدم هذا التعريف "العولمة "هى" العملية التي يتم فيها إلغاء وكالات الدولة المركزية والاختصاصات لصالح هيكل من العلاقات بين مختلف الفاعلين الذين يعملون في سياق عالمى حقيقى أكثر من دولي تقريبى، وتتمثل النتيجة في أن الفاعلين الفرديين – وبصفة خاصة الدول التي يجب أن تمارس السيادة – "فقدوا سيطرتهم" على هذه العمليات ومن ثم على النتائج المترتبة عليها"، والفائدة من هذا التعريف – على الرغم مما يشوبه من لبس وإجمالية – هو التركيز على أمر أساسى وهو أن الدول الديمقراطية – على الأقل بصورة فردية – لا تملك إمكانية معارضة امتداد مسارح الأحداث التي تتسم بها العولمة، إلا في اتخاذ تدابير ردع – ولنفترض أنها تمتلك قاعدة شعبية لذلك، تؤدي لا محالة إلى فقرها.

ومن ثم يبدو واضحًا أن العولمة تجبر على إعادة نظر جذرية في دور الدول وهى نقطة سنعود إليها فيما بعد، ونظرا لرؤى الوقت الطويل – الزمن الطويل كما كان يطلق عليه فردنان بروديل – تخضع أشكال التنظيم السياسي

للمجتمعات الإنسانية – شأنها شأن كل ما هو حى – لضرورة التكيف، والحق أن مدى التغيير الذي نتج عن ثورة علوم وتكنولوجيا المعلومات يبدو أكبر مما كان عليه خلال الثورات الصناعية السابقة، مثل الثورة التي تزامنت مع انطلاقة صناعة القطن وبصفة خاصة التي تزامنت مع انطلاقة "الماكينة البخارية"، ومن المحتمل أنه يتعين علينا الرجوع إلى اختراع الطباعة لإيجاد ظاهرة يمكن مقارنتها (من ناحية الآثار) بظهور التلماتيك، لقد كانت الطباعة السبب الأساسى لاختفاء نظام العصور الوسطى والظهور التدريجي للدولة الأمة اعتبارا من القرن الخامس عشر، ومما لا شك فيه أن الدولة الأمة لا يزال أمامها حياة مديدة، ولكنها بدورها مهددة وتغيرت عما كانت عليه في البداية.

ويترجم الاستبدال التدريجي للكلمة التقليدية "حكومة" بكلمة "حوكمة" – من الناحية اللغوية – التذبذب المعاصر لمفهوم سلطة الدولة، وتبدو فكرة الحكومة بوصفها تنظيمًا مسئولاً بصورة حصرية عن الشئون العامة داخل دولة غير موائمة بطريقة متزايدة ؛ لأن زيادة تبادل الاعتماد وتعقيده تفرغ بصورة كبيرة كلمة "إدارة" من معناها التقليدى، ولكن أيضا بسبب استيلاء المجتمع المدني المتزايد على المال العام هناك ظاهرة تمتد – بالتأكيد بطريقة بطيئة – على الأرض على الرغم من وجود بعض جيوب المقاومة.

وجاءنا من آسيا وبطريقة أكثر تحديداً من سنغافورة ؛ المفهوم الكونفوشيوسي الخاص "بــ الحكومة الرشيدة" ، والقائل بأن الدولة تصل إلى السعادة عندما يقودها فريق من شخصيات تتمتع بالكفاءة والنزاهة، وفي المجتمعات الآسيوية وكذلك الحال بالنسبة لفرنسا ؛ كان "المال العام" دائما من اختصاص الدولة، وبالفعل تعود فكرة "الحكومة الرشيدة" إلى الأدب السياسي

لمسيحية القرون الوسطى وتعكس رؤية أبوية لعالم يتواءم بصعوبة مع الحداثة بالمفهوم الذي اكتسبته في نهاية القرن العشرين، وفي الأنظمة الديمقراطية الحقيقية لا تضمن سبل اختيار القادة كفاءتهم ولا نزاهتهم، ففي زمن العولمة فإن الفساد – أي استغلال سلطات ممنوحة باسم المصلحة العامة لخدمة مصالح خاصة – موجود كما كان في الماضي ولكنه يصدم بصورة أكبر، وعلى أيى حال وجهت العولمة ضربة "للقيم الآسيوية" بعد الصدمة التايلاندية التي وقعت في ربيع ١٩٩٧، وحتى ولو بالنظر إلى ذلك سمحت إدارة السلطات السنغافورية بالحد من آثارها السيئة على المدينة الدولة، وبالعكس في أندونيسيا تم القضاء على نظام سوهارتو الذي كان يتسم بالمحاباة والفساد دون أن يتم إحلاله حقا بحكم أكثر احتراما.

ويحيل مفهوم الحوكمة – على غرار تنظيم الشبكات المعقدة المختلفة في طبيعتها (والمسألة مفتوحة الآن بالنسبة للإنترنت) – بطريقة مشوشة بالضرورة إلى كل آليات التنظيم المعمول بها في الأنظمة الإنسانية (شركات ومنظمات أخرى ودول ومجموعة دول ..) والتي لا ترتبط بشبكة مركزية لاتخاذ القرار؛ ولكنها تُدخل ترتيبات تنسيق خاصة ذات هندسة متغيرة من حيث الزمان والمكان.

وبوصفها مبدأ للتنظيم تتناقض الحوكمة مع فكرة التدرج الهرمي، ويمكن أن تلحق بها فكرة الفرعية التي نشأت في الأصل من لاهوت العصور الوسطى ثم انتعشت في الثمانينيات للتعبير عن ضرورة تقليل المسافات إلى الحد الأدنى – داخل الاتحاد الأوروبي – بين متخذي القرارات والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المعنيين بكل مشكلة، "ويمثل مبدأ الفرعية" بُعدًا

مزدوجًا [...] سلبيًا يتمثل في أن السلطة بصفة عامة والدولة بصفة خاصة لا يجوز أن تمنعا الأشخاص أو المجموعات الاجتماعية عن قيادة أعمالهم الخاصة - أي أن يبذلوا بقدر المستطاع طاقاتهم وخيالهم ومثابراتهم في الأعمال التي يؤدونها سواء أكانت لتحقيق مصلحة عامة أو خاصة؛ أما البُعد الإيجابي فيتمثل في أن كل سلطة تضطلع بمهمة حفز الفاعلين المتعثرين ودعمهم وفي المقام الأخير إحلالهم"[^٨].

وفي مجال العلاقات الدولية ؛ تتوافق ترتيبات الدبلوماسية متعددة الأطراف التي تتأسس أولاً على مبدأ المعاملة بالمثل سواء أكانت بسيطة أو غير رسمية أو تدعمها المؤسسات مع مفهوم الحوكمة، وبالقدر الذي تتعلق فيه هذه المصالح بمجال عمل معين (يتحدث الأدب الأنجلوساكسوني عن مجال القضية "issue area") فهي تهدف إلى جمع الفاعلين الأساسيين المعنيين بصورة مباشرة بهذا المجال سواء أكانوا فاعلين حكوميين أو غير حكوميين، ومن ثم كان وثيق الصلة بين مفهوم الحوكمة والمجتمع المدني، ومن وجهة نظر النظام الدولي في مجمله فإن مصطلح "عولمة شاملة" الذي ارتبط في البداية بتقرير عهد به إلى فيلي برانت[^٩] "Willy Brandt" ؛ ظهر إثر حل الاتحاد السوفيتي، ويتضمن المصطلح فكرة - لا تزال غامضة - تقول بأن التوحيد الوظيفي للعالم الذي بدأ والذي يبدو تعميقه (وهذا لا يعني إنهاءه) محتملا في القرن الحادي والعشرين لن يؤدي إلى قيام "حكومة

---

(٨) CH. Millon – Delsol, Le Principe de subsidiarite-, Paris, PUF "Que sais-je?", 1993, P.7.

(٩) فيلي برانت: (١٩١٣-١٩٩٢)، مستشار جمهورية ألمانيا الفيدرالية ١٩٦٩-١٩٧٤.

عالمية"، وينطبق هذا التوقع على الفضاء المحدود بصورة أكبر وذي الحدود غير المحددة للاتحاد الأوروبي.

ولا ينفصل اليوم مفهوم الحوكمة عن المفهوم ذي الطبيعة الأخلاقية الخاص "بـ الحكم الرشيد"، ونجد في هذا المفهوم بصورة جزئية محتوى مفهوم "الحكومة الرشيدة" بمساريها اللذين لا يمكن فصلهما والمتمثلين في المسئولية والشفافية، ويجب أن نعنى من ذلك أن كل سلطة لا تمسك سلطتها إلا عن طريق تفويض ؛ ومن ثم يجب أن تكون مسئولة أمام سلطة أخرى (تنطبق عليها ذات المبادئ) وتكون شفافة إزاءها، وتترجم كلمة مسئولية هنا المصطلح الإنجليزي المساءلة ؛ وهي فكرة أن نكون دائما خاضعين للمساءلة فيما يتعلق بكل أعمالنا بطريقة محددة ويمكن مراقبتها، وتعد "المسئولية المباشرة أمام شعب" خيالا، وينطبق ذلك – بطريقة محتملة على كل حال من الأحوال – على إدارة شركة مسئولة أمام مساهميها أو على المنظمات غير الحكومية الوطنية أو الدولية أو على الصحافة أو على حكومة دولة، وفي كل الأحوال بغية أن تكون المسئولية فعلية يجب ممارستها عبر التدابير والمؤسسات المحددة، وفي ثلاثة من بين الأمثلة الأربعة المذكورة ما زلنا بعيدين عن تحقيق هذا الهدف.

وتعين انتظار نهاية القرن العشرين حتى تصل هذه المفاهيم الأخلاقية إلى مقدمة الساحة في البلدان الديمقراطية، ويرجع ذلك – دون شك – إلى تكاثر الخلل في أساليب التنظيم التي أصبحت غير متوائمة مع دفع الجمهور بتوجيه النقد للمسئولين الذين حكم عليهم دون وجه حق أحيانا بعدم الكفاءة أو على الأقل بالعجز، وفي دولة بيروقراطية مثل فرنسا يؤدي الزج بالأخلاق في السياسة وتراجع السلطة التنفيذية أمام القضائية إلى زلزال حقيقي، وحيث

لا تكون المساواة سوى مجرد واجهة يصعب الشعور فيها بممارسة الشفافية، وفي الولايات المتحدة تثير قضية كلينتون ولوينسكي والتي سيطرت على الحياة العامة في ١٩٩٨-١٩٩٩ السؤال الخاص بحد الشفافية، وانتهت الفضيحة بفقدان الثقة في الرئيس فضلا عن إلغاء منصب المدعي المستقل، ويمكننا توقع قضايا أخرى من هذه النوعية، وتشكل استحالة وجود أسرار[١٠] والقضاء - على الأقل لوقت - على مبدأ حماية الحياة الخاصة والطريق الأكثر انفتاحا للحاقدين والنمامِّين وعدم مسئولية الصحافة التي لا يطبق عليها بعد مبادئ المسائلة والشفافية مخاطر على الديمقراطية، ونصل بالفعل إلى أحد هذه الألغاز التي كان يحبها توكفيل الذي يقول إن تطبيق مبادئ المسئولية والشفافية يعد أمرا ضروريا لقيام أشكال من الحوكمة تتوافق مع المثاليات الديمقراطية في عالم يزيد تعقيده يوما بعد يوم، ولكن بدفع هذه المبادئ إلى أقصى الحدود نصل إلى نمط من النظام السياسي لم تتم تجربته بمتغير غير متوقع لحالة طبيعته وهى الطغيان دون طاغية.

هل هى نهاية التاريخ ؟

هل يعلن الثلاثي - عولمة وتوسيع المجتمع المدني (الوطني وعبر الوطني) والبحث التجريبي لنماذج الحكم الرشيد - بالنسبة للقرن الحادي والعشرين "نهاية التاريخ" التي تنبأ بها فرنسيس فوكوياما[١١] ؟ هل نتجه نحو حل الدولة - الأزمة كما يرى كينيشي أوهماي "Kenichi Ohmae" اعتبارا

---

(١٠) انظر فلوريني: نهاية السرية، فورين بوليسي، ١٩٩٨، العدد ١١١.

(١١) عشر سنوات بعد نهاية التاريخ، لوموند ١٧ يونيو ١٩٩٧.

من ملاحظة زيادة الاقتصادات الإقليمية[١٢] للوصول إلى ظهور "القرية العالمية" (مارشال مكلوهان "Marshall McLuhan" ١٩٦٤) أو "مجتمع – عالم" (نوربرت إلياس "Norbert Elias") ؛ حيث يتم القضاء على أي تمييز بين السياسة الدولية والسياسة الداخلية؟ وتتوافر العلامات الدالة على إمكانية السير في هذا الاتجاه، وحتى إن كان من غير المجدى تماما المبالغة في الجدال بمحاولة وضع تواريخ للمراحل الأساسية لهذا التغيير أو بالأحرى تاريخ تحقيقه أو الشروع في التصور المبكر لهيكل هذا "المجتمع – العالم" الذي يعد قيامه الأخير– على أي حال– أمرا غير مؤكد، فعلى سبيل المثال ليس هناك ما يسمح لنا بالتأكيد على أن الربط المتزايد بين الأفراد عن طريق الإنترنت سيؤدي على المدى الطويل إلى تجانس كاف للجنس البشرى ؛ يسمح له بتشكيل جماعة يمكن التعرف عليها، ولا تعني عولمة الحصول على المعلومات أن يحصل الجميع على كل المعلومات، ففي بلد مثل فرنسا لا تحصل الغالبية العظمى للسكان على معلومات حول الشئون الدولية إلا عن طريق جريدة الساعة الثامنة! وعلى أي حال من الأحوال يقود تاريخ المستقبل[١٣] التنبؤ العام إلى مكانه الطبيعي وهو مكان متواضع.

والحق أظهرت السنوات الأولى التي تبعت انهيار الاتحاد السوفيتي تطورًا عامًا في الاتجاه الذي أشار إليه فرنسيس فوكوياما، وسوف يكون من الخطأ ألا نرى في الثلاثي – عولمة ومجتمع مدني وعمومية – سوى ترجمة ثقافية للتفوق الأنجلوساكسوني أو على الأقل الأمريكي في نهاية القرن، ومع ذلك هناك أسباب عدة تجعلنا نحكم بأن تاريخ المستقبل لن يكون بالضرورة

---

(١٢) أوهما : نهاية الدولة القومية، نيويورك، فري بريس ١٩٩٥.

(١٣) كازيس: تاريخ المستقبل، باريس ١٩٦٨.

خطيًا ومتناغمًا، إذ إن الإنسان شديد القوى وشديد الضعف[١٤] في آن واحد، شديد التكيف وأحيانا جد متصلب، ولا يمكن لأحد المخاطرة بالتنبؤ بالنتائج الأنثروبولوجية الأخيرة للتغييرات الحالية.

إن نظرية أنصار نهاية التاريخ تقوم على نوع من المعادلة الأساسية والذى يقول بأن اقتصاد السوق والديمقراطية يؤديان إلى الرخاء والسلام، ولكن حتى تصير هذه المعادلة أكثر من مجرد قضية بيئة يتعين التركيز على المفاهيم الأربعة التي تتضمنها، والحق أن كلا منها غير واضح ويشوبه اللبس، وكل منها يتضمن دلالة إضافية سواء من الناحية الثقافية أو الأيديولوجية.

وعندما أعلن متخصص بشهرة أندرز أسلوند "Anders Aslund" أن "روسيا قد تحولت إلى اقتصاد السوق"[١٥] ؛ كان يخلط وضعًا فوضويًا كان جزء من أصحاب الامتيازات قد نهب من أجله الدولة السوفيتية بهياكلها التي تتسم بالمؤسسية التي تختلف بصورة كبيرة عن الاقتصادات الغربية واقتصاد اليابان، وفيما يتعلق بالديمقراطية فمن الأيسر أن نقول ما لا تتسم به أكثر مما تتسم به[١٦]، وفضلا عن ذلك لن يتردد أحد فيما يتعلق ببلد مثل كوريا الشمالية حيث ستقوم ثورة ان آجلا أو عاجلا وفقا للظروف، ويصبح تقدير الأمر أكثر حساسية بالنسبة للصين؛ حيث يتفق بصورة عامة على الاعتراف بظهور ديمقراطية محلية قوية، وكذلك بالنسبة للهند فهى دولة ضخمة حتى

---

(١٤) هامبورجر: القوة والهشاشة، باريس ١٩٧٩.

(١٥) أسلوند: كيف روسيا.. مرجع سابق.

(١٦) انظر من المنظــور نفسه، فريد زكريا: صعود الديمقراطيه الليبرالية، فورين أفيرز العدد ٦، ١٩٩٧.

ان كان سليمًا من الناحية السياسية اعتبارها "أكبر ديمقراطية في العالم"، وبالفعل يقبل عدد كبير من المثقفين الهنود أن في شبه القارة تلك شديدة التنوع من الجائز أن تكون هناك تباعدات كبيرة من الديمقراطية الشكلية والديمقراطية الحقيقية بالمعنى ذاته الذي كان يميز ماركس فيه بين الحرية الشكلية والحرية الحقيقية.

وبصورة أعم لم يقدم أحد – سواء من الناحية المفهومية أو من الناحية الشكلية – حلاً مرضيًا لمشكلة التوازن والاستقرار في دولة ديمقراطية متعددة العرقيات أو متعددة الطوائف ؛ بالاستثناء المؤقت للولايات المتحدة ؛ حيث تسمح ثقافة الجمعيات للمجموعات ذات الطبيعة المختلفة التأكيد على هويتها دون أن تكون مضطرة لمواجهة الولايات أو الاتحاد، ومن ثم ففي نحو عام ٢٠٥٠ سوف يتجاوز عدد السكان غير "الأنجلوساكسونيين البروتستانتيين" ٥٠% من إجمالي عدد السكان، ولن يتسنى لأحد التنبؤ بالتبعات بالنسبة للمستقبل على المدى الطويل لهذا الخليط، ولا تزال كندا مهددة بانفصال كيبيك ولا تتم تسوية مشكلة أيرلندا الشمالية، وفي هاتين الحالتين وفي حالات عدة أخرى يمكن مقارنتها معهما فقد سمح الوقت بتشكيل مزيج مبهم ومعقد من الأهواء والمصالح يمنع أي حل سريع على الرغم من كونه فن مهندسي الحوكمة.

ويتعين الإشارة بصورة بديهية إلى أن الدول غير الديمقراطية لا تحل بصورة أفضل مشكلة الاستقرار في مواقف من هذا النمط، فعلى غرار النظام السوفيتي البائد تجمد هذه الدول – بصورة أو بأخرى – المشكلات دون حلها، وبهذه الطريقة يصبح المستقبل أكثر قسوة، وهكذا منذ الانقلاب الذي

قام به حافظ الأسد في عام ١٩٧٠ تسيطر على سوريا أقلية علوية ، ولكن لا يعرف أحد الظروف التي سيتم فيها الانتقال عندما يحين الوقت، وفي إندونيسيا أضر توقف النمو الذي استتبع صدمة ١٩٩٧ مرة أخرى بالتعايش بين مختلف الطوائف، كما تسبب في موجات عنف ضد الأقلية الصينية المسيطرة من الناحية الاقتصادية.

وينطبق هذا النمط من الاعتبارات على الجانب الأيسر من المعادلة، فمن الأسهل أن نتفق على الفقر المدقع عنه عن الرخاء؛ ولا سيما أن أي حكم حول درجة رخاء مجموعة يدخل بالضرورة بطريقة أكثر أو أقل صراحة حكما حول الظلم. والحق أنه حتى داخل الدول الغربية – بين فرنسا والولايات المتحدة على سبيل المثال – توجد خلافات كبيرة حول هذا الموضوع، وأخيرًا فإن عدم الدقة الذي يحيط بمفهوم السلام يساوي الإبهام الذي يحيط من الآن فصاعدا بمكملها الجدالي – أي مفهوم الحرب باستثناء الحالات القصوى أيضا.

وتعد المعادلة الأساسية الخاصة بنهاية التاريخ والتي تتسم بالوضوح الشديد للوهلة الأولى مخيبة للآمال؛ بوصفها مبدأ تفسيريا وتنبؤيا حتى إنها لتشكل نصا منطوقا ساكنا، ولنفترض جدالا أنه من الممكن تخليص مفهومي اقتصاد السوق والديمقراطية من الضباب الذي يحيط بهما ؛ سيبقى علينا الإجابة عن السؤال الأكثر صعوبة والمتمثل في الانتقال من اقتصاد السوق إلى الديمقراطية؛ وفُعلت تجارب القضاء على الاستعمار والخطوات الأولى لعالم ما بعد السوفيتية؛ (ويعد سقوط الاتحاد السوفيتي انهيارا للنظام الذي أنشأه لينين وستالين ونظام الإمبراطورية الروسية ؛ ومن ثم إنهاء للاستعمار

بصورة مفاجئة وجماعية) فضلا عن حرب يوغوسلافيا الطاقات الأكثر قدما بل والبالية لعلاقات القوة وأحيانا للبربرية والأهواء القومية والجماعية، وفي نهاية القرن لا تعد دراسة الحروب الدينية والأوروبية في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر أقل نفعا من الجدال حول العولمة إذا ما أردنا فهم المآسي التي يدور بعضها على بعد خطوات منا، ويتعين أن يكون هناك جهل فريد للواقع حتى نتصور على سبيل المثال أن دول القوقاز أو البلقان أو الدول الإفريقية (في الشمال أو الجنوب) يمكن أن تصبح بين عشية وضحاها ديمقراطيات ذات اقتصاد سوق تتسم بالاعتدال مثل الدول الإسكندينافية أو سويسرا، والحق أن الحداثة ليست ظاهرة ثابتة في شكلها وفكرة "الزمن العالمي" لا تقل في خداعها[١٧] على الرغم من جاذبيتها، غالبية البشر يعيشون وهم متشبثون بأنظمة الإحالة الزمنية والمكانية المحلية حتى وإن كانوا بالفعل – على المستوى الفردي أو الجماعي – أكثر خضوعا في حياتهم اليومية لتأثيرات عالمية، وكان سلوبودان ميلوسيفتش على بعد سنوات ضوئية من المفاهيم الجغرافية السياسية الغربية على الرغم من القرب الجغرافي، وغيرت ضربات ١٩٩٩ بالتأكيد الظروف العالمية في اتجاه يعتمد كثيرا على تماسك الأعمال المستقبلية التي سيضطلع بها الأمريكيون وبصورة خاصة الأوروبيون، ولكن لا يمكن أن نتوقع أن يكثر الأوروبيون من العصا (قصف) والجزرة (منظور "خطة مارشال") في كل مكان تبدو فيه العقليات رجعية، وقد يعتقد المراقب السريع الذي يجوب العالم وهو يقفز من طائرة

(١٧) Voir Par example M.-CI. Smouts (dir), Les Nouvelles relations internationals. Pratiques et theories, Paris, Presses de La FNSP, chapitre 7.

إلى أخرى ويقيم في فنادق "هيلتون" في تماثل؛ هو في الواقع سطحي مثل تماثل سطح الأرض بالنسبة لمسافر لم ينتبه إلى حركية الطبقات الجيولوجية وسبل تشكيل التربة وتنوع النبات والحيوان وتنوع المناخ وآليات التآكل.

تعقد السيادات :

ويؤدي بنا ذلك كله إلى دراسة العولمة وامتداد المجتمعات المدنية والحكم الرشيد ؛ بوصفها توجهات منتظمة بصورة زادت أو قلت وتتفاوت في منافستها مع تأكيد المجموعات وهويتها، وينطبق ذلك على المجال الاقتصادي حيث نجد للشركات متعددة القوميات تاريخا ومن ثم ثقافة متأصلين في الواقع المحلي، وإذ نقترب من عام ٢٠٠٠ نجد أن شركة "IBM" لا تزال بوضوح شركة أمريكية وشركة "BASF" ألمانية وشركة سوني يابانية وشركة سان جوبان فرنسية، ومع ذلك فمن الممكن بل ومن المحتمل إذا ما نجح الدمج بين شركات كبرى – مثل الدمج بين دايملربينز وكريزلر أو بين هوشست "Hoechst" ورون بولانك – سوف يستتبع ذلك زيادة في التبادلات بين الإداريين والمديرين والمعاونين على المستويات كافة، وسوف تؤدي هذه التبادلات – على المدى الطويل – إلى إنتاج وحدات على الأقل ثنائية الثقافة شأنها شأن الزواج المختلط في نطاق الحياة الخاصة، وفي حالات أخرى يمكن أن تظل أشكال المشاركة مرنة بالقدر الكافي حتى تظل المكونات المختلفة لشركة عالمية متسمة بثقافاتها المحلية، وبعبارة أخرى أن المنظور الخاص بشركات "عالمية" حقًا خالصة من إى جذور؛ قومية لا يبدو قريبًا وحتى إن أدت المتطلبات التكنولوجية والتنظيمية إلى

ممارسات مشتركة كما لاحظ بالفعل ريمون آرون "Raymond Aron" وجون كينيث جالبريث "John Kenneth Galbraith" في زمن "نظرية التطابق"، وعلى جانب الطلب ليس هناك ما يثبت أيضًا أن التوحيد الذي تتم الدعوة إليه سوف يتحقق، وبالفعل يتعين على المجموعات الأمريكية الكبرى ، مثل كوكاكولا : وليفايس وماكدونالدز وكيلوجز مراجعة استراتيجياتها، فمنذ وقت طويل نعرف أن اللبن الزبادي المستهلك في باريس ليس ذاته المطلوب في سان بيتسبورج أو حتى في شانجهاي، وأن أحد أسباب اللا مركزية القصوى للشركات العالمية والتي تعد جزءا من مشكلة إدارتها – الرشيدة ؛ تتمثل– بالتحديد – في وجوب التصاقها بأراضٍ جد متنوعة.

وما ينطبق على الشركات ينطبق بصورة أكبر على الدول، فمن حيث المبدأ تخضع كل الدول لضرورة العولمة، ولكن يقاوم عدد كبير منها وذلك بسبب محدودية قدرتها على التكيف كما هو الحال في اليابان أو في أوروبا الشرقية، وفي فرنسا يتزايد النقد الموجه للدولة ولا يرفض الجمهور زيادة سلطة القضاة، ولكن يصعب على المجتمع المدني التطور لا سيما أن ردود فعل الفرنسيين لا تسير في هذا الاتجاه، ولا يساعد النظام الضريبي – القائم على رؤية ثابتة لعدالة التوزيع ولسلطان الدولة المطلق – على تطوير المجتمع المدني، وتنتج عن ذلك ندرة الجمعيات المهمة التي يتسنى لها العيش دون دعم أو تتمتع حقا "بـــ الاستقلال"، وتتمثل ردود فعل الفرنسيين التلقائية إزاء أية صعوبة جماعية في التحول نحو دولتهم المحافظة التي مع ذلك تكون – في أغلب الأحيان عاجزة – عن حل هذه الصعوبة بطريقة صحيحة، أما بالنسبة لمبدئي المسئولية والشفافية يصطدم تنفيذهما على كل المستويات

بمقاومة شرسة، وتبدأ هذه المقاومة على مستوى الدولة مع الأموال السرية، وتتفاوت الدول الأوروبية في تعثرها إزاء هذه المشكلات ؛ وقد يؤدي هذا الثبات إلى تعريض مسيرة الاتحاد لتوترات تقترب من الانفصال ، وقد تكون هذه التوترات لازمة لخلق الظروف المواتية للإصلاحات الهيكلية.

وفي البلدان النامية تعد عملية العولمة أكثر إيلاما لا سيما أنها تزيد الفجوة الكبيرة بالفعل الناتجة عن التاريخ، وهكذا كان ظهور الأصولية الإسلامية في بلد مثل الجزائر ؛ نتيجة للإدارة السيئة للقادة بعد حقبة القضاء على الاستعمار والتي زادت من خطورتها التحولات السريعة للبيئة التكنولوجية، وكذلك بسبب أخطاء نوعية كان للغربيين نصيب من المسئولية فيها، مثل: إرسال هؤلاء "الأفغان" المشهورين وعودتهم والذين ساهموا في إشعال الحرب في البلاد، وهل يتعين علينا أن نستخلص من أمثلة من هذه النوعية أن "صدام الحضارات" الذي أعلنه صمويل هنتنجتن لا مفر منه؟ وهنا يتعين علينا أيضا عدم الاكتراث بالحتمية التاريخية، ومن المحتمل أن يصل بعض البلدان في عصر الحضارة الإسلامية إلى التطور والحفاظ على أنظمة سياسية رجعية، والحق أن المواقف السياسية والثقافية حتى الدينية متنوعة بصورة كافية؛ حتى لا يمكن تكوين جبهة موحدة في مواجهة الأوروبيين والغربيين، وحتى في الجزائر يبدو الموقف في نهاية القرن مشجعًا نسبيًا، بيد أن الصعوبات ومن فاتهم التقدم يمكن أن يولدوا صدمات عشوائية نسبيًا؛ وعنيفة ليعقدوا بصورة خطيرة – في بعض الحالات – مشكلات تدفقات الهجرة، وسوف نلاحظ في هذا الصدد أنه على عكس أمريكا التي يبدو موقفها الديموجرافي المتوقع خلال الأعوام العشرين الأولى

من القرن المقبل سليمًا ؛هناك بعض الدول الأوروبية المهددة حرفيا بانخفاض سكاني شديد بسبب الانخفاض الشديد للمواليد.

ومن ثم نرى بأي معنى يمكن للعولمة أن تعقد بعض جوانب الحياة الدولية، وتبقى نقطة يتعين توضيحها وهى ليست غريبة عن النقطة السابقة، والأمر يتعلق بالفكرة القائلة بأننا سنشهد خلال القرن الحادي والعشرين "نهاية الأراضي"، والحق أن ممارسة السلطة لا تقتضي بالفعل – في يومنا هذا – السيطرة المادية عليها، فالسيطرة على الموارد قد أصبح بدرجة أكبر سيطرة على شبكات ومن ثم على نواتها الأساسية بما في ذلك بالطبع أبعادها الإنسانية، ففي زمن الحوكمة والذوبان الظاهري للسلطة يحاط مفهوم الإمبريالية بالغموض، وهكذا فإن غريزة الأراضي لم تختف بعد حتى وإن أدى الاتجاه المحتدم نحو المدنية – الذي يرى فيه البعض المحرك الأقوى للعولمة – (من المتوقع أن يعيش في المدن في ٢٠٠٥، ٦٢% من سكان "الجنوب" عوضا عن ٣٥% في ١٩٩٥) إلى انتزاع من الجذور رائع ذي نتائج سياسية واجتماعية متعددة ومفاجئة أحيانا (البحث عن الهوية من خلال القومية والأصولية والطوائف والعصر الجديد .. إلخ)، ويتعين علينا التأكيد في هذا الصدد على مدى تعقيد مشكلات العولمة التي تثيرها المدن المليونية التي تضم عشرات ملايين السكان، ومدى مشكلات الأمن الدولي التي تنجم عنها (الأراضي الرقمية أو الإرهاب باستخدام الكمبيوتر على سبيل المثال)، وعلى أي حال ففي البلدان الصناعية المتقدمة حيث اختفت تقريبا طبقة الفلاحين خلال النصف الثاني من القرن العشرين تعقد علاقات جديدة بين الإنسان والأرض، ويصعب علينا أن نتصور – في المستقبل القريب – قبول الفرنسيين ببتر أراضيهم بحجة أنها ستخلى تماما من سكانها، وبالفعل لا تقدم

مشكلة تطور العلاقة بين المجموعات الإنسانية والأراضي بمعادلة كل شيء أو لا شيء كما رأينا فيما سبق عند الحديث عن الإمبريالية، فالعولمة والسبل متعددة الأشكال للحوكمة تترجم عن طريق تداخل مكاني للسلطات واختفاء تدريجي للحدود بوصفها خطوط فصل جذرية بين الدول، وهكذا لإشباع طموحاتهم لن يحتاج الكاتاليون إلى المطالبة بلانجدوك - روسييان "Languedoc-Roussilon" أو ببروفانس "Provence"، ولا تحتاج فنلندا إلى فرض عودة أراضي كاريللي "Carelie" التي ألحقتها روسيا بأراضيها أملا في أن تضطلع فيها بدور كبير في المستقبل، وكان كينيشي أوهماو "Kenichi Ohmae" على حق عندما أكد أهمية الاقتصادات الإقليمية ؛ بوصفها إحدى الحقائق الجغرافية السياسية الجديدة في نهاية القرن، ومع ذلك فهو يبالغ في هذا المنطق بالمطالبة بنهاية الدول - الأمم . إن مفهوم السيادة الوطنية قد أصابه الوهن ولكنه لم يختف بعد، واستعادت الصين هونج كونج في الوقت الذي زعزعت فيه الأزمة المقبلة من تايلاند شرق آسيا، ولم يمنع هذا قط حكومة بكين -التي تتسم دائما بالجذر - من زيادة العلامات الفعلية للسيادة المستعادة.

وتتمثل وظائف الدول الأساسية والأكثر قدما في ثلاث: حماية السكان من بعضهم البعض وحمايتهم ضد الهجمات والأحقاد الخارجية ومساعدة الأكثر فقرا والأكثر عوزا(١٨).

وللاضطلاع بهذه الوظائف الثلاث في مطلع القرن الحادي والعشرين يتعين على الدول أن تتعاون فيما بينها، بمعنى أن عليها تناول المشكلات الأكثر تنوعا المتعلقة بالأمن الجماعي بالمعنى الواسع للكلمة؛ ومن ثم يتعين

---

(١٨) انظر مونبريال: العمل.. مرجع سابق.

عليها تعلم إشراك الفاعلين الكبار في المجتمع المدني، واعتبارهم شركاء أكثر من مجرد أفراد أو ممارسين لضغط.

إن الشئون الداخلية هى دائما شئون داخلية، ولكن الشبكات الإجرامية ولا سيما الإرهابية أو الإضرار بالبيئة على سبيل المثال لا تخرج عن مجال العولمة مما يؤدي بأي سياسة فردية لدولة ما في هذا الصدد (باستثناء وحيد ربما هو استثناء مؤقت على أي حال للولايات المتحدة) إلى العجز، إن مثل هذا التغيير يقلب موازين العادات الموروثة من العادات القديمة، وهكذا أصبح تعلم التعاون الشرطى الدولي فعالا بصورة خاصة، ولفترة طويلة مقبلة سوف يجد الإرهابيون المجرمون وغيرهم من الجماعات الإجرامية الثغرات للهروب، ومن هنا يظهر بطريقة نمطية التحدى الخاص باتفاق شنجان على مستوى الاتحاد الأوروبي.

وتعد الأمور أكثر تقدما فيما يتعلق بالوظيفة الثانية التقليدية للدولة التي تغطى مجالات السياسة الخارجية والدفاع فضلاً عن التعاون الاقتصادي الدولي، والدليل على ذلك هو التقدم العظيم للدبلوماسية متعددة الأطراف التي على الرغم من بعض السوابق مثل مؤتمر فيينا (حفل موسيقى أوروبي) الذي لم يحظ بالأهمية الكافية إلا اعتبارا من الحرب العالمية الثانية، وهكذا تم الحفاظ على استقرار القارة الأوروبية بطريقة ملحوظة على الرغم من زلزال سقوط الاتحاد السوفيتي، ولم يُمنع الانفجار المأساوى ليوغوسلافيا ولكن تم الحد من آثاره بصورة كبيرة، وتدخل حلف الأطلنطي في كوسوفا في ظروف فوضوية لا تتواءم مع مبادئ الاستراتيجية ومثيرة للنقد من أوجه عدة، ففي البداية زاد هذا التدخل من حدة قمع سكان كوسوفا، وبضرب الأمم المتحدة

عرض الحائط – على الأقل في البداية – تم وضع سابقة خطيرة، فقد حكم على الاتحاد الأوروبي بأن يحمل لعقود طويلة عبء منطقة وهو مهدد بأن يقابل فيها محنا شديدة، لأنه إذا كانت كورسا تبدو بالفعل غريبة في عيون فرنسيي القارة فماذا يمكن أن نقول عن كوسوفا وألبانيا أو بضورة أعم عن البلقان؟ وعلى الأقل تم وضع نهاية لهذا الموقف الفريد الذي كان يمثله النظام الوطنى – الشيوعى العدوانى لسلوبودان ميلوسيفتش داخل أوروبا يتم تأكيد نزعتها للتكامل، وإذا كان أعضاء الحلف الأطلنطي لا سيما أعضاء الاتحاد الأوروبي يظهرون تجانسهم في أعقاب الأعمال التي يضطلعون بها ؛ بمعنى أنهم يتحملون تبعات ما أرادوه ويدفعون بالفعل ثمن تكامل تمت زيادة سرعته في البلقان، ومن ثم فإن تطبيقه – في ظـــروف بهذا القدر من الحساسية – "لـــ صالح حق" أو بالأحرى "لصالح واجب" التدخل في الشئون الداخلية لدولة ذات سيادة من الناحية القانونية ؛ سيكون أمرا له مبرراته في نهاية المطاف، ومع ذلك أكد التدخل في كوسوفا أن حلف الأطلنطي لا يزال غير متوازن لصالح الولايات المتحدة وعلى حساب الأمم المتحدة، وهذا الحدث – شأنه شأن غيره من الأحداث – يجعلنا نعتقد أن توازن النظام الدولي يبدو مرتبطا ارتباطا وثيقا بالولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى، ومع ذلك سوف يكون من الخطأ تفسير النظام الذي ترسم خطوطه في بداية القرن الحادي والعشرين ذي طبيعة إمبريالية أو مهيمنة خالصة ؛ لأن علاقات الأمريكيين مع مفهوم القوة يشوبه اللبس بطريقة حادة.

ولكن بغية تقدم فكرة الأمن الجماعي يتعين إجراء إعادة توازنات بدءا بالعلاقة بين الأمريكيين والأوروبيين داخل حلف الأطلنطي، وبالنسبة للاتحاد

الأوروبي فالأمر يتعلق بالرهان الخاص بتطبيق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وكذلك الهوية الأوروبية للأمن والدفاع.

وتغطى الوظيفة الثانية أيضا مجال الاقتصاد الدولي، ومن ثم المسائل المتنوعة والمتكاملة ، مثل: التعاون الاقتصادي الكلي أو النقدي والمالي أو التعاون التجاري، وفي الربع الأخير من القرن العشرين أدركت الدول الصناعية الرئيسية ذات اقتصاد السوق – دون أن تقبل مع ذلك كل التبعات على الفور– استحالة اختيار كبرى محاور سياستها النقدية والخاصة بالميزانية بطريقة مستقلة عن بعضها بعضا، ففي نظام يزيد فيه الاعتماد المتبادل يجب أن تقسم هذه السياسات بالتواؤم وقابلية التنبؤ بها، ومن هنا أيضا تنشأ صدمة ثقافية عميقة في بعض الدول المعتادة على اعتبار ضربات الانفتاح والانغلاق الصدفوي بوصفها سمات للسيادة وحتى الديمقراطية، ويثير الحراك – الذي يتسم بشبه الكمال لحركات رؤوس الأموال، والذي يمثل كما شرحنا من قبل نتيجة لغياب القواعد والابتكارات في التقنيات المالية – الحاجة لحكم رشيد حتى لا نقول لأشكال جديدة من القواعد، بيد أنه لم يتم توفير هذه الحاجة مع اقتراب عام ٢٠٠٠ رغما عن صندوق النقد الدولي، والسلطات السنغافورية على حق بتأكيدها أن السبب الرئيسي للأزمة التايلاندية لعام ١٩٩٧ التي تضخمت واجتاحت شرق آسيا، ثم امتدت بآثارها المدمرة إلى باقي أنحاء العالم؛ يتمثل في التحرير المتسرع للرقابة على رؤوس الأموال في دول تقل فيها "الشفافية"، وبغية تقليل احتمال حدوث الصدمات التي يمكن أن تكون لها آثار أكثر مأساوية وأوسع امتدادا، يتعين تأليف أشكال جديدة للتعاون بمساعدة الفاعلين الخاصين الأساسيين في مجال المالية الدولية، ويتمثل لب المشكلة بالفعل في تقسيم المخاطر في العمليات

الكبيرة واسعة النطاق، إن نظام يمكن أن يعتقد فيه كل فاعل – سواء كان خاصا أو عاما – في إمكانية أداء عمليات غير محدودة بإلقاء المخاطر على الآخرين هو نظام متفجر بالقوة، ويبقى في نهاية المطاف المجال الأكثر تقليدية في الأصل للتبادلات التجارية مع أنظمة الجات التي تحولت إلى منظمة التجارة العالمية التي يعد امتدادها التدريجي إلى كل القطاعات (زراعة وخدمات ..) نتيجة متوقعة للعولمة أيضا، وينطبق ذلك – إن آجلا أو عاجلا – على وضع إطار تعاوني للاستثمارات ؛ حتى إن كانت المبادرة الأولى المتمثلة في الاتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار قد فشل في أكتوبر ١٩٩٨.

وتصبح الوظيفة الثالثة بطريقة أساسية ذات طابع دولي أو إقليمي على أقل تقدير؛ إذ إنها ترتبط بالوظيفتين الأخيرتين. إن أي دولة أكثر رخاء من جاراتها تثير الأحقاد الفردية والجماعية التي تترجم في شكل شبكات إجرامية وشبكات هجرة وأحيانا عن طريق تدفقات المهاجرين في حالات الصدامات، وفي نهاية القرن العشرين نجد الاتحاد الأوروبي من وجهة النظر تلك في موقف حرج؛ إذ تحيط به دول متعثرة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، فالاتحاد الأوروبي لا يتعين عليه أن يمتد إلى دول وسط أوروبا التي لا تزال متأخرة كثيرا ولكن أيضا – اعتبارا من حرب كوسوفا – أن يستعد لتحمل عبء دول البلقان وبعضها متأخر ويعاني من المافيا ، ويتعين على الاتحاد الأوروبي أيضًا الاهتمام – على سبيل المثال – بإفريقيا أو روسيا وقبول مدهما بالمساعدات التي غالبا ما تكون أموالها ضائعة بهدف واحد يتمثل في تجنب اضطرابات فورية ومن ثم تأخير الآجال، ولمدة عقود طويلة شكل الاتحاد السوفيتي تهديدا لأوروبا الغربية بسبب قوته، وفي نهاية القرن يهددها بسبب ضعفه، وفي الحالتين يتعلق الأمر بمشكلة أمنية تدخل في نطاق

الوظائف الثلاث الأساسية لكل دولة ؛ وتجبر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على التصرف بطريقة متشاور حولها لتجنب زيادة الإسراف والمخاطر.

وفي الواقع الدولي الجديد الناتج عن العولمة وانهيار الاتحاد السوفيتي، لم تختف الدول تماما ولا تزال على النقيض في قلب النظام، بيد أن التداخل الوظيفي قد زاد كثيرا ولكن بطريقة لا يزال ينقصها التجانس ؛ حتى ليصعب علينا التعرف على خصائص "النظام الوستفالي" المشتقة من مبدأ السيادة التامة للدول، إذ لا تعترف كل واحدة بأي كيان يعلو على كيانها، ومع ذلك يمكننا اعتبار – كما هو الحال بالنسبة لريمون آرون "Raymond Aron" – "أن مركز العلاقات الدولية يتمثل في العلاقات ما بين الدول، تلك العلاقات التي تهدد الوحدات بوصفها هذا"[١٩]، ولكن بات من المستحيل أن نوافقه في تأكيده على أن كلا من هذه الوحدات "تطالب بحق إقامة العدالة بنفسها وتكون وحدها مسئولة عن قرار الكفاح أو عدم الكفاح"[٢٠]، ويظهر التداخل الوظيفي للدول وحدات جديدة مكونة له بهندسة متنوعة، وإذا كانت السيادة لم تختف فهى على الأقل مقسمة من الآن فصاعدا، ومن وجهة النظر تلك فإن النظام الدولي أو الأنظمة الفرعية الإقليمية الأكثر ارتباطا فيما بينها أصبحت تشبه الدول متعددة العرقيات، ويجوز لنا الاعتقاد من جهة أخرى أن هذه الأخيرة قد يكون من مصلحتها الاستفادة – في بحثها الخاص عن الديمقراطية – من التجربة الحالية للبحث عن أشكال للحكم الرشيد على مستويات مختلفة.

---

(١٩) انظر آرون: الحرب والسلام بين الأمم، باريس ١٩٦٢، ص : ١٧.

(٢٠) السابق، ص ٢٠.

الفصل الثالث عشر

يوليو ٢٠٠٠

نوافذ على المستقبل .. "أوروبا.. ماض وحاضر ومستقبل" - روسيا والصين.. استراتيجيتان للخروج من الشيوعية

نوافذ على المستقبل :-

"نهاية الألفية وعولمة" بالنسبة لمعاصرينا تلك هى الكلمة التي تمثل بأفضل صورة العهد الذي ينتهي، ومن ثم العهد الذي يبدأ، ومع ذلك فالظاهرة ليست جديدة تماما، ففي الوقت الذي أكتب فيه هذه السطور أجد أمامي كتابا بعنوان "صورة للامتداد الأوروبي عبر العالم من نهاية القرن الثاني عشر حتى بداية القرن التاسع عشر" الذي ألفه كل من ألفرد مارتينو "Alfred Martineau"، أستاذ كرسي في مادة التاريخ الاستعماري بالكوليج دي فرانس ول.ف.ماى "L.Ph.May" ويغطي العمل ستة قرون من العولمة الأوروبية البرية ثم البحرية، ويبدأ في عام ١١٧٩ بالأمر الذي أصدره المجمع الديني بلاتران "Latran" بمنع المسيحيين من التجارة مع العرب، وينتهي بغزو الجزائر العاصمة في ٥ يوليو ١٨٣٠، ويمكن تفسير هذه العولمة الأولى بصورة كبيرة بأثر العلوم والتقنيات على الاتصالات والتسليح، ومما لا شك

فيه أن اكتشاف الطباعة قد هيأ زيادة سرعة العملية، واستكملت العولمة التنافسية خلال القرن التاسع عشر، بينما دخلت القوميات الأوروبية في تناقضات أدت في نهاية المطاف إلى الحربين العالميتين في القرن العشرين، ولم نؤكد - بصورة كافية - أن العولمة تمثلت في البداية في الحرب خلال القرن الذي ينتهي، وبعد عام ١٩٤٥ غيرنا اسم "الحرب الكبرى" وأطلقنا عليها منذ ذلك الحين "الحرب العالمية الأولى"، وأطلقنا على الحرب التي انتهت بسقوط ألمانيا النازية وإلقاء القنبلة الذرية على اليابان "الحرب العالمية الثانية"، وفي هذه الحقبة التي لم تكن الحرب الباردة قد تبعت الحرب الحقيقية كنا نناقش إمكانية أو بالأحرى ضرورة وجود حكومة عالمية على أسس أكثر واقعية من الويلسونية "Wilsonisme" وعصبة الأمم، وكانت هذه نقطة انطلاق لازدهار المؤسسات الدولية - العامة (منظمة الأمم المتحدة) أو المتخصصة (صندوق النقد الدولي.. إلخ) - والأنظمة، على حد قول المتخصصين، وزادت مهامها بزيادة الاعتماد المتبادل، وغيرت هذه الهياكل بطريقة تدريجية طبيعة العلاقات الدولية ذاتها، وفي يومنا هذا وعلى الرغم من الدلالات غير المباشرة القوية لمصطلح "عولمة" في معناه الحالى لا يتم الحديث عن "حكومة عالمية"، ولكن بالأحرى عن "حوكمة"، لأننا نفهم بصورة أفضل تنوع أساليب تنظيم المجتمعات الإنسانية[١].

ومن ثم استمرت العولمة بطريقة مأساوية في البداية خلال القرن العشرين كله، ولكنها باتت لا تمثل التوسع الاستعماري أو تاريخ أوروبا، وفرضت الولايات المتحدة نفسها تدريجيا بوصفها الفاعل الرئيسى في

---

(١) انظر الفصل ١٢ .

المعمورة، وبعد تضميد جروح الحرب الأهلية كرست نفسها بقوة للتقدم المادى، ومثّل تدخلها الحاسم عام ١٩١٧ خطوة أولى في اتجاه أوروبا التي باتت مقسمة، وخلال فترة ما بين الحربين العالميتين كان تأثير أمريكا اقتصاديا في المقام الأول، فقد أكد الدولار تدريجيا تفوقه في مقابل الجنيه الإسترليني وذلك في صراع قاسٍ، ولكن غير تدخل أمريكا الحاسم اعتبارا من ١٩٤٢ وجه العالم، وفي كتابه الحديث عن "حياة تشرشل"[٢] يبرز فرنسوا بيداريدا "Français Bedaride" كيف كان "الأسد" - القائد العالمى الذي كان يعتمد عليه المستقبل الفورى للديمقراطيات بعد كوارث عام ١٩٤٠- مجرد قطعة من شطرنج روزفلت، وبعد الحرب تعين على بريطانيا العظمى الاكتفاء بدور المحظوة بإرساء مبدأ العلاقات الخاصة"Special relationship" أحد هذه الاكتشافات العبقرية للغة التي كان تشرشل يملك أسرارها، بيد أن الاستراتيجية الغربية باتت توضع منذ ذلك الحين في واشنطن، وظل الأمر كذلك خلال فترة الحرب الباردة وبعد سقوط الشيوعية، وفي الربع الأخير من القرن العشرين انكمشت أوروبا المغتالة والمقسمة بصورة أكبر مع القضاء على الاستعمار الذي كان - بشكل تام - رهانا للتنافس بين الشرق والغرب، وكذلك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وباستثناء فرنسا التي ظلت بصورة مؤقتة في حالة تقدم بفضل الجنرال دي جول؛ تخلى الجزء الحر من أوروبا عن التأثير على العالم باحثا عن أسس لنهضة حول مشروع قارى يقوم على أساس المصالحة بين فرنسا وألمانيا، وتراجعت العولمة الأوروبية، ولكن تقدمت العولمة الأمريكية في مواجهة الكتل الشيوعية التي بدأت في

---

(٢) Bédarida. Churchil; Paris; Fayard;1999

التشقق والانكسار، وتناول أحد أكبر نقاشات السبعينيات مفهوم التوافق حول "طريق ثالث"، ومن الذي كان يجرؤ في عام ١٩٧٥ على تصور الإعلان عن إصلاح جذرى لا في الاتحاد السوفيتي، بل في الصين حيث عاد دنج زيابينج "Deng Xiaoping" قبل سبع سنوات من وصول ميخائيل جورباتشوف إلى الحكم في موسكو، ولم ينجح النظام السوفيتي من جانبه في الاستمرار لعجزه عن إدخال الإصلاحات، وذلك أمام الضغط المنهجى للانتقال من "النمو الممتد" إلى "النمو المكثف"، وبطريقة أساسية بسبب التغيير الذي تبع ثورة تكنولوجيا المعلومات.

وبالفعل خضع كل دول العالم لهذه الدفعة المنهجية، وفي الثمانينيات دارت الأحاديث – عن حق – حول صعود اليابان الحتمى وتفوقها على "التصلب الأوروبي" و"الانهيار الأمريكي"، وفي نهاية القرن استطعنا أن نعرف – على الأقل بصورة مؤقتة – نتائج السباقات، وانكسرت انطلاقة اليابان لوقوعها ضحية لهياكلها المتشددة، وعلى النقيض ظهرت مرة أخرى قدرة التكيف غير العادية للمجتمع الأمريكي – والتي حلل توكفيل بصورة جد سليمة أسسها – وذلك بفضل ثورة حقيقية في مجال الإدارة وفتحت إعادة هيكلة القطاع المالى الطريق لهذه الثورة، ويشكل تكاثر الكيانات الجديدة عبر الانطلاقة المرتبطة بانفجار الإنترنت والتكنولوجيا الحيوية المشهد الرئيسى – وهو بالضرورة فوضوى – "للاقتصاد الجديد"، ويتطلب استقراره بعض الوقت، كما يحدث دائما في أعقاب أي ثورة صناعية، وعادة ما نرتكب الخطأ (الذي يظهر في سلوك رجال البورصة) المتمثل في إهمال "الاقتصاد القديم" الذي ساهم فيه اللجوء المنظم إلى التكنولوجيات الدقيقة بصورة كبيرة

إلى تقدم غير مسبوق لإنتاجية الشركات الأمريكية، ومن ثم إلى نمو دون تضخم فريد في مداه وزمانه، وانخفضت البطالة إلى حدها الأدنى تاريخيا، ومع ذلك ليس هناك ما يسمح بالتأكيد أن الاقتصاد الأمريكي في منأى عن دورات التاريخ، ونجد في الموجات الحالية للدمج والاستحواذ – والتي تتم في ظروف مالية تكون أحيانا جد خطرة – شيئا "يتسم بالوحشية"، بل وغير صحى كفيلا بأن يوفر مفاجآت غير سارة، وتعكس تذبذبات مؤشر نازداك "Nasdaq" بصورة واضحة مزاج المشغلين، والحق أنه لم يقع أي حدث خطير بعد، واستفاد الرئيس كلينتون استفادة واسعة من هذا الوضع خلال فترتى رئاسته بين عامى ١٩٩٢ و٢٠٠٠، وهو مدين لهذا الموقف بصورة خاصة بتجنبه خزى إقامة دعوى بعد فضيحة لوينيسكى.

ويعد أداء أوروبا في مرتبة متوسطة بين أداء كل من اليابان والولايات المتحدة، وتتفاوت درجة إعاقة الدول الأوروبية بسبب القواعد والنظم البالية ؛ وبصورة أعم بسبب صعوبة إصلاح دولها الثقيلة وغير الفعالة، لا سيما في المجالات الحساسة من الناحية السياسية، مثل: التعليم العام والحماية الاجتماعية حيث تتركز كل أشكال المحافظة.

وهكذا ومع مراعاة بعض الفروق الخاصة بالمصطلحات تعد ؛ الظاهرة التي نطلق عليها في يومنا هذا عولمة – أي الزيادة العظيمة في تبادل الاعتماد ليست سوى امتداد لاتجاه قديم يمكن أن نرجعه على الأقل إلى بداية الألفية المنتهية، والذي يرجع سببه الرئيسى إلى الاحتياج الذي يشعر به الإنسان إلى التصرف وتغيير شكل العالم وفهم الطبيعة، وشهد القرن العشرون انفجارا غير مسبوق في تاريخ الإنسانية في مجال المعارف

والممارسات وشهدت علوم الكون وعلم الفيزياء وعلم الطبيعة والطب تحولات مذهلة، ووجدت هذه التحولات - التي ظهرت علاماتها الأولى خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر نظيرها في كل سبل الإبداع(٣). وكان جول فيرن "Jules Verne" محقا عندما أكد أن الخيالات الأكثر خصوبة يتم تجاوزها إن آجلا أو عاجلا عن طريق الاكتشافات العلمية، وليس من المدهش أن تختار مجلة التايم مجازين "Time Magazine" ألبرت أينشتين "Albert Einstein" - العبقرى الذي قلب موازين فهم علاقة الزمان والمكان ثم تحول إلى رسول للسلام - أعظم شخصيات القرن العشرين على الرغم من إبطال صفة القداسة والإكداح الحاليين للنشاط العلمى، وحولت زيادة سرعة تكنولوجيا المعلومات - اعتبارا من الخمسينيات - بطريقة جذرية ظروف إنتاج المعارف والسلع، وكان الإعلان في عام ٢٠٠٠ عن الانتهاء من متوالية الجينات البشرية - على الرغم من أن الأمر لا يتعلق بعمل علمى خالص - رمزا لهذه الثورة، وفي مجال آخر هل يعد استكشاف كوكب المريخ بنجاحاته ولكن أيضا بإخفاقاته رمزا لهذه الثورة، إن التأكيد على وفرة وجود المياه يجعل الآن من المحتمل أن يطأ الإنسان سطح الكوكب الأحمر خلال العقود القليلة المقبلة، وربما أقام هناك منشآت مستدامة(٤)، وفي عام ٢٠٠٠ فقدت "العلوم الإنسانية" قدرا كبيرا من هالتها، ويعود ذلك جزئيا إلى الاستغلال الإيديولوجى - لا سيما من قبل المثقفين الفرنسيين الذين استطاعوا

---

(٣) Voir W. R. Everdell, The First Moderns, Profils in the Origins of twentieth-century Thought, Chicago, The University of Chicago Press, 1997.

(٤) Zubrin; The case for Mars, New York, 1996

اعتماد شهرتها بوصفها "علومًا مزودة"، ومع ذلك ففي بعض المجـالات، مثل : الاقتصاد والاجتماع وعلم السلالات أو العلوم التي يطلق عليها معرفية؛ يعد تقدم المعارف الموضوعية أمرا لا يمكن الاختلاف حوله ويسهم بالفعل في معرفة أفضل للإنسان ولتفاعلاته مع البيئة المحيطة به، وتجعل حداثة هذه التخصصات وعدم دقتها النسبية أي تقدير استقرائى خاص بالقرن المقبل أكثر صعوبة مما هو عليه بالنسبة للعلوم الدقيقة والطبيعية، ومع ذلك يمكننا النظر إلى الثراء المحتمل لمختلف التفاعلات على سبيل المثال بين عالم الطبيعة أو الطب وعلم النفس، وفي بعض الجوانب ونظرا لمثل هذه التدخلات سنجد أنفسنا نعود إلى أقدم أشكال الحدث الإنساني، وهو منشورات نمطية في تقليد الطب الصينى، وخارج ذلك الإطار نستشعر أنه على الرغم من كل التغييرات الماضية والمستقبلية في أسلوبنا لرؤية العالم – تلك التغييرات الناتجة عن تراكم المعارف – فإن الأسئلة الأساسية التي يطرحها الإنسان حول وجود المادة أو الطاقة وحول معنى الحياة؛ لن تتم زعزعتها إلا بصورة مؤقتة عن طريق الاكتشافات العلمية، وسوف يستمر التغيير فيما يتعلق بصياغة الأسئلة والإجابات واختيار الصور والاستعارات ولكن ستظل فحوى أسئلتنا ثابتة، وفي القرون الوسطى لم يكن علم مثل الكيمياء – كما نعتقد في أغلب الأحيان عن غير حق – مجرد كيمياء ما قبل عصر العلوم[٥].. كان الأمر يتعلق بالاعتماد على العلاقات بين الأشياء للتفكر بشأن الكائنات، وردت الثورة العلمية وفلسفة عصر التنوير والوضعية والعلموية الممارسات القديمة والمعتقدات، كما باعدت العلاقات بين السلطات والديانات

---

(٥) J.read, from Alchemy to Chemistry. New York, 1957

دون القضاء مع ذلك على الحاجة إلى الروحانيات، وهناك الكثير من العلامات التي تشير إلى أنه خلال القرن الحادى والعشرين - أيا كانت حالة المعارف - سيستمر الإنسان - وربما أيضًا بصورة أكثر انفتاحا من الماضي القريب - في الاهتمام بالتوافقات الممكنة بين الإنســان والكون والبحث المطلق من خلال الدين.

وهناك واقع يتمثل في أن العولمة تعد أيضا أسطورة؛ أسطورة توحيد للشكل وقضاء على الهويات وسحق للضعفاء، وتغذى العولمة المخاوف شأنها في ذلك شأن كل ما يثير القلق أو ما لا نفهمه بصورة جيدة، إن المنظمات غير الحكومية التي تندد بها - مع كون هذه المنظمات فاعلة كاملة - تتواعد منذ اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل في ديسمبر ١٩٩٩؛ لكسر روتين اللقاءات الدولية، وتثير كل أشكال المشكلات في نوع من الاضطراب العظيم ؛ فتتحدث عن الغذاء السيئ وتدمير البيئة وضعف الديمقراطية، كما لو كان الإفراط في الوجبات السريعة التي كانت موجودة بطريقة بديهية في الولايات المتحدة قبل أن نركز على العولمة والسبب فيها، كما لو كان النظام الشيوعى لم يهدم البيئة أكثر من الشركات متعددة القوميات التي نلقى عليها بكل أنواع اللوم، وكما لو كانت الديمقراطية لا يجب مراجعتها ولكن هدمها، وفضلا عن ذلك ما شرعية هذه المنظمات التي تتسرب إلى الإعلام؟ وما مصدر مواردها؟ وما أهدافها الحقيقية؟ هناك عدد كبير من التساؤلات ذات الصلة ؛ مثل التساؤل الخاص بمعرفة إذا ما كانت الشركات متعددة القوميات تفرض إرادتها على الحكومات عن طريق قنوات قد تزيد أو تقل درجة غموضها، ومع ذلك يتعين أن نقول إن هذه المنظمات تضطلع بدور محرض أساسى نافع وإنها تثير بطريقة جيدة أسئلة حقيقية وتشارك في التكوين

الجنينى لهذا المجتمع المدنى الدولي غير الموجود بعد، ولكن يبدو تطوره أمرا لا مفر منه بمجرد امتداد مجال الأراضى الخاص بالقرارات الكبرى، وتمثل هذه المنظمات أحد أشكال التعبير عن الديمقراطية التي تبحث عن نهج يتواءم مع العالم الجديد.

وتتسبب الزيادة الضخمة للتقدم التقني وتبادل الاعتماد اللذين يعدان عنصريْ تحسين ظروف الحياة بالنسبة لغالبية الأشخاص في الحاضر والمستقبل بالفعل في مشكلات عديدة، ويتعين تحديد هذه المشكلات، فمن الخطأ على سبيل المثال القول بأن الفجوة بين الدول الفقيرة والغنية تتسع، وفي الستينيات كنا نعتبر آسيا قارة ضائعة باستثناء بعض جزر رفاهية، وفي يومنا هذا انطلقت هذه القارة في إطار العولمة، حتى إن كانت الأزمة التي بدأت عام ١٩٩٧ – وستقع بالطبع أزمات أخرى – قد تركت آثارا عليها، وبجهد كبير دخلت أمريكا اللاتينية في الحداثة السياسية والاقتصادية، وفي المكسيك تعد هزيمة الحزب الثوري المؤسسي في انتخابات الرئاسة التي جرت في ٢ يوليو ٢٠٠٠ أهم العلامات الأخيرة، ويجب أن نكون منحازين بدرجة كبيرة حتى نعزو تأخر كوبا أو حتى بيرو إلى العولمة، وفي الواقع أصبح عدد الدول الأقل تقدما أقل مما كان عليه في الماضي، وهى تطرح أسئلة خاصة تجبر على الخروج من اللغة "السليمة سياسيا" – ومن ثم يتعين أن نصيغ كل حالة على حدة – بالتحرر بقدر المستطاع من الأيديولوجيات القديمة. إن أتعس دول العالم لا تنقصها الموارد وغير محكوم عليها قبليا بالدخول في العولمة، وهكذا نجد أن منطقة الجنوب الإفريقي مكتظة بالثروات المعدنية، والمشكلة الحقيقية تتمثل في أنها لا تملك من الدولة سوى الاسم، فهى كما نطلق عليها في الأدب الأنجلوساكسونى "دول ناقصة" أو "غير

مكتملة"، وينطبق ذلك بطريقة نمطية على جمهورية الكونغو الديمقراطية المزعومة – دولة زائير السابقة برئاسة الفريق موبوتو – حيث يعد المصارع لوران ديزيره كابيلا "Laurent – Désiré Kabila" زعيم عصابة أكثر من كونه رئيس دولة، ويمكننا أن نعدد الأمثلة، ويمثل الأوروبيون على بعضهم بعضا ويتظاهرون باعتبار هذه المناطق الرمادية دولا حقيقية؛ ويعود ذلك إلى عدم اكتراثهم، وكذلك إلى تأنيب الضمير (الإحساس بالذنب الجماعى الذي أثاره علم التاريخ الاستعماري الذي لا يزال سائدا في نهاية القرن العشرين)، أما الولايات المتحدة فهى تعتبر هذه الدول بعيدة عن قبضتها ولا تتدخل فيها إلا للقيام بعمليات تخدم مصالحها الاقتصادية (مثل تجارة الماس على سبيل المثال) وتخضع للظروف السياسية (الذهاب والإياب إلى الصومال في ١٩٩١)؛ والأمم المتحدة – التي تزن أقل من مجموع وزن أعضائها – عاجزة في هذه الدول بصورة كبيرة، وسيحين الوقت – خلال السنوات أو العقود المقبلة – الذي يقيم فيه "مجتمع دولي" ذو هيكل أفضل مما هو عليه اليوم ؛ أنواعا من ولايات لحكومات على الأراضى التي تخضع بطريقة مستدامة للتراجع الاقتصادى والرعب أو الحرب الأهلية، وتعد حالة كوسوفا نذيرا على هذا الوضع، ولكن لم يحن بعد الوقت للنظر حتى في إمكانية ما يجب أن نطلق عليه أشكال الاستعمار الجديدة، أي – وفقا للمسرد الذي كرسه ألفريد مارتينو "Alfred Martineau" على سبيل المثال – إرساء المنشآت السياسية المستدامة والمستقلة إزاء السلطات المحلية، ومن ثم في استقلال مراكز السلطة الخارجة عن الأراضى المعنية، وتعد العولمة مسئولة بصورة مباشرة عن انتشار الجريمة الدولية التي هيأتها التكنولوجيات الجديدة وتيسيرات الاتصال المتزايدة، وهناك حاجة ماسة لقواعد تنظيم جديدة

و"لأنظمة" جديدة، ويمكن لنا أن نتصور أن يمثل ذلك أحد السبل التي تؤدى "بـــ المجتمع الدولي" إلى التدخل في الدول الناقصة.

وكما كان الحال بالنسبة لكل الثورات الصناعية في الماضي ؛ يعاد توزيع الأدوار داخل كل دولة، وفي الدول الديمقراطية الأكثر تقدما تصبح سبل الحوار الاجتماعى بالية بدرجات متفاوتة، وعلى غرار الشركات نفسها يتعين على النقابات تعلم التفكير والتصرف على مستوى أراضٍ أكثر اتساعا، ويجب عليها إحداث ثورة ثقافية حقيقية، والسياسة الاجتماعية – شأنها في ذلك شأن السياسة الاقتصادية – مصيرها إلى التدويل، والحق – على سبيل المثال – أن المنافسة الحادة والأسطورة الجديدة الخاصة بتفوق مصالح المساهمين على حساب أصحاب المصلحة الآخرين – بدءا بالمعاونين في الشركات أو الجماعات التي تمتد منها مواردها جزئيا – تثيران مشكلات، ولا يعنى الاعتراف بها إدانة العولمة ولكن يؤدى إلى التساؤل عن وسائل ترويضها لعلاج عيوبها والاستفادة منها بأفضل طريقة، وتنطبق الملاحظة ذاتها على موضوعات أساسية أخرى، مثل: حماية البيئة أو حماية الهويات القومية، ومن ثم الحفاظ على التنوع البيولوجى والثقافي الذي يمكن أن نرى فيه أحد الشروط الرئيسية "للتنمية المستدامة" للكوكب.

أوروبا.. الماضي والحاضر والمستقبل:

تثير هذه المشكلات الثرية حقا الكثير من المناقشات بالفعل، حيث تحتل فيها الأيديولوجيات مكانة كبيرة، ومن وجهة النظر تلك نلاحظ بوضوح أن أوروبا لا تزال في نهاية القرن العشرين بعيدة عن تجاوز النزاع الذي أدى

حرفيا إلى تدهورها بين ضلالين: ضلال القومية مع الاشتراكية القومية والهولوكوست، وضلال العالمية مع الشمولية الشيوعية والجولاج، ويجد كلاهما جذوره في القرن التاسع عشر وفيما ورائه؛ فما كان لماركس أن يكون دون عصر التنوير ودون الثورة الصناعية، وما كان للينين وستالين أن يكونا دون ماركس ودون زيادة حدة القوميات والحرب العالمية الأولى، ولكن ربما أيضا ما كان للاشتراكية القومية أن تكون دون لينين وستالين، تلك هي على الأقل النظرية التي يتم الدفاع عنها بحجية مذهلة من قبل المؤرخ الألماني إرنست نولتي "Ernest Nolte"، وتبنى فرنسوا فوريه "François Furet" هذه الحجية في نهاية حياته، بضرر كبير لمن جسدت لهم النازية السوء المطلق، والذين يرفضون تمام الرفض أي تساوٍ بين الآفتين الكبيرتين لهذا القرن إلى حد التمرد على مبدأ قائمة ضحايا الشيوعية التي أعدها ستيفان كورتوا "Stephane Courtois" ومعاونوه(٦). إن إثارة هذه الأسئلة للأذهان إلى هذا الحد يظهر إلى أي درجة لا يزال تاريخ بداية القرن العشرين ساخنا، وذلك حتى نعبر بكلمات أخرى عما قاله فرنسوا فوريه عن "موضوع" الثورة الفرنسية، والحق أن موقف المؤرخين – الذين لهم مع ذلك ميزة أو عيب معرفة باقي التاريخ بالتعريف – لا يختلف كثيرا عن موقف محللي الوقت الحاضر، أيا كانت التقسيمات المدرسية المتفق عليها في الجامعات (يقول إرنست رينان تتسم "الثقافات المدرسية" بغلق الأذهان أمام كل ما هو حساس)، فالمؤرخون وكذلك المحللون يكتبون وهم يفكرون في الآثار التي سوف تحدثها وجهات نظرهم على الجمهور، سواء تعلق الأمر بأقرانهم

---

(٦) Furet, Le passé d'une illusion, essai sur l'idee communiste, Paris , 1995 .

(الحلقة الضيقة من المتخصصين في كل موضوع) أو بجمهور قراء أكبر عددا، ويعمد المؤرخون وكذلك المحللون – بطريقة زادت أو قلت وضوحا – إلى الشرح والاقتراح والإقناع، وبطريقة بديهية تختلف الرهانات باختلاف المادة، ويمكننا أيضًا أن نتشاجر حول أسباب الحروب الصليبية ونتائجها، بيد أن علم تاريخ الحروب الصليبية لا يضطلع سوى بدور هامشى في النقاشات السياسية المعاصرة ، وعندما نقول "هامشى" فإننا لا نعنى أنه "لا قيمة له"، كما نرى ذلك والحالة هذه عندما نفكر في العلاقات الأوروبية – العربية، ولا يزال علم تاريخ "الثورة" مادة حية في النقاشات المعاصرة للسياسة الفرنسية أو بالأحرى الأوروبية، ولا يزال علم تاريخ الاستعمار في القرنين التاسع عشر والعشرين يؤثر – بطريقة نمطية – في العلاقات بين فرنسا والجزائر، ففي الوقت الراهن يعتبر أحفاد أسلافنا – الذين كانوا مقتنعين في الماضي بأنهم يقدمون الحضارة للشعوب المتخلفة – أنفسهم في غالبيتهم مسئولين عن الآلام التي تعانى منها ممتلكاتهم القديمة، والقدماء شأنهم شأن المحدثين يتبعون أيديولوجيات وعلوم تاريخ محيطة بهم، وربما قرأ أوروبيون عام ٢٠٣٠ أو ٢٠٤٠ التاريخ الاستعماري بطريقة جد مختلفة، ويبدو ذلك الأمر محتملا.

أما عن أهوال القرن العشرين ؛ فنحن لا نزال – إذا جاز التعبير – في داخلها، ومن المريح أن نخفض إلى الحد الأدنى جرائم الشيوعية ؛ أو أن ننظر إليها بطريقة نسبية بعد أن سقط هذا النظام مؤخرا، ففي الاتحاد السوفيتي السابق أو في الدول التي كنا نطلق عليها دول أوروبا الشرقية تتوجه الأذهان لفترة نحو الحاضر والمستقبل، ويعد النسيان حاجة نفسية

واجتماعية وحاجة للاستمرار في الحياة بعد إصابة كبيرة، وفي أوروبا الغربية - وبدرجات متفاوتة - كان فقدان البصيرة والأوهام جد قويا، واقترنت الأحزاب الشيوعية بقوة بالتاريخين السياسى والاجتماعى للقرن العشرين، حتى ليصعب على الأجيال الحالية الشروع في نقد ذاتى قد يلطخ العديد من الأشخاص الحقيقيين والاعتباريين، وسوف يحين وقت المراجعة في كل من أوروبا الشرقية والغربية، ولكن بعد بعض الوقت، والأمور تختلف فيما يتعلق بالنازية وبالحرب العالمية الثانية، فقد مضى أكثر من نصف قرن على سقوط هتلر، وفي فرنسا كان يمكن أن تبدو قضية موريس بابون "Maurice Papon" غريبة في زمن التحرر، وكذلك في الوقت الذي عهد إليه فيه رئيس الجمهورية الجنرال دي جول مسئوليات كبيرة، وفي نهاية التسعينيات بدت إدانة أحد آخر الأحياء من بين المسئولين عن الطابور الثاني لنظام فيشى أمرا طبيعيا، وساهمت فيما نطلق عليه في يومنا هذا "عمل الذاكرة"، وبالفعل في التكفير عن الذنوب أو بالأحرى في تطهير الأرواح.

وبعيدا عن الاعتبارات السياسية قصيرة المدى، يعكس رد فعل الأعضاء الأربعة عشر للاتحاد الأوروبي عند دخول حزب جورج هايدر "Jorg Haider" في الائتلاف الحكومى الذي تشكل في فيينا في فبراير ٢٠٠٠ الخوف من إعادة ظهور الشياطين القديمة، كما لو كان الوحش لم يمت تماما، وما المقابل الذي تتعرض من أجله أوروبا لخطر مزدوج: خطر المبالغة في الرقابة الذاتية خارج الدروب الضيقة "لما هو صحيح من الناحية السياسية" بمنع - على سبيل المثال - أي حوار حول مسائل حساسة؛ مثل الهجرة وخطر التسبب فيما نخشاه - أي رد فعل قومى لدى شعب لا يبدو مع ذلك

في غالبيته متأثرا بالمبالغة الشفاهية للقائد الشعبي، وعلى أي حال تظهر هذه الحادثة هشاشة أوروبا النفسية التي سوف يزيد من حدتها توسعها نحو الشرق بما أن الذاكرة فيها مكبوتة، ويمكن لنا أن نستنتج أن الأهوال الأوروبية للقرن العشرين سوف تستمر طويلاً في التأثير على الواقع السياسى لقارتنا، وليس من المدهش كذلك أن تنتهى هذه الألفية بتكاثر في أعمال "الندم" – حتى الكنيسة الكاثوليكية – على المستوى العالمى بالتأكيد، ولكن والأمر كذلك على مستوى أوروبا، وعبر صوت البابا يوحنا بولس الثاني عن طلبها العفو بسبب الآلام التي تسببت فيها لليهود خلال القرون، ولكن أيضا عما تسببت فيه محاكم التفتيش، وهكذا فإن أوروبا التي كانت تعتقد أنها تسيطر على العالم وفي كل الأحوال "تنيره" بعلومها في بداية القرن؛ تنهى هذه المرحلة من تاريخها بالتأكيد في شعور بالرضا والارتياح الناتج عن رفاهية مادية غير مسبوقة، ولكن أيضًا وهى مستسلمة ومتخلية عن ممارسة المسئولية، ومن ثم السلطة، وهى تعطى في الجلد الذاتى والندم والشعور بالذنب مظاهر عدة غريبة على سبيل المثال بالنسبة للآسيويين.

وفي المجال الأخلاقى فقط لا تزال الأيديولوجيات الكبيرة لها وزن في أوروبا، والواضح أن القومية اختفت على الأقل في أشكالها القصوى ، ولكنها لا تزال تحيا عبر مختلف أشكال "مذهب سيادى" يعرف بطريقة غير واضحة، ولا تزال الفولجاتا الماركسية القديمة تطغى – بطريقة نمطية في فرنسا – على الأحاديث عن الوظيفة العامة ودور الدولة أو بصورة أشمل عن المنفعة العامة، وفي نهاية عام ١٩٩٥ لم يتردد مفكر مثل بيير بورديو في دمج الدفاع عن النظم الخاصة بعمال السكك الحديدية في الدفاع عن

الحضارة ورفع علم الثورة على العولمة، متى وكيف ستتوقف الأيديولوجيتان التوءم وهما القومية والماركسية اللينينية عن الذوبان في أوروبا القرن العشرين؟ من المستحيل التنبؤ بالإجابة، ومع ذلك يتعين علينا أن ندرك أننا لم ننته بعد من ذلك، ولا تزال أوروبا مستمرة في محاولة التقدم نحو توحيدها على الرغم من ماضيها الذي يشكل حجر عثرة في هذا الصدد، وفي بحثها عن هذا التوحيد تستفيد من الآن فصاعدا من إنجازات أساسية وعظيمة، وتحقق العمل المحرز في قرابة الأربعين عاما، وهو من الناحية التاريخية غير عادى، ويبدو الاتحاد الأوروبي اليوم كمعمل أكثر تقدما في صناعة وحدات سياسية جديدة للقرن العشرين، ويتسم البناء بالابتكار ولا علاقة له بأى نموذج سابق، وستظل الوحدة النقدية اعتبارا من أول يناير ١٩٩٩ أجرأ تعبيرًا – قبل نهاية الألفية – عن إرادة في التكامل لم يبدأ حتى ذلك الحين من قبل عدد لا حصر له من القوى المركزية. وبدخول اليونان في منطقة اليورو بفضل إصلاح اقتصادها ؛ تبقى فقط كل من بريطانيا والسويد والدنمارك – بطريقة طوعية ولا شك مؤقتة – خارج هذه الوحدة النقدية، ومن ثم فإن المغامرة التي بدأت حول المصالحة بين كل من فرنسا وألمانيا من ناحية والجماعة الأوروبية للفحم والحديد (CECA)؛ أصبحت هشة في نهاية هذا القرن بسبب الوتيرة مفرطة السرعة للتوسيع، وأصبح مبدأ الدخول "السريع" لاثنتى عشرة دولة مرشحة – مختلفة في مناحى شتى ومتنوعة عن الدول الأعضاء الخمس عشرة الحالية – مبدأ مكتسبا، وتطرح بصورة بديهية مسألة هوية، ولم يحدد أحد قط حدود أوروبا التي أذعن هيرودوت من قبل عن تحديدها، وتتسم الحدود التي حددها جغرافيو القرن التاسع عشر (الأورال

والقوقاز والدردنيل) بالتعسف كما تتسم المعايير الثقافية أو الدينية بقابليتها للمناقشة، واعترف المجلس الأوروبي الذي عقد في هلسنكى عام ١٩٩٩ بشرعية ترشح تركيا دون أن تثير استنكارا مسموعا، بينما صنف دائما الجغرافيون والمؤرخون أنطاليا داخل آسيا ، ولم يُعتبَر الإسلام قط ديانة أوروبية على الرغم من بعض الآثار التي تركتها الإمبراطورية العثمانية في البوسنة والهرسك وفي كوسوفا وفي ألبانيا؛ وهذا يعنى أن أى محاولة للتعريف القبلي لحدود الاتحاد الأوروبي في صورته النهائية مآلها إلى الفشل، ويتعين علينا قبول أنه على غرار التطور البيولوجى يعد الاتحاد الأوروبي عملية ذاتية التنظيم ، لا يمكن لأحد أن يتنبأ بنهايتها ربما نحو منتصف القرن الحادى والعشرين، ولا تعد الهوية الأوروبية شأنا ساكنا بل هو حركى، وعلى سبيل المثال أثبتت المجر "أوروبيتها" بالتخلى عن أى محاولة للتسوية عن طريق القوة لمشكلات الأقليات الموروثة من ١٩٢٠ في ترانسلفانيا أو في فوافودين، ونقول – ولا شك بنوع من النفاق – إننا ننتظر من تركيا أن تُظهر بصورة أكثر وضوحا "أوروبيتها"؛ بدعم الطابع الديمقراطى لمؤسساتها (والأمر يتعلق بالنظر إلى ذلك بالجيش) أو باعتماد سياسة تتوافق بصورة أكبر مع حقوق الإنسان إزاء الأقلية الكردية، وذلك دون الحديث عن المسألة الكردية التي لم تجد أى تسوية في منتصف عام ٢٠٠٠.

ومن ثم نفهم أسباب الحوار حول الدستور الأوروبي، ومن المفيد دائما الاستدلال عن كيفية التبلور المفاجئ لفكرة في الهواء، وفي عام ١٩٩٩ كنا نستمع بعدم تركيز إلى من يثيرون هذا الموضوع لا سيما في فرنسا، حيث كان النموذج الوطنى راسخا، وكان الرئيس الجديد لجمهورية ألمانية الاتحادية

جوهانس راو "Johannes Rau"[٧] قد كرس له جزءا من خطابه بمناسبة العيد العشرين للمعهد الفرنسى للعلاقات الدولية في شهر نوفمبر[٨] ، وفي عام ٢٠٠٠ زاد بالموضوع الدستورى، وعندما استشعر وزير الخارجية الألمانى يوشكا فيشر "Joschka Fischer" حدس الوقت المناسب؛ بدأ الحوار حول نواة فيدرالية داخل الاتحاد الأوروبي المكون من خمس عشرة دولة، وفي رد فعل سريع اقترح الرئيس الفرنسى جاك شيراك أمام البندوستاج في برلين في شهر يونيو رؤية أكثر براجماتية ولكن ملزمة في الوقت ذاته، ومن الواضح أنه قد حان الوقت للحديث بجدية عن مسألة كنا نعتبرها في الماضي القريب تفكرية ؛ لأن الربط بين القضية النمساوية وضغط التوسيع جعلنا نعى أن هناك حالة طارئة، وإذا كان الاتحاد الأوروبي قد زود بقانون أساسى يحدد بصورة واضحة قيما أساسية يرتكز إليها الصرح قيد البناء ؛ لما قام الرئيس كلسيتل "Klestil"[٩] بنفسه بصياغة متسرعة لنص لتقديمه ليوقعه كل من جورج هايدر "Jorg Haider"[١٠] وولفجانج سوشيل[١١] "Wolfgang Schüssel" قبل أن يتم تعيين هذا الأخير مستشارا فيدراليا، ولما كانت الواقعة المتنازع حولها الخاصة بالعقوبات ضرورية للوصول إلى فكرة وضع الحكومة النمساوية تحت الرقابة للتحقق من توافق أعمالها مع مبادئ الاتحاد

---

(٧) جوهانيس راو: (١٩٣١- ٢٠٠٦) ، رئيس جمهورية ألمانيا الفيدرالية (١٩٩٩-٢٠٠٤)

(٨) "نجاح أوروبا: بناء جسور" في بوليتيك إيترانجير، العدد ٤/٩٩

(٩) توماس كليستيل: (١٩٣٢-٢٠٠٤)، رئيس فيدرالي (١٩٩٢-٢٠٠٤)

(١٠) رئيس الحزب الليبرالي (قومي يميني) .

(١١) رئيس الحزب الشعبي (محافظ، مستشار فيدرالي ٢٠٠٠-٢٠٠٧) .

الأوروبي، وكلما وسعنا أوروبا زاد احتمال مثل هذا النمط من المواقف بسبب الذكريات الممكنة لماض لم يتم استيعابه، ومن ثم أصبح من الضروري استباقه بالتزود بإطار شرعي أو بمعنى آخر دستوري ينص بصفة خاصة على أنماط العقوبات التي سيتعرض لها المخالفون، ولأن الاتحاد الأوروبي هو اتحاد لدول يقيم تضامنا قويا بين أعضائه الذين اكتسبوا حقوقا بصفة خاصة فيما يتعلق بنظام التحويلات الاقتصادية، ولكن يجب أن تكون عليهم التزامات وواجبات، ولذلك يتعين أن تتم صياغة القواعد بطريقة واضحة، ولاسيما إزاء البلدان المتعجلة للانضمام للنادى ومع ذلك حريصة على الحفاظ على المزايا المفترضة لسيادة مستعادة بعد عقود من الكبت.

وفضلا عن هذه الحجة الأساسية لصالح دستور أوروبي، هناك اعتبارات أخرى ملحة يجب أخذها في الاعتبار بطريقة بديهية، ويتضمن برنامج الرئاسة الفرنسى بالنسبة للنصف الثاني من عام ٢٠٠٠ أربعة مسارات، وهى: إعادة تغليب الأصوات وتوسيع التصويت بالغالبية المؤهلة وإعادة تشكيل المفوضية ومد أشكال التعاون المدعم، ويتمثل الهدف في السماح للاتحاد بالتوسع مع تجنب الشلل، ولكن يظهر مجرد الإعلان عن هذه الموضوعات إلى أي درجة أصبح الحوار الأوروبي مملا للبشر جميعا، وبينما شرعنا في مغامرة من المفترض أنها تحمس شعوبنا تحاط بصورة عامة المناقشات التي تتناول المسائل الأوروبية بشعور بالملل، ونرى بوضوح في فرنسا أن أكثر المتحدثين بلاغة يؤيدون "أنصار السيادة"، وينقص أوروبا المبشرين والأنبياء، ولا يعنى سفر المواطنين الأوروبيين بسهولة في إطار اتفاقات شنجان ، والأكثر من ذلك لا يعنى امتلاكهم غدا

لأوراق اليورو – كل الأمور التي تعتبر طبيعية – أن يشعروا بالانتماء لجماعة حقيقية، ويكفي استنتاج الجهل السحيق من جانب كل شعوبنا لتاريخ بعضها بعضا، وتستلزم شرعية البناء الأوروبي بداية إيضاحا لتدابير اتخاذ القرار بصورة تسمح للجميع بفهم من يقرر ماذا وكيف ووفقا لأى ولاية، وليس هذا كل ما في الأمر؛ فشعوبنا لديها ثقافاتها وتقاليدها، فعلى سبيل المثال نجد الفرنسيين مجلوبين على الطابع اليعقوبى والألمان على الطابع الفيدرالى، وعلى الرغم من تشكيل الثنائى الفرنسى – الألمانى "محرك" أوروبا ؛ فإن الفهم المتبادل لكل منهما للآخر لا يزال غير كاف، وذلك حتى بعيدا عن الاعتبارات اللغوية، وتحت المستوى النبيل المتمثل في التصريح عن القيم المشتركة الأمر يتعلق بمواءمة تقاليد سياسية جد مختلفة.

والدول الأكثر حماسة للاتحاد الأوروبي هي أيضا الأقدم، كما يحدث عادة في النوادى، حيث تدعم العادات العلاقات وتوحد ردود الفعل، وتعد فكرة إضفاء الطابع المؤسسى على أوروبا المكونة من ست دول بوصفها نواة أساسية أو تخثيرها في اتحاد مثيرة للبعض وغير موفقة بالنسبة لكثيرين، وسوف تحدد العادة كيف تصنع أشكال التعاون المدعمة، ولا توجد حتى الآن الشخصية الأوروبية للأمن والدفاع أو الهوية الأوروبية للأمن والدفاع بيد أن الفروق تقل، وتقترب بريطانيا العظمى من القارة منذ "إعلان سان مالو" الصادر في ديسمبر ١٩٩٨، وينجح الأوروبيون بصورة أفضل في السيطرة على آثار خلافاتهم، ولم تكن إدارة قضية يوغوسلافيا متميزة، ولكن كان من الممكن أن تكون أسوأ مما كانت عليه، وفيما يتعلق بطريقة أخص بالدفاع فإن اليوروكور "Eurocorps" يمارس من الآن فصاعدا المسئولية الأساسية في

كوسوفا في مجال الأمن، وقد تم اتخاذ قرار لتشكيل حتى عام ٢٠٠٣ قوة قذف مكونة من ٦٠٠٠٠ فرد يمكن استخدامها في الساحات الأوروبية أو في مناطق الجوار، وفي هذا المجال الأساسي للدفاع والأمن لا تتمثل الصعوبة في طبيعة العلاقة مع واشنطن فقط – والتي تمس بالفعل قلب الهوية الأوروبية – بل وتتعلق بنقص وسائل الميزانية التي تخصصها لهذا الشأن، كما تفسر الفجوة المالية التي تفصلنا عن الولايات المتحدة زيادة الفجوة التكنولوجية التي لا يتسبب لنا فيها أى أقدار، وفي نهاية القرن العشرين تشعر أوروبا التي تم خلع المسئولية عنها وأشعرت بالذنب بصورة عامة ؛ بنوع من الاستمتاع لاستسلامها لأمريكا فيما يتعلق بالقرارات الخطيرة، وربما كان انعدام العواطف القائل تعبيرا أساسيا عن غياب الحماس بالنسبة للمشروع الأوروبي في مجمله، أننا نصنع أوروبا، ولكن عن طريق الخضوع، ويبدو الوقت مبكرا للتنبؤ بالوقت والكيفية التي سيتمكن بها اتحادنا من إرساء سياسة خارجية وأمنية مشتركة جديرة بهذا الاسم، وربما استلزم ذلك عقود عدة وربما عجزنا عن تحقيقه تماما، وربما تغير السياق الدولي بطريقة جذرية خلال القرن الحادى والعشرين، وحبذا لو تمكن الاتحاد – في المستقبل القريب – من الاضطلاع بدور مركزى في الشئون الأوروبية نفسها وتأدية مهام معتدلة في الشئون الخارجية.

بالنسبة للنقطة الأولى؛ فلا نزال بعيدين عن تحقيق هذا الهدف، ومن المسموح الحكم القاسي على الظروف التي تدخل فيها الحلف الأطلنطى – تحت قيادة أمريكية – عسكريا ضد صربيا عام ١٩٩٩، وبعد عام من انتهاء العمليات لم تتم تسوية أي شيء في كوسوفا ولا يزال سلوبودان ميلوسيفتش

يحكم بلجراد ؛ وهو متمسك بالسلطة شأنه شأن صدام حسين بعد تسع سنوات من الحملة العقابية الرائعة التي شنها الأمريكيون ضده، وبطريقة أكثر أساسية يصطدم الصرح الأوروبي بعجزنا التاريخى عن المصالحة بين الأقليات والديمقراطية، وكلما توسعنا نحو الشرق زادت حساسية هذه المشكلة، والأمر لا يتعلق بشعارات مثل الحق في تقرير المصير أو حق الشعوب في حكم نفسها بنفسها أو مبدأ القوميات الذي يسمح بالتقدم، إن فرنسا اليعقوبيين التي تعانى معاناة شديدة لحل مشكلة كورسا - وهى جزيرة يبلغ عدد سكانها ٢٦٠٠٠٠ نسمة - لا تجيد مواجهة مثل هذا النمط من الموضوعات، إن النصائح التي يمكن أن نعطيها للأتراك فيما يتعلق بالأكراد أو للروس فيما يتعلق بالشيشانيين؛ لا يمكن أن تساعدهم إلا بقدر ضئيل، وعندما يحين حقا الوقت لصياغة دستور أوروبي فعلى ؛ سيتعين على كل دولة أن تفيد مجموع الدول بتجربتها، وهكذا ستعلم النمسا الآخرين من تجربتها فيما يتعلق بالأقليات.

وفيما وراء حدودها ينبغى على أوروبا في يومنا هذا الاضطلاع - بصفة خاصة - بدور في الشرق الأوسط، فاعتبارا من الخمسينيات سمح اكتشاف البترول واستغلاله في شبه الجزيرة العربية للقوة الأمريكية بمد نفوذها، بينما أجبرت أزمة السويس والحرب الباردة والهولوكست أوروبا على القيام بدور سلبى يتمثل في "النص على الحق" (فينسيا - ١٩٨٠)، وهو دور مسدد الرسوم ولا الفاعل، والسؤال الذي يثور هو : هل ستنجح أوروبا في المستقبل في تعديل هذا التوجه؟ باستثناء ربما إسرائيل فإن دول المنطقة التي طالما - لعدم وجود البديل - فوضت أمرها للقوة الأمريكية تنتظر من أوروبا أن تؤكد نفسها سياسيا، ومنذ أكثر من نصف قرن لوث النزاع الإسرائيلى - الفلسطينى العلاقات بين الدول العربية بإثارة الانقسامات، وعلى الرغم من الشكوك التي خلفها فشل مؤتمر كامب ديفيد الثاني ؛ لا

يتعين علينا أن نقلل من شأن الطريق الذي قطع خلال السنوات العشر الماضية، ففي أكتوبر ١٩٩١ نجح مؤتمر مدريد – الذي كان من المستحيل عقده إلا بانهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج – في إسقاط محرمات عدة، وسمح للمرة الأولى بتغيير في دلالة الألفاظ، ومنذ ذلك التاريخ نتحدث عن عملية سلام، وتم اجتياز خطوة حاسمة في أوسلو (سبتمبر ١٩٩٣)؛ فبالاعتراف بوجودهما المتبادل أنهى الفلسطينيون والإسرائيليون البعد الوجودى للنزاع، بيد أن جذوره التاريخية عميقة لدرجة تجعل العبء الرمزى (القدس) والعاطفي (اللاجئين) ضخما، والحق أن السلام له ثمنه، وفي مؤتمر كامب ديفيد الثاني رأى كل من ياسر عرفات وإيهود باراك[١٢] أن هذا الثمن باهظ وخاصة بالنسبة لمسألة القدس، فالزعيمان مسئولان لا أمام شعبيهما فقط، وكذلك بالنسبة للزعيم الفلسطينى أمام الأمة الإسلامية بل وأيضا أمام التاريخ، ومع ذلك فإن تناول مسألة المدينة المقدسة – من بين أمور أخرى – بطريقة مباشرة ومناقشة خيارات مختلفة يشكلان تقدما جذريا.

ولا يمكن لأحد حتى الآن توقع النتائج الإقليمية للانسحاب من ساحل جنوب لبنان، وأيا كانت هذه النتائج فلا يجوز لنا إلا الاحتفاء – بعد واحد وعشرين عاما – بنهاية موقف ينتهك القانون الدولي، وفي الأردن والمغرب وسوريا خلف الأبناء الآباء، ففي البلدين الأولين تسترشد خطوات الملكين الشابين بالانفتاح والاعتدال، ومعا يقلبان صفحة لثلاثين عاما من التاريخ تتسم بالتأكيد بالاستقرار ولكن أيضا بالجمود، ويؤكدان نفسيهما بوصفهما رجلين من عالم الغد، ويبدوان عازمَيْن عَلَى إدخال مجتمعيهما في الحداثة بمحاربة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، أما بالنسبة لبشار الأسد[١٣] فلا

---

(١٢) رئيس وزراء إسرائيل (١٩٩٩–٢٠٠١).

(١٣) رئيس سوريا منذ ٢٠٠٠.

يزال الوقت مبكرا للحكم عليه، ويتعين على أوروبا أن تظل منتبهة لما يضطلع به هؤلاء الورثة من أعمال وتشجعهم وتدعمهم إن لزم الأمر، ويهيئ الوصول المتزامن للسلطة لجيل الشباب بداية عهد جديد في العلاقات بين الدول العربية، وبالفعل تبدأ خطوط الفجوة في الاختفاء، وتقبل كل من مصر ودول الخليج حتى سوريا بأن عودة إيران تعد أمرا ضروريا للتوازن الجغرافي السياسي، ويتراجع المحافظون في إيران مع الاستمرار في المقاومة القوية، وأخذت الولايات المتحدة علما بذلك ، وخلصت إلى فشل سياستها المتمثلة في محاصرة هذا البلد الذي تصفه بدولة "مشاغبة"، وهو مفهوم تمثلت وظيفته الأساسية في توفير للسلطة التنفيذية الأمريكية دعم الرأى العام لسياسة تدخل، وقد تم إحلال هذا المفهوم في يومنا هذا بمفهوم أقل انتقاصا، وهو "دولة مثيرة للقلق"، وفي العراق تُواجَه سلطة صدام حسين لا سيما الرقابة التي يمارسها على الشعب بطريقة متناقضة ؛ بسياسة العقوبات غير المسبوقة التي يخضع له هذا البلد، وهنا أيضًا يتعين على أوروبا الاضطلاع بمهمة تتمثل في الإسهام في مهادنة المستقبل بالعمل على إعادة الأمل إلى "جيل الحظر".

روسيا والصين.. استراتيجيتان للخروج من الشيوعية :

يتحدد مستقبل النظام الدولي في مجمله بصورة كبيرة بمستقبل روسيا، وذلك أخذا في الاعتبار المكان المركزى لهذا البلد فيما كان يطلق عليه ماكيندر "Mackinder" "منطقة ارتكاز" لأوراسيا، والمؤكد أن مستقبل روسيا ليس متغيرا خارجيا؛ بمعنى أنه يعتمد هو نفسه على مستقبل النظام الدولي، بيد أن ضخامة هذا البلد – من حيث المساحة وبقدر أقل من حيث عدد

السكان – لا تسمح بأن يضطلع الخارج مباشرة إلا بدور مساعد في صعودها الجديد، وسوف نناقش لفترة طويلة مقبلة ميلاد الاتحاد السوفيتي وحياته وانهياره – من حيث الصدفة والضرورة – في هذه المغامرة الفريدة في القرن العشرين، ومن حيث علاقته السابقة التي تحدثنا عنها بتاريخ القومية الاشتراكية والفاشيات وبصورة طبيعية أيضا بتاريخ الحرب العالمية الثانية، كيف استطاع نظام أباد أبناءه وفرض على مجتمعه أساليب إدارة مخالفة للطبيعة لا الاستمرار فقط، ولكن بلوغ نتائج مذهلة في بعض المجالات المرتبطة بالعلم والتسليح، حتى إننا وصفنا العالم خلال عقود بوصفه عالما "ثنائي الأقطاب"؛ وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اللـتان وصفتا "بـ القوتين العظميين". مما لا شك فيه بدا بالنظر إلى الماضي أن الاتحاد السوفيتي كان أقل قوة بكثير عما كنا نعتقده ونقوله، وكذلك الأمريكيون الذين خلقوا بطريقة زادت أو قلت في طابعها العمدى أسطورة "فجوة الصواريخ"، واستمر الاتحاد السوفيتي في الحياة لفترة طويلة بعد برود الحماس والآمال، وعلى أي حال بعد زوال الأوهام التي أثارها عندما قدم نفسه بوصفه مؤسسا جديدا للعالم بعد الصدمة العنيفة لحرب ١٩١٤-١٩١٨، وفي السنوات الأخيرة لحكم بريجنيف وخليفتيه المباشرين أندروبوف وتشرنينكو؛ لم يكن الاتحاد السوفيتي يتحرك إلا بقوة ثباته، ومع ذلك هل كان حقيقيا أن أي إصلاح كان مستحيلا، وأن أي تكيف لبيئة قيد التغيير كان غير ممكن؟ أي باختصار أن الاتحاد السوفيتي – في الوقت ذاته النظام الشيوعى والإمبراطورية الروسية شديدة القدم – كان محكوما عليه بالانفجار؟ ونعتاد بسهولة على التفكير بأن الموجود هو ما كان مفترض وجوده، ومع ذلك فإن

اختفاء الاتحاد السوفيتي في مثل هذه الظروف كان – جد – محتملاً، كما كان على العكس من ذلك إصلاح دنج زياوبنج "Deng Xiaoping" الذي سمح للصين بالانتقال خلال عدة سنوات من هدم الثورة الثقافية إلى الحداثة الاقتصادية، وبالطبع كان الاتحاد السوفيتي يبلغ من العمر نحو سبعين عاما؛ عندما وصل ميخائيل جورباتشوف إلى الحكم، بينما فرض دنج زياوبنج بعد أقل من ثلاثين عاما من قيام نظام ماو تسي تونج؛ إذن نحو ثلاثة أجيال في حالة وجيل واحد في الحالة الأخرى والفارق شتان، والحق أيضا أن المجتمعين الروسى والصينى لم يكونا متشابهين خلال الثمانينيات، ومع ذلك فإن التأكيد على الحتمية الاستعادية يعد خطيئة ضد العقل، وهذا يعنى أنه في مطلع القرن الحادى والعشرين لم يكتب مستقبل روسيا وجيرانها بصورة أكبر مما كان عليه منذ عشرين عاما.

وفي نهاية عام ١٩٩١ قضى بوريس يلتسين على منافسه ميخائيل جورباتشوف بتوجيه ضربة قاضية للاتحاد السوفيتي، ولعدم وجود هذا الأخير لم يكن على رئيسه سوى مغادرة الكرملين، ومن الصعوبة بمكان عدم الحكم القاسى على الكيفية التي استخدم بها القيصر الجديد – وهو رجل سكير ومريض قلب وليس له أي توجهات – سلطاته خلال ما يقرب من العقد الذي حكم خلاله، فقد كان عهد اضطرابات، كما عاشت روسيا عهدا مماثلا في الماضي، لا سيما في نهاية القرن السادس عشر، وفي الحالة الحالية شاهدنا بضعة أمثلة، مثل. التراجع الاقتصادى والديموغرافي وتدمير جزء من التراث العلمى وإصلاحات صدفوية لا تستتبع بأى نتائج وفشل جماعة الدول المستقلة والوجه السيئ للشيشان من ١٩٩٤-١٩٩٦، وقائمة الإخفاقات طويلة

بل ومأساوية، ومع ذلك يتشابه ميخائيل جورباتشوف وبوريس يلتسن في أن كليهما تجنبا الوقوع في الخطأ إزاء تبعات شططهما والعداء، فبفضل ميخائيل جورباتشوف انتهت الحرب الباردة في أفضل ظروف ممكنة من وجهة نظر الغرب، وكذلك من وجهة نظر وسط أوروبا وأوروبا الشرقية، واندرجت سياسة بوريس يلتسن الخارجية في الاتجاه ذاته، وعلى الصعيد الداخلى حافظ على الأقل أول رئيس لروسيا على فرص الديمقراطية واقتصاد السوق الذي أخطأ مع ذلك مراقبون جد متحمسين بخلطه مع الفوضى وسيادة المافيا، وترك بوريس يلتسن الدولة السوفيتية تتفتت ولم يستطع بناء أي نظام مؤسسى بديل، ولذلك خلف وراءه وضعا فاسدا وغير مؤكد، وكان عليه مع ذلك أن يثبت امتلاكه لغريزة استثنائية، وكانت الحياة السياسية للبلاد معلقة على مسألة خلافته.

وكان من المعروف اعتبارا من ١٩٩٣ – أي منذ تنفيذ الدستور الجديد- أن رئيس الوزراء يشغل في هذا الشأن وضعا حساسا بتحوله لرئيس دولة بالإنابة في حالة شغر السلطة، وبالنسبة للطاغية المريض أصبح اختيار رئيس حكومة – الذي لم يظهر في الحال بوصفه منافسا – شاغلا ملحا، وفاجأ إقصاء أوجينى بريماكوف "Evgueni Primakov" في ٢٠ مايو ١٩٩٩ العالم – الذي كان يرى في هذا السياسى المحنك محادثا جادا – وأكثر من ذلك استبداله بعميل شاب لجهاز المخابرات وهو سيرجى ستيباشين "Sergueï Stepachine"[١٤]، وفي شهر أغسطس عندما أقيل هذا الأخير بدوره واستبدل بنوع من التوءم – المعروف فقط بأنشطته التجسسية في ألمانيا ثم بوصفه

---

(١٤) رئيس وزراء مايو-أغسطس ١٩٩٩.

مستشارا لعمدة سان بتسبرج أناتولى سوبشاك(١٥)، قبل الاهتمام بالشئون الخاصة للرئيس الذي كان جده عميلا للمخابرات لحساب لينين. بدأ التساؤل إذا ما كان شاغل الكريملين مصابًا بالشيخوخة، وبالأحرى عندما ظل هذا الأخير يعلن عن أن تلميذه والمسمى فلاديمير بوتين(١٦) سيكون رئيسا ممتازا من بعده! وأعطت استطلاعات الرأى في ذلك الحين ٢% لنوايا تصويت لصالح المجهول في حالة الانتخابات، وكان ذلك كثيرا، وضارب الجميع حول متوسط عمر رئيس الوزراء الجديد والباقى معروف، وحدد هذا المجهول وضعه بحرب جديدة في الشيشان – وكانت هذه المرة شعبية ، في أعقاب موجة من الاعتداءات في موسكو في منتصف سبتمبر اعتقد البعض أنهم رأوا فيها مناورة، وانتقم الجيش الروسى لذله عام ١٩٩٦، وفي ديسمبر خرج رئيس الوزراء فائزا في الانتخابات في الدوما التي خسر فيها يوجينى بريماكوف الذي أصبح منذ ذلك الحين حليف عمدة موسكو يورى لوجكوف "Youri Loujkov"، وحينئذ حرق بوريس يلتسن ورقته الرابحة بإعلان استقالته في ٣١ ديسمبر، وبضغطه الوقت في الوقت المناسب نجح في فرض انتخاب خلفه الذي اختاره، وذلك دون مفاجأة في الدور الأول للانتخابات في ٢٦ مارس ٢٠٠٠.

وبصورة بديهية؛ عقد "الرئيس الأول" اتفاقا مع من جعل منه ملكا ليضمن – هو وعائلته – عدم الخضوع للتحقيق، وتمثل أحد التدابير الأولى التي اتخذها الرئيس بوتين في عزل المدعى العام يورى سكوراتوف "Youri

---

(١٥) عمدة مدينة سان بطرس بورج ١٩٩١-١٩٩٦ .

(١٦) رئيس اتحاد روسيا ٢٠٠٠-٢٠٠٨، ورئيس وزراء – مايو ٢٠٠٨ .

"Skouratov" والمتهم بالاهتمام عن كثب بقضايا عشيرة يلتسن، بيد أنه من السهولة بمكان سب أبطال التاريخ وإيعاز أعمالهم لأردأ الحوافز، وحتى إثبات العكس يمكننا أن نقدم الفرضية التي تقول بأن بوريس يلتسن مدركا لحدوده الشخصية وضرورة خلفا له تعرف في بوتين على هذا المنظم الذي تحتاجه روسيا لتنهض والذي اعتقد البعض رؤيته في شخصيات مثل ألكسندر ليبيد "Alexandre Lebed" أو يورى لوجكوف "Youri Loujkov"، وأظهرت خطواته الأولى أنه كان يسعى للحفاظ على وحدة الاتحاد وإعادة بناء الدولة واستكمال سياسة خارجية لصالح الاقتصاد، وعلى المدى القصير قدم له ارتفاع أسعار البترول نوعا من العزاء، وعلى المدى الطويل كان ينبغى القيام بكل شيء، وسيجد فلاديمير بوتين بطريقة بديهية صعوبة في أن يعتبره الغربيون ديمقراطيا كبيرا، فهم لا يقدرون إلا على إدانة حرب الشيشان – التي لا تنتهى والقاتلة – حتى عندما يقبلون نموذج تكامل الدولة الروسية – ويشعرون بالقلق إزاء الانحرافات المتسلطة الممكنة إذا نجح الرئيس الجديد في استعادة السلطات التي ربما منحها بطريقة متسرعة بوريس يلتسن لحكام المنطقة، وخاصة إذا كان متمسكا بتكميم الإعلام بسجن مالكيه، ومن وجهة نظر أخرى تمثلت المهمة الأساسية للقيصر الجديد – الذي سيحشد بالتأكيد لوقت الكثير من طاقته – في إدخال الأوليغاركيين مثل بوريس بيريزوفسكى "Boris Berezovsky" في النظام – وخاصة لإسهاميم في تتويجه – وبإقامة أو بالأحرى استعادة أولية للمال العام على مصالح ناهبى بقية المال السوفيتي..عمل ضخم عهد به القدر لرجل لم يتصور قط أنه خلق لتحقيق هذه الغاية.

وأثبتت انطلاقة آسيا في مجملها في الربع الأخير من القرن عدم وجود أى قدرية بالنسبة للتخلف، وأن الغرب لا يحتكر النهضة، أيتعين التذكير بأن

الصين والهند وحدهما يمثلان ثلث سكان العالم؟ ولكن في نهاية القرن لا يزال هذا الجزء من العالم يحمل نزاعات كبرى محتملة، ولم تتجاوز كل من الهند (التي تقربت منها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة) وباكستان اللتيين غدتا قوتين نوويتين آثار تقسيم عام ١٩٤٧، وانتهى اشتباكهما الأخير عام ١٩٩٩ بفشل باكستان وإقالة رئيس الوزراء نواز شريف[١٧]، ويخشى من اليوم الذي يتم فيه تبادل نووى بالفعل، سواء بناء على مبادرة أحد المتصارعين أو بسبب خطأ في الحساب (قيادة ورقابة) لا يمكن لنا أن نقلل من شأن خطره.

ولكن سيتم تحديد مستقبل القارة ؛ وبصورة جزئية مستقبل العالم في القرن الحادى والعشرين في الهند، ويبدو هذا البلد منذ عشرين عاما بوصفه بطل النمو الاقتصادى في آسيا ونموذجا فريدا للانتقال الناجح من الاقتصاد الموجه الشيوعى إلى اقتصاد السوق، وتنوعت الجماعات الاجتماعية، والحديث عن ظهور مجتمع مدنى حقيقى يعد أمرا مشروعا على الرغم من أن هذا المجتمع ليس على الطراز الغربى المعاصر، وتعتمد شرعية الحزب الواحد – المترسخة في الاستقلال الوطنى المستعاد بانتصار ماو في ١٩٤٩ – في يومنا هذا بصورة أساسية على القدرة على استكمال التحديث، ويعد ذلك تحديا عظيما بالتأكيد، ولكن تحسنت ظروف معيشة الغالبية العظمى من السكان بصورة ملحوظة منذ عهد دنج زياوبنج، ويعد زوال قطاع الدولة أمرا محتوما، ولكنه يجب ألا يتسبب في أزمة كبرى إذا ما ظلت المشكلات محدودة من الناحية الجغرافية؛ إلا إذا تمزقت القيادة السياسية وتدخل فيها الطلاب، وحدث

---

(١٧) رئيس وزراء باكستان ١٩٩٠-١٩٩٣، و ١٩٩٧- ١٩٩٩ .

ذلك الوضع في ١٩٨٩ وتمت تسوية الأزمة آنذاك عن طريق القمع، وفي يومنا هذا نجد السياسات متحفزة بصورة أكبر والطلاب – المطلعون بصورة أفضل على العالم – أقل خضوعا من الماضي لمثاليات الغرب.

وتبلورت الوطنية أو بالأحرى القومية حول مسألة تايوان، وفي عام ١٩٩٦ بالفعل – خلال انتخابات الرئاسة السابقة في الجزيرة – كانت بكين قد حاولت الضغط على الناخبين بالشروع في تجارب صواريخ بالقرب من سواحلها، وأرسلت الولايات المتحدة حاملتين للطائرات؛ باعتبار أن الأمر يتعلق بخرق مبدأ عدم اللجوء إلى القوة لإعادة توحيد الصين، ومنذ هذه الفترة أصبح الموقف قائما بصورة موضوعية؛ وفي تايوان تضامنت القوى المؤيدة للاستقلال، ومن أجل انتخابات ربيع ٢٠٠٠ امتنعت جمهورية الصين الشعبية عن إطلاق الصواريخ، ولكنها حاولت منع انتصار شان شوى – بيان "Chen Shui-Bian"[١٨] عن طريق دعاية يبدو أنها أدت في نهاية المطاف إلى نتيجة عكسية، وفتحت هزيمة كيومينتانج "Kuomintang" عهدا من عدم الثقة حتى إن كانت الأعمال الأولى للرئيس الجديد قد برهنت على إرادة جد قوية للتهدئة، وتمثل الخطر الأساسى في نزاع لم يكن أحد يتمناه ، ولكن قد يكون نتيجة لانزلاق غير محسوب نحو الاستقلال، ولا تملك جمهورية الصين الشعبية الوسائل لغزو الجزيرة، ولكن من الممكن أن تتسبب لها في خسائر ضخمة لوقت طويل، وفي حالة الحرب لن تبقى الولايات المتحدة محايدة، وفي انتظار ذلك يمكن لنا أن نتخوف من سباق للتسلح يؤدى إلى زعزعة الاستقرار، ومن ثم أصبح من الممكن تصور رؤية لنزاع بين القوة

---

(١٨) أول رئيس ليس من الكومنتانج في تايوان ٢٠٠٠-٢٠٠٨ .

الأولى على الأرض وإمبراطورية الوسط، ولم يمنع ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من الاتفاق مع جمهورية الصين الشعبية - لا دون صعوبات من جانب الكونجرس - وذلك لانضمام أكبر دولة في العالم لمنظمة التجارة العالمية، وفي الوقت الحالى وحول هذه النقطة الأساسية لا يوجد أي شخص مخدوع ولا يؤمن بأن انفتاح الصين سيتوافق على الفور مع الآمال، وأثبت التاريخ أن الصينيين هم أساتذة في فن الحماية غير التعريفية، وسوف يتم اختيار الانفتاح الحقيقى في الاقتصاد وكذلك في السياسة عبر الوقت، ويحتوى التطور المقبل للصين جزءا كبيرا من الغموض.

وتمثل كوريا نقطة أخرى ساخنة في شرق آسيا، وشكل اللقاء في شهر يونيو ٢٠٠٠ بين الرئيسين كيم داى جنج "Kim Dae-jung" وكيم جونج إيل "Kim Jong-il"، والذي سبقته زيارة قام بها هذا الأخير لبكين فاتحة خير، وذلك بعد ست سنوات- بسبب وفاة كيم إيل سونج "Kim Il-sung" - من تأجيل قمة منظمة بواسطة جيمى كارتر، وبعد خمس سنوات من أزمة بسبب البرنامج النووى لبيونج يانج Pyongyang، وتتفق القوى الثلاث الكبرى للمنطقة، وهى الولايات المتحدة والصين واليابان- فضلاً عن سول- على مساعدة كوريا الشمالية بصورة مكثفة، وبالفعل في حالة انهيار النظام؛ فإن تحمل أعباء نحو ٢٤ مليون ساكن في هذا البلد بالطريقة الألمانية (٤٦ مليونا بالنسبة لكوريا الجنوبية) سيثير مشكلات ضخمة بسبب بؤسهم الشديد، ولا يمكن استبعاد تهديد بحرب ما دامت حافظت كوريا الشمالية على قدرات عسكرية ضخمة ظاهريًا ، وما دامت استمرت إمكانية الحصول على أسلحة نووية، وإذا ما انفتحت البلاد بصورة كبيرة على المساعدة الأجنبية ستتطور

الاتصالات بالضرورة بين شعبى الشمال والجنوب، ما قد يؤدى إلى زعزعة النظام وحفزه للدخول في مغامرات، وفي كل الأحوال قد تخسر كوريا الشمالية بالتأكيد حرب محتملة، ولكن بعد أن تحدث خسائر ضخمة، وفي نهاية القرن نجد كل ظروف إعادة توحيد شبه جزيرة كوريا متوافرة مع ذلك تحت أفضل الرعاية.

ومنذ عشرين عاما تقوم الاستراتيجية الأمريكية في آسيا (أوروبا بالفعل غائبة على المستوى الأمنى) على ثلاثة أسس وهى: مجموعة من المعاهدات الثنائية في المنطقة يدعمها انتشار واسع للقوى (اليابان وكوريا الجنوبية) أحيانا – من جهة أخرى – لا تقبلها الشعوب بصدر رحب (أوكيناوا) وسياسة (تزيد أو تقل في تجانسها) "للالتزام" إزاء الصين تقوم على مبدأ صين واحدة (ما يتضمن أن الولايات المتحدة لن تعترف باستقلال تيوان أعلن من طرف واحد)؛ ومجموعة من الأعمال التي تستهدف تجنب اتساع مدى أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وفي حالة كسر التوازن ستجد أمريكا نفسها مضطرة للتدخل بسرعة وبقوة لأن ذلك سوف يتعلق بوضعها في العالم، والحق أن كل الفاعلين مدركون لتلك الفرضية ؛ وهو ما لا يزال يمثل أفضل ردع إزاء مثيرى الشغب، وفي الاتجاه المضاد قد تؤدى إعادة التوحيد السلمى لشبه الجزيرة الكورية إلى قلب أبعاد الأمن في المنطقة، إن مثل هذا الحدث قد يشكك في شروط تحالف اليابان وأمريكا الذي أعيد تجديده، والذي يقوم بصورة أساسية على التهديد الكورى الشمالى وموجه بطريقة ضمنية نحو احتواء الصين، وقد يجبر هذا الحدث فاعلى المنطقة على إعادة التفكير في استراتيجيتها إزاء إمبراطورية الوسط.

وتتسم نهاية الألفية بصعود الولايات المتحدة، ولم تشعر قط أي دولة في الماضي- كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة - بأنها في حالة تصالح مع نفسها - إذا ما جاز لنا التعبير - ولم تتمتع أي دولة قط بقوة اقتصادية وعسكرية تسمح لها بداهة بممارسة فورية لتأثير حاسم في أي نقطة على وجه الأرض، وبينما ينتهي القرن نستطيع أن نستنتج أن الإحساس بالذنب المرتبط بالمغامرة الفيتنامية قد اختفى تقريبًا، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي لا تصطدم أمريكا بأى قوة مساوية عالمية، فالاتحاد الأوروبي - الذي لا يزال عديم الشكل ومكبوتًا - يعد منافسًا اقتصاديًا متأخرًا بعض الشيء؛ ولكن جادا وذا تكوين سياسى ضعيف، واليابان التي انكسر انطلاقها في نهاية الثمانينيات محكوم عليها من جديد (ولأى مدة ؟) بالخضوع، والصين التي تشعر بالزهو من نهضتها لا تترك نفسها لتتأثر بالاستعمار الجديد الثقافي والأخلاقى للغربيين، ولكن يبقى أمامها طريق طويل يجب أن تقطعه لتصبح منافسا يتمتع بالمصداقية للولايات المتحدة، إذا ما افترضنا أنها ستنجح في ذلك في يوم ما، وهى مدركة لذلك تماما، ولا يمكن للهند أو لأى دولة أخرى أن تدعى مثل هذا الادعاء. ويشعر الأمريكيون بالتوتر من المصطلح الجديد "قوة فوق العظمى - "hyperpuissance" الذي يستخدمه الفرنسيون عادة لوصف وضع هذا البلد غير المسبوق، وباللغة الإنجليزية فإن مقطع كلمة "hyper" له إيحاءات سلبية غير موجودة في لغتنا، وفيما يتعلق بالمضمون فإن "شقيقتنا الكبرى" لا يحدوها الشعور بأنها تسيطر على العالم، لأنها تقوم بذلك بصورة طبيعية شأنها شأن ذوبان السكر في الماء، وتشكل الولايات المتحدة أكبر

دولة-أمة وجدت على ظهر الأرض، وهى المستفيدة الأولى من العولمة، مما لا يمنع الحركات المعارضة لهذه العولمة أن تدعم نفسها وتقوى داخل الولايات المتحدة كما في أي مكان آخر، واللغز لا يتعدى كونه ظاهريا، فكان الشعب الأمريكي – المجبول على الشعور بالثقة – معتادا على تجاهل باقى العالم؛ لأن ما يحدث فيه نادرا ما كان يثير الاضطراب في حياته اليومية، وهذه العزلة تقل تدريجيا، وكذلك – وعكس تنبؤات عدة – لم يؤدّ الشعور بالإهمال إلى العزلة، بل إلى "أحادية الطرف"، ودفعت واشنطن شركاءها – في ظروف مختلف عليها من حيث المشروعية والشرعية – إلى التدخل بجانبها في كوسوفا لإنقاذ الحلف الأطلنطى الذي يعد أداة سيطرتها على القارة الأوروبية، ورفض الكونجرس بصورة منتظمة (المرة الأخيرة في مارس ٢٠٠٠) محاولات رفض إرسال الجنود إلى هذه المنطقة، ولا تكف الولايات المتحدة عن الدعم المتعمد والمقصود لقوتها العسكرية (استفاد الدفاع بميزانية زادت قيمتها بصورة كبيرة في عام ٢٠٠٠) وينوى الاستراتيجيون في واشنطن الحفاظ على تفوقهم في هذا المجال لا إزاء أعدائهم الحاليين أو المحتملين بل وأيضا إزاء حلفائهم، ولا تزال القوة فوق العظمى تنظر بتعجرف إلى المؤسسات متعددة الأطراف التي ساهمت هى نفسها في إنشائها خلال القرن العشرين إثر الحربين العالميتين، حيث يجب أن نرى في تعميقها أفضل فرص لعولمة ناجحة. إن القرار المتأخر (نوفمبر ١٩٩٩) بشأن دفع متأخراتها للأمم المتحدة لا يغير– بصورة كبيرة – موقفها المزدرى إزاء المنظمة، ففي أكتوبر ١٩٩٩ رفض مجلس الشيوخ المصادقة على معاهدة

حظر شامل للتجارب النووية (التي انتهت فرنسا نفسها بالانضمام إليها)، وفي المقابل يبدو الاتجاه لوضع أنظمة دفاع مضادة للصواريخ قويا – مسرح الدفاع الصاروخي أو الدفاع الصاروخي القومي – لأن السبب شعبيا وجماعات الضغط قوية، وبالالتزام في هذا الطريق دون حذر فإن مخاطر دفعة جديدة لسباق التسلح ستكون قوية، وتلك هى روح رقابة السلاح للعقود من الستينيات إلى الثمانينيات والأمن المتشاور حوله في غياب الأمن الجماعى الذي يتم التشكيك فيه بهذه الطريقة.

وبعد سقوط الإمبراطورية السوفيتية ؛ كانت هناك حاجة لكثير من السذاجة لتصور أن نهاية التاريخ – بفضل عولمة الديمقراطية واقتصاد السوق – قد اقتربت، ولكن كان المأمول البدء في إقامة نظام دولي جديد بفضل القيادة الأمريكية، وكانت هناك فرصة فريدة ليظهر للعالم الفارق الضعيف بين مفهوم القيادة ومفهوم الهيمنة، وبما أن الولايات المتحدة قد أنقذت أوروبا من نفسها مرتين خلال القرن العشرين، ولكنها لم تتدخل إلا بعد مساس حدود الانعزالية، فقد كانت لديها بالفعل إمكانية تغيير العالم، ولكنها لم تستوعب ذلك؛ لأن قواعد لعبة الديمقراطية الأمريكية لم تكن تسمح بذلك، ومن وجهة نظر أوروبا ليس هناك مجال للشكوى ولكن للاستفادة من الدروس لاستكمال عمل التوحيد.

الفصل الرابع عشر

يوليو ٢٠٠١

كلينتون.. نهاية اللعبة - أوروبا.. تقدم كبير في مجال القانون - بوتين.. دخول على مسرح الأحداث

كلينتون.. نهاية اللعبة :

يخضع معنى "الأحداث" وأهميتها للمراقبين ومصالحهم، وترى غالبية الفاعلين في الحياة الاقتصادية أن الحديث الرئيسي للفترة التي نغطيها في هذا الفصل (أغسطس ٢٠٠٠ – يوليو ٢٠٠١)؛ يتمثل بالتأكيد في لهاث الاقتصاد الأمريكي، وانهيار فقاعات المضاربة في سوق القيم التكنولوجية (نازداك) وانهيار البورصة بصورة عامة، وتراكم نسب النمو وإعادة ارتفاع نسب البطالة (٤,٥% في نهاية يونيو). ويعد الانقلاب المفاجئ للرؤى في قطاع مثل الاتصالات السلكية واللا سلكية؛ ظاهرة كونية تظهر – إذا ما لزم الأمر – سلوك القطيع الذي تتسم به الأسواق ولبعض المتنبئين، ومن ثم أصبح الخطاب الذي كان في الماضي القريب موافقًا للموضة – والذي يضع الاقتصاد "الجديد" الذي عُرف في طليعة مجتمع التقدم في مواجهة الاقتصاد

القديم والذي يتسم بتسعير النار – محكوما عليه بالسقام والبطلان، وتنقضي الموضات وتتذبذب الأسواق، ومع ذلك تستمر التساؤلات حول مدى الإبطاء الحالي بل وحول طبيعته، ولا ندري بعد إذا كانت أمريكا تتقدم نحو كساد حقيقي أو إذا ما كان الأمر يتعلق بمجرد استراحة لتصحيح إفراطات العقد السابق بأقل التكاليف.

وعلى أي حال؛ يبدو أن هناك فرصا حقيقية للالتباس بطلب إلغاء القوانين الاقتصادية، وفي الثمانينيات كانت عقلية متميزة مثل واسيلي ليونتييف "Wassily Leontieff" الحاصل على جائزة نوبل (١٩٧٣)- مقتنعة بأن العمل البشرى مدان بصورة أساسية، وأعلن عن الطابع الحتمي لزيادة البطالة، وفي الماضي القريب قيل لنا هنا وهناك إن انتقال المعلومات الذي يقترب من الكمال والمنافسة التي تزداد حدتها؛ قد أديا إلى القضاء على الدورات الاقتصادية متوسطة المدى، وتمثل الخطأ في الخلط بين طوفان المعلومات وأشكال المنافسة بين المجتمع الحالي والأسواق التي تتسم بالكمال للنظرية الخالصة، ولا تزال الأسواق الحقيقية للسلع أو الخدمات أو رءوس الأموال بالفعل جد بعيدة عن الأشكال التي يتم إضفاء طابع المثالية عليها، والتي تستخدم بوصفها مرجعية للاقتصاد النظري، وهذه الأمور لها تبعات مهمة.

ويؤثر تباطؤ الولايات المتحدة من الآن فصاعدا على كل مناطق العالم، ويجعل من الأصعب إصلاح الاقتصادات الآسيوية ويؤثر على القارة الأمريكية بأسرها بدءا بالجارة المكسيكية الكبيرة التي لا تزال منبهرة بإعادة الانطلاقة التي تبعت الأزمة المالية لعام ١٩٩٤-١٩٩٥، والآثار الإيجابية لتنفيذ اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (ALENA)، وكذلك تجديد

الديمقراطية الذي اتسمت به نهاية حكم الحزب الثوري المؤسسي (PRI)، وهيهات للرئيس فيسنت فوكس "Vicente Fox"[١] الذي وصل للحكم في ديسمبر ٢٠٠٠؛ فعهد ما بعد الحزب الثوري المؤسسي لا يبدأ تحت رعاية أفضل، فقد تصاعدت الصعوبات التي تواجه بلادا مثل البرازيل والأرجنتين، وبصورة عامة تواجه المؤسسات الدولية – بدءا من صندوق النقد الدولي – مرة أخرى مواقف لا تتواءم مع أيديولوجيات السكان الجدد للبيت الأبيض والذين تسيطر عليهم "الصدفة الأخلاقية" ويسعون لأن يفرضوا على الولايات – التي تعاني من صعوبات – القيام بإصلاحات بطريقة مسبقة على أي مساعدات خارجية، ولا يمكن لهذه النوايا الطيبة مقاومة محنة الأحداث طويلاً، وكان وزير المالية الأرجنتيني الشديد الليبرالية دومنجو كافالو "Domingo Cavallo"[٢] سجينا لنظام صرف كان هو نفسه صانعه في بداية التسعينيات (كان الأمر يتعلق في ذلك الحين بالقضاء نهائيا على التوجهات نحو التضخم الشديد – ومن ثم تم ربط الريل بالدولار – الذي كان مصدرا لدين ضخم مسجل بهذه العملة)؛ إذ توصل إلى وضع سعر صرف مزدوج كما حدث في فرنسا ما بعد الحرب؛ وذلك بمباركة صندوق النقد الدولي الذي سيصبح مرة أخرى مسئولاً عن الأمر عن كثب إذا ما اضطرت بيونس إيرس إلى وقف السداد، وبالفعل أيا كانت سلامة تأسيس الاعتبارات حول "الصدفة الأخلاقية" لا يجوز للمؤسسات الدولية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة أن تسمح لنفسها بتجاهل العناصر السياسية، وينطبق ذلك أيضًا على

---

(١) رئيس المكسيك ٢٠٠٠-٢٠٠٦ .

(٢) وزير المالية، ١٩٩١-١٩٩٦، ووزير الاقتصاد ٢٠٠١ .

تركيا التي تعاني حاليا من صعوبات كبيرة والتي تشكل دولة رئيسية في نظام الأمن على الحدود بين أوروبا وغرب آسيا؛ وكذلك على إندونيسيا التي تسيطر مساحتها وسكانها على جنوب شرق آسيا التي لم تستعد التوازن السياسي منذ طرد الجنرال سوهارتو.

وتضر الآثار الميكانيكية للتباطؤ الأمريكي بالاتحاد الأوروبي أيضا؛ وهو شديد التأثر بالتذبذبات الظرفية حتى إن الدول الأعضاء تجد صعوبة هي الأخرى في القيام بإصلاحات هيكلية بدءا بفرنسا وبدرجة أقل ألمانيا، وبالتأكيد هناك استثناءات مثل إسبانيا برئاسة خوسيه ماريا آزنار، وننتظر بمزيد من الفضول رؤية إذا ما كان سيلفيو بيرلوسكوني "Silvio Berlusconi" الفائز في انتخابات ١٣ مايو ٢٠٠١ سيقود الثورة الليبرالية التي التزم بها وكيف سيقودها، وعلى أي حال سيؤدي أقل نمو في أوروبا إلى اختبار المالية العامة لمختلف الدول، ما يخلق اختبارًا جديدًا وكبيرًا بالنسبة لعملة اليورو الفتية التي يفترض بقاؤها سلوكًا منضبطًا للميزانية وتنسيقًا مدعمًا في المنطقة، والشكوك المرتبطة بذلك ليست غريبة بصورة بديهية عن الضعف الحالي للعملة الموحدة في مواجهة الدولار.

ولا يزال الوقت مبكرا لتقييم الآثار المحتملة لتباطؤ الاقتصاد الأمريكي على الحركات المناهضة للعولمة بكل أشكالها، والحق أن المحركات الحقيقية لهذه الحركات من حيث المبدأ غير متجانسة وبصفة خاصة جد بعيدة عن الاقتصاد بمعناه الدقيق، وحتى في الولايات المتحدة تعارض نقابات قوية فتح الأسواق التي ترى فيها – على غرار مثيلاتها الأوروبية – تهديدا للعمل، وفي أوروبا تعترض الشعوب على منطق رأسمالي يعطى مزايا مغالى فيها

للمساهمين على حساب أصحاب المصلحة الآخرين، ولا توافق على إيقاف من طرف واحد ومن ثم بطريقة عنيفة أنشطة تدر مع ذلك الربح، ويعبر رؤساء الشركات - بصورة أكثر صراحة عن ضيقهم - إزاء "ديكتاتورية" المحللين الماليين غير المسئولين والذين يقلبون بتصرفاتهم الضالة الاستراتيجيات الأكثر جدية؛ موجهين ضربات قاسية وغير مبررة لأعمال تسير بصورة جيدة للغاية ، مثل : طومسون مالتي ميديا "Thomson Multimédias"، ويرفض أصحاب العمل الأوروبيون بصورة متزايدة قانون الغاب في مجال دمج واستحواذ الشركات، وهكذا وتحت ضغط ألمانيا رفض البرلمان الأوروبي في بداية يوليو نصًا يهدف إلى تيسير انتقال الشركات، ولم تختف ردود فعل الرأسمالية الألمانية بصورة تامة، وبالتوازي بدأت المفوضية الأوروبية - ممثلة في شخص ماريو مونتي "Mario Monti"-[٣] في تأكيد قوتها إزاء الولايات المتحدة في مجال سياسة المنافسة، وبتسببها في فشل شراء شركة جنرال إليكتريك "General Electric" لشركة هانيويل "Honeywell" قضت على شكل خاص من أحادية الطرف الأمريكية ما قد يرغم للبحث عن مذهب مشترك بين المحافظ المتماثلة (لجنة التجارة الفيدرالية وإدارة منع الاحتكار التابعة لوزارة العدل في واشنطن) من جانبي الأطلنطي.

وبطريقة بديهية؛ فإن كل المحركات الأخرى المعارضة للعولمة التي يتم فهمها عادة على أنها أمركة للمجتمع الدولي تستمر أو تتطور بطريقة منظمة وفوضوية في آن واحد، ولا تزال تظهر بصورة دقيقة في كل ما يتعلق بالأمن الغذائي أو بالبيئة، ومن هنا يتولد عادة اللبس المفرط كما شاهدنا

---

(٣) المستشار الأوروبي المكلف بالمنافسة ١٩٩٥-١٩٩٧، ثم السوق الداخلية ١٩٩٩-٢٠٠٤ .

في أوروبا في إدارة مرض جنون البقر، وفي ربيع ٢٠٠١ في إدارة الجائحة الحيوانية المتمثلة في الحمى القلاعية، ومن المعروف أن الحمى القلاعية ليس لها تأثير على الإنسان، ومع ذلك تم ذبح آلاف الرءوس الحيوانية بمقتضى تطبيق مشكوك فيه "لـ مبدأ الاحتراز"، وفي الواقع يذكرنا المتخصصون أن الأمن الغذائي لم يكن قط موثوقًا به مثلما هو عليه الآن في الدول العربية والمواقف التي نشهد عليها؛ حيث يتسم الفاعلون - بصورة كبيرة - بغياب الرشد أو بالأحرى تلك المواقف لنمط من الرشد غريب عن منطق التكلفة والمزايا أو لمنطق الاحتمالات - أي للمنطق الاقتصادي، وتظهر هذه المواقف اضطرابات الشعوب التي تشعر بالقلق إزاء النتائج الغامضة للتغييرات شديدة السرعة، ويمكن أن نرى فيها أيضًا تجسيدًا لنوع من الرشاد الجماعي؛ وعدم الاكتراث الذي كان من الممكن أن نصفه في الماضي "بـ القروي" إزاء التغيير بوصفه هذا، وعلى الأقل إزاء وتيرته والفيضانات التي تنتج عنه، ومن هنا تبدو ضرورة البحث عن الوسائل لوضع الحركات المعارضة للعولمة في قنوات، وذلك بضمها لهياكل ديمقراطية للحوار واتخاذ القرار، بينما تعبر عن نفسها في أغلب الأحيان غن طريق الاستفزاز والعنف.

ويتمثل الحدث الثاني المؤثر في عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ في انتخاب الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة ؛ بسبب وضع هذه الدولة في العالم المعاصر، ويمثل ذلك فرصة لتقديم كشف حساب، وقد اتفق الجميع - كل وفقا لولايته - للثناء على مواهب بيل كلينتون بدءا بقدرة غير عادية على الاتصال تفوق أيضا - كما يرى الخبراء - قدرة رونالد ريجان والتي كانت بالفعل استثنائية، وفضلا عن كل المزايا التي يمكن لمزيجها أن يشكل قدرا سعيدا كان يمتلك ميزة تثير الغبطة وهى الحظ.

عند وصول كلينتون للحكم هب نوع من الإعصار المضاد بصورة مستدامة فوق بلاده، فقد توصل في ٢٠ يناير ١٩٩٣ لقيادة دولة كان عدوها الكبير الوحيد هو الاتحاد السوفيتي الذي كان قد انهار لتوه ، وكانت هذه الدولة قد قامت قبل ذلك بوقت قصير بمظاهرة للقوة العسكرية، وكانت هناك بداية لإصلاح اقتصادي ذي نتائج باهرة صاحبه خلال فترتي ولايته، فبلغ متوسط نسبة النمو ما يقرب من ٤%، وتم خلق ٢٢ مليون فرصة عمل، وبلغت نسبة البطالة في نهاية الفترة أقل من ٤% من السكان العاملين، وتم تحقيق فائض في الميزانية (١٦٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٠)، وانخفاض مذهل (ما يقرب من ٨ ملايين اعتبارا من ١٩٩٣) لعدد المستفيدين من خدمات المساعدات الاجتماعية، وأخيرًا حدث استقرار ملحوظ للأسعار تم التوصل إليه عن طريق مزج المنافسة ومكاسب المنافسة غير المسبوقة الأخيرة، ونضيف إلى ذلك كله انخفاض الجريمة.

والمؤكد أن الحظ هو الاسم الذي عادة ما نعطيه للقاء بين أرضية وظروف، وهكذا هل كانت نجاة كلينتون من فضيحة لوينسكي التي كان من الممكن أن تقضي على رئاسته بصورة أكبر نتيجة لمهارته السياسية عنها مجرد صدفة، وفضلا عن ذلك فإن الفضيحة نفسها كانت بصورة أقل ضربة حظ سيئة عنها نتيجة لمزاج لم تتم السيطرة عليه، ولكن فيما يتعلق باختفاء الاتحاد السوفيتي أو التأريخ للدورة الاقتصادية ؛ فإن ذلك مرده للحظ بالنسبة لبيل كلينتون، ومن الصعوبة بمكان تحديد النتائج التي استفاد منها الرئيس نفسه من هذا النمو الاستثنائي الذي شهدته الولايات المتحدة، وهناك عناصر عدة تفسر بصورة كبيرة نجاحات التسعينيات نذكر منها: ثورة تكنولوجيا

المعلومات وثورة الإدارة في ظل رئاسة كل من رونالد ريجـان وجـورج دابليو بوش والسياسة النقدية لآلان جرينـسبان "Alan Greenspan" والأثـر الرجعى الإيجابي لظرف متميز على الأموال العامة، أما بالنـسبة لانخفـاض الجريمة فيرجع ذلك بصورة أقل إلى عمل الإدارة الفيدرالية عنه إلى عمل عمد المدن الكبرى، مثل رودولف جولياني "Rudolph Giuliani" في نيويورك.

والأمر لا يتعلق بنفي أي رصيد للرئيس السابق، فقد تصرف كلينتـون دائما بطريقة براجماتية، وبدا بأكبر قدر ممكن مؤيدًا للحلول التوافقية الثنائية الأطراف، ونجح في الاستفادة من أعمال سلفه من الجمهوريين مثل تـوني بلير في بريطانيا لتحمل مسئولية إرث تاتشر، وكان من ناحية أخـرى فـي ١٩٩٥ أحد مؤسسي مجلس القيادة الديمقراطي يهدف إلى إعـادة مركزيـة حزب ديمقراطي يسيطر عليه منذ ١٩٧٢ الجناح الليبرالي (بالمعنى السياسي الأمريكي، أي يسار اليسار)، وهكذا جعل كلينتون من نفسه المتحدث باسـم "الديمقراطيات الجديدة"، وبشير الطبقات الوسطى عن فلسفة مركزية النزعة تقوم على القيم الأمريكية الأكثر تقليدية –لا سيما فيما يتعلق بالأسرة، وظهر أيضا بوصفه مناصرًا لاقتصاد السوق والتجارة الحرة وتطور التكنولوجيات الجديدة[٤]، ومناصرا لسلوك للميزانية يقوم على أساس الخفض المـستهدف للضرائب، وأخيرًا مناصرًا لجيش وشرطة قويين، وبالفعل لم يكن كلينتـون "ليبراليا" إلا بشأن الموضوعات التي تتعلـق بـالمجتمع ، مثـل : المثليـة والإجهاض وربما الصحة، وبناء عليه لن يبقى اسمه مرتبطا بشيء فاصـل، لا شيء يمكن مقارنته – على سبيل المثـال – بعمـل ليندون جونـسون

(٤) Voir E.Kapstein, Hegemony Wired: American Politics and the New Economy, "Les Notes de L'Ifri", n° 28, Paris, Ifri, 2000.

"Lyndon Johnson" ضد الفصل العنصري، وفشلت مبادرته الكبرى الوحيدة الخاصة بإصلاح نظام التأمين ضد الأمراض، وهكذا نفهم سبب إصابة هدف السهم الذي وجهه له جورج دابليو بوش أثناء اتفاقية فيلادلفيا الجمهورية في ٣ أغسطس ٢٠٠٠ عندما قال عنه: "هذا الكم من المواهب، وهذا الكم من السحر وهذا الكم من القدرات، ولكن بالفعل لأي هدف ؟ العديد من الوعود ولكن دون أن يكون هناك هدف".

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية لا يترك كشف الحساب انطباعًا مختلفًا، فلم يرد كلينتون أو لم يعرف كيف يمكن الاستفادة من الظروف الاستثنائية التي أحاطت برئاسته لإعادة هيكلة النظام الدولي، وتمثلت أولويته مع أوروبا في الحفاظ على حلف الأطلنطي وتوسيعه ومعارضة كل تعديل في توزيع المسئوليات على الرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي، وتدخلت أمريكا في البوسنة وقصفت صربيا باسم كوسوفا وذلك بصورة أساسية ؛ بهدف إنقاذ تحالف يبحث عن مهام، ومع كلينتون – كما هو الحال الآن مع بوش – تدرس أمريكا تدبير البناء الأوروبي في مجال الدفاع (قمتا سان مالو وهلسينكي).

واتسمت العلاقات مع روسيا بالكثير من الأخطاء ؛ مما ساهم في المرارة التي شعر بها شعب يعاني من محن شديدة، ولم يكن لكلينتون حظ واضح قط إزاء الصين ، وأعطى انطباعا بعدم الخضوع سوى لضغوط أوساط العمل، وكانت الانفجارات النووية لمايو ١٩٩٨ هى الحافز الذي دفع واشنطن للاهتمام بالهند، وعندما توجه الرئيس الأمريكي إلى نيودلهي في العام التالي انتهى إلى إعادة دفع العلاقات التي شوهتها الحرب البادرة ولكن بإعطاء الانطباع بمكافأة مخالفة، ومع ذلك زادت من الثقة فيه إعادة تنشيط

العلاقات اليابانية – الأمريكية في مجال الأمن عام ١٩٩٦، وزيارة وزير خارجيته للعاصمة بيونج يانج في أكتوبر ٢٠٠٠ تشجيعا لعمل التقريب بين الكوريتين.

وفي الشرق الأوسط وعلى الأقل في فترة ولايته الثانية؛ لم يأل بيل كلينتون جهدا لتطبيق أحكام أوسلو (١٩٩٣)، ونجح في إعادة العلاقات مع دمشق، ولكن عند رغبته في التغلب على القدر في مؤتمر كامب ديفيد الثاني في يوليو ٢٠٠٠ قبل أربعة شهور من الانتخابات الأمريكية؛ ضيع فرصة إضافة حجر في بناء السلام الشاق، ومما لا شك فيه لن يكون من الواقعية النظر إلى اتفاق حول المسائل الأكثر حساسية – حتى ذلك الحين ولهذا السبب تركت جانبا – مثل القدس واللاجئين والمستوطنات في بضعة أيام وفي جو شديد التدهور، واصطدم كلينتون بسبل التفاوض الوعرة ظاهريا لإيهود باراك الذي كان هو الآخر ملتزما في سباق ضد الزمن، وكذلك بالازدراء المبالغ فيه لياسر عرفات وعجزه عن تقديم اقتراحات مضادة في المهل الممنوحة، وأدت مرارة هذا الفشل بالرئيس الخارج إلى إدانة عرفات وإلى اعتماد فكرة أن الزعيم الفلسطيني كان يفضل العدوان على السلام أيا كانت الظروف، وكلنا يعرف التطورات اللاحقة: ففي يوم ٢٨ سبتمبر وهو يوم صلاة غداة الزيارة المزعجة للمرشح آرييل شارون في ساحة قمة الجبل في القدس؛ بدأت أعنف المصادمات منذ إنشاء الدولة العبرية بعيدا عن حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ وهي انتفاضة جديدة؛ وكان هذا في نهاية المطاف إرث كلينتون.

وفي العراق وكذلك في إيران – وفي كوبا أيضا – وضعت السياسة الأمريكية على نظام "الطيران الأوتوماتيكي" وذلك وفقا لتعبير الدبلوماسي

البريطاني جوناثان كلارك "Johnathan Clarke"، بمرونة طفيفة من جانب آيات الله وذلك بسبب المصالح البترولية، وفي إفريقيا كما هو الحال في أماكن أخرى كان أساس عمل الرئيس السابق مرتبطا بصورة مباشرة بالمصالح الاقتصادية الأمريكية، وفي القارة الأمريكية تمثلت أعظم إنجازاته في تنفيذ ونجاح اتفاقية الألينا "Alena" التي تفاوض حولها ووقعها سلفه، وتمت مصادقتها في ديسمبر ١٩٩٢.

وستسيطر دائما على السياسة الخارجية الأمريكية تحت رئاسة كلينتون النجاحات المختلفة في المجال الاقتصادي (إنقاذ المكسيك بعد أزمة ١٩٩٤-١٩٩٦ على سبيل المثال)، وكذلك ازدراء المنظمات الدولية بدءا بالأمم المتحدة التي تمت السيطرة عليها أو رفضها وفقا لرؤية ضيقة للمصالح الأمريكية، وظهر هذا الازدراء بصورة نمطية عن طريق رفض المصادقة في الوقت ذاته على اتفاقيات كيوتو حول الاحتباس الحراري(٥) ومعاهدة الحظر التام للتجارب النووية أو أيضًا الاتفاقية حول الأسلحة المضادة للأشخاص، وعلى كل هذه المجالات لم تمثل استعدادات جورج دابليو بوش الأولى تقدمًا من وجهة نظر باقي العالم.

وبالفعل لم يكن الشعب الأمريكي في العقد الأخير من القرن العشرين مهتما إلا بنفسه، وليس من المدهش أنه رضي برئيس كانت أخلاقه لا تدخل بالطبع في إطار روح التحشم، ولكنه كان فنانا وموهوبا وحكم الشعب باتباع استطلاعات الرأي.

---

(٥) تم توقيع البروتوكول في نوفمبر ١٩٩٨، ولكن الولايات المتحدة لم تصدق عليه قط.

وأدهشت ظروف انتخاب خليفة كلينتون العالم، ونظم الاقتراع في ٧ نوفمبر وشهد ختامه في ١٢ ديسمبر، وكانت هناك حاجة لقرار من المحكمة العليا الذي اتخذ بالأغلبية حتى يتم إعلان انتصار جورج ووكر بوش على الرغم من أنه حصل على أقلية في التصويت الشعبي، وإذا ما قرأنا تعليقات تلك الفترة أو استمعنا إليها لا سيما في فرنسا لاعتقدنا أن أسطورة الديمقراطية في أمريكا قد انهارت، وأن أكبر قوة على ظهر الكوكب قد أصبحت سخرية وأن دستورها أصبح باليًا وجامدًا ومتحجرًا، ويمكن لنا أن نعدد الصفات من النمط ذاته ، والحق أننا مندهشون من عدم فهم هذا العدد الضخم من المعلقين للنظام السياسي الأمريكي، ومن تفسيرهم المحدود لمفهوم الديمقراطية.

هل يبدو فوز مرشح على خصم جمع على اسمه نسبة جد ضعيفة – نحو واحد أو اثنين على الألف – من "التصويت الشعبي" أعلى من نسبته أمرًا شاذًا؟ في مجال الإحصاء يعتبر مثل هذا الفارق الضعيف أمرا لا دلالة له، ويمكن أن نتصور أن انتخابا يجمع فيه المرشحون بصورة محسوسة (بالمعنى الإحصائي للكلمة) عدد الأصوات نفسه يتم الفصل فيه بصورة أفضل عن طريق القرعة، وفي كل الأوقات بدا اللجوء إلى القرعة – في الظروف القصوى – أكثر السبل عدالة للفصل بين المتنافسين، وفيما يتعلق باقتراع ٧ نوفمبر؛ كان واضحا أن الأمريكيين لا يريدون الاختيار بين جورج بوش وآل جور، وقدم الدستور مخارج بما فيها – في المقام الأخير – اللجوء إلى المحكمة العليا كما حدث بالفعل، وبالفعل يجوز لنا اعتبار النتيجة النهائية –

بوش بدلا من آل جور – بوصفها نتيجة لقرعة ؛ فالأمر لا يتعلق بمرض خاص بخلل وظيفي، ولكنه يتعلق بأثر موضوعي لعدم اختيار من قبل الناخبين.

وكان من الممكن أن تبدو الأمور بصورة مختلفة في غياب هيئة الناخبين، والتي ينتج تنظيمها الحالي عن الثنائية الحزبية كما بزغت في بداية القرن التاسع عشر، فالباريسيون الذين يختار عمدتهم مستشاري البلديات، ويتم انتخاب هؤلاء أنفسهم في كل حي (بالفعل فاز برتران ديلانوويه في مارس ٢٠٠١ بينما كان اليسار يمثل أقلية في الأصوات)؛ كان يجب أن يفهموا منطق هيئة الناخبين، ويعد تأسيس هذه الهيئة عنصرًا لا يجوز فصله عن النظام التأسيسي الأمريكي في مجمله، والقضاء عليها لإجراء انتخاب الرئيس بالاقتراع العام المباشر سيكون بمثابة فتح لأبواب جهنم، ولهذا فإن تعديلا من هذا النمط لا يبدو محتملاً في الوقت الراهن، وهناك حجتان من بين حجج أخرى في هذا الاتجاه. أولا يشكل ذلك هدمًا لأساس الفيدرالية، وعادة ما يجد الفرنسيون صعوبة في فهم أن كل ولاية في الولايات المتحدة الأمريكية موجودة بوصفها ولاية؛ باستثناء كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية والدفاع القومي. وبالنسبة لغالبية المواطنين الأمريكيين؛ يعد انتخاب رئيس الولايات المتحدة من قبل مندوبي الولايات الأعضاء الذين يصوتون جملة وفقا لمبدأ الأغلبية المطبق داخل كل منها أمرًا شرعيًا تمامًا، والحق أن عدد المندوبين يعكس وزن كل ولاية داخل الاتحاد، ويتم تصحيح هذا الوزن لتجنب سحق الولايات الكبيرة للولايات الصغيرة، وفي سياق جد مختلف يقوم الاتحاد الأوروبي حاليًا بتجربة هذا النمط من المشكلات، وبالتأكيد يجوز لنا أن نتصور أنه بمرور الوقت سيصبح الشعور الوطني قويًا بصورة كافية

داخل الولايات المتحدة لإبطال الهيئة الانتخابية، ولكن لم يحن الوقت بعد ولا تقبله الولايات الصغيرة، أما بالنسبة للحجة الثانية فتقول إن إجراء الاقتـراع العام المباشر سوف يتضمن – لاختيار الرئيس بالغالبية المطلقة – انتخابا من دورين، ومثل هذه الطريقة – التي اعتدنا عليها في فرنسا – تعد مـع ذلـك موضوعًا للنزاع والنقاش؛ لأنها تجبر على أساليب للتأجيل يسمح فيها برؤية نوع من فساد الديمقراطية. ومن جهة أخرى ؛ يجوز لنا أن نتصور تماما – في أي مكان لا سيما في فرنسا – أن يصل مرشحو الدور الثاني إلى تعـادل بفارق بضع مئات أو آلاف الأصوات، حتى إن تعلق الأمر في هذا الـصدد بحدث ضعيف الاحتمال بصورة قبلية، ومن ثم نفهم لماذا يحتاج الأمريكيون إلى المزيد ليلتزموا في اتجاه قد يقلب نظامهم المؤسسي دون فائدة بديهية.

ويتمثل لب المشكلة في غياب أي طريقة لتوفير تمثيل عدد كبير مـن الأشخاص بصورة دقيقة عن طريق حفنة من الأفراد، وكلما كان مجتمع غير متجانس من الناحية الاجتماعية أو العرقية؛ كان من الـضروري تـصحيح عيوب مبادئ الغالبية، ودون ذلك سوف تسحق دائما الغالبية الأقلية بطريقـة ديمقراطية في الدول متعددة العرقيات، وقد بدأت فرنسا نفسها بصعوبة فـي تجربة هذه الحقيقة عن طريق المطالبات ذات النزعة الاستقلالية في كورسا وزيادة الجماعات المسلمة أو البناء الأوروبي، ولا يخلو الدستور الأمريكـي من العيوب، ولكنه يعمل بصورة مجملة بطريقة جيدة منذ أكثر من قـرنين، ومرونته التي تمت زيادتها ولا خفضها بسبب الصعوبة في إنجاح التعديلات تعد متميزة، وتعكس هذه المرونة الاستعداد للوصول للحلول التوفيقية التـي تتسم بها الثقافة السياسية الأمريكية، وإذا كان قد تعين في حالة انتخابـات ٧

نوفمبر اللجوء إلى المحكمة العليا، فمرد ذلك إلـــى اللـــبس حـــول تقنيـــات التصويت وفرز الأصوات – وهما مجالان تعد التعـــديلات فيهمـــا ممكنـــة وضرورية بداهة – وليس بسبب ضعف أساسي في الدستور ذاته.

وبالفعل لم يُعترض على شرعية جورج دابليو بوش بصورة جادة بعد إعلان انتخابه، وبمناسبة كشف الحساب التقليدي للمئة يوم أصدر عليه ٦٣% من الأمريكيين حكمًا إيجابيًا ما يمثل نتيجة أفضل من النتيجة التـــي حـــصل عليها بيل كلينتون في أعقاب المهلة ذاتها، وإذا كانت حصته قـــد انخفـــضت انخفاضا ملحوظا بعد شهرين من ذلك التاريخ ؛ فلا يرجع ذلك إلى ظـــروف انتخابه بل إلى توجهاته التي كانت – بلا شك – جد بعيدة عن المركز الـــذي كان يجب أن يقوده إليه لتوازن آراء مواطنيه، وعلى أى حال كما كان مـــن الممكن أن نتنبأ بعدم استعداد أمريكا لتعديل هذا الدستور الصادر في ١٧٨٧ الذي يمثل محورا لهويتها، وعلى غرار الروائع الفنية العظيمة لـــن يرحمـــه الأمريكيون إلا باحترام وحذر بالغين.

وبوجهة نظر خارجية عن الولايات المتحدة، ما الحكم الذي يمكـــن أن نصدره على بداية إدارة بوش؟ يتعين علينا بداية ملاحظة نزعة نحو إطالـــة عمليات التسمية التي زادت في طابعها التعسفي والردعي، ففي نهاية مهلـــة المئة يوم (٢١ أبريل) "ثبت" مجلس الشيوخ من بين أربعمئة وتسعة وثمانين شخصا ٢٩ فقط ؛ مقابل ٤٢ في نهاية المهلة ذاتها في إدارة كلينتـــون، و٧٢ في إدارة ريجان، وفي ٩ من بين الوزارات الأربع عشرة كان الوزير فقـــط هو المثبت في وظيفته، ومن هنا كان البطء والتردد الاستراتيجي واســـتغلال

صيغة "نحن قيد عملية مراجعة سياساتنا" التي تسبب الكثير من الخسائر بصفة خاصة في مجال الشئون الدولية.

ومن ثم في هذا المجال وفيما يتعلق بالكفاءة ، تعد التسميات الرئيسية للرئيس سليمة، والمؤكد أن جورج دابليو بوش سعى - بعد استشارة نائب الرئيس ديك تشيني ووالده بالطبع - إلى إرساء توازنات، وهكذا فقد عوض وزير الخارجية كولين باول، وهو شخصية شعبية ومعتدلة عن وزير الدفاع دونالد رمسفيلد الذي يعتبر "صقراً"، والذي حصنته والتصقت به شخصيات مشهورة "بقوتها" مثل بول ولفوفيتز "Paul Wolfovitz" وهكذا فإن أول تصريحات رامسفيلد المعادية لأوروبا التي أدلى بها في ميونخ تمت موازنتها بالكلمات الأكثر انفتاحا للمنتصر في حرب الخليج . وفي المجال الاقتصادي؛ فإن وزير الخزانة بول أونيل الذي كان رئيسا لشركة قد مارس في السبعينيات مهامًا إدارية أكثر منها سياسية، ولكن ساعده المعين كينيث دام "Kenneth Dam" الذي يعد رجلا ذا كياسة وخبرة طويلة، ويسمح هذا الترادف بالأمل في إعادة مركزية تدريجية؛ أيا كانت النبرة الأيديولوجية للخطابات التي كانت في بدايتها عرفية للمحيطين بالرئيس، وقد رأينا ذلك- على سبيل المثال- فيما يتعلق بالأزمات المالية وتدخلات صندوق النقد الدولي، ويعد اختيار وزير التجارة الخارجية (ممثل الولايات المتحدة للتجارة) مثاليا؛ إذ يتمتع روبيرت زوليك "Robert Zoellic" بسمعته بوصفه شخصية "قاسية"، ولكنه تدرب على المواقف وأثبت على الفور قدرته على تسوية المسائل الصعبة بمناسبة إبرام الاتفاق مع المفوض الأوروبي باسكال لامي "Pascal Lamy"[٦] حول المشكلة التي تثير التوتر الخاصة بالموز

---

(٦) المستشار الأوروبي للتجارة ١٩٩٩-٢٠٠٤، ثم مدير عام لمنظمة التجارة العالمية ٢٠٠٥ .

والتي قيل إنها غير قابلة للحل، وبصورة قاطعة عندما تدخل الإدارة الجديدة حيز العمل – أي بطريقة احتمالية نحو نهاية عام ٢٠٠١ سيكون أداؤها عالي الجودة بالتأكيد.

وكما حدث لسلفه قد يواجه جورج دابليو بوش صعوبات مع الكونجرس، فقد ضعفت الغالبية الجمهورية في مجلس النواب (٢٢٠ جمهوريًا و٢١٠ ديمقراطيين و٢ مستقلين و٣ أماكن شاغرة). وفي مجلس الشيوخ حيث كانت المقاعد في الأصل مقسمة بالتساوي؛ أعطى تغيب السيناتور جيمس جيفوردز "James Jeffords" عن فيرمونت الغالبية للديمقراطيين الذين حصلوا على الرئاسات المهمة للجان، وسوف يعقد ذلك عمل البيت الأبيض، لا سيما أنه في كل الأحوال في الولايات المتحدة لا يتزامن وقت الكونجرس مع وقت السلطة التنفيذية، ما يزيد الشكوك خاصة بالنسبة للمجالات التي يمر فيها الفصل في الأمور بالجهتين.

ومن حيث المضمون وبالنسبة للمجال الاقتصادي؛ بدأت إدارة بوش بطريقة ريجانية ومن ثم "شديدة الليبرالية" كما نقول في فرنسا، وحدد الرئيس الجديد لنفسه أولوية في فتح التبادلات على مجمل القارة الأمريكية (منطقة التجارة الحرة للأمريكتين "ZLEA"[٧])، ولبلوغ هذا الهدف يتعين عليه تجاوز تحفظات بعض الدول، مثل البرازيل التي تندد بالحواجز غير التعريفية الأمريكية، أو فنزويلا التي يحكمها الشعبوي هوجو شافيز "Hugo Chavez"[٨]، ويتعين– عليه بصفة خاصة– الحصول مسبقا من الكونجرس

(٧) منطقة التجارة الحرة بأمريكا .

(٨) رئيس فنزويلا، انتخب في ١٩٩٨ وأعيد انتخابه في ٢٠٠٦ .

على المسار السريع "Fast Track" الذي تمت تسميته مرة أخرى هيئة تنشيط التجارة "Trade Promotion Authority (TPA)"، والأمر يتعلق بقانون يسمح بمقتضاه الكونجرس للسلطة التنفيذية التفاوض حول معاهدة تجارية يلتزم مسبقا بالموافقة عليها أو رفضها جملة.

والحق أن المسار السريع قد أصبح باليًا اعتبارا من ١٩٩٦ عندما فشل بيل كلينتون في الحصول على تجديده، والمباراة لم تكسب مقدمًا، وقد يطالب الكونجرس بتضمين معايير اجتماعية أو خاصة بالبيئة؛ تتعارض بصورة أساسية مع فلسفة الرئيس الجديد (وتثير تحفظات عدة للبلدان النامية؛ لأنها ترى فيها – لا دون وجه حق – حماية مستترة)، ومن المحتمل أن يذعن بوش لحلول توفيقية لا سيما أن رهان هيئة تنشيط التجارة (TPA) يتجاوز بكثير هدف منطقة التجارة الحرة للأمريكتين (ZLEA)، ووجه روبرت زوليك النظر في تقريره للكونجرس أن الولايات المتحدة خسرت الزعامة في المجال التجاري، إذ وقع الاتحاد الأوروبي عشرين اتفاقا لحرية التجارة منذ ١٩٩٠ منها اتفاق في عام ٢٠٠٠ مع المكسيك، ويتفاوض حاليا حول نحو خمسة عشر اتفاقا لا سيما مع السوق المشتركة للجنوب (ميركوسور)؛ وخلال ذلك الوقت لم توقع الولايات المتحدة سوى اتفاقين مع الألينا وإسرائيل، وبطريقة أساسية هناك الرهان الخاص باستئناف المفاوضات التجارية متعددة الأطراف؛ والآخر الخاص بمستقبل منظمة التجارة العالمية، والتي يمكن أن نقول بطريقة ظاهرية التناقض إن نجاحها غير عادى، وأصبحت رمزًا للآثار السلبية – الحقيقية أو المفترضة – للعولمة.

وظهرت أيضًا التدابير شديدة الليبرالية (هنا أيضًا بالمعنى الاقتصادي للكلمة) لإدارة بوش فيما يتعلق بالدولار وصندوق النقد الدولي، كما أشرنا

سلفا أو فيما يتعلق أيضًا بالمساعدات للدول النامية مع فكرة التركيز على الدول الأكثر فقرا، بيد أن هجمة بوش الأكثر ضراوة والأكثر رعونة كانت تتعلق بداهة بالبيئة ومعاهدة كيوتو؛ بما أن الرئيس قد نجح في أن يصدم لا الرأي العام الأجنبي فقط بل والرأي العام الأمريكي بصورة جزئية، والمؤكد أنه لم تكن هناك فرصة للمصادقة على الحل التوافقي لكيوتو، والمؤكد أيضا أن الدبلوماسية متعددة الأطراف لم تصل إلى النضج الذي يسمح لها بإعداد نصوص مقنعة حول موضوعات بهذه الدرجة من التعقيد، ولكن يتعين مع ذلك تعلم معالجتها بطريقة سريعة، كما ارتكب أيضا جورج دابليو بوش خطأ بمعالجة الموضوع بعدم اكتراث وبإعطاء الانطباع بتبني الموقف – الذي تم عكسه بصورة نمطية في افتتاحيات صحيفة وول ستريت جورنال "Wall Street Journal" – الذي يرى أن مشكلة ارتفاع درجة حرارة الأرض لا تتجاوز كونها بناء أيديولوجيا دون أساس علمي، وبالفعل بعيدا عن الاستعدادات التلقائية للرأي العام الأمريكي الحساس بصورة عامة للمشكلات المرتبطة بالبيئة؛ هناك عدد متزايد من الفاعلين المؤثرين في الولايات المتحدة من بينهم الشركات الكبرى التابعة للقطاعات المعنية مباشرة يأخذ موضوع الاحتباس الحراري مأخذ الجد، وبما أنه في يوم ما ستكون هناك قيود فمن الأفضل التفكير الفوري في الأشكال التي يجب أن تأخذها وسبل مواجهتها، والأمر يتعلق في قطاعات السيارات على سبيل المثال بمستقبل منافسة الصناعة الأمريكية، وتدفع كل أنواع الأسباب من ثم الرئيس الجديد إلى تصحيح هفوته، ومع ذلك يتعين الإشارة إلى أن ندما مبهما لا يصنع سياسة.

وهناك حالة أخرى من المحتمل أن تكون الإدارة الجديدة قد انطلقت فيها بسرعة كبيرة وهى الطاقة، فلم تكن للولايات المتحدة سياسة في مجال الطاقة اعتبارا من عهد كارتر، ولم يتم تشغيل أي محطة نووية منذ حادث ثرى مايلز أيسلند "Three miles Island" الذي وقع عام ١٩٧٩، وبلغت التبعية في مجال البترول حدًا يثير القلق (واردات تبلغ ١١ مليون برميل يوميا- أي ما يعادل أكثر من ثلث إنتاج السعودية)؛ والمواقف الأكثر لا معقولية حدثت- كما في كاليفورنيا - بسبب نقص تكامل الشبكات الكهربائية وغياب القواعد الجزئي وغير المتجانس، ومع ذلك هل كان من الواجب اتخاذ مواقف بهذه الحدة تصدم الرأي العام مثل استغلال بترول آلاسكا أو عودة البرامج النووية بينما لم تتم تسوية مسألة تخزين النفايات (الموقع الأرضي في نيفادا في جبال يوكا "Yucca")؟ وبالفعل يستلزم الكثير من اقتراحات خطة تشيني موافقة الكونجرس التي لن يتم الحصول عليها بسهولة، ومن ثم فإن مسألة الطاقة تعد حساسة ولاسيما أن الطلب على البترول والغاز يجب أن يزيد بقدر زيادة تنمية الكوكب (خاصة في آسيا وبطريقة أكثر خصوصية في الصين)، والحق أن الاحتياطات مركزة من الناحية الجغرافية في الشرق الأوسط؛ وبدرجة أقل في منطقة تتسم بالارتباك الجغرافي السياسي مثل وسط آسيا، وسوف يفرض الاحتباس الحراري إن آجلاً أو عاجلاً حدودًا على الطاقات الأصح فورية، ولكن في مجال السياسة يكتسب الأسلوب أو الشكل أهمية تتساوى وأهمية المضمون.

وظهر العنف الأولي لجورج دابليو بوش إزاء الخارج في اتجاهات أخرى، ففي آسيا بدا في البداية كأنه يدير ظهره لجهود التقارب بين الكوريتين وكان حديثه عن تايوان يشير صراحة إلى أن واشنطن يمكن أن تنظر إلى اللجوء إلى القوة

لحماية الجزيرة، وبدا هذا الحديث كأنه يضع حدا "للازدواجية الاستراتيجية" التي عمل سلفه على الحفاظ عليها، ومع ذلك حرص بوش على الامتناع عن عدم التصريح بإمداد تايوان بالصواريخ ألاجيس "Aegis"، ولم تتغير طبيعة أزمة طائرة التجسس إي.بي.إس "EPS" التي وقعت في أبريل، ولا تشكك واشنطن في دخول بكين في منظمة التجارة الدولية ولم تسع إلى الوقوف ضد قرار عقد الألعاب الأوليمبية لعام ٢٠٠٨ في الجمهورية الشعبية، وبالفعل ليست هناك حاجة لاختراع حرب باردة جديدة، فاللعبة أكثر تلبذا بسبب متطلبات العولمة.

وباتجاه الشرق الأوسط والشرق الأقصى؛ اضطرت الإدارة الجديدة – كما كان متوقعًا – إلى التركيز في العمل في الشئون الإسرائيلية – الفلسطينية، وذلك خلافا للتصريحات الأولى، ومع ذلك ظل هذا التورط متحفظا، والمؤكد أن جورج تنيت "George Tenet" مدير المخابرات الأمريكية قد انتزع وقفًا لإطلاق النار من المتنازعين الإسرائيليين والفلسطينيين في ١٣ يونيو، بيد أن هذا الإجراء لا يزال حبرًا على ورق حتى هذه اللحظة، وبرفض الالتزام حول تفسير تقرير ميتشل – لأن لكل من الطرفين مفهوما مختلفا – تسهم أمريكا التي لا يزال تأثيرها بداهة كبيرا في الفراغ السياسي الذي يتوغل فيه العنف؛ واصطدم في الحال التذبذب في إعداد سياسة "السد المزدوج" إزاء إيران والعراق التي تم تنفيذها عام ١٩٩٣ بالواقع، وفي طهران تمت إعادة انتخاب الرئيس خاتمي في ٧ يونيو ولكن تحت ضغط الكونجرس قد تمدد في البداية العقوبات (قرار العقوبات على إيران وليبيا) بالطريقة ذاتها على الرغم من إمكانية الالتفاف حولها عن طريق الشركات بما فيها (كما يبدو) الشركة التي كان يديرها قبل ٧ نوفمبر نائب الرئيس الجديد ديك تشيني، ولا تزال فكرة معاداة إيران متسلطة على

واشنطن، وستحدد - على سبيل المثال - السياسة الأمريكية الحالية الخاصة بأنابيب البترول والغاز في الكاسبين "Caspienne" والقوقاز؛ والأمر يتعلق ببذل كل الجهود لتجنب الطرق التي تمر بإيران وروسيا، ومع ذلك فإن مصالح إيران (بالنسبة لأفغانستان تحت سيطرة طالبان على سبيل المثال) تتقارب ببطء من مصالح الغربيين وبالنظر إلى ذلك أيضًا من مصالح روسيا، أما بالنسبة للعراق فيأمل جورج بوش بقوة في تصفية حسابه مع صدام حسين، والأمر يشبه نوعًا ما شأنا عائليا، وتمثل أول أعماله في قصف محطات الرادار والدفاع الجوى خارج منطقة حظر الطيران في الجنوب، وعلى الفور أراد أن يطبق "عقوبات ذكية" تقلل إلى أقصى حد الخسائر على السكان، ويبدو أن هذا الإجراء قد فشل - على الأقل بصورة مؤقتة - بسبب تمديد اتفاق "البترول مقابل الغذاء".

وسوف نعود فيما بعد إلى رؤية بوش الأوروبية، ويتعين الحديث في البداية عن موضوع ذي طبيعة استراتيجية بدرجة عالية، والذي شكل أحد أوراقه الرابحة ويهم بالقدر ذاته كلا من أوروبا وروسيا والصين؛ والأمر يتعلق بالدفاعات المضادة للصواريخ التي وصفت في البداية بأنها "قومية" (الدفاع الصاروخي National Missile Defense "NMD")[٩].وبإسقاط حرف "N" من الاختصار، أراد أنصار المشروع أن يعطوا شعورا بأن الولايات المتحدة تريد حماية الكوكب كله ضد "الدول الرعاع" -(وهى مصطلحات لا تزال مستخدمة) مثل كوريا الشمالية وإيران والعراق، وبسبب تاريخهم الفريد تمامًا سيطرت على الأمريكيين فكرة توافر العصمة لأراضيهم، وهم يؤيدون

---

(٩) Th. Delpech, les Défenses antimissiles et la sécurité interationale au XX^e siécle, "Les Notes de l'fri", n° 32, Paris, Ifri, 2001.

بحماس رئيسًا يعدهم ببلوغ مثل هذا الهدف. وفي عام ١٩٨٣ نجح ريجان في أن يجعل مواطنيه يحلمون مع مبادرته للدفاع الاستراتيجي والتي كان يطلق عليها العامة "حرب النجوم"، ولم تبلغ هذه المبادرة هدفها المنشود، ويبقى مع ذلك عدم وضع كشف حساب لها أبدًا أمرا يثير الدهشة، ومع ذلك أنفقت عشرات مليارات الدولارات وكانت لها آثار متعددة أسهمت في "ثورة في الشئون العسكرية"؛ ما يشكل إحدى سمات العشرين عاما الأخيرة للقرن العشرين(١٠)، وعلى المستوى الجغرافي السياسي ساهمت مبادرة الدفاع الاستراتيجي بالطبع في تنمية تناقضات النظام السوفيتي التي كانت الأصل في انفجاره.

وفي يومنا هذا؛ فإن نظام الدفاع الصاروخي يبدو كنوع من "مبادرة الدفاع الوطني المصغر" أكثر تحديدا؛ ومن ثم أكثر واقعية على المستوى التقني على الرغم من أن الصعوبات لا تزال كبيرة، وفضلا عن إراحة الشعب الأمريكي في شعور بالعصمة؛ فهو يتميز بدعم التفوق العسكري المطلق الذي يجب أن نرى فيه ثابتا للسياسة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، وفي هذه الظروف فإن الحجج الاستراتيجية المفصلة التي أثيرت لتبرير هذه المبادرة الجديدة ليس لها سوى فائدة محدودة، ويقلل الأمريكيون إلى أدنى حد اعتراضات الأوروبيين الذين يرون من الأفضل أن تكون هناك مقاربة جيدة للمشكلات الإقليمية عن وجود واستراتيجية تتأسس على سيناريوهات غير محتملة، ولا يؤمن خبراء الإدارة الجديدة بفرضية دفع سباق التسلح باستثناء ربما الصين، ويصعب تقييم الخسائر المحتملة لهذا التمثيل المذهل لمبدأ الطرف الأحادي.

---

(١٠) انظر مقال "ثورة في الشئون العسكرية" في مونبريال وكلاين (تحرير): قاموس الاستراتيجية، باريس ٢٠٠٠ .

وفي عصر الحرب الباردة؛ كان كيسنجر يذكر كثيرا – فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي – أن الأمن المطلق لدولة يمثل عدم الأمن المطلق لكل الدول الأخرى، وفي الحالة السوفيتية دعم الإدراك الخفي لهشاشة داخلية كبيرة حاجة الأمن، وتبدو في هذا الشأن أمريكا المعاصرة على العكس في غاية القوة على الرغم من طابعها المتزايد المتعلق بتعدد العرقيات أو تعدد الثقافات، ويعد مطلب الأمن المطلق فيها أمرا غير معقول، والمؤكد أن الولايات المتحدة ليست الاتحاد السوفيتي في الماضي، ولكن إفراط القوة فيها على الأقل الكامنة لا يزال يثير انشغال الآخرين، وربما أدركت الإدارة الجديدة ذلك بصورة مبهمة، وقامت بسلسلة واسعة من الاستشارات سمحت لها بأن تقيس بصورة أفضل مدى تباعدها عن شركائها وبخاصة عن حلفائها. وبدمج جاذبية الجداول الزمنية الدبلوماسية والتكنولوجية؛ يمكن لنا تصور أنه على غرار مبادرة الدفاع الاستراتيجي فإن المشروع الجديد للدفاع المضاد للصواريخ لا يزال في بداياته.

أوروبا.. تقدم كبير في مجال الحقوق :

في أوروبا سيطر على الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ تطور غير متوقع للموقف في صربيا وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي عن طريق منظور التوسيع. وشكل انتصار فوجيزكاف كوستونيكا "Vojiskav Kostunica"[(١١)] في ٦ أكتوبر ٢٠٠٠ مفاجأة حقيقية خاصة لمن لم يتصوروا أن ديكتاتورا جديرا بهذا الاسم يمكن أن يخسر اقتراعا، وكان الانتصار هشا في البداية لأن السلطات

---

(١١) رئيس جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية، صربيا ومونتينيجرو ٢٠٠٠-٢٠٠٣، رئيس وزراء صربيا ٢٠٠٤-٢٠٠٨.

الدستورية لرئيس يوغوسلافيا (أي الفيدرالية التي تضم صربيا والجبل الأسود) لم تمتد، بيد أنه انتصار حاسم وهزيمة محققة بالنسبة للطاغية الوطني - الشيوعي الذي سريعا ما تفككت جيوشه واضطرته إلى انسحاب إجباري في إحدى فيللاته، وعلى الفور أظهر "المجتمع الغربي" دعمه لرئيس الدولة الجديد الذي كان ضيف شرف المجلس الأوروبي في بياريتز بعد أيام قليلة من انتخابه، وتمثل النبأ السار للحقبة ذاتها في نجاح المعتدل إبراهيم روجوفا "Ibrahim Rugova" في كوسوفا.

وكما يحدث دائما في أعقاب المفاجآت السياسية؛ سريعا ما ندرك أن المشكلات لا تختفي بنوع من الأثر السحري، فالمشكلات لا تنتهي ولكنها تتحول، فكوستونيكا "Kostunica" هو نفسه رجل وطني مقتنع بأخطاء وجرائم ميلوسيفتش، ولكنه ينتقد أيضًا الغربيين الذين حاربوا بلده، حيث يرى أنهم يدينون لها بالتعويض، وعلى الفور بعد إقصاء الديكتاتور أكد رئيس الجبل الأسود دجوكانوفيتش "Djukanovic"[١٢] بوضوح موقفه الاستقلالي في الوقت الذي أشار فيه رئيس الفيدرالية - الذي كانت شرعيته شبه لاغية - بطريقة لا تقل وضوحا أنه لا يسعى إلى معارضة انفصال هذا الكيان بالقوة، ولكن بأي قوة؟ لأن كوستونيكا لا يمارس من حيث المبدأ أي سلطة في صربيا، وبسبب الاختلاف - الأساسي بالتأكيد - لمنهج الانتخاب فقد أصبح بالأحرى مثل جورباتشوف الذي أصبح رئيسًا للاتحاد السوفيتي والذي اختفى مقعده عندما تم حل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، ومن ثم يبدو

---

(١٢) رئيس مونتينيجرو ١٩٩٧-٢٠٠٢ .

واضحا أن الوضع السياسي الجديد جعل من غير المحتمل قيام حرب في الجبل الأسود (حيث تعيش أقلية صربية هامة).

وهذا الموقف الجديد يثير ضيق الغربيين الذين أصبحوا لا يمانعون في تفكك إضافي ليوغوسلافيا في الوقت الحاضر؛ لأنها ليست تحت قيادة عدوها، ولحسن الحظ فاز ميلودجوكانوفيك بالانتخابات التشريعية عن حق في ٢٤ أبريل ٢٠٠١، وجعل من الممكن ممارسة ضغوط لصالح الوضع الراهن، وفي كوسوفا قوبل القضاء على ميلوسيفتش بمشاعر متناقضة؛ لأن الرءوس السياسية فهمت خطر رؤية إصلاح التحالف التقليدي بين الصرب والغربيين، فمنذ فبراير ٢٠٠١ شهدنا بالفعل تحولا راديكاليا لعناصر منبثقة عن جيش تحرير كوسوفا (UCK) الذي تمثل هدفه الرئيسي في طرد آخر الصربيين وفرض دولة مستقلة، وهذه العناصر مسئولة أيضا عن زعزعة الاستقرار في مقدونيا، حيث تريد فرض القضاء بالقوة على التمييزات التي لا تزال الأقلية الألبانية تعانى منها على الرغم من التقدم المحرز في هذا الشأن، ومما لا شك فيه أن بعض قادة "جيش التحرير" هذا يحلمون بألبانيا كبيرة؛ شعر شعبها بالإحباط خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وقد يضعون أنفسهم في موقف مماثل لموقف ميلوسيفتش نفسه الذي كان قد شرع في تحقيق صربيا الكبرى واصطدم بالائتلاف الغربي، ومن ناحيتها تتجنب الدولة الألبانية – التي تعانى من فقر مفرط – من زرع أوهام القومية؛ ويسعى بالأحرى قادتها الحاليون إلى التعلق برؤية اتحاد أوروبي ومجتمع أوروبي – أطلنطي تجد فيه جميع شعوب البلقان مكانها.

وتبدو الصعوبات واضحة، فمن ناحية هناك جيش تحرير كوسوفا – أو ما تبقى منه – والذي يشابه موقفه في بعض مناحيه مع موقف المجاهدين الأفغان الذين دربتهم أفغانستان وسلحتهم كما دعمتهم الولايات المتحدة خلال الحرب السوفيتية (ديسمبر ١٩٧٩ – فبراير ١٩٨٩)، ويعد انتصار طالبان ونقاب الموت الذي يغطون به اليوم أفغانستان؛ النتيجة غير المتوقعة والمأساوية لهذا الدعم، وكيف يتعين علينا التصرف في يومنا هذا لتجنب الانحراف عن القواعد؟ ومن ناحية أخرى لا يبدو الاتحاد الأوروبي – الذي يتسم بشدة النشاط في المنطقة ولكنه محول في الفترة الحالية من توسعه – مستعدا لتقديم رؤية بصورة سريعة لمجمل البلقان للانضمام؛ أدت إلى استقرار وسط أوروبا بعد عام ١٩٨٩، وفي هذا الصدد فإن للاتحاد الأوروبي أعذاره لأنه في عمليات اتخاذ القرار الخاصة بالاتحاد تتمتع الدول الصغيرة بميزات هيكلية بالنسبة للدول الكبيرة، ومن الممكن أيضا أن يهيئ الاتحاد الأوروبي – بطريقة لا إرادية – انفجار أعضائه الحاليين أو المستقبليين، ويحلم كل مجتمع محبط بأن يصبح نوعًا من المزيج بين أيرلندا ولوكسمبورج للاستفادة من الدعم ومن تأكيد الهوية، وتقود الأيديولوجية التي لا تزال حية لحق الشعوب في تقرير مصيرها أو لمبدأ القوميات؛ إلى اتجاهين نتراجع أمامهما وهما التجزئة او التجميع، فلمَ لا تكون هناك كوسوفا مستقلة وجبل أسود واحدًا أو أجزاء عديدة لجبل أسود مستقلة وتقسيم للبوسنة؟ ولكن في المقابل لماذا لا نجمع الصرب في (صربيا كبرى) والألبان في (ألبانيا كبرى).. إلخ، وكل ذلك بالتأكيد داخل الاتحاد الأوروبي؟

وظهرت مشكلة مختلفة المجال فيما يتعلق بمصير ميلوسفيتش، فمنذ انتخاب كوستونيكا لم يتوقف هذا الأخير عن إظهار معارضته لإحالة الطاغية المخلوع لمحكمة لاهاي؛ إذ كان يرى أنه إذا وجبت محاكمته فلا يمكن أن تتم المحاكمة إلا في صربيا، ولكن قررت واشنطن غير ذلك، فالحكومة الصربية- إزاء شعب مستنزف ومن ثم ربما أكثر حساسية من الرئيس اليوغوسلافي للضغوط المادية - بعد سجنه في بلجراد سلمته للمحكمة الدولية في نهاية شهر يونيو، ويلخص عنوان جريدة الإنترناشونال هيرالد تريبيون "International Herald Tribune" في ٣٠ يونيو الموقف: "ميلوسيفتش في سجن هاجن "Hagen" - حصول بلجراد على حزمة مساعدات"، وهذه المساومة التي تليق بقصة للوسترن تتطابق بالفعل مع الثقافة الأمريكية أكثر من التقاليد الأوروبية وفي مجال الجريمة تثير سؤالين رئيسيين؛ الأول يتعلق بالمبدأ؛ هل ستصبح الولايات المتحدة أكثر مصداقية إذا لم ترفض فكرة إمكانية محاكمة مواطن لارتكابه جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أمام محكمة دولية، والثاني ذو طابع سياسي؛ ما نتائج إحالة ميلوسيفتش أمام المحكمة الدولية على التطور في صربيا ؟ والسؤال الأول ذو طبيعة أخلاقية وليس له تأثير على الواقع المباشر، وتظهر الإجابة عن السؤال الثاني في شوارع بلجراد؛ حيث يحتفظ ميلوسيفتش على بعض المؤيدين وجزء من السكان يرفض المساومة، ولكن تبدو الأغلبية قد ضاقت بالفعل للتوقف حقا أمام هذه المساومة، وسوف يحكم التاريخ بالفعل من جهة وفقا للسياق الفعلي لقضية ميلوسفيتش، ومن جهة أخرى وفقًا لتطور صربيا ذاتها وقدرة الهياكل الأورو أطلنطية على دمجها في أفق ليس ببعيد.

وفي تلك الأحيان تخلت المحاكم التشيلية عن ملاحقة الجنرال بينوشيه – الذي رفعت عنه الحصانة أخيرا في نهاية عام ٢٠٠٠ – وذلك بسبب حالته الصحية، وفي الطرف الآخر من العالم – وفي حالة من اللا مبالاة العامة – لا ينتهي ممثلو الأمم المتحدة من المناقشات المملة مع سلطات بنوم بنه للوصول إلى محكمة افتراضية "ذات طابع دولي"؛ للحكم على مرتكبي أكبر إبادة جماعية خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

والحق أن البناء الأوروبي له سمة ظاهرية التناقض؛ تتمثل في الميل التلقائي لاعتباره دواء للقضاء على جميع آلام التاريخ دون التوقف عن الاستهزاء به أبدا، وتسببت النتائج التي لا تثير الحماسة بالفعل للمجلس الأوروبي الذي عقد في نيس (ديسمبر ٢٠٠٠) [١٣] – وبصفة خاصة في فرنسا – في ردود فعل سلبية بل وعنيفة بقدر ما بدا الرهان – بداهة – كبيرا، والأمر يتعلق بالفعل – من الناحية النظرية – في توفير الظروف المؤسسية الخاصة بالتشغيل السليم لاتحاد يضم ٢٧ عضوا، ومن المسموح به بالفعل الشك في بلوغ الهدف، وبصفة خاصة فإن المعلقين على حق عند نقدهم التعقيد البيزنطي لإجراءات اتخاذ القرار المنصوص عليها في معاهدة نيس التي ستزيد "عجزا ديمقراطيا" يتم التنديد به بوصفه مفرطا، ومن المحتمل مع ذلك أن تصادق الدول الخمس عشرة على هذه المعاهدة على الرغم مما يشوبها من نقص؛ وعلى الرغم من النتيجة السلبية للاستطلاع العام في الرأي الذي جرى في أيرلندا في ٨ يونيو والذي نتوقع– بصفة عامة تغييرها لاحقا. وعلى أي حال من الأحوال؛ فإن نيس لا تعد نقطة نهاية

---

(١٣) "الاتحاد بعد نيس"، في بوليتيك إترانجير، العدد ٢/٢٠٠١ .

ونحتاج إلى الكثير من الوقت حتى يثبت الاتحاد إطاره المؤسسي، وإذا كانت المصادقة في رأيي مجندة فإن ذلك يرجع إلى أن نيس لها ميزة توفير نقطة مرجعية غير ثابتة ولكن صارمة وذلك بالنسبة للأعضاء الحاليين وكذلك الذين سينضمون إليهم قريبًا، وتعد هذه النقطة المرجعية ضرورية لتجنب الضياع.

ومن ثم يتعين التخلي عن الطموح الواهم بصورة واضحة والخاص بحل مُرض ومستدام للمشكلات المؤسسية السابقة للتوسع، وليحقق الاتحاد الأوروبي مصيره يبدو محكومًا عليه مرة أخرى بالبدء من النهاية، وقد فعل ذلك بالفعل بنجاح كبير بإنشاء العملة الموحدة، والأمر يتعلق من الآن فصاعدا بجعل هذه العملة قابلة للحياة والاستمرار على المدى الطويل، وفي هذه الحالة لم يتم كسب الرهان ولكننا نعرف أن تكلفة الفشل ستكون مرتفعة للغاية بالنسبة لكل المشاركين في منطقة اليورو؛ بقدر ما يكون الحافز على النجاح الجماعي كبيرا، وينطبق ذلك على توسيع الاتحاد، وبما أنه لا يتسنى لنا تمديد الآجال بصورة لا نهائية أو إيجاد حلول مؤسسية جيدة وبالسرعة الكافية؛ ليس هناك أي خيار آخر سوى المضي قدمًا بنظام يشوبه بعض النقص، ولكن نقوم بتحسينه فيما بعد حتى نتجنب كارثة جماعية، وهذا ما يطلق عليه منظرو الألعاب استراتيجية "حافة الهاوية"، ولكن هل توجد استراتيجية أفضل وقابلة للتحقيق في الوقت ذاته ؟

وبغية تحقيق التقدم؛ تحتاج أوروبا إلى حد أدنى من الزعامة، ففي بداية القرن الحادي والعشرين – كما كان الحال في الخمسينيات – لا تستطيع سوى فرنسا وألمانيا الاضطلاع بهذه الزعامة على التساوي، والأمر يتعلق

هنا بالتأكيد بتجربة غير عادية في صعوبتها ودون سبق تـاريخي، ولكنهـا نجحت بصورة أساسية تحت قيادة "الأزواج" المـشاهير أدنـاور– ديجـول، وشميت – جيسكار، وكول – ميتران. إن مسألة عدم توازن ممكـن كانـت تطرح في منتصف الستينيات، وفي سياق الحقبة كان لا يفـوت المستـشار هيلموت شميت – الذي كان رجل دولة عظيمًا – أن يعبر عن تأييده للسلاح النووي الفرنسي لتعويض الآثار النفسية لإعادة بزوغ ألمانيا، ويذكر تـدهور العلاقات بين ألمانيا وفرنسا خلال السنوات الأخيـرة – بطريقـة أخطـر – السنوات ما بين ١٩٦٩ و١٩٧٤ أثناء حكم جورج بومبيدو وفيلي برانـت، فكان ينقص الأول الخبرة الدولية، وكان اهتمام الثاني موجها نحو الـسياسة الغربية، وفي يومنا هذا وعلى الرغم من غياب أي أمراض قوية؛ احتفلـت ألمانيا على استحياء – دون المستشار السابق هيلمـوت كـول – بالـذكرى العاشرة لإعادة توحيدها، وتشك باريس في محاولة برلين لترجمـة سياسـية لسيادة مستعادة بطريقة ديموجرافية واقتصادية، ولكن تجـد فرنـسا نفـسها عاجزة بسبب تعايش ممتد وغير متوائم جذريا مع ممارسة سياسة أوروبيـة ودولية طموحة، وخلال نصف ولايته على الأقل بدت الرؤيـة الأوروبيـة لخليفة هيلموت كول – أول مستشار ألماني لجيل ما بعد الحرب – (ولد فـي عام ١٩٤٤) غير واضحة، وخلال فترة تعلمه الطويلـة تـرك جيرهـارد شرودر[١٤] مركز الاهتمام لوزير خارجيته المندفع يوشكا فيـشر "Joschka Fischer"[١٥] الذي كان يتمتع بصفات متميزة ولكنه لم يكن مستشارا.

---

(١٤) مستشار جمهورية ألمانيا الفيدرالية ١٩٩٨–٢٠٠٥ .

(١٥) وزير فيدرالي للشئون الخارجية ١٩٩٨–٢٠٠٥ .

وهكذا اعتبارا من ١٩٩٧-١٩٩٨ ؛ لم تكن الظروف مهيأة قط لإعادة الدفع لـ "المحور الفرنسي – الألماني" في حين كانت هناك ضرورة ملحة بسبب تغيير العالم في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي والعولمة؛ وهو تغيير يظهر على أوروبا عن طريق الضغط غير القابل للمقاومة لتوسيع الاتحاد، كان ذلك هو سياق الرئاسة الفرنسية خلال النصف الثاني لعام ٢٠٠٠؛ ولما كان الفرنسيون والألمان يتخوفون من الرهانات التي تخلو من رؤية. ولما كان شركاؤهم متعلقين مثلهم تماما بمصالح تم تصورها بطريقة محدودة؛ بدا اتفاق جيد أمرا مستحيلا، وهذا أيا كان رأى الفنيين، ولا تتمثل المسألة الحقيقية من الآن فصاعدا في الشروع الفوري في تصحيح معاهدة نيس، ولا يمكن لأي تهيئة فنية أن تشكل بديلا عن غياب رؤية مشتركة لمستقبلنا بوصفنا اتحادا، ومن وجهة النظر تلك يتعين الشعور بالارتياح إزاء الصحوة المتأخرة لشرودر "Schröder" ويجب على فرنسا الآن تجاوز تحفظاتها بالتزامها التام في الحوار حول الدستور الأوروبي.

ولا يتعين علينا أن نقع في الفخ بسبب التأكيد الساذج الذي يقول بأن مثل هذا الدستور يفترض اختيار أوروبا للفيدرالية، وهذا التأكيد خطأ، والذين يشكون في ذلك عليهم الإحالة النافعة إلى مشروع "دستور من أجل أوروبا الذي نشرته الجريدة الأسبوعية البريطانية ذي إكونوميست "The Economist" في ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٠، ويبدو هذا النص مثيرًا للاهتمام لأنه على نقيض النظام الفيدرالي، وتبزغ أشكال أخرى هنا وهناك لا سيما في فرنسا تحت رعاية كل من آلان جوبيه "Alain Juppé" وجاك توبون "Jacques Toubon"، وتطالب بلجيكا بحوار حول "الضريبة الأوروبية"، وتريد ألمانيا أوروبا

فيدرالية دون ميزانية فيدرالية، ومن المفيد أن يتم كل هذا الفيض، ومن المفيد أن يميل الحوار نحو الهيكلة، وفي الماضي القريب سنحت لي مرارا الفرصة لاستنتاج أن مزارعي الدول الأعضاء وكذلك الدول المرشحة يتحدثون اللغة ذاتها ويناقشون "الأجندة" ذاتها، ويعد هذا التوافق أحدى العلامات المشجعة لمجتمع حقيقي في طور التكوين، ومن وجهة النظر تلك فإن التشاؤم السائد في غالبية الخطابات الحالية عن أوروبا ليس له مبرر، ويعد أيضا خطيرا مثل كل النبوءات ذاتية التحقيق.

والعودة إلى ما بعد نيس لا سيما إلى الحوار حول الدستور الأوروبي؛ فالأمر المهم في هذه المرحلة لا يتمثل في إبداء الرأي حول هذا المشروع أو ذاك، ولكن الاعتراف بضرورة نوع من القانون الأساسي عبرت عن رأيي فيه من قبل في الفصل السابق، وبعيدا عن الميثاق الذي اعتمد سرا في نيس يتعلق الأمر بالتعبير صراحة عن أهداف الصرح الأوروبي والقيم التي يتأسس عليها، وكذلك المبادئ العامة لتنظيم إجراءات اتخاذ القرار بطريقة مفهومة بأكبر عدد ممكن، ويتعلق الأمر كذلك بتحديد النواة الصلبة للسياسات المشتركة والمرتبطة – بطريقة نمطية – بـ "الهوية الأوروبية للأمن والدفاع" (IESD) – وكذلك بالنسبة للمجالين التجاري والنقدي – ودونهما يبقى الاتحاد كأنه قوقعة فارغة، ويتعين أن يكون مثل هذا النص مختصرا وواضحا بصورة كافية حتى يتسنى لكل مواطن أوروبي متعلم فهم الإلهام وأن يكون مرنا بصورة واضحة حتى يتسنى للنظام التكيف دون تضمين مراجعات متكررة للقانون الأساسي.

وعلى جميع الأصعدة يعد الدستور الأمريكي الصادر في عـــام ١٧٨٧ والذي تحدثنا عنه من قبل؛ تحفة فنية يمكـــن الاســـتفادة منهـــا لا بوصــــفها نموذجا، لأن المواطنين الأوروبيين سيستمرون في الانتمـــاء إلــــى شـــعوب مختلفة يؤدى تنوعها إلى ثراء اتحادهم، ويتزايد هذا التنوع بسبب التوسع إلى دول ظلت منفصلة طويلا – منذ ما يقرب من ألف عام فيما يتعلق بالانقـــسام الكبير، ولكن بوصفها مرجعية لأن الأمر يتعلق بعيدا عن هذا التنوع بالتعبير عن الأسباب والسبل الأساسية "لـــ رغبة في العيش معا"، حيث لا يتم القضاء على الوحدات الأعضاء بوصفها دولا – أمما؛ ولكن لنتعاون بغيـــة تحقيـــق هدف يسمو على المصالح الوطنية كما استطعنا أن نصوغها خلال القـــرنين المنصرمين، وأن يتجمع أيضا مواطنو الدول الست المؤسسة وكذلك رومانيو ايليسكو "Iliescu" أو بلغاريو سيميون دى ساكس جوتـــا -Siméon de Saxe" Gotha"[١٦].

إن دستورا أوروبيا لن يكون أبدا سوى نص، بيد أن اللغة والكتابة هما سمتان أساسيتان للذكاء الإنساني كما يعبر عن نفسه خاصة فـــي الأعمـــال السياسية، ومع ذلك فمن الحقيقي أن الدساتير المكتوبة لا يكون لها أي قيمـــة إلا عند استبطانها وتجسيدها وتطبيقها، ومن هذا تبدو أهمية ظروف نشأتها، وفي الحالة الراهنة لا يبدو الوقت مبكرا للتفكير في تكوين مجلس تأسيـــسي يجب أن يضم كل من اكتسب شرعية بتقديم أجل الخدمات للقضية الأوروبية، وليس الوقت مبكرا أيضاً للتساؤل عن شروط اعتماد الدستور المقبل، وقـــد

---

(١٦) سيميون دو ساكس– كوبورج جوتا. الملك السابق سيميون الثاني ملك بلغاريا. رئيس وزراء بلغاريا ٢٠٠١–٢٠٠٥.

حان الوقت للنظر مرة أخرى إلى طموحنا لقارتنا، وبغية تحقيق هذا الهدف يجب أن نستعيد روح الوفاق بين فرنسا وألمانيا.

وعلى أي حال، لا يزال الصرح الأوروبي هشا بطريقة مستدامة، بسبب غموض العلاقات عبر الأطلنطي والتي لا يكف بعدها الثقافي عن اكتساب القوة كما يشهد بذلك من بين أمور أخرى مدى الحوار حول عقوبة الإعدام، ففي وارسو في ١٥ يونيو ٢٠٠١ لم يضق جورج دابليو بوش من التحفظات الخطابية، وكان الرئيس الأمريكي الجديد قويا بتاريخ القرن العشرين كله وبصفة خاصة بالعقد الأخير منه، وكان غير مكترث شأنه شأن غالبية الأمريكيين بالتمييز بين الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلنطي - اللذين يتم اعتبارهما منظمتين دوليتين، تتبع أولاهما ثانيتهما - ولم يتردد في الإعلان عن أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يمتد ليشمل جميع دول القارة الأورو آسيوية الواقعة من البلطيق حتى البحر الأسود، وهو يرى أن حلف الأطلنطي يتعين عليه أن يوفر تمام الأمن لهذه الكتلة الواسعة، ولم ينظر الرئيس الأمريكي إلى المنظمة الأوروبية في هذا الصدد إلا داخل الإطار الخالص للحلف تحت القيادة الأمريكية، ولا يتصور إمكانية التقدير ولا من باب أولى المصالح المتباعدة؛ بينما يهتم الأمريكيون بصورة متزايدة بأنفسهم كما يُظهر ذلك بطريقة رمزية مشروع للدفاع مضاد للصواريخ يشبع حلمهم- إذا جاز لنا التعبير - بعزلة تامة، ويرى جورج دابليو بوش أنه من البديهي أن كل ما يناسب الولايات المتحدة يناسب أوروبا حتى العالم بأسره، وإحدى السمات المميزة لبوش هو أنه لا يشك أبدا فيما يقوله.

وإزاء هذا التأكيد للقوة الافتراضية؛ خضع الأوروبيون – عن انتهازية أو عن اقتناع – وتميل إسبانيا مع آزنار "Aznar" وإيطاليا مع برليوسكوني "Berlusconi" أيديولوجيا نحو أمريكا الليبرالية ؛وهما مستعدتان عن طيب خاطر أن تدينا لها بالولاء، وليس من قبيل الصدفة- بصورة بديهية – إذا كانت مدريد هى العاصمة الوحيدة من بين العواصم الأوروبية الكبيرة التي تم استبقاؤها بوصفها مرحلة (وبصفة خاصة المرحلة الأولى) من رحلة الرئيس، والأسباب التي دفعت ألمانيا والولايات المتحدة نحو بعضهما البعض- بعد هزيمة ١٩٤٥ – لم تختف كلها، فبرلين – في يومنا هذا – أصبحت بالكاد أكثر استعدادا من بون – بالأمس – لاختيار "أوروبا أوروبية" لا تريدها واشنطن، ولا تزال بريطانيا تعتبر نفسها الشريك المميز لأمريكا ولكن لم يمنعها ذلك – على سبيل الواقعية – من الاقتراب من فرنسا اعتبارا من ١٩٩٨ (اتفاق سان مالو)، أما بالنسبة للدول المرشحة والتي أصيبت في غالبها بالأذى من جراء الحقبة السوفيتية والظروف التي جعلت تلك الحقبة ممكنة خلال فترة ما بين الحربين فهي لا تثق إلا في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالأمن حتى وإن لاحظنا اهتماما متزايدا من جانبها لصالح الهوية الأوروبية للأمن والدفاع.

كان مساعدو الرئيس بوش مدركين- بطريقة بديهية لما يفعلون وهم يختارون وارسو للخطاب الكبير، وفي نهاية المطاف لا يزال المشروع الأوروبي مختلطا بصورة كبيرة بالأورو-أطلنطية، ويصطدم أى محاولة للتمييز الواضح بين الاتحاد الأوروبي والحلف على الفور برفض الأطلنطيين الذين زاد عددهم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، ولا يزال الأمريكيون ينظرون

بريبة إلى الفرنسيين؛ إذ يرون أن الفرنسيين على استعداد دائم – نظرا لحنينهم إلى ماض تام – لأن يخلقوا لهم مشكلات، ولا تزال هذه الصورة مستمرة على الرغم من أننا أصبحنا جد مترويين فيما يتعلق بتأكيد مشروع "أوروبا أوروبية"؛ وكذلك فيما يتعلق بالبحث عن تنظيم للعالم يحترم بصورة أكبر تنوع الشعوب والثقافات، وغداة خطاب الرئيس بوش في وارسو كان واضحا أن الشخصية السياسية الوحيدة التي تحدثت للتذكير بأن الولايات المتحدة ليست عضوًا في الاتحاد الأوروبي ومن ثم لا يمكن لها ادعاء الحديث باسمه هو آخر حكام هونج كونج المحافظ البريطاني كريس باتن Chris Patten[١٧].

بوتين.. دخول مسرح الأحداث :

في شرق قارتنا؛ سادت هذه الفترة بدايات الرئيس بوتين، ويعد الموقف في روسيا أحد مفاتيح أمن أوروبا في مجملها، وبصورة كبيرة فهو يسهم في تحديد التطورات في بلاد أو مناطق تؤثر علينا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مثل أوكرانيا أو القوقاز أو آسيا الوسطى، وفي هذه المنطقة الأخيرة على سبيل المثال لا تأخذ الرهانات طابعا اقتصاديا فقط (بترول وغاز) بل وعرقيا ودينيا، وهكذا نجد ارتباطا حميما بين النزاعات في طاجاكستان وأفغانستان؛ حيث يمثل انتصار طالبان هزيمة للغرب، ويمثل جيب مثل وادي فرغانة "Ferghana" ؛ حيث يصعب علينا أن نتخيل أن ترسل الولايات المتحدة فيه وحدات مفجرة جغرافية سياسية حقيقية، وآسيا الوسطى مهيأة حاليا

---

(١٧) المستشار الأوروبي للعلاقات الخارجية ١٩٩٩-٢٠٠٤. مستشار جامعة أكسفورد .

أو بطريقة محتملة لجميع أشكال الجريمة وبصفة خاصة للاتجار غير المشروع في المخدرات، وتحمل الصين بداهة اهتماما خاصا، ووضعت نهاية الحرب الباردة بالفعل نهاية للفصل الاصطناعي بين الغرب الأقصى الخاص بها؛ وهذه المنطقة التي أقامت معها اتصالات وثيقة خلال الفترة التاريخية الطويلة، وعلى الفور انفتحت زيانج يانج "Xinjiang" التي استعمرتها أسرة كنيج "Qing" الماندشو "Mandchoue" على العالم الغربي الذي بدا التبت نفسه أقرب منه، وهكذا نفهم تكوين نوع من التحالف المقدس مع "مجموعة شنجهاي" (روسيا، والصين، وكازاخستان، وكيرجستان، وطاجاكستان، وأوزباكستان) للسهر على الاستقرار الإقليمي وبواقعيتهم المعتادة يؤمن الصينيون بأن روسيا تعد حجر الزاوية لهذا الاستقرار خلال المستقبل القريب، ويظهر هذا المثال – من بين أمثلة أخرى – أهمية روسيا وضرورة أن ينظر الغربيون إلى مستقبلها بموضوعية دون أن يخدعوا بالأيديولوجية أو الخطابات "السليمة سياسيا".

وبعد اضطرابات التسعينيات؛ كان فلاديمير بوتين هو أول رئيس دولة روسي يظهر نوعا من الحالة السوية، هل كان يسعى إلى إقامة (يقول المتفائلون دعمًا) الديمقراطية أم كان ينوي على العكس إقامة (يقول المتشائمون إعادة) نظام استبدادي أو بالأحرى شمولي؟ وهذه الطريقة لطرح السؤال مألوفة ولكن غير دقيقة، لقد كان البلد محكوما دائما بأسلوب "الاستبداد الآسيوي" الموروث من الحضارات الرعوية، وسقط النظام السوفيتي وتتمثل المشكلة الآن في إعادة بناء دولة، ومن ثم توفير التنسيق بين جميع عناصر سلطة تنفيذية متفجرة اليوم، وفي مثل هذه الظروف يكون من الصعب بالقدر

ذاته إقامة نظام استبدادي أو ديمقراطية، ومن الناحية العملية ما نطلق عليه الدولة في روسيا الحالية هو شبكة تقوم على علاقات شخصية أكثر منها مؤسسية يحتل فيها القانون والأيديولوجية (الذي لا يجوز خلطهما مع علم البلاغة) مكانا ضئيلا، وكما هو الحال بالنسبة لدراسة الحياة السياسية في بعض دول أمريكا اللاتينية بعد التناول السليم لفهم روسيا تحت رئاسة بوريس يلتسن وفلاديمير بوتين؛ هو تناول عالم العرقيات الذي يسعى إلى فك رموز شبكات السلطات الميدانية ولا عن طريق تدقيق كتب القانون الدستوري وتمحيصها، وينطبق ذلك أيضا على الاقتصاد، ويشرح متخصص كبير في مجال طبقة الفلاحين الروسية وهو تيودور شانين "Teodor Shanin" بصورة جيدة؛ كيفية تشغيل القطاع الزراعي وفقًا لممارسات أكثر قربا من اقتصاد ذي طابع إقطاعي عنه من اقتصاد سوق حقيقي، وعلينا في هذا الصدد أن نشير إلى أنه في دولة مادامت عانت من مجاعات كبيرة لم تحدث أي آفة من هذا النمط منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وبطريقة طبيعية يعد عدم وجود اقتصاد سوق حقيقي أمرًا غير موات للزراعة، وباختصار فإننا نخطئ عندما ندخل روسيا المعاصرة مع فئات سياسية اقتصادية غربية حالية.

وللعودة إلى بوتين تتمثل أولويته بداهة في إنشاء دولة تعمل، ومنذ انتخابه في ٢٦ مارس ٢٠٠٠ سعى جاهدا إلى إعادة توازن علاقات الكرملين مع رؤساء مختلف أفراد الفيدرالية وإلى كسر الأوليجاركية الرأسمالية التي تكونت في عهد يلتسن، ولتحقيق هذا الهدف تمثل الحل في فرض سيطرته على قطاعات الطاقة والنقل وهو هدف يبدو في سبيله للتحقيق، ومن هذا المنطلق يتعين تحقيق الأصعب. إن الموارد الاقتصادية المحتملة لروسيا ضخمة بصورة بديهية، ولكن بغية تعبئتها هناك إصلاحات على نطاق واسع

لا يمكن تجنبها، ويجب تحديد هذه الموارد بطريقة سليمة ووضع خطة بشأنها وتنفيذها، ونعود هنا لمشكلة الدولة، وفي الانتظار لا يمكن أن نأمل في أفضل الظروف إلا في تحقيق نسبة نمو متواضعة؛ تعتمد بصورة كبيرة على أسعار البترول، وفي الظروف الحالية يصعب أن نتصور أن تصل نسبة الاستثمار إلى المستوى اللازم لحدوث انطلاقة، وبصفة خاصة فإن البنية الأساسية الموروثة من الاتحاد السوفيتي في حالة مأساوية، ومشكلة الدولة تتمثل في البداية في تعريف السلع الجماعية وإدارتها بدءا بالتعليم والصحة – وهي قطاعات حيوية بالنسبة لمستقبل البلاد وتعاني حاليا من تهديدات خطيرة.

وبعد ستة عشر شهرا من انتخاب بوتين؛ عكست روسيا صورة لنوع من الاستقرار السياسي ومن القدرة المحدودة على التنمية الاقتصادية، استقرار سياسي بما أن السلطة الحقيقية تقع بين يدي شبكة من الأشخاص يسيطرون على الموارد ولا يقدمون أى تقارير إلا لأنفسهم، وقدرة على التنمية جد متواضعة، لأنه ليس من البديهي أن مثل هذا التقاسم للسلطة يهيئ الإصلاحات التي لا يمكن دونها القيام بأى إصلاحات جديرة بهذا الاسم، هل كانت لبوتين أفكار واضحة حول الطريق الذي يجب أن يسلكه؟ هل سيجد السبل "لإدارة" شبكة السلطة بطريقة تسمح في الوقت ذاته بتأمين فترته والتصرف في مصلحة بلاده على المدى الطويل ؟ لا تزال هذه الأسئلة معلقة في الوقت الراهن.

ويحد الموقف الداخلي لروسيا بداهة بطريقة جذرية قدرتها، ورأينا ذلك بوضوح في الشيشان حيث لا ينجح جيش وهنت عزيمته بصورة كبيرة في قمع مقاومة شعب بأسره، وتُظهر الجرائم التي ارتكبتها قوى التدخل بصورة

مأساوية التراخي الشديد في سلوكها، ووفقًا للاستطلاعات المتوافرة هناك غالبية كبيرة من الروس متشككة حول الحرب ولكننا لا نرى ظهور حركات قوية تطالب بإنهاء العمليات، وبالفعل يواجه الكرملين تناقضا، فالنصر يبدو مستحيلا ومنظور هزيمة يبدو غير مقبول، وهكذا فقد يستمر النزيف ما دامت الظروف لا تفرض تغييرا لمجرى الأحداث.

وفي مرحلة أولى أثقلت قضية الشيشان كاهل العلاقات بين الكرملين والغربيين، ولكن سريعا ما انتصرت الواقعية مرة أخرى، ومع ذلك فإن هذه العلاقات صعبة وعسيرة من حيث الجوهر، فقد التقى جورج دابليو بوش وفلاديمير بوتين في سلوفينيا أثناء الجولة الأوروبية للرئيس الأمريكي الجديد، ويقال إن اللقاء كانت تسوده روح الود، والعكس كان من الممكن أن يبدو مفاجأة، ومع ذلك فإن التباعد بين الولايات المتحدة وروسيا يبدو كبيرا، فالولايات المتحدة تتصرف بوصفها منتصرة انطلاقا من قناعتها بأنها الشعب المختار للقضاء على "إمبراطورية الشر" وفقا لتعبير رونالد ريجان الشهير، وهى تسعى إلى أن توسع إلى أقصى حد دائرة تأثيرها على حساب المهزوم، وهكذا ينظر الروس إلى إمكانية توسيع حلف الأطلنطي الذي يرغب الأمريكيون الآن في تمديده حتى دول البلطيق، وهم لا يتقبلون كذلك الهجوم على الأنظمة المضادة للصواريخ أو الإلغاء المحتمل لمعاهدة الصواريخ البالستية المضادة (ABM) لعام ١٩٧٢، وبطريقة أساسية يستشعر الروس النهاية المحتملة للشراكة الاستراتيجية بين القوتين العظميين السابقتين كنوع من الإهانة، وفكرة "معاهدة أمن متبادل" جديدة لا تثير أي حماس في واشنطن على الأقل في الوقت الراهن.

ومنذ اللقاء بين بوش وبوتين؛ تبذل الولايات المتحدة مع ذلك مجهودًا للتشاور أو بالأحرى للتعاون، ويعرف بوتين – على أى حال – جيدا أنه لا يمكن أن يسمح لنفسه بمواجهة بوش، ولكن ليس هناك ثمة ما يمنعه – كما حدث في الماضي مع ملكنا لويس الحادي عشر – من أن يبدو ملتويا، وعلى الرغم من العجز المخيف لروسيا حاليا فإنها تحتفظ بأوراق رابحة كثيرة مثل مواردها في مجال الطاقة وصناعات التسليح، ولا تزال فاعلاً أساسيا بالنسبة "لأجنبيها القريب" ، وحققت من الآن فصاعدا نقاطا حول الكاسبيان "Le Caspienne" في معركة خطوط الأنابيب، ويتسنى لها بطريقة زادت أو قلت في انفتاحها إقامة أو دعم علاقات مع الدول التي تصفها القوة العظمى المانوية بـ "الرعاع"، ويمكن لها أيضًا أن تتلاعب بحقها في الاعتراض (الفيتو) في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهددت مؤخرا بأن تتصرف بهذه الطريقة بشأن "العقوبات الذكية" ضد العراق بنجاح، ويمكنها أيضًا البحث لممارسة لعبة الزجاجة مع الهند أو مع الصين وهذه القائمة ليست مقيدة بصورة بديهية.

ويدرك الاتحاد الأوروبي – بدءا بفرنسا وألمانيا – الخطر، وتملك الصفوة فيه رؤية بشأن الجغرافيا السياسية لأوروبا أكثر تطورا من رؤية الأمريكيين المنشغلين دائما – في المقام الأول – بنشر أسلحة دمار شامل، وتعرف هذه الصفوة أن روسيا مع استمرارها في التعلق بهوية ثقافية قوية تجعل منها عالما في ذاته تتطلع حاليا إلى التقرب من مجمل الأوروبيين، وهى تفهم أنه باستبعاد هذا البلد الكبير إلى ما لا نهاية عن المؤسسات الأورو–أطلنطية الأكثر عراقة أو على الأقل في ظل غياب إيجاد مصالحة

جديرة ، فإننا قد نهيئ ظهور قومية كامنة يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة، وعلى عكس تركيا مصطفى كمال حيث أخذت القومية شكلا مؤيدا للغـرب فإن القومية الروسية تأكدت دائما عن طريق التناقض مع الغرب، وبالنـسبة "لـ للسياسة الخارجية وللأمن المشترك" تبحث عن نفسها ليس هناك ما هـو أهم من التركيز على التصميم البراجماتي لشراكة حقيقية مع أكبـر جيـران الاتحاد، والحق أنه يتعين القيام بهذا العمل مع بوتين.

وفي الختام.. كيف يتسنى لنا إغفال الحديث عن قرار مـنح الألعـاب الأوليمبية لعام ٢٠٠٨ لمدينة بكين؟ ومن وجهة نظر العلاقات الدوليـة فـي مجملها التي يجب أن تسترعي انتباهنا في هذا المقام، يعد اختيـار اللجنـة الدولية الأوليمبية خيارا سياسيا على أعلى مستوى وبالفعـل كـان متوقعـا بصورة كبيرة، ومن المؤكد أن فكرة الهدنة المقدمة والقضاء على الخلافـات بفضل الرياضة ليست سوى حلم ؛ كما يبرهن على ذلـك تـاريخ الألعـاب بصورة كبيرة، ولا تزال دورة الألعاب الأوليمبية التي عقـدت عـام ١٩٣٦ والتي أفادت هتلر والنازية عالقة في الأذهان، ونذكر أيـضًا دورة الألعـاب الأوليمبية التي عقدت عام ١٩٨٠ في موسكو بعد وقت قصير مـن الغـزو السوفيتي لأفغانستان، ودائما في مجال البحث عن "عقوبات" ضـد أعـدائها اتخذت الولايات المتحدة وبعض حلفائها القرار غير المسبوق بمقاطعة هـذه الدورة وقبلوا بذلك الضرر الذي جلبوه لأنفسهم، وبعد أربع سنوات ردت لها دول الشرق تحت قيادة الكرملين الكرّة ؛ بامتناعها عن المشاركة فـي دورة لوس أنجلوس، ولكن يتذكر الجميع أيضا الدفعـة التـي أعطتهـا الألعـاب الأوليمبية التي عقدت في سول في عام ١٩٨٨ لكوريا الجنوبية بمساعدة هذا

البلد. من التقرب على الصعيدين السياسي والاقتصادي من الدول الغربيــة، ويعبر قرار ١٣ يوليو عن تحدٍّ يتمثل في أن الطريق الذي التزمت به الصين يشبه بصورة أكبر طريق كوريا الجنوبية لا طريق الاتحاد الــسوفيتي لعــام ١٩٨٠ ومن باب أولى طريق ألمانيا لعام ١٩٣٦، والمؤكد أن الإمساك ببلــد يبلغ عدد سكانه ١,٢ مليار نسمة يخرج بصعوبة من حالـــة التخلــف لــيس بالأمر الهين، ويدرك ذلك تمامًا قادة الحزب الشيوعي (الذي لم يبق له مــن الشيوعية سوى الاسم، ولكنه لا يزال في الوقت الحالي الحــزب الوحيــد)، والجيل الرابع من القادة الذي يستعد لأخذ الراية وعلى الأقل بصورة جزئية لا يختلف عن الصفوة التي تدين لها تايوان بنجاحها، ولكن يظــل الخطــر متمثلا في حوادث المسارات ومزايدات ردود الفعل الأيديولوجية في الغرب وردود فعل قومية في الصين، ويمكن النظر بدرجات متفاوتة من المخـــاطر إلى الاضطرابات الاجتماعية واسترجاع بطريقة منتقدة من وجهة نظر حقوق الإنسان للتوترات بخصوص زينج يانج "Xinjiang" أو التبــت أو بــصورة طبيعية تايوان وللانزلاقات التي انطلقت من أحداث مثــل حادثـــة الطـــائرة إي.بي.٣ EP3 أو أيضا لمزيج من الصعوبات، وإذا ما نظرنا لـــردود فعــل الرأي العام في الصين إزاء الإعلان عن فوز بكين يتسنى لنا تصور العنف المضاد للغرب الذي قد تفجره مقاطعة محتملة للألعاب ؛ تتسبب فيها أزمـــة دولية أو الاستغلال ذي الاتجاه القومي الذي يمكن أن يتم من هذه الأزمـــة، والحق في هذا الصدد أنه يمكننا أن نرد الحجج ونؤكد أن الحكومة الــصينية سوف تتوخى الحذر – وهو أمر لا يقبل النزاع، ولكن إلى درجة معينة فقط، فستعتمد كل الأمور على التطورات الداخلية.

ويتمثل الأثر الأول الأكثر عمقا لقرار اللجنة الدولية الأوليمبية فـــي أن الاعتماد المتبادل بين الشرق والغرب – ويتمثل الـــشرق هـــذه المـــرة فـــي إمبراطورية الوسط – قد زاد بطريقة سريعة ربما أسرع مما حدث بالنـــسبة لدخول الصين القريب في منظمة التجارة العالمية، وفي مطلع القرن الحادي والعشرين ألم يكن من المجدي المراهنة على حكمة دولة لها تاريخ يعود إلى آلاف السنين ويسكنها خُمس البشرية؟

الفصل الخامس عشر

يوليو ٢٠٠٢

إعصار ١١ سبتمبر "إعادة توازن النظام الدولي - روسيا والصين وباكستان والاتحاد الأوروبي" - أحادية الطرف الأمريكية

إعصار ١١ سبتمبر :-

يبدو بصورة بديهية أن يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قد دخل في التاريخ العالمي، وسيظل هذا اليوم فاصلا بمعنى أننا نميز وسوف نظل نميز بين "ما قبل" و"ما بعد" هذا التاريخ، وهذا لا يعنى أن العالم تغير فجأة بفضل نجاح الهجمات ضد مركز التجارة العالمي – وهو أكثر المباني التي تأثرت – وضد البنتاجون، الشيء الذي تغير هو أسلوب تأويل الماضي والتفكير في المستقبل.

ولا يجوز لنا الادعاء بأن مثل هذا الحدث لم يكن "متوقعا"، ففي الحقيقة كانت إمكانية- أو بالأحرى احتمال- وقوع "عمل إرهابي حاد" موضوعا لمناقشات الخبراء وحتى لأعمال روائية (توم كلانسي "Tom Clancy") منذ سنوات عدة، وبالمثل إذا كانت أسلحة الدمار الشامل – النووية أو الكيماوية

أو البكتريولوجية – قد استخدمت بالفعل يوما من قبل وحدة نشطة[١] مملوكة لدولة أو غير مملوكة لدولة لما جاز لنا أن نقول إن هذا الأمر لم يكن "متوقعا"، والصعوبة تكمن في أن المجتمعات الإنسانية لا تأخذ الكوارث مأخذ الجد إلا عندما تحدث، وعندما تقع الكوارث تميل هذه المجتمعات إلى نسيانها؛ ويمكننا أن نعطى من بين أمثلة أخرى مثال احترام قواعد الأمن في مناطق الزلازل، وإذا كان الأمر كذلك فإنه بغية تجنب آثار كارثة ممكنة أو الحد منها يتعين أن تكون هناك تدابير تصطدم بالمصالح الملموسة بجميع أشكالها لوحدات نشطة أخرى تسعى إلى منع هذه المصالح أو تقليصها؛ ويعد الحذر فنا يتساوى في طبيعته وتعقيده مع الإصلاح[٢].

ومن وجهة النظر تلك يعد تحليل ١١ سبتمبر أمرًا هينًا، والأمر المشكوك فيه هو في البداية مفهوم للحريات، ففي الولايات المتحدة يمكن التقدم لمدرسة للطيران دون الحاجة إلى تقديم أي إثبات للهوية ودفع ثمن الدروس نقدا وتحديد عدم حاجتنا لتعلم الإقلاع أو الهبوط دون أن يثير ذلك أي ردود فعل خاصة، وفي بريطانيا يمكن لمجموعات إسلامية امتلاك منزل وشروط تسليم المجرمين مقيدة بصورة تعطى للمجرمين شعورا بالحماية إلى الحد الذي يتساءل فيه بعض المراقبين؛ إذا لم يكن هناك نوع من الاتفاق الضمني من طراز: حصانة الأراضي البريطانية مقابل حصانة الشبكات الموجودة فيها، وترتبط مسألة تمويل الإرهاب بالحقوق المدنية، فبغية إنشاء شبكة مثل القاعدة وتطويرها يتعين القيام بالكثير من التنظيم وتوفير الكثير من الموارد، ومن ثم تمر مكافحة الإرهاب

---

(١) بصورة عامة أطلق مصطلح "وحدة نشطة" على كل جماعة إنسانية منظمة؛ يرتبط أعضاؤها بثقافة أو أيديولوجيا عامة. انظر مونتبريال: الفعل ... مرجع سابق، الفصل الأول.

(٢) Th.de Mntbrial, Il est nécessaire d'espérer pour entreprendre – Penseurs et bâtisseurs, Paris, Éditions des Syrtes, 2006. partie II, chapiter 3: "Réfome, déclin, révlutin".

بمراقبة دقيقة للتدفقات المالية ومصدرها ووجهتها وتصطدم بمفهوم سرية المصارف التي تميل إلى ربطها بمسألة الحريات، ويجوز تطبيق النمط ذاته من الملاحظات على أمن النقل الجوى بصفة عامة، ويعد انخفاض الأمن في المطارات وكذلك بالنسبة لحركة النقل نفسها؛ نتيجة لمفهوم ضيق للتنافسية ننسى فيه أن الاقتصاد في خدمة الإنسان ولا العكس، ويمكننا أن نعطى الكثير من الأمثلة في هذا السياق.

ويمكن تحليل فشل الإدارات الأمريكية، مثل وكالة المخابرات المركزية "CIA" والمكتب الفيدرالي للتحقيقات "FBI" بصورة أساسية في استباق هجمات ١١ سبتمبر وإجهاضها؛ والتي أخذت بالفعل البلاد عنوة بعدم تكيف الوكالات الملتصقة بالروتين والتي تعانى من النزاعات البيروقراطية التقليدية، وبتسلسل الأفكارذاته يمكننا القول بأنه كما أن ظاهرة العولمة تخص الوحدات النشطة بجميع أشكالها بما فيها المنظمات الإجرامية؛ فإن مكافحة الجريمة المنظمة- وبصفة خاصة الإرهاب- تفترض أشكال تعاون مبتكرة بين الدول لا سيما على مستوى أجهزة الاستخبارات والشرطة والمؤسسات القضائية، والأمر يتعلق بمجالات نجد فيها تقاليد التعاون محدودة، ويصطدم فيها التكيف بالعادات والمصالح النقابية أو البيروقراطية.

ولا نقصد بالملاحظات السابقة التفصيل، ولكننا نهدف فقط إلى شرح ما يمكن أن يبدو للوهلة الأولى غير مفهوم أو مضلل؛ فكيف لدولة بمثل قدرة الولايات المتحدة في تكريس هذا القدر من الموارد الهائلة لأمنها أن تتعرض لهجوم مفاجئ؟ وبعد صدمة بهذا القدر من التأثير يمكننا أن نفكر فى أن كل دولة مهددة بصورة محتملة عليها أن تعمل على تجاوز الصعوبات التي تعوق خطرًا فعالا، ولكن في الولايات المتحدة - كما هو الحال في أماكن -

أخرى نجد المقاومة ضخمة، فيرى بعض الأمريكيين – وليس الأقل شأنا (مثل جورج سوروس "George Soros") – أن الحرب على الإرهاب تهدد بتقويض أسس وحدة البلاد، والمقاومة كبيرة أيضا على المستوى الدولي عندما يتعلق الأمر بتنسيق أنشطة دول عدة ،لأن تنازع المصالح الملموسة يؤدى إلى ظهور الخلافات السياسية بالمعنى الواسع، وهى الخلافات التي لم تتأخر في الظهور – وسوف نذكرها في باقي هذا الفصل – بين واشنطن وحلفائها الجدد أو القدامى – بعد اتحاد مقدس قصير، وهكذا اعتبارا من شهر ديسمبر ٢٠٠١ عارض البرلمان الأوروبي تعاونا قضائيا مدعما مع الولايات المتحدة.

وفي الساعات التي تلت الهجمات أعطى الرئيس جورج دابليو بوش في البداية انطباعًا بمهاجمة الإسلام، باعتماد الصورة البلاغية "لـ صدام الحضارات" وبالحديث عن "حرب الخير ضد الشر"، وسريعًا ما أدرك الفخ واختار صيغة "الحرب ضد الإرهاب"، وهو مع ذلك تعبير غير واضح لأنه لا يوجد أي تعريف مقبول على المستوى العالمي للإرهاب، وفي حالات عدة نجد من الصعوبة بمكان – إن لم يكن مستحيلا – وضع الحدود بين الإرهاب والمقاومة، ولم يكن لدى أفرايم هاليفي "Ephraïm Halévy" رئيس الموساد (جهاز الاستخبارات الإسرائيلي) فرص لتحقيق الإجماع عندما أعلن أنه "ليس هناك مجال للتمييز بين الإرهاب الجيد والسيئ، فعلى كل منا أن يختار جبهته: مع الفرع أو ضده"[٣] وبالفعل دفنت إسرائيل والهند وروسيا والصين في الشارع الذي فتحه رئيس الولايات المتحدة بتشبيه الفلسطينيين والباكستانيين والشيشان والويجور بمجرمي ١١ سبتمبر، وفي بداية عام

---

(٣) ذكر في لوموند، ٢٣ ديسمبر ٢٠٠١.

٢٠٠٢ أعلن الرئيس الإسباني خوسيه ماريا آزنار للمجلس الأوروبي عدم وجود "أي فارق" بين هؤلاء المجرمين ومنظمة إيتا "ETA".

ومن الناحية العملية؛ أدانت واشنطن على الفور تنظيم القاعدة ورئيسه أسامة بن لادن منفذ عمليات اغتيال سابقة، وبتحديد هوية مرتكب الحادث بهذه السرعة أحدث البيت الأبيض ارتياحًا كبيرًا؛ لأنه لم يكن هناك ما يثير قلق الرأي العام الأمريكي حتى الأوروبي أكثر من هذا الانطباع بعدو قاتل مجهول وغير مرئي، ومع القاعدة تم تعيين دولة أيضًا وهى أفغانستان، وكان من المعروف بالفعل أن الملياردير السعودي – وهو الآخر بطريقته رسول لحرب الخير ضد الشر – كان يناور نظام الملا عمر البغيض الذي أدت مغالاته على مدى الشهور إلى جذب أنظار العالم نحوه بصورة متزايدة، ومن ثم دخلت الولايات المتحدة الحرب ضد أفغانستان اعتبارا من ٧ أكتوبر وحددت لنفسها هدف قلب نظام طالبان وهدم قواعد تنظيم القاعدة والقبض على قادته.

وعلى عكس ما كان يكتب أو يقال عادة؛ فإن هذه الحرب كانت جد تقليدية- أي حرب دولة ضد دولة، وتم بلوغ أهدافها بطريقة جزئية ولكن سريعة، ففقدت طالبان السلطة ودمرت البنية الأساسية للقاعدة، وكانت هذه النتائج شافية بالنسبة لنفسية الأمريكيين وكذلك بالنسبة لصورة الولايات المتحدة في العالم، ولم تكن لدى الحكومة الجديدة التي عينها المنتصرون برئاسة البشتون الملكي حامد كارزاي "Hamid Karzai"[٤] الوسائل لفرض سلطتها على مجموع الأراضي الأفغانية على الرغم من اللوياجيركة المجتمعة في شهر يونيو، وظل البلد خاضعا لمنافسة أمراء الحرب، ولم

---

(٤) رئيس الحكومة الانتقالية في افغانستان، ثم رئيس للجمهورية في ٢٠٠٤.

يختف تأثير طالبان ولم يتم تفكيك شبكات بن لادن لحصولها على تأييد ضخم من باكستان الغربية. أما بالنسبة لأسامة بن لادن والملا عمر فهما لا يزالان موجودين، وتشير الكثير من المؤشرات إلى أن جزءًا من هذه الشبكات الموجودة بقوة في الدول الغربية يحتفظ بقدرته على الإضرار، ولا تزال المصالح الغربية – بالقدر التي تشكل أهداف بن لادن وأقرانه – مهددة حتى إن بدت سلسلة هجمات ذات مدى يقارن بهجمات ١١ سبتمبر أمرا ضعيف الاحتمال.

وللتخلص من القاعدة يتعين تنفيذ سلسلة التدابير الخاصة بمكافحة الإرهاب، وقد رأينا فيما سبق أن العقبات الرئيسية موجودة داخل الوحدات السياسية المهددة نفسها، وعليه فمن المحتمل أنه بإضعاف القواعد الأرضية للمنظمات الإرهابية خفضت قدراتها بصورة كبيرة ومن ثم طاقتها، وبطريقة بديهية فإن مثل هذه القواعد لا يمكن أن تقام إلا في الدول التي يصفها الأمريكيون بالدول المارقة أو الدول الفاشلة، ففي خطابه في بداية ٢٠٠٢ عين جورج دابليو بوش الدول المارقة الأساسية وجمعها في "محور للشر"، وبعد تحييد أفغانستان في الوقت الراهن من حيث المبدأ فالأمر يتعلق بصورة خاصة بإيران والعراق وكوريا الشمالية؛ بيد أن المفهوم يبدو – جد – واسعًا لتضمين دول – إذا ما لزم الأمر – مثل سوريا وليبيا، وبالتعميم وضع رئيس السلطة التنفيذية الأمريكية الحركات الإسلامية داخل محور الشر هذا، أما بالنسبة للدول الفاشلة – وهى الدول التي لا تمارس فيها الحكومة سلطتها على جميع الأراضي أو تمارسها بطريقة سيئة – فهناك للأسف عدد كبير بدرجات متفاوتة ، مثل: الصومال واليمن والفلبين وكذلك كولومبيا أو طاجكستان، وخلال الأشهر الماضية سعت أمريكا إلى وضع استراتيجيات

من شأنها تخفيض المخاطر الآتية من مختلف هذه الدول، استراتيجية تدخل في الدول الفاشلة (إرسال قوات خاصة في الفلبين واليمن على سبيل المثال، ويبدو أن وكالة المخابرات الأمريكية "CIA" تدفع أيضا بعملائها في الجزائر)، فضلا عن استراتيجية حظر ضد الدول المارقة.

ومع ذلك فيمكن لمذهب عمل وقائي أن يصطدم باعتراضات عنيفة، فبإعطاء الولايات المتحدة نفسها الحق في التدخل بالشفعة ومن طرف واحد- أي دون موافقة "المجتمع الدولي" الذي يجسده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ فقد تتعرض لمخاطر حتى إزاء حلفائها المقربين مثل بريطانيا العظمى، وتقع حالة العراق في محور الانشغالات لأنه منذ انتخاب جورج دابليو بوش يبدو هذا الأخير مصمما على قلب نظام صدام حسين، والأمر لا يتعلق بإنهاء العملية التي بدأها والده في ١٩٩١ فقط في أعقاب غزو الكويت، فبوضع نظام في بغداد ملائم للأمريكيين؛ فإن هؤلاء سيدعمون أمن إسرائيل ويزيدون بصورة كبيرة هامش مناورتهم سواء إزاء إيران أو السعودية وأصبحت هذه الأخيرة موضعا لشكوكهم اعتبارا من ١١ سبتمبر، ولذلك رأوا ضرورة القيام بعمليات عسكرية تسمح بالنجاح سريعا ودون إحداث انفجار للبلاد وإقامة حكومة فعالة، ولا يظهر حلفاء الولايات المتحدة – أو حكوماتهم على الأقل – أي تعاطف مع صدام، ولكن من ناحية لا يظهـــرون اقتناعهم – عن حق أو عن باطل – بحجج واشنطن المتعلقة بتواطؤ بغداد المحتمل مع القاعدة حول حيازة العراق الوشيكة للسلاح النووي ، ومن ناحية أخرى فهم يخشون من آثار ونتائج عملية غير مبررة على الرأي العام في الدول العربية الإسلامية ، ومن ثم فهم لا يشكلون بالفعـــل عائقـــا لإدارة الأمريكيين حتى إن كان تصميمهم على العمل العسكري قويًا على أن يوائموا موقفهم وفقا

للنتائج. وفيما يتعلق بإيران، يرفض الأوروبيون منذ فترة طويلة سياسة "السد المزدوج" التي تتمثل في معاملة هذا البلد مثل العراق، وهم يرون أن نظام آية الله ملغم من الداخل على أي حال ، كما كان الأمر بالنسبة للاتحاد السوفيتي في فترة حكم بريجنيف، أما بالنسبة لكوريا الشمالية فقد قررت الولايات المتحدة نفسها استئناف الحوار معها.

وبصورة عامة؛ يعتبر شركاء أمريكا أنه داخل نظام دولي غير متجانس ليس لدولة أو لمجموعة دول الحق في الهجوم على دولة أخرى بحجة أنها يمكن أن تهاجم مصالحها الحيوية، وفي أسوأ لحظات الحرب الباردة لم تفكر الولايات المتحدة في هجوم وقائي على الاتحاد السوفيتي حتى عندما كان ميزان القوة يسمح لها بذلك، ولذا نفهم السبب في أن هؤلاء الحلفاء الموجودين خارج الولايات المتحدة والذين شعروا بالسخط الشديد جراء هجمات ١١ سبتمبر؛ أعربوا فيما بعد – بطريقة مواربة بصورة عامة – عن تحفظات حول بعض جوانب سياسة واشنطن، وهى تحفظات يعطي أحيانا وزير الخارجية كولين باول الانطباع بأنه يشاركهم فيها، وذلك فيما أعلن في شهر يونيو: "إن أي استخدام للقوة عن طريق الشفعة يجب أن يكون قاطعا" وهنا يتعين الاتفاق على معنى كلمة "قاطع".

وفي هذه المرحلة يبدو من المناسب تناول المسألة الصعبة الخاصة بأسباب الإرهاب، ويمكن للقارئ الإحالة إلى فصل "رمسيس ٢٠٠٣ -Ramses 2003" بقلم ميشيل فييفيوركا "Michel Wieviorka" لمعالجة عامة للموضوع والفصل الخاص بجيل كيبيل "Gilles Kepel" لتحليل العلاقات بين الإرهاب

والإسلام[٥]، وسوف نكتفي هنا ببعض الملاحظات؛ حتى يتسم نشاط إرهابي بالاستدامة يتعين توافر شرطين.. الأول : وجود وحدات نشطة – مثل القاعدة والجهاد الإسلامي أو الياتا في الوقت المعاصر والإيرجون "Irgoun" أو مجموعة شترن "Stern" في القرن الماضي – ومن ثم مجموعات منظمة تتقاسم الثقافة ذاتها أو حتى الإيديولوجية القتالية ذاتها، والشرط الثاني وجود: خزان إنساني يسمح لهذه المجموعات بالتجدد والتوسع، ومن وجهة النظر تلك هناك منظمات إرهابية مثل حركات التحرير في المواقف الاستعمارية، وإذا كانت المنظمات الإرهابية التي انتشرت في أوروبا الغربية في السبعينيات من القرن الماضي، وفي بداية الثمانينيات لم تستمر فإن ذلك لا يرجع فقط إلى فاعلية التدابير المضاده ؛ ولكن أيضًا وربما بصورة أساسية لأن قوة تدريب الايديولوجية المناهضة للرأسمالية التي كانت تقوى هذه المجموعات بدت غير كافية لضمان بقائها، وإذا كانت المنظمات الإرهابية الأيرلندية أو الباسك أو الكورسية – على العكس – تقاوم بطريقة مستدامة فإن ذلك مرجعه إلى أنها تجد الموارد البشرية اللازمة في الشعوب التي تنبثق منها.

وتتميز القاعدة عن الأشكال العادية للإرهاب بتضافر مدى الوسائل المستخدمة والمنسقة بصورة عالية، وكذلك بالغموض غير العادي للأيديولوجية التي تتبناها هذه الشبكة لتأسيس أعمالها، ويمكن لكل منها فهم رغبة مجموعات في القتال – وهذا لا يعنى التأييد – بكل الوسائل لتحقيق استقلال أيرلندا الشمالية أو الباسك أو كورسا. وسوف نلاحظ عرَضا أنه على

---

(٥) انظر فيوركا "الإرهاب، قطيعة تاريخية؟، وجيل كيبيل: "الإرهاب الإسلامي: من معاداة الشيوعية إلى الجهاد ضد أمريكا" في مونبريال: "RAMSIS" ٢٠٠٣ .

غرار غالبية الوحدات النشطة؛ تميل الأهداف الحقيقية وغير المعلنة للمنظمات الإرهابية إلى الانتقال، وبالنظر إلى ذلك إلى الامتداد إلى أنشطة إجرامية أو أنشطة مافيا بجميع أشكالها ما يعقد الأمور بشكل خاص.

ولكن ماذا يريد بن لادن وأنصاره ؟ هل تشكل كراهية الولايات المتحدة وبصورة أعم الثقافة الغربية أساسًا أيديولوجيًا كافيًا لضمان استمرار تنظيم مثل القاعدة ؟ هل يتعين علينا أن نفكر أن شيخها الروحي هو تعبير عن نمط جديد من العدمية ؟ يرفض أوليفيه روا "Olivier Roy" المصطلح[٦] ويفضل عليه مصطلح الأصولية الجديدة، "... فهؤلاء الأصوليون الجذد كافة، وبعيدا عن تجسيد مقاومة إسلامية أصلية في مواجهة التغريب، يمثلون نتاجا وعملاء لتراجع الهوية الثقافية في عالم معولم. [...] فأسامة بن لادن ليس رد فعل لإسلام تقليدي، ولكن صورة متغيرة مضللة للعولمة سواء فيما يتعلق بأدوات فاعليته (التقنية والكفاءة والتنظيم) أو فيما يتعلق بانفصال أعماله بالنسبة للمجتمعات الحقيقية، وهو يكرر بالنسبة للأهداف المستهدفة ومناهضة الأمركة الشديدة تقليد جد غربيًا خاصًا بالإرهاب الرمزي الخاص بعصابة ذات "عمل مباشر"، ولكن بعد إعادة التفكير فيه على مستوى ألعاب الفيديو وأفلام كوارث هوليود[٧]، أم علينا أن نفترض مع ألكسندر آدلر "Alexandre Alder"[٨] أن بن لادن إستراتيجي عبقري على غرار أدولف هتلر أو نمط

---

(٦) أوليفيه روا: العودة الواهمة للأصول، الإسلام حلافيًا"، لوموند ديبلوماتيك، أبريل ٢٠٠٢

(٧) Id, Généalogie de l'islamisme, Paris, collection "Pluriel", Hachette, 2001. Voir aussi le chapitre de G. Kepel, in Th. De Mntbrial, Ph Moreau – Defarges (dir.), RAMSES 2003,Dunod, 2002.

(٨) A. Adler, J'ai vu finir le monde ancien, Paris, Grasset 2002

آخر من ماوتسي تونج، وأنه صمم مشروعا عظيما لبناء نوع من الخلافة أو ثيوقراطية من شأنها الوقوف في وجه "إمبراطورية الشر" - أي في مخيلته الخاصة "الإمبراطورية الأمريكية".

ووفقا لهذا المنظور الثاني؛ فإن هدف هجمات ١١ سبتمبر هو زعزعة استقرار أمريكا ودفعها لارتكاب الخطأ وإحداث ثورات متتالية في الأراضي الإسلامية تستهدف في المقام الأخير مصر والسعودية. وإذا ما فضلنا عقد مقارنة مع البولشفيين؛ فإن مثل هذا المنظور لن يكون دون تماثل مع مشروعات الثورة العالمية في بداية القرن العشرين، وعلى عكس لينين أو ماو أو هتلر لم يطور بن لادن بطريقة ظاهرية أفكاره بصورة كتابية أو شفاهية حتى إن أعداءه لا يستطيعون إلا الجدال حولها، وبغض النظر فسوف نكون قد ارتكبنا خطأ إذا ما استبعدنا بعض النظريات بحجة أنها تتسم ظاهريا بالجنون، والمؤكد أن الثورة العالمية لم تحدث بالصورة التي تمناها البولشفيون ولكن دونهم ودون خرافاتهم لما كانت ثورة أكتوبر ١٩١٧ قد حدثت ولأخذ تاريخ القرن الماضي صورة مختلفة، وإذا كان حقا أن هتلر قد فشل فيمكننا أن نفكر في أنه إذا كنا قد أخذنا مين كامبف "Mein Kamph" حرفيا لتجنبنا المأساة الكبرى للحرب العالمية الثانية، وبعبارة أخرى فإن خطر زعزعة استقرار واسعة المدى للعالم العربي الإسلامي يجب أن تؤخذ مأخذ الجد، ولمواجهة هذا الخطر يبدو من الضرورة بمكان تجاوز الإطار المفهومي شديد التصنيف "الحرب ضد الإرهاب"، ولذلك لا يمكن تجنب الحوار حول أسباب الإرهاب، ولذلك يتعين أن نطرح الأسباب بطريقة سليمة.

وغالبا ما يتم بالفعل صياغة المشكلة بطريقة منحازة أو جزئية، على سبيل المثال يتم الرد على الحجة القائلة بأن الفقر أو الظلم هما أساس

الإرهاب. بأن بن لادن ملياردير وأن منفذي القاعدة كانوا أشخاصا جد متطورين ولم يكونوا من العامة الذين تلقنوا عقائدهم في المدارس الملحقة بالجوامع، وردا على من كانوا يقيمون علاقة مباشرة بين السياسة الأمريكية المؤيدة لإسرائيل وأحداث ١١ سبتمبر؛ فمن السهل القول بأن بن لادن لم يُحِلْ إلا بصورة هامشية إلى الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وكان مركز جاذبية خريطته العالمية يقع بصورة أكبر نحو الشرق، ويعيب بعض الصياغات أنه يبدو نوعًا من النقد - بصورة زادت أو قلت - للولايات المتحدة والمتهمة هى نفسها بالمسئولية عن المأساة التي هى ضحيتها الأولى.

وما يجوز ويتعين أن نقوله في المقابل هو أن عقول القاعدة تتمتع بفن استغلال شقاء العالم العربي الإسلامي؛ لتستفيد منه في مجال الموارد البشرية وتنشر فيه أيديولوجية، وأن انتماء مثيري الثورات في غالبية الأحيان إلى أوساط متميزة يعد ثابتًا في التاريخ، وليس هناك ما يدهش أيضا في أن يتم الحكم على الأعمال السياسية للولايات المتحدة - وهى القوة العظمى الوحيدة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي - في باقي العالم من وجهة نظر كل شخص على حدة، وأن يتم النظر في العالم العربي الإسلامي إلى السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بوصفها مؤيدة لإسرائيل بصورة مبالغ فيها؛ أو أن تأييد واشنطن لبعض الأنظمة التي يطلق عليها معتدلة - ولكنها على أي حال غير ديمقراطية - في المنطقة (السعودية ومصر) يعتبر صلفًا، تلك هى أحداث سياسية لا تقبل المنازعة يتعين تقدير مداها بصورة صحيحة، فعندما أخذ كل من الأمير عبد الله[٩] أو الرئيس مبارك - لكن أيضًا الأوروبيون - مأخذًا على واشنطن بشأن تذبذباتها إزاء الحرب الإسرائيلية- الفلسطينية التي لم

---

(٩) ولي عهد المملكة العربية السعودية في أول أغسطس ٢٠٠٥ بعد موت الملك فهد .

تتوقف عن الامتداد بصورة مأساوية منذ صيف ٢٠٠١، ويرفضون – بطريقة متحفظة مع ذلك – الطلب الذي أعرب عنه الرئيس جورج دابليو بوش في ٢٤ يونيو بإحلال الرئيس عرفات؛ فهم يعربون عن مواقف لا أخلاقية ولكن سياسية وسوف نعود إلى هذا الموضوع فيما بعد، فالقادة العرب الذين يقال عنهم معتدلين – والذين لا تفوق شرعيتهم الداخلية شرعية المقاتل الفلسطيني العجوز – يخشون من أن يقعوا بين شرين الأول متمثل في أمريكا والثاني في شعوبهم، وترى الحكومات الأوروبية – التي تملك خبرة طويلة في العالم العربي الإسلامي – أن خطر زعزعة الاستقرار يعد واقعيًا، وفيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية يشارك البعض والبعض الآخر بلا شك إدوارد سعيد الحكم القائل: "يتعين إرساء قواعد الإصلاح اعتبارا من القوى الحية للمجتمع، تلك القوى التي قاومت – على مر الأيام – الغزو والاحتلال [...]"[(١٠)].

وتشكل السياسة الدولية كلا من حيث الزمان، وبعد انسحاب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان عام ١٩٨٩ تحولت الولايات المتحدة أيضا عن هذا البلد وكذلك عن باكستان التي أصبحت في عينيها عديمة الفائدة، ولم تر الولايات المتحدة خطر نظام طالبان واتصالاته مع إسلام آباد، ومن الناحية العملية شجعت تطوراته، وكان المجاهدون حلفاء لها أثناء الاحتلال السوفيتي وكان بن لادن في ذلك الوقت في "الجانب السليم"، ولم ينتبه الأمريكيون ولا– على ما يبدو – الأوروبيون إلى تعقيد الموقف القبلي وإلى مدى المعسكرات التي تدرب فيها – من بين أشخاص كثيرين – هؤلاء "الأفغان" ذوو الصيت الرائع الذين أسهموا في إشعال النيران وإراقة الدماء في الجزائر، وخلال

---

(١٠) لوموند ، ٢٦ يونيو ٢٠٠٢.

التسعينيات ذهب بعض المسئولين الأمريكيين – إلى حد التشجيع لفترة – إلى فكرة تهيئة قيام نظام إسلامي في الجزائر.

إن التذكير بهذه الأحداث لا يعني التلميح بأن الأمريكيين مسئولون عن شقائهم وشقاء الآخرين، ولكن الأمر يتعلق بإيضاح أن القرارات التي ليس لها نتائج شاملة على الفور يمكن أن تكون لها هذه النتائج فيما بعد، وعندما يدعو القادة العرب الذين يقال عنهم "معتدلين" والأوروبيون الولايات المتحدة إلى الحذر؛ فإن ذلك لا يكون من منطلق الجبن ولكن من منطلق وضوح الرؤية، ففي السياسة- كما هو الحال بالنسبة للشئون الخاصة- يعد الحذر فضيلة أصلية، وإذا كان من الممكن فعليا أن نعتب على السياسة الأمريكية شيئا؛ فهو عدم الأخذ في الاعتبار بصورة كافية تجربة الآخرين ووجهة نظرهم، فلا أحد يحتكر الصواب، ولكن أمريكا مهددة اليوم بهذا الداء، وسوف أعود فيما بعد إلى هذه المسألة الخاصة بأحادية الجانب.

إعادة توازن النظام الدولي

روسيا والصين وباكستان والاتحاد الأوروبي

تسببت هجمات الحادي عشر من سبتمبر- على الفور- في إعادة توازن النظام الدولي، وتمثلت السمة الأساسية – في رأيي – في دعم الدول، وقد يشكل ذلك مفاجأة في حقبة نشعر فيها بالانشغال خاصة جراء زوال مفاهيم مثل: الأراضي أو السيادة، واللغز ليس إلاّ ظاهريا؛ لأن الأمر يتعلق بالفعل بمنع عدم انغماس العالم في فوضى لعولمة القبليات.

يبدو دعم الدول واضحًا فيما يمكن أن نطلق عليه عودة روسيا، وهى عملية بدأت بالفعل – شأنها شأن عمليات أخرى – قبل الحادي عشر من

سبتمبر، وعلى الصعيد الداخلي نجح فلاديمير بوتين في إصلاح سلطة الحكومة المركزية باستعادة "موضوعات الاتحاد" بصورة كبيرة بين يديه وسطوة الأوليغارشيات(*) وبالابتعاد عن "الأسرة" (أي عن عشيرة يلتسن)، مقابل التعرض للنقد من وجهة نظر الممارسات الديمقراطية الغربية المعاصرة، ويتعين التركيز على الكلمة الأخيرة لأنه حتى في زمن الجنرال ديجول في فرنسا كان وزير الإعلام يراقب التليفزيون عن كثب، واعتبارا من شهر أغسطس ٢٠٠١ أثناء رحلة كوندوليزا رايس "Condoleezza Rice" إلى موسكو كان من الممكن استخلاص أسلوب توزيع القوة الجديد بين أمريكا وروسيا، واكتفت روسيا بتوسع حلف الأطلنطي ليمتد إلى دول البلطيق، وكذلك بإلغاء معاهدة الصواريخ المضادة للبالستية "ABM" ومقابل مزيد من الحرية في الشيشان ورؤية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وفي ١١ سبتمبر استغل بوتين على الفور إمكانات الموقف، وعلى الرغم من تضرر المحافظين من الشيوعيين الجدد اختار بوضوح نوعا من التحالف المقدس مع الولايات المتحدة، وكانت لهذا الخيار أسس موضوعية؛ فمنذ زمن طويل كانت موسكو تحاول إقناع الغربيين بوجود تهديد إرهابي على نطاق واسع ذي أصول إسلامية، وأدرجت مشكلة الشيشان في هذا المنظور بينما فضل الأمريكيون والغربيون حقوق الإنسان بوصفها المقاربة الوحيدة لهذا الموضوع، ونفهم أيضًا لماذا انتهى الروس إلى إيجاد مصلحة في مبدأ دفاع مضاد للصواريخ موجه بصورة أساسية ضد "التهديدات الجديدة" المرتبطة بظاهرة الإرهاب، وللسبب ذاته لم يسع الكرملين – خلال الشهور التالية – إلى الاعتراض على نشر قوى أمريكية في القوقاز وفي وسط آسيا – وهو أمر كان يبدو في الماضي القريب بالكاد مقبولا، وتوصل

فريق بوتين إلى النتيجة القائلة بأنه نظرا للموقف الاقتصادي الصعب الذي تمر به البلاد بصورة مستدامة؛ فإن هذا النشر للقوات من شأنه أن يسهم بصورة نافعة في تخفيف جهوده الخاصة بالدفاع، وبطريقة بديهية هناك حدود لما هو مقبول ولن تنظر موسكو بعين الرضا إلى إفراط في النشاط السياسي الأمريكي في الجمهوريات السوفيتية السابقة المعنية، ولكن الكرملين يعتمد في الوقت ذاته على حكم قادة هذه الدول وعلى يقظة جيرانهم الآخرين وبصورة رئيسية الهند وإيران، وسوف يقرر المستقبل في سلامة هذه الحسابات.

وفيما يتعلق بحلف الأطلنطي يعتقد قادة روسيا من الآن فصاعدا- أو يصطنعون الاعتقاد- بأنه بما أن تهديد صراع تقليدي قد اختفى من المسرح الأوروبي؛ فإن هذه المنظمة قد خسرت فيما يتعلق بوثوق صلتها حتى إنها لا تتواءم على الإطلاق مع ظاهرة العولمة، ويحكمون – بأمانة أو دون أمانة – على أن التوسع الجديد –خاصة في دول البلطيق – سيشكل بالنسبة لحلف الأطلنطي مصدرا إضافيا للمشكلات وليس للحلول، ويلاحظون شأنهم شأن الأوروبيين أنفسهم أن حلف الأطلنطي لا يضطلع سوى بدور هامشي في المقاربة الجديدة للجغرافية السياسية الأمريكية، ومع ذلك فهو لا يزال – على المستوى السياسي – المنتدى الأساسي للأمن عبر الأطلنطي، وفي هذا المقام يعقدون أهمية كبيرة على زيادة قيمة العلاقات بين حلف الأطلنطي وروسيا، وظهر ذلك في مايو ٢٠٠٢ بدخول مجلس جديد لحلف الأطلنطي وروسيا حيز التنفيذ، وكذلك اتفاق حول خفض ثلثي الترسانات النووية للقوتين العظميين السابقتين، ومن الآن فصاعدا تمتلك روسيا ليس حق الاعتراض (الفيتو) بالتأكيد ولكن صوتا قويا داخل المنظمة.

ويتعين علينا بالتأكيد أن نتذكر دوما هذه الكلمة لبسمارك "Bismarck": "لم تكن روسيا قط بدرجة القوة أو درجة الضعف التي تبدو عليها"، ومع ذلك وفي السياق الحالي نجد أن جميع إنجازاتها الخاصة بدبلوماسية الكرملين متميزة، والأكثر من ذلك فبفضل اختيار بوتين يوم ١١ سبتمبر فإن بوش الذي ولد بفضل العلاقات بعد الحرب الباردة والذي كان يقول إنه يعتبر شريكه من موسكو "رجلا عصريا" قد دفن بصورة نهائية معول الحرب، لقد "انتهت" بالفعل الحرب الباردة، وعندما استبق الأمريكيون والأوروبيون المستقبل قرروا الاعتراف لروسيا بوضع اقتصاد سوق، فاتحين لها بهذه الطريقة بالفعل رؤية انضمام قريب إلى منظمة التجارة العالمية ولتتويج جميع الجهود خلال اجتماع مجموعة الثمانية في كاناناسكيس Kananaskis (كندا). في نهاية شهر يونيو حصلت روسيا – فضلا عن التزامات مالية مهمة لدعم أمن سلاحها النووي – على مقعد كامل داخل مجموعة الثمانية "G8"، وأخيرا فإن كلا من الأمريكيين والأوروبيين ينظرون من الآن فصاعدا إلى الشراكة في مجال الطاقة مع موسكو بطريقة بنائية أكثر وبأفكار مسبقة أقل، وفي تقييمهم للمخاطر فإن الأمريكيين ليسوا بعيدين عن اعتبار أعدائهم القدامى أكثر أمنا من حلفائهم العرب في الشرق الأوسط، ويعد تطور صناعة البترول والغاز محور إستراتيجية لإعادة البناء الاقتصادي لروسيا، وفي هذه الظروف فإنه قد يتم تعديل الجغرافية السياسية للشرق الأوسط وكذلك للقوقاز ووسط آسيا – التي تشكل محور انشغالات الإدارة الأمريكية لاسيما نائب الرئيس ديك تشيني "Dick Cheney" الذي نعرف دوره لدى جورج دابليو بوش.

وبطريقة تقل عن روسيا في طابعها الاستعراضي لم تتردد مع ذلك جمهورية الصين الشعبية في الانضمام إلى التحالف المقدس، وتم الإعلان عن الانضمام بمناسبة انعقاد قمة منتدى التعاون الاقتصادي آسيا – الهادي

(APEC) في شنجهاي بعد بضعة أسابيع من وقوع الاعتداءات، وهنا أيضا فإن التقارب مع الولايات المتحدة كان قد بدأ قبل ١١ سبتمبر بعد العلاقات الصعبة خلال الشهور الأولى لرئاسة جورج دابليو بوش، فلم يكن هذا الأخير قد قرر ما إذا كان يتعين عليه اعتبار إمبراطورية الوسط شريكا أو منافسا في المستقبل أو عدوا يحل محل الاتحاد السوفيتي المنهار، والمؤكد أن روسيا لها أسباب أقوى من الصين لرغبتها التوطد في الغرب، فأكثر من ٨٥% من سكانها يعيشون غرب الأورال، والعشرون مليون ساكن المقسمون في أطراف شرق الأورال جد معزولون في مواجهة آسيا المكتظة بالسكان، فضلا عن ذلك فعلى الرغم من أن ثقافة روسيا فريدة بشكل عميق فإنها مع ذلك ترتبط أكثر بأوروبا عنها بآسيا.

بيد أنه كان هناك سببان رئيسيان للصين لتؤكد تضامنها مع الولايات المتحدة غداة ١١ سبتمبر، فمن ناحية كان عليها مواجهة مشكلاتها الخاصة بالأقليات وبصورة أساسية في زينج يانج "Xinjiang" والتبت، وهى تأمل – كما هو الحال بالنسبة لروسيا في القوقاز – من الآن فصاعدا في مزيد من الفهم من جانب الغرب، ومن ناحية أخرى وهنا أيضا فإن الصين – شأنها شأن روسيا ولكن في ظروف مختلفة تماما – تنوي أن تكرس نفسها بصورة مستدامة لتحقيق نموها الاقتصادي وحل المشكلات الاجتماعية الضخمة التي تنتج عن ذلك والإعداد بهذه الطريقة "الـــ تحديث الرابع" وهو التحديث الخاص بالديمقراطية، وبغية تحقيق هذا الهدف يتعين تقليل فرص النزاعات الخارجية إلى أدنى حد؛ ومن ثم بات توافق جيد مع الولايات المتحدة أمرا أساسيا.

ومن الناحية العملية اضطلعت بكين بدور حاسم لدى إسلام آباد بعد ١١ سبتمبر، فالبلدان اللذان يشكلان تحالفا عكسيا بالنسبة للهند مقربان من

بعضهما البعض، واستمرت علاقتهما بعد تقلبات تاريخ النصف الثاني من القرن العشرين، وبالضغط على الجنرال مشرف[١١] حتى يترك طالبان (الذين كانت نظم قيادتهم تعتمد على الباكستانيين) ويقبل التعاون مع الولايات المتحدة؛ قدمت جمهورية الصين الشعبية إسهامها في انتصار جورج دابليو بوش على نظام الملا عمر، وحتى ١١ سبتمبر كان شبح تحالف بين الصين وروسيا على حساب الغربيين قد تم بالفعل استبعاده، والمؤكد أن البلدين كانا قد وقعا في يوليو ٢٠٠١ معاهدة صداقة وتعاون لمدة عشرين عاما. إن مثل هذه المبادرة تجد تبريرها في ذاتها إذا ما أخذنا في الاعتبار أولويات الطرفين، وبمجرد توقيع المعاهدة حرص فلاديمير بوتين على أن يعلن أنه لن يكون هناك تحالف مناهض لأمريكا مع الصين، وكان من الممكن طرح السؤال في هذه الحقبة، ولكن بعد ١١ سبتمبر أصبح هذا السؤال باليا.

وبما أن العلاقات بين الدول الكبرى في الشمال قد توطدت؛ فإن السؤال الرئيسي الخاص بباكستان يثار في ظروف أفضل، وهو سؤال رئيسي لأنه منذ الانقسام في ١٩٤٧ وحتى بعد استقلال بنجلاديش عام ١٩٧١ نتساءل عن قابلية استمرار وحدة سياسية هشة بصورة خاصة بسبب انقساماتها الداخلية[١٢] العديدة والعميقة، وعلى المستوى الأيديولوجي لم يُظهر الغربيون قط أي تعاطف لبلد لا يفهمونه بوضوح والذي تسقط حكوماته الديمقراطية – أو الديمقراطية ظاهريا – بصورة منتظمة عن طريق حركات انقلاب، وكان آخر هذه الانقلابات قد حمل الجنرال مشرف إلى السلطة في أكتوبر ١٩٩٩. وعن حق أو عن باطل يرى عـــدد كبير مـــن المراقبيـــن أن التوتر مع

(١١) رئيس دولة باكستان منذ ١٩٩٩ .

(١٢) حول مفهوم الوحدة النشطة الهشة انظر مونبريال: الفعل... مرجع سابق.

الهند، حول كشمير هو السبب الوحيد لوحدة باكستان، وقد يستخدم هذا التوتر لتبرير حجم القوات المسلحة ودورها ومن ثم المستوى العالي لميزانية الدفاع.

وكما هو الحال في الهند، شكل الحصول على السلاح النووي شاغلا مستمرا للعسكريين الباكستانيين وخلال السبعينيات، بينما نشطت الهند بنجاح في هذا الاتجاه، تم التلويح بشبح "القنبلة الإسلامية"، وكان للخوف من هذه "القنبلة الإسلامية" دور حاسم في سياسة عدم النشر التي طبقتها إدارة كارتر والتي انضمت إليها فرنسا – والتي كانت من قبل متراخية في هذا المجال – تحت رئاسة الرئيس جيسكار ديستان، وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لمنع الهنود والباكستانيين من الحصول على السلاح النووي وصلوا في نهاية المطاف إلى تحقيق غايتهم، وأدى انتصار القوميين الهندوس عام ١٩٨٨ إلى وقوع النزاع، وبالشروع في تجارب نووية قضت الهند على هذا المحرم وشاركتها باكستان الخطى.

وطرح بصورة ملموسة غداة ١١ سبتمبر السؤال حول معرفة إذا ما كان الجنرال مشرف يسيطر بالفعل على بلاده، وكان السؤال الذي يطرح – كما حدث في الماضي القريب بالنسبة للجزائر – هو إلى أي مدى تشكل القوى الإسلامية لا سيما القاعدة نواة الجيش؟ وإلى أي حد تستطيع الحكومة السيطرة على جهاز المخابرات الداخلي "ISI" أي التنظيم القوى للتخابر الذي يعزى إليه أيضا "اختراع" طالبان واستمرار الحرب في كشمير؟ ربما ضارب بن لادن على هشاشة باكستان؛ وبجذب الأمريكيين إلى فخ بشتون ألم تتعرض البلاد للانكسار؟ أم كانت القاعدة ستضع يدها على جهاز التخابر الداخلي وعلى القنبلة ؟ وإذا كانت تلك هى الحسابات فقد أجهضت على أي حال حتى يومنا هذا وذلك على الأقل لأسباب ثلاثة؛ فمن المؤكد أن الجيش

ليست له نواة أساسية أو جهاز الاستخبار الداخلي أقل استقلالا عما نعتقد، فضلا عن ذلك فإن جميع الضغوط الدولية التي تمت ممارستها على الجنرال مشرف أشارت إلى الاتجاه ذاته، وأخيرًا فقد تصرف هذا الأخير بوصفه رجل دولة بهدوء وشجاعة، وفي خطاب ألقاه في يناير ٢٠٠٢ لم يتردد في إعلان تأييده لدولة القانون.

ومع ذلك يظل المسألة الأساسية الخاصة بهشاشة باكستان، فقد ترك مشرف طالبان، ومع ذلك فمن المحتمل أن شبكات القاعدة لا تزال نشطة على أراضيه وربما كان بن لادن والملا عمر يختفيان فيها، ولكن يشير كل الدلالات إلى أن هذا التخلي ليس خديعة، ويبدو أيضًا أن الجنرال الرئيسي يتعاون مع الولايات المتحدة حتى لا تقع "القنبلة الإسلامية" بين يدي الإسلاميين، ولكن هل يمكن للجنرال أن يسمح لنفسه بالتنازل أيضا عن كشمير دون خطر تقويض السلطة التي نجح في الحفاظ عليها حتى ذلك الحين ؟

وعلى غرار القضية الإسرائيلية – الفلسطينية؛ فإن مسألة كشمير من تلك المسائل التي تبدو بسيطة عندما ننظر إليها من بعيد– ودون شغف– لتصبح معقدة عند الاقتراب منها، ومن باب أولى عندما نكون ملتزمين بها بطريقة عاطفية. ومن وجهة نظر سيريوس "Sirius" يعد الملف الباكستاني بالأحرى مقنعا بما أنه بعد الانقسام كان ربط كشمير بالهند نتيجة لمجرد قرار لمهراجا موجه دون شك، بينما العوامل الديموجرافية والجغرافية تقود إلى اختيار البديل الآخر، فمنذ ١٩٤٧ كان الخلاف حول كشمير تجسيدًا حيًا لمأساة انفصال لم يقبله الجانب الهندي قط، وأدى انتصار حزب الشعب الهندي (BJP) والقومي آتال بيهاري فاجباي "Atal Bihari Vajpayee"[١٣]

(١٣) رئيس وزراء الهند ١٩٩٦، ثم ١٩٩٨ .

في مارس ١٩٩٨ إلى تأجيج نيران لم تكن قد انطفأت لا سيما أن رئيس الوزراء الجديد قد أمر بالشروع - كما ذكرنا - في تجارب نووية، هل كان جهاز المخابرات الداخلي "ISI" محرك الهجمات على برلمان نيودلهي في ديسمبر ٢٠٠١ وفي كشمير ؟ وإذا كان الأمر كذلك - كما يمكن أن نتصور على الأقل - فإلى أي درجة كان الجنرال مشرف نفسه مجبرا على المشاركة في القرارات؟

وعلى أي حال لم يتوقف تصاعد التوتر على مر الشهور، وفي الربيع كان لدى واشنطن كل الأسباب للتخوف من أن تسحب باكستان جنودها من حدودها مع أفغانستان لتعيد نشر القوات باتجاه الهيمالايا، وبالنسبة للولايات المتحدة كان واضحا أن مسألة كشمير قد أصبحت عصيبة؛ لأن أي انزلاق يمكن أن تكون له آثار مأساوية بالنسبة للحرب على القاعدة، وهل يمكن أن نتخيل في السياق الحالي دوي تبادل نووي بين الأخوين المنفصلين؟ ولهذا بعث الرئيس بوش في شهر يونيو إلى المنطقة وزير دفاعه دونالد رامسفيلد "Donald Rumsfeld"، بيد أن واشنطن اكتفت بإعطاء الأوامر إلى إسلام آباد بمنع الهجمات على كشمير، وسواء أردنا أم أبينا هناك إرهاب وإرهاب، ولا يمكن تطبيق استراتيجية جيدة مناهضة للإرهاب إلا على أساس تحليل سليم لأسباب مثل هذه الأعمال.

وبالفعل في المراجعة العامة الواسعة لسياستها الخارجية؛ تجد الولايات المتحدة نفسها من الآن فصاعدا مضطرة لإيجاد سبيل لدعم العلاقات مع الهند؛ (لاسيما أن مشكلات خطيرة تهدد بالظهور في النيبال حيث تنتشر حركة ثورية "ماوية" وكذلك مع باكستان التي يأخذ الحفاظ على وحدتها طابعا حيويا من الآن فصاعدا، وبصفة خاصة لا تستطيع الولايات المتحدة تجنب التدخل في صراع كشمير، وكذلك لا تستطيع ترك الإسرائيليين والفلسطينيين وجها

لوجه، ومنذ زمن الحرب الباردة سيطر على اللعبة الإقليمية تقابل التحالفين الضمنيين؛ وهما تحالف الاتحاد السوفيتي والهند وتحالف الولايات المتحدة وباكستان وزاد من تعقيد اللعبة العنصر الصيني، ومن الآن فصاعدا أصبح البحث عن تسوية وقتية أو بالأحرى مصالحة بين الأخوين المنفصلين أولوية، وهنا يمكن لنا التوقع بأن الواقعية سوف يكون لها - على الأقل لفترة - اليد العليا على الأيديولوجية، والأفضل - على الفور - أن يكون هناك باكستان يحكمها بالفعل نظام استبدادي؛ ولكن تشكل دولة قوية تشارك بنشاط في التحالف المقدس عن باكستان ديمقراطية من الناحية النظرية ولكن فاسدة وعاجزة وهشة في نهاية المطاف.

إزاء هذه الأحداث لا تبدو أوروبا وقد كبرت، والمؤكد أن الغالبية العظمى للأوروبيين قد استشعروا بقوة العواطف التي ترجمت بصورة جيدة في مقال كتبه أثناء الأزمة مدير جريدة لوموند جون مارى كولونباني "Jean-Marie Colombani" والذي يبدأ بهذه الجملة: "في هذه اللحظة المأساوية التي تبدو فيها الكلمات عاجزة عن التعبير عن الصدمة التي نستشعرها؛ فإن أول شيء جال بخاطري هو ما يلي: نحن جميعا أمريكيون!"، ولكن في مجال السياسة لا تسيطر المشاعر بصورة مستدامة على الساحة، وسريعا ما أعرب جورج بوش عن أن الولايات المتحدة تنوي تسوية نزاعاتها بمفردها، وأنها لا تنتظر في الحرب ضد القاعدة من الأوروبيين إلا مساعدات محددة لم تتم مساومتهم عليها، وبالتأكيد فإنه بناء على تصميم اللورد روبرتسون "Lord Robertson" في ١٢ سبتمبر قرر حلف الأطلنطي تنشيط المادة "٥" من

معاهدة شمال الأطلنطي[١٤]، ولكن الأمر لم يكن يتعلق إلا برمز ليس له أي أثر فعلي تقريبا، ومع ذلك على المدى الطويل يعد التعاون مع الدول الأوروبية أمرا لا غنى عنه وكذلك الحال بالنسبة للتعاون مع الولايات المتحدة في جميع المسائل التي تحدثنا عنها مثل التخابر ومكافحة غسيل الأموال ...إلخ[١٥]، وعلى الفور وفيما يتعلق بالعمليات العسكرية فإن الأوروبيين والاتحاد الأوروبي – بوصفهما ذلك– مهمشون، ويمكن لنا الاعتقاد أن الأمر كان سيكون مماثلا أيضا في حالة ضرب القاعدة لأهداف في القارة الأوروبية بدلا من أراضى الولايات المتحدة، وقد نخشى أن ينطبق ذلك إذا ما وقعت مثل هذه المأساة، والوضع على هذا الحال لأن اتحادنا لم يتزود بعد بدفاع مشترك حقيقي لأعلى مستوى تدابير القرار ولا على مستوى الإمكانيات، وهذا ليس السبب الوحيد.

ولا يمكن لنا أن نضع سياسة دفاع مشترك حقيقية موازية لسياسة خارجية مشتركة، ومنذ ثلاثين عاما كنا نناقش مفهوم وحدة اقتصادية ونقدية وإذا ما كانت الوحدة الاقتصادية يجب أن تسبق الوحدة النقدية أو العكس، وفي الواقع أنجزنا الاثنين في دفعة استراتيجية واحدة، وعرَضا يتعين علينا تحية النجاح غير العادي للانتقال الملموس إلى اليورو في بداية عام ٢٠٠٢–

---

(١٤) تتفق الأحزاب على أن هجومًا مسلحًا ضد طرف أو أكثر، يحدث في أوروبا وأمريكا الشمالية سوف يعد هجومًا على الأطراف الأخرى، ومن ثم يتفقون على أن كل طرف منهم يكون في حالة دفاع شرعي فردي أو جماعي، حسب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، ولكل طرف بشكل فردي أو بالاتفاق مع الأطراف الأخرى، أن يحدد الفعل الذي يراه ضروريًا بما في ذلك استخدام القوة المسلحة من أجل إقرار الأمن والسلام في إقليم شمال الأطلنطي .

(١٥) انظر فصلا في توني بعنوان "ميكانيكا وجيبولوتيكا غسيل الأموال"، في مونبريال "RAMSIS" ٢٠٠٣ .

أي تداول العملة الورقية والمعدنية لليورو، وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمن المشترك (PESC) سوف تسير الأمور بالطريقة ذاتها، وبالتأكيد نفذت خطوات صغيرة مهمة على الطريق السليم لا سيما منذ اللقاء الفرنسي – البريطاني الذي عقد في سان مالو عام ١٩٩٨ فيما يتعلق بالدفاع، وفي مجال السياسة الخارجية لا يتعين علينا التقليل من قيمة التقدم المحرز، على سبيل المثال في أغسطس ٢٠٠١ ساهم خافيير سولانا "Javier Solana"[١٦] الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك في وضع ترتيب معقد، ولكن قابل للاستمرار في مقدونيا انتهى إلى نزع سلاح حرب العصابات الألبانية، ويستعد الاتحاد الأوروبي أيضا للاضطلاع بمسئولية حلف الأطلنطي في كوسوفا، وتصرف الاتحاد أخيرا بطريقة متماسكة إزاء يوغوسلافيا السابقة والتي يتمثل آخر تحول لها في فيدرالية جديدة بين صربيا والجبل الأسود، وربما تعين على الاتحاد أن يظهر بصورة أكثر نشاطا في هذه المنطقة؛ لأن الصرب– الذين يتابع عدد كبير منهم بتعاطف نضالية ميلوسيفتش في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بلاهاي – لا يزالون يستشعرون الضغينة.

وفي الوضع الحالي مع ذلك؛ فإن الاتحاد الأوروبي – بهذا الوصف – لا يزال عاجزا عن تأكيد مصالحه الأساسية حتى لا نقول الحيوية وحمايتها، ونأخذ مثالين وهما روسيا والشرق الأقصى أو المتوسط، ومن البديهي من الناحية الجغرافية السياسية أنه في سياق ما بعد الاتحاد السوفيتي تتضمن فكرة اتحاد أوروبي في ذاتها صياغة مفهوم روسي – أوروبي، ويتطلع الروس إلى هذا المفهوم في هذه الفترة الجد مضطربة من تاريخهم وهم

---

(١٦) أمين عام حلف شمال الأطلنطي ١٩٩٥-١٩٩٧ ، وأمين عام مجلس الاتحاد الأوروبى منذ ١٩٩٩ .

يستشعرون بوضوح في الرؤية وحدة مصيرهم معنا، ويوجد من الآن فصاعدا مجلس حلف أطلنطي – روسيا ومجموعة ثمانية، ولكن لا يوجد بعد هيكل يمكن فيه للاتحاد – بوصفه هذا – وروسيا مناقشة مصالحهما المشتركة– على سبيل المثال– على الفور بشأن كلينجراد "Kaliningrad"، وبمجرد دخول ليتوانيا في الاتحاد فإن مسألة العبور بين هذه المدينة – التي لا يمكن التشكيك في انتمائها إلى روسيا الاتحادية دون هدم البناء الذي أنشئ عام ١٩٩٠ عند إعادة توحيد الألمانيتين – وباقي الدولة ستتحول بالفعل إلى قضية أوروبية ولا ليتوانية.

أما بالنسبة للشرق الأقصى والأوسط؛ فالأمر يتعلق – من منظور المدى الطويل أيضا – بمنطقة ذات أهمية حيوية بالنسبة لأوروبا بسبب جغرافيتها، وإذا كان الأمر مرتبطًا بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني أو بالعراق أو بإيران أو بنزعات الدول الأوروبية التي أعطى لها التاريخ وزنا لهذه الموضوعات تفكر تقريبا بالطريقة ذاتها، وهي تدعو إلى تناول أكثر توازنا بين الإسرائيليين والفلسطينيين وسياسة احتواء إزاء العراق، ولكن دون تدخل عسكري جماعي ما دام لم يكن هناك موقف للدفاع المشروع وكذلك سياسة انفراج مراقبة بصورة جيدة إزاء إيران، وفي الحالات الثلاث تختلف الدول الأوروبية الرئيسية بدرجة أقل فيما بينها عن اختلاف كل منها مع الولايات المتحدة، ولكن بما أن انقسامها يرجع لأسباب ثانوية فيقتصر دورها على أمور ثانوية – ولا يعني لا دور لها – بالنسبة للولايات المتحدة وكذلك على أعمال هزئية مثل تمويل البنية الأساسية للسلطة الفلسطينية قبل المساعدة على هدمها؛ ثم بعد ذلك بلا شك قبل أن تتم دعوتها مرة أخرى لتمويلها.

إن ضرورة التكيف مع عالم آخر يحذر إحالة سؤال السياسة الخارجية المشتركة إلى زمن لا وجود له، وبالتأكيد حتى يتسنى لوحدة سياسية وضع سياسة خارجية مشتركة وتنفيذها فيتعين أن تكون هذه الوحدة بالفعل متحدة، بيد أن الآراء المناقضة متوافرة ووجود بيروقراطيات قديمة مشبعة بعاداتها ومع ذلك تحترمها بقوة لا يسوي الأمور، ومع ذلك عندما ننظر بطريقة ملموسة لا بطريقة مجردة إلى الرهانات الكونية؛ فكيف لنا ألا نستخلص إمكانية أو بالأحرى ضرورة وجود اتحاد موحد بالفعل ؟

وقد عقدت مقارنة في كتاب آخر بين البناء الأوروبي؛ بمعنى العملية الحالية منذ نحو خمسة وأربعين عاما حتى الآن والبناء الوطني كما تحدث عنه إرنست رينان "Ernest Renan"[١٧]، والحق أن المغامرتين مختلفتان ولكنهما متشابهان، فالأمر يتعلق بترجمة إلى الواقع ومن ثم بداية في شكل مؤسسات "لرغبة في الحياة معًا" تقوم على أساس فهم للماضي ومشروع مشترك، وبالنسبة لأوروبا فمن المثير نقل هذه الصرخة إلى ماسيمو دازيجليو "Massimo D'Azeglio" أحد القادة المعتدلين للريزوجمنتو "Risorgimento" خلال الدورة الأولى لبرلمان مملكة إيطاليا الموحدة حديثا: "لقد صنعنا إيطاليا والآن يتعين علينا صناعة الإيطاليين"، وفي الوقت الحالي تتمثل الأولوية في صنع أوروبا قبل الأوروبيين لا سيما أن المزج بين حرية الانتقال واليورو يسهم في ذلك بشكل قوي، ويأخذ التحدي في هذا الصدد طابعا مؤسسيا، وفي

---

(١٧) Voir Th. De Montbrial, *Il est necessaire d'esperer pour entreprendre...*, op. cit., 2 e partie, chapitre 7 : «Quel avenir pour la France ? » et « Vers l'Europe, "nation extraordinaire'', dans Cl.Bedear (dir), *Le courage de reformer*, Paris, Odile Jacob, 2002 .

ديسمبر ٢٠٠١ قرر المجلس الأوروبي في ليكن "Lacken" وضع اتفاقية حول مستقبل الاتحاد الأوروبي للإعداد لإصلاح المؤسسات تحت رئاسة الرئيس الأسبق فاليري جيسكار ديستان، وكانت المهمة ضخمة وتستحق وصفها بالتاريخية، ويدخل توسيع الاتحاد في حيز التنفيذ ويزداد عدم تجانسه، وهكذا شاهدنا خلال الأشهر الأخيرة انتصار الاشتراكيين (الشيوعيين السابقين) والتشكيك في السلوكيات الاقتصادية والمالية في بولندا، إن اتحادا ممتدا وغير متجانس وأعرج على المستوى المؤسسي سيؤول لا محالة إلى الانفجار، ولكن كيف يمكن التوصل على العكس إلى اتحاد متسع بالفعل ولكن متجانس ويدار بطريقة سليمة ؟ هذا هو التحدي الذي يتعين على الاتفاقية مواجهته، وفي انتظار نجاح هذه الأعمال تظل أوروبا مهمشة في الشئون العالمية الكبرى.

أحادية الجانب الأمريكي :

هل ضارب بن لادن على ضعف النفسية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر؟ إذا كان الأمر كذلك فقد أخطأ بطريقة بديهية، لأن الحشد الوطني كان غير عادي ومستداما، واصطفت الأمة بصورة جماعية وراء جورج دابليو بوش الذي وجد لنفسه بهذه الطريقة مهمة تاريخية، وارتفعت فجأة شعبيته – التي كانت تنخفض في منتصف عام ٢٠٠١ – لتبلغ قمما غير مسبوقة منذ فرانكلين روزفلت، وخلال شهور كانت "الحرب ضد الإرهاب" الموضوع الأساسي إن لم يكن الوحيد لانشغالاته، وبدا كعصا سحرية لمحاولة إعادة بناء سلطة رئاسية أضعفت بشدة منذ ووترجيت في بداية السبعينيات، وعند اقتراب انتخابات منتصف المدة في نوفمبر ٢٠٠٢ فقد حاولت السياسة الصغرى في التفوق مرة أخرى على

الأقل بطريقة ظاهرية لأنها لم تختف قط، ومن ثم تفاعل الشعب الأمريكي بطريقة متميزة ولكن – على الأقل في مجال – بنوع من السذاجة الجماعية، وتساءل بالفعل رجل الشارع منذ ١١ سبتمبر ما مصدر "عدم حبهم لنا وحتى كراهيتنا إلى هذا الحد؟" إن إحدى سمات الثقافة الأمريكية والمشتركة أيضا مع السكان المتطبعين حديثا والتي تشكل قوة وفي الوقت ذاته ضعفا هى بالفعل هذا الأسلوب من العرقية ؛ والذي بمقتضاه نؤكد بصدق وحسن نية على العالمية – ومن ثم التفوق المطلق – لثقافتنا.

إن الغالبية العظمى من الأمريكيين – والتي يعد جورج دابليو بوش في هذا الصدد ممثلا مثاليا لها – لا تشك في أن "النموذج الأمريكي" هو الأفق الذي لا يمكن تجاوزه لكل ساكن في هذا الكوكب، وعندما تصل أصوات ناقدة يتم تجاهلها أو تعزى إلى قوى تجهيلية، وهذا ما يحدث في المؤتمرات الدولية؛ حيث تمتلك دول العالم الثالث مقعدا كاملا – كما هو الحال في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية وجميع أشكال التمييز الذي عقد في مدينة دربن قبل بضعة أيام فقط من وقوع الهجمات، وشاهدنا فيه معارضة عامة ضد ادعاء الغربيين فرض قيمهم وضد ثقافاتهم بما أنهم عادة ما يطبقون بصورة عملية مبدأ الكيل بمكيالين، والمؤكد أن الولايات قدمت في دربن تنازلا موافقا للجو العام بقبولها "الاعتذار" عن العبودية، ودقت الولايات المتحدة الباب أيضا مع إسرائيل في ٣ سبتمبر عندما تحولت نحوها الاتهامات بالعنصرية.

ويثير الشعور بالذات الأمريكية بداهةً العداوة وحتى الكراهية عندما يقترن – في ممارسة السياسة الخارجية – بالقوة بالمعنى الواسع للكلمة، وكل ذلك لا يفسر بن لادن بصورة مباشرة ويبرره بصورة أقل؛ كما لم تكن

اعتبارات اجتماعية بحتة كافية لتفسير هتلر، ولكن هناك دائما مخلوقات شيطانية بين البشر وبن لادن واحد منهم، فقد نجح في استغلال كراهية الغرب وبصفة خاصة كراهية أمريكا التي كانت جذورها قد امتدت بقوة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي؛ بينما كان يُسقط المنتصرون في الحرب الباردة أحلامهم الصوتية على نهاية التاريخ.

تعكس السياسة الخارجية للولايات المتحدة بالضرورة العالمية العرقية المتأصلة في هذا البلد، وفي هذا المجال كما هو الحال بالنسبة لمجالات أخرى يرتبط الشكل بالمضمون ارتباطا وثيقا ولكن لا يحدد أحدهما الآخر بصورة كاملة، ومن وجهة النظر تلك فإن الأسلوب المباشر وحتى الحاد للرئيس جورج دابليو بوش يتناسب بصورة أفضل مع داخل البلاد عنه مع خارجها، ويبدو كما لو كان الرئيس الرابع والثلاثون يتفنن في صدم الهمجيين، والهمجيون هم الآخرون كما يميز العرب "دار الإسلام" عن "دار الحرب"، ومن بين المظاهر الأخيرة لهذا الشكل من العنف نذكر النزاع حول الصرب؛ ولكن بصفة خاصة الرفض التام والقاطع لمحكمة الجنايات الدولية، وفي بداية يوليو ضربة القوة الأمريكية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (التشهير بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك) لتعديل النظام الأساسي للمحكمة وفقا لما يناسبها، وبسبب عزلتها اضطرت واشنطن إلى التخلي عن بعض متطلباتها وقبلت حلاً توافقيًا، ولكن لم يخرج القانون الدولي ولا مجلس الأمن من هذا الموضوع سالمين تماما، وبسبب التكرار فإن هذا النمط من السلوك لا يسهم في تخفيف آثار ما يراه باقي العالم على أنه تعالٍ، والحق أن القوة العالمية الأولى مقتنعة ببساطة بقانونها السليم ويتفوق دستورها وفاتورة الحقوق بالنسبة لها على القوانين الدولية.

وتُظهر السياسة الخارجية الأمريكية من الناحية الهيكلية ازدراءً عميقا حول المضمون إزاء المؤسسات الدولية وبصفة أعم إزاء مبدأ تعدد الأطراف، ويفهم الفرنسيون ذلك بطريقة واضحة لأن الجنرال ديجول نفسه كان يصف الأمم المتحدة منذ زمن ليس ببعيد بـــ "هذا الشيء"، واعتادت فرنسا تدريجيا على هذا الشكل الجديد من الدبلوماسية من ناحية؛ لأنها تشارك في جوهر العملية الأوروبية ومن ناحية أخرى بسبب نقص وزنها النسبي في العالم، وفي يومنا هذا يميل الأمريكيون أحيانا إلى أن يروا في الأمم المتحدة آلة حرب ضدهم، ولا يقبلون عن طيب خاطر الاشتراك في اتخاذ القرار داخل حلف الأطلنطي، كما ظهر ذلك عام ١٩٩٩ بمناسبة العمليات ضد صربيا ميلوسيفتش حيث لم يكف الجنرال كلارك "Clark" عن الشكوى لعدم شعوره بحرية حركة كافية، ومن المؤكد أن عمليات ١١ سبتمبر قادت الولايات المتحدة – بصفة احترازية – إلى تسوية متأخراتها في اشتراكات الأمم المتحدة، كما هيأت – كما شهدنا – التوصل إلى اتفاق مع روسيا حول نزع السلاح النووي، ولكن فيما يتعلق بالأمم المتحدة لا يعد أي إجراء تكتيكي تغييرًا استراتيجيا، أما فيما يخص العلاقة الجديدة مع روسيا فإنها لا تترجم بأي صورة العودة إلى فلسفة السيطرة على السلاح "arms controle" التي وضعتها ونفذتها خلال الحقبة السوفيتية.

ويعد ما نطلق عليه "أحادية الطرف" بداية رفض لتعددية الطرف المؤسسية التي يتعين تمييزها عن "تعددية الطرف حسب الطلب"؛ وهي التسمية الجديدة التي أطلقها ريتشارد هاس "Richard Haass" مدير سياسة تخطيط العاملين بالخارجية الأمريكية، والأمر يتعلق بتسمية ملتبسة لأنها لا تستهدف سوى الائتلافات الخاصة بالمناسبات، والرفض ليس تاما؛ فقد تعلمت

الولايات المتحدة التكيف مع منظمة التجارة العالمية، ولكن ذلك فيما يتعلق بالشئون السياسية الكبرى، وفي هذا الصدد فإن الدولة الأمريكية ليس لها حليف أفضل من دولة إسرائيل الصغيرة التى وقعت بطريقة نمطية على المعاهدة المنشأة للمحكمة الجنائية الدولية في ديسمبر ٢٠٠٠؛ ولكنها غير مستعدة للمصادقة عليها، وهذه المحكمة مشكوك سلفا في كونها غير محايدة على الرغم من كل الاحتياطات المتخذة.

ومع ذلك فإن مسألة تعددية الأطراف في الوضع الحالي للعلاقات الدولية لا تثار بأسلوب كل شيء أو لا شيء، فالدول الكبيرة (من حيث المساحة والسكان مثل: الصين أو الهند أو حتى روسيا) – التي يسمح لها وضعها – تحاول قدر المستطاع الإبقاء على الدبلوماسية الثنائية التقليدية، وعندما نتحدث عن أحادية الجانب الأمريكية فإننا نفكر أيضا بطريقة أكثر خصوصية في طبيعة علاقاتها مع حلفائها، وفي حقبة الحرب الباردة وفي إطار الحلف الأطلنطي؛ كان يتم – حتى الغثيان– مناقشة التوازن أو بالأحرى انعدام التوازن في عملية اتخاذ القرار داخل المنظمة، وكذلك فحوى مفهوم "التشاور" بين الأخ الكبير والآخرين، والآن فإن حلف الأطلنطي لا يتسم بالمركزية ذاتها في العلاقات عبر الأطلنطي والأسئلة التي كانت تعتبر هامشية تحتل الآن الصدارة، وأصبح غياب التعددية أمرا أشد وضوحا.

وهذا هو الوضع إزاء النزاع الإسرائيلي– الفلسطيني، فبعد مرحلة أولى من اللا مبالاة – تعود بصفة خاصة إلى فشل سياسة بيل كلينتون – فهم الرئيس الجديد قبل ١١ سبتمبر ضرورة التدخل في الملف، وغداة الهجمات بدا في البداية كأنه يرغب في إعادة توازن السياسة الأمريكية؛ عندما أعلن صراحة اعتبارا من ٢ أكتوبر ثم ١٠ نوفمبر في الجمعية العامة التابعة للأمم

المتحدة – ما لم يجرؤ سلفه على فعله – تأييده لدولة فلسطينية، وفي مارس ٢٠٠٢ أكد القرار ١٣٩٧ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والذي قدمته الولايات المتحدة "رؤية للمنطقة تعيش فيها دولتان – إسرائيل وفلسطين – جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها".

ومع ذلك ومن الناحية العملية؛ أطلق جورج دابليو بوش يد آرييل شارون حتى إنه راح – بعد التدخل العاضل لتساحل "Tsahal" في جنين – يصف رئيس الحكومة الإسرائيلية "برجل سلام" ما أدهش الشخص المعني نفسه، وفي هذه الفترة كان الرئيس قد طلب من رئيس الوزراء سحب الجيوش الموجودة في المدن تحت السلطة الفلسطينية "على الفور" ولكن كانت الآجال طويلة ولم يتم الانسحاب، وفي ١٩ أبريل قدمت الولايات المتحدة القرار ١٤٠٥ لمجلس الأمن والذي قرر إرسال بعثة "لتقصي الحقائق" إلى جنين، ثم غيرت رأيها واضعة كوفي عنان في موقف جد حرج، واقترحت بعد ذلك واشنطن فتح مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط ثم عملت على الفور على تقليل مداه إلى أدنى حد، وفي ٢٤ يونيو لم يشر إليه الرئيس، وفي خطابه في ذلك اليوم ربط كل تقدم نحو إنشاء دولة فلسطينية بتغيير ياسر عرفات؛ وأضاف هذا الاسم الشهير إلى قائمة القادة العرب الذين تريد الولايات المتحدة رأسهم.

وبالفعل تذبذب جورج دابليو بوش بعد كل من زيارة من زيارات آرييل شارون العديدة، ويرى جميع المراقبين في هذا الموقف أثر ما نطلق عليه فيما وراء الأطلنطي جماعات الضغط، جماعة الضغط اليهودية ولكن أيضًا جماعة ضغط المسيحيين المحافظين، وتلك الجماعات نفسها هي التي شنت حملات حول موضوع الجين وحتى معاداة السامية للأوروبيين بصفة عامة

وللفرنسيين بصفة خاصة إلى حد إحداث الدهشة للمجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية بفرنسا (CRIF) ورد فعل قوي للرئيس جاك شيراك، أما بوش فكان يفكر في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢، وكان يريد إن يستعيد الجمهوريون جزءا من الناخبين الذين يؤيدون عادة الديمقراطيين. إن ما نطلق عليه أحادية الطرف هو أيضا تحديد السياسة الداخلية لبعض الجوانب الأساسية وللسياسة الخارجية.

ومن الجانب الأوروبي يمكن تلخيص الموقف إزاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بالصورة التالية؛ لم يظهر عرفات على مستوى التاريخ اعتبارا من مؤتمر كامب ديفيد الثاني وفساد السلطة الفلسطينية أمر لا مجال للشك فيه، بيد أن سلطة شارون – الذي عارض دائما خطط السلام سواء كانت معاهدة السلام مع مصر أو عملية أوسلو؛ والذي تورط في ثغرة ١١ سبتمبر بتقديمه الحرب على الفلسطينيين كأسلوب للحرب الكبرى على الإرهاب – لم تكن ساحقة بدرجة أقل، وللتوصل إلى السلام يتعين على "المجتمع الدولي" تطبيق وسائل الضغط الضخمة – سلبية وإيجابية – التي تتوافر لديه إزاء الطرفين اللذين يعتمدان بالفعل بطريقة كبيرة على الخارج لبقائهما، ولبلوغ غاية نهائية– يتفق عليها الطرفان بصورة كبيرة – يُعد العمل المنسق بصورة أفضل بين الأمريكيين والأوروبيين ضروريا؛ فالطرفان لديهما النزعة ليكونا الضامنين الأخيرين للحفاظ على السلام بمجرد إعادة إقامته والذي يمكن حمايته عن طريق قوة تدخل موجودة في الميدان.

وفي مجال أقل مأساوية بداهة؛ فإن تحديد الأساس للسياسة الخارجية عن طريق السياسة الداخلية ظهر بصورة جلية خلال الشهور الأخيرة على المستوى التجاري، فعندما قرر الرئيس جورج بوش فجأة حماية قطاع

التعدين – الذي كان يعاني ضعفا شديدا؛ لأنه لم يستطع تنفيذ إعادة الهيكلة اللازمة – عن طريق الحواجز التعريفية، وزاد بصورة ضخمة الدعم للمزارعين فقد ناقض سياسة التجارة الحرة التي كانت محورا أساسيا لمشروعه الأول وذلك مقابل إثارة حفيظة شركائه الأجانب، وحتى جزء من اليمين الجمهوري الممثل بصورة جيدة عن طريق جريدة الوول ستريت "Wall Street Journal"، ولكنه لم يشف من هذا الداء، ففي الحالتين اتخذت القرارات حصريا وفقا للاعتبارات الانتخابية وترك لممثل التجارة الموهوب روبرت زوليك "Robert Zollick" المهمة الصعبة للدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه وذلك بإعداد خطاب لا يؤمن أغلب الظن بأي كلمة فيه، ومع ذلك دخلت الولايات المتحدة في دورة مفاوضات متعددة الأطراف جديدة في الدوحة، وفي ديسمبر ٢٠٠١ حصل الرئيس – بصوت مغلب بمجلس النواب – على تصويت لصالح هيئة تنشيط التجارة "Trade Promotion Authority" التي تعطي للسلطة التنفيذية وسائل للتفاوض حول حلول توفيقية.

ولاختتام هذه الملاحظات التكميلية حول السياسة الخارجية الأمريكية منذ ١١ سبتمبر؛ نضيف بضع كلمات حول أمريكا اللاتينية، ففي بداية رئاسة جورج دابليو بوش – وهو من ولاية تكساس – حدد الرئيس أولوية تتمثل في إنشاء منطقة للتجارة الحرة تغطي القارة بأسرها، وربما كان من الممكن أن يستمر بنشاط لولا تحويل الظروف لانتباه بصورة مستدامة.

ومن الناحية العملية؛ تثير سياسة الإدارة الجديدة بشأن أمريكا اللاتينية الكثير من التساؤلات، ويدير هذه السياسة أوتو ريخ "Otto Reich" وهو شخصية حولها الكثير من الجدال ولم يحصل بعد على تأكيد مجلس الشيوخ، فمن ناحية يبدو أن الولايات المتحدة لم تكن غريبة عن محاولة الانقلاب على الرئيس

الفنزويلي هوجو شافيز "Hugo Chavez" الذي كانت شعبيته لا تروق لها على الإطلاق، وفشلت هذه المحاولة، ومن ناحية أخرى تخلت واشنطن عن الأرجنتين تماما التي كان جزء كبير من سكانها يعاني البؤس، ويبدو في يومنا هذا أن القمة الجغرافية السياسية لورقة الأرجنتين لا تساوي شيئا بالنسبة لواشنطن، وذلك على نقيض بلد يعاني صعوبات اقتصادية شديدة مثل تركيا، وإذا كانت بيونس إيرس تريد مساعدة فيتعين في البداية أن تجري إصلاحات، وإذا لم ينجح أي من الحكومات المتعاقبة في إجراء هذه الإصلاحات؛ فإن مصير البلاد سيكون مجهولا، ما الشكل الذي يمكن أن تؤول إليه الفوضى في الأرجنتين؟ ما نمط الأحداث التي من شأنها أن تجبر واشنطن على اتخاذ رد فعل؟ كثير من الأسئلة لا يمكن لنا في الوقت الحالي سوى الجدال حولها. وعلى الفور لا يبدو أن الولايات المتحدة أو البرازيل تخشى من انتشار أزمة تعتبر نوعية، ويرجع تشكك الأسواق المالية إزاء البرازيل بصورة أكبر إلى عدم الثقة الذي يحيط بخلافة الرئيس فرناندو هنريك كاردوزو "Fernando Henrique Cardaso".

وفي مقدمة الفصل السابق – في يوليو ٢٠٠١ – كنت قد اخترت موضوع التباطؤ الاقتصادي، وبعد عام بينما وقعت صدمتان إضافيتان لا يزال الاقتصاد العالمي يقاوم، والصدمة الأولى الخاصة بالحادي عشر من سبتمبر امتصت بصورة متميزة على الرغم من أثرها المباشر على قطاعات أنشطة مهمة، مثل: النقل الجوي أو التأمينات، ومن أثرها غير المباشر على استهلاك الأسر في الولايات المتحدة. وبعد مضي أقل من شهر على الاعتداءات؛ استطاعت بورصة نيويورك أن تستأنف نشاطها بنجاح على الرغم من فوضى وول ستريت، والصدمة الثانية كانت قضية إنرون

"Enron" والقضايا التي تلتها، وفي هذه المرة تزعزعت الثقة بشدة في الإدارة الرشيدة للنظام الرأسمالي.

وبالفعل وفي أقل من عامين، تبخرت ثلاث أساطير كانت ذات تأثير بالغ بصفة خاصة؛ فاختفت الدورات الاقتصادية وأصبحت أمريكا منيعة وبلغت المنافسة درجة من الكمال حتى إن السوق أصبحت تمنح لكل شركة قيمتها الحقيقية، وساهم الموقف القاطع لواضعي أيديولوجيا العولمة الذين كانوا يرفضون هذه الأساطير دون الإعراب عن أدنى تحفظ في إثارة ردود فعل مفرطة أحيانا ولكن شافية في أغلبها، وعلى أي حال بدا من الضروري اتخاذ القرار الخاص بالاعتراف بأننا لم نتخلص من الدورات، وأنه في مطلع الثورة الصناعية الجديدة يمكن للشركات الوقوع في أخطاء جسيمة بل واحتيالات كبيرة دون أن ندرك ذلك، فقد لوثت أمريكا القوية في اثنين من رموزها، وهي تدرك الآن أنها تعيش في ظل خطر متوقع حدوثه بغتة، وأخيرا ألقى الخزي سريعا على الرأسمالية التي كانت توصف بالشفافية بفضل المحللين الماليين ووكالات الترقيم وبصورة طبيعية شركات المراجعة.

وفي هذه الظروف ليس من المدهش أن تجد البورصات نفسها مضارة بحركات واسعة النطاق، إن أحد الأسباب التي منعت الاقتصاد الحقيقي من المعاناة حتى وقتنا هذا بصورة أكبر من حزمة الظروف غير المناسبة؛ يتمثل في فاعلية التعاون بين البنوك المركزية، هذا التعاون الذي يبدو في وقت الأزمات، ومن ثم إذا كان من المفترض أن تتفاقم أزمة البورصة فإننا لا نعرف كيف يمكن للاقتصاد الحقيقي ألا يتأثر بها، إن أصغر مؤشر في صالح نمو النشاط في الولايات المتحدة أو ضده يثير رد فعل مفرطا للأسواق التي تتسم بشدة العصبية، فانعدام الثقة قوي على المدى القصير.

وعلى المدى المتوسط هناك أسباب للتفاؤل، فلم يتم القضاء على ثورة التكنولوجيا والمعلومات عن طريق أخطاء بعض الشركات؛ وبصفة عامة كما أثبت شمبيتير "Schumpeter" في كتابه الشهير "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" تستمر الرأسمالية في البقاء بالتكيف والتحول المستمر، أما الولايات المتحدة فقد أثبتت بالفعل أنه لا يمكن لأي قاعدة أن تذلها، ومن ثم يعد التنبؤ الفن الأكثر إحباطا، والمؤكد أن العولمة تحتفظ لنا بمفاجآت أخرى كثيرة، وفي كتابها المقتضب والمتميز تؤكد تيريز دلبش "Thérèse Delpech" أن العالم قد أصبح بالفعل فوضويًا وأظهرت الكاتبة تشاؤما مفرطا من وجهة نظري ولكنها وجدت الكلمات المناسبة بقولها: "يمكن لظاهرة المفاجأة الاستراتيجية وحدها أن تكون السمة التي تميز الحقبة المقبلة"(١٨)، وأكثر المفاجآت الاستراتيجية المدهشة التي وقعت في العام الأول من القرن جاءت من كهف موجود في مكان ما في أفغانستان.

---

(١٨) Th. Delpech, *Politique du chaos. L'autre face du monde*, Paris, Le Seuil, 2002, p. 57.

الفصل السادس عشر

يوليو ٢٠٠٣

جورج بوش الابن ضد صدام حسين - خلفيات حسابات واشنطن - النقاش بشأن شرعية الحرب - حرب الخليج الثانية. "معسكر السلام" وتناقضاته - هل ماتت الأمم المتحدة؟ هل يقع الطلاق بين أوروبا وأمريكا ؟ حالة الاتحاد الأوروبي – ما الأهداف المقبلة؟

جورج بوش ضد صدام حسين :

سيطرت الحرب على العراق على المشهد الدولي خلال الاثنى عشر شهرا الماضية، فقد كان جليا أن إدارة بوش قامت بوضع صدام حسين على رأس أولوياتها منذ صيف ٢٠٠٢ وربما من قبل. فقد روى الصحفي بوب وورد من صحيفة الواشنطن بوست في بداية كتابه عن فترة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠١١ والصادر بعنوان" بوش والذهاب إلى الحرب"[١] ؛ قصة اللقاء الأول بين جورج تينيت مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) وجورج

(1) B. Woodward, *Bush s'enva-t-en guerre*, Paris, Denoel, 2002 (edition originale: *Bush at war*, New York, Simon and Schuster, 2002).

بوش الرئيس المنتخب قبيل توليه سدة الرئاسة. فقد حدد تينيت في هذا اللقاء ثلاثة تهديدات رئيسية ترى وكالة الاستخبارات أنها تؤثر على الولايات المتحدة؛ وهي: بن لادن وتنظيم القاعدة وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وصعود الصين. وعلى الرغم من هذا أُخذت الاستخبارات الأمريكية على غرة بعد بضعة شهور فقط من هذا اللقاء حين وقعت الاعتداءات على مركز التجارة العالمي وعلى مبنى وزارة الدفاع (البنتاجون). وسارعت فور وقوع هذا الحدث المأساوي إلى تحديد مرتكبيه ثم التخطيط لشن حرب ضد أفغانستان التي كان تسيطر عليها آنذاك حركة طالبان.

وما نتج عن هذه الحرب من إعادة لتوزيع الأوراق؛ جعل واشنطن تنظر إلى الصين باعتبارها شريكًا ممكنًا وليس منافسًا أو خصمًا محتملاً. فلم تعد الولايات المتحدة بعد أن وجدت ضالتها في عدو أطلقت عليه اسم "الإرهاب" في حاجة إلى أن تستبدل بالاتحاد السوفيتي السابق دولة بمقدورها أن تعيد بناء عالم ثنائي القطب(٢). وأصبح من اللازم بعد ذلك تكثيف الجهود ضد الإرهاب بكل أشكاله، مثل: تنظيمات القاعدة وضد انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية (أسلحة الدمار الشامل). وهكذا أصبح إسقاط صدام حسين الأولوية الجديدة بالنسبة لفريق في إدارة بوش، وهم المحافظون الجدد، حيث كان نائب الرئيس ديك شيني ملهمهم إن لم يكن زعيمهم. فقد كان الرئيس العراقي يجسد لهم بالفعل الشر المطلق- أي الجمع الفعلي أو المحتمل بين أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، فإسقاط صدام حسين ونظامه من شأنه أن يحقق عدة أهداف بضربة واحدة؛ منها القضاء على خطر داهم وتوجيه تحذير جاد إلى جميع "الدول المارقة" المجاورة (إيران وسوريا

(٢) انظر: الفصل السابق.

وغيرهما) أو البعيدة (كوريا الشمالية وغيرها)، بل والأفضل من هذا كله إقامة نظام صديق في بغداد من شأنه إعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط، وبهذا يخف اعتماد الولايات المتحدة على المملكة السعودية بشكل كبير.

وليس معنى هذا أنه قد تم اكتشاف الوهابية وآثارها بعد الحادي عشر من سبتمبر؛ فالكل يعرف منذ أمد بعيد أن المنظمات السعودية تمول كل ما ينتسب إلى الإسلام خيره وشره. فقصة بن لادن معروفة للجميع، ولكن علاقة الثقة بين الرياض وواشنطن كانت قد تدهورت بشكل كبير خلال عقد التسعينيات. ومن شأن تصفية واشنطن لحسابها مع صدام حسين زيادة قدرتها على التصرف بشكل هائل.. وكان واضحًا بالطبع البعد النفطي في هذا الشأن. فالكل يعلم مدى اهتمام ديك شيني العام والشخصي بالمسائل المتعلقة بالطاقة. ولكن لا يعتقد أحد أن هذا البعد هو أصل كل الأشياء؛ ومن ثم الانزلاق إلى رؤية كاريكاتورية كتلك التي تفنن فيها المحللون الأنجلو ساكسون عندما اختزلوا سياسة فرنسا في الشرق الأوسط في مصالحها الاقتصادية في المنطقة سواء كانت حقيقية أو مفترضة. كان كسب رهان صدام حسين بالنسبة للمحافظين الجدد يعني تمهيد الطريق أمام تسوية للمسألة الإسرائيلية الفلسطينية وللمسألة الإسرائيلية- العربية بشكل عام.

خلفيات حسابات واشنطن:

كانت حسابات واشنطن وتقديراتها ترتكز إلى مفهوم استراتيجي ورؤية أخلاقية. أما المفهوم الاستراتيجي فكان يستند إلى ركيزتين. تتمثل الأولى في التفوق العسكري للولايات المتحدة كمًا ونوعًا. فمن ناحية الكم تمثل نفقاتها في مجال الدفاع نحو ٤٠% من الإنفاق العالمي- أي نحو أكثر من ثمانية

أضعاف إنفاق أي دولة أخرى على سطح الأرض وأكثر من ضعف ميزانيات دفاع دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، وهو فارق هائل وفي ازدياد. أما من ناحية الكيف فالهوة شاسعة، فالولايات المتحدة تنفق- على سبيل المثال- على البحوث والتطوير في مجال الدفاع أربعة أضعاف ما يخصصه الاتحاد الأوروبي الذي يفتقر بالإضافة إلى هذا إلى سياسة تنسيقية. تنطبق الرغبة في التفوق على الخصوم المحتملين على الحلفاء أيضا سواء كانوا مؤقتين أو "دائمين". تسعى الولايات المتحدة إلى أن تكون قادرة على تحقيق النصر في أي معركة قد تجد نفسها مشتبكة فيها ليس فقط بسرعة كبيرة وإنما بأقل أضرار جانبية ممكنة بالنسبة لقواتها بالطبع؛ وبالنسبة أيضا للقوى البشرية والمادية لخصومها، ويعزى ذلك بشكل كبير إلى أسباب تتعلق بطبيعة الديمقراطيات الحديثة.

أما الركيزة الثانية فتتمثل في مفهوم الوقاية الذي ناقشناه في الفصل السابق، حيث يعترف ميثاق الأمم المتحدة بحق الدفاع الشرعي (المادة ٥١). ويعتبر العديد من القانونيين أن كل دولة مفوضة في اتخاذ زمام المبادرة في حالة الاعتداء الوشيك. ولكن ما تعريف الاعتداء الوشيك؟ يذكرنا هذا النقاش بالجدال الذي دار إبان الحرب الباردة بشأن استراتيجية ما يعرف بـ "شن ضربة بمجرد التحذير" قبل أن يكون للقوتين العظميين "القدرة على توجيه ضربة ثانية". وكان الهدف هو معرفة التوقيت المناسب لشن هجوم نووي على الخصم مع اختيار أخف الخطرين العظيمين شأنا؛ وهما ارتكاب خطأ فادح والوقوع في المحظور سواء كان نزع السلاح أو الفناء. وتكمن المشكلة في الصراعات الحالية على اختلاف أشكالها في التعرف على الحد الحرج الذي يعمل بمثابة ضوء تحذيري. وعلى هذا الأساس تبرر الإدارة الحالية في البيت

الأبيض قيام إسرائيل بتدمير مفاعل "تموز" أو "أوزيراك" عام؛ ١٩٨١ وهو الذي باعته فرنسا إلى العراق وكان مخصصا مبدئيا للاستخدام السلمي، ولكن البلوتونيوم المنتج كان يمكن تحويله إلى أغراض عسكرية. عند الحديث عن منطق الوقاية تكمن المشكلة في قواعد اللعبة وفي محتوى القانون الدولي وتفسيره- أي من الذي يحدد الحدود الحرجة، وفي حالة نشوب نزاع من الذي يحدد الجزاءات ومن الذي يطبقها؟ وسوف أعود إلى هذه النقطة الأساسية لاحقا عند تحليل الأزمة التي نشبت عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

أما المفهوم الاستراتيجي فهو يستند إلى رؤية أخلاقية، فنحن نعلم أن جورج بوش مسيحي ورع، وهو يعتبر نفسه موفد العناية الإلهية للقضاء على الشر والإرهاب. ونحن نجد أن القومية والسياسة والدين تكاد لا تنفصل عن بعضها في الولايات المتحدة، وإن كان البعض يفضل الحديث في هذا السياق عن الوطنية . فالسياسة المحافظة والأصولية الدينية مرتبطتان بشكل وثيق. وكان أندريه سيجفريد قد اتخذ من هذه الحقيقة مرتكزًا مهمًا لدراسته عن الولايات المتحدة[٣]، وسوف أقتبس بعضا مما جاء في كتابه تبرز هذه السمات:" لا يكفي أن نذكر أن أمريكا بروتستنتية؛ وهى في تكوينها دينية واجتماعية وكالفينية بشكل خاص (....)، وينظر كالفن إلى المذهب باعتباره وسيلة للإتيان بالفعل(.....) . ويصبح للفرد مهمة في المجتمع ويصبح واجبه تقديس الحياة الاجتماعية وإضفاء الطابع الأخلاقي على الدولة (.....)، وتعاني الفردية الأمريكية ذات التكوين اللاتيني من شعورها المستمر بأنها مطاردة ومضيق عليها عيشها (....). وتتضمن الديمقراطية المتزمتة واجبات وحقوقًا؛ وهذا هو الفارق الأول بينها وبين الديمقراطيات اللاتينية والفردية

---

(3) A. Siegfried, *Les Etats-Unis d'aujourd'hui*, Paris, Armand Colin, 1927.

والسالبة. وتعد الديمقراطية هى ديمقراطية الصفوة وأرستقراطية أخلاقية لها روح تبشيرية.هذا الولع بالإصلاح وبنشر الأخلاق وبالانتصار للإنجيل كان يمكن أن يكون حكرًا علي الأمريكيين لولا وجود إنجلترا. إن كل أمريكي هو مـــناصر للإنجيل ويشعر بأن الوعـــظ من واجبه(.....). ولدى الأنجلوسكسونيين وعي بالتفوق الأخلاقي وبالواجب تجاه الآخر وهدايته وتطهيره وتقريبه من المستوى الأخلاقي للنخبة الأمريكية (...). وفي كل ما يتعلق بتنظيم الحياة الاجتماعية نجد أن الأمريكي يؤمن بالجماعة ومتعصب ويؤمن بالمطلق لا سيما من وجهة النظرالدينية (...). ويتعين على الأمريكي أن "يخلص" أخاه في الإنسانية، ويرى أن هذا قدر، ويعتبر تصدير الأخلاق الأنجلوساكسونية إلى الأجانب واجبا عليه".

وقد كتب سيجفريد هذه السطور إبان حركة تجريم المسكرات في الولايات المتحدة، ولاحظ في هذا الخصوص أن:" من بوسعه الفهم الشامل لهذه الحركة يمكنه أن يفتخر بأنه تغلغل في الروح الأمريكية"، وفي عقد الخمسينيات تجدد التيار المحافظ الأمريكي في صورة المكارثية. " فقد كانت الولايات المتحدة أثناء مجابهتها للشيوعية تواجه- حسب رأي المحافظين ليس فقـــط تهـــديدا خارجيـــا إنما أزمة شاملة دينية وأخلاقية وفكرية واجتماعية وسياسية واقتصادية. وقد أدى هذا الاعتقاد باعتبار الشيوعية منبع كل الشرور المتفشية في ذلك الوقت؛ إلى اعتناقهم المخاوف الميتافيزيقية التي عبر عنها التقليديون منذ عام ١٩٥٠"[٤]. وبعد مضي ثلاثة عقود وبعد دخول السوفيت أفغانستان وفي سياق ثورة الخوميني في إيران؛ اتخذ التيار المحافظ شكل مكافحة "إمبراطورية الشر"- أي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

---

(4) N. Kessler, *Le conservatisme americain*, Paris, PUF, « Que sais-je ? », 1998 .

وفي هذا الوقت بدأت تتشكل خصائص الفترة الحالية؛ ففي المجال التكنولوجي حدثت ثورة في الشئون العسكرية، وفي المجال السياسي ظهرت الحركات الإسلامية .

وقد عرفت الريجانية ازدهارا جديدا مع تولي جورج دابليو بوش ولكن في صورة أقل جاذبية؛ فقد بدأت شخصيات عدة نافذة في الإدارة الحالية مثل: شيني ورمسفيلد وولفوويتز أو برل؛ في شن حملاتها الأولى في عقد الثمانينيات، ولم يعد الأمر يقتصر على مقاومة إمبراطورية الشر، ولكن امتد ليشمل الشر المطلق في حد ذاته الذي تجسد في "الإرهاب". صحيح أن بوش انتخب في ظروف غاية في الصعوبة؛ وأن مزاج الأمريكيين في مجملهم في نهاية عهد كلينتون لم يكن محافظاً بشكل خاص، ولكنهم انضووا تدريجيا تحت لواء رئيسهم الجديد وأبدوا سخطهم ضد كل من يعوق سبيله. ثم أتي الحادي عشر من سبتمبر ليقلب الأوضاع. ولكن لكم من الوقت؟ إن ابن لادن نفسه الذي يجسد التعصب الديني لم يكن ليتنبأ به.

النقاش بشأن شرعية الحرب:

إنه لمن المرجح بشكل قوي أن الرئيس بوش كان عازما على شن الحرب على صدام حسين منذ صيف ٢٠٠٢؛ وإن كانت حالة المعلومات المتاحة حاليا لا تتيح التدليل على ذلك. ولا يعني هذا الطرح بطبيعة الحال أن القرار السياسي كان قد تم اتخاذه، فلم يكن من الممكن في أغسطس ٢٠٠٢ سوى الحديث عن آليتين: الآلة العسكرية وهى الآلية الثقيلة؛ وكان إعدادها يستلزم عدة أشهر ولم تكن وزارة الدفاع جاهزة إلا في نهاية شهر يناير.

والآلة الدبلوماسية حيث حرص بوش- بقدر الإمكان- على الحصول على دعم منظمة الأمم المتحدة. فإذا لم يتمكن من ذلك كان بحاجة على الأقل إلى ائتلاف خاص أو ما أطلق عليه "ائتلاف الإرادة"؛ وفق مذهب "التعددية حسب الطلب" الذي وضعه ريتشارد هاس الذي تحدثت عنه في الفصل السابق.

لم يكن البنتاجون في حاجة إلى حلفاء من وجهة النظر العسكرية البحتة. وهو الأمر الذي كرره رامسفيلد لمدة عدة أشهر حتى للمملكة المتحدة؛ وذلك للقضاء على أي شك في هذا الموضوع. أما وزارة الخارجية فكان يشغلها أمران : المشروعية الخارجية للسياسة الأمريكية الخارجية في مجملها ومن ثم التداخلات التي يمكن أن تحدث بين المسألة العراقية والملفات الأخرى. والآخر وهو الأهم رغبة الرئيس في الحصول على الحد الأدنى من الدعم الخارجي؛لإرضاء الرأي العام في بلاده الذي كان يعرف مدى هشاشته. والحق أن الموقف الذي اتخذته واشنطن من الأمم المتحدة كان يتسم بالتناقض منذ بداية الأزمة. فبدلا من أن يسوق الرئيس جورج دابليو بوش الحجج المعتادة بشأن شرعية أو مشروعية ما سوف تقدم عليه الولايات المتحدة من عمل؛ تعرض لمصداقية المنظمة في الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢ سبتمبر، فقد أكد أن بلاده باعتبارها قوة عظمى ستقوم-على أي حال-بالتدخل في العراق، وأن مصلحة الأمم المتحدة واستمرارها كي لا تتعرض للمصير الذي آلت إليه عصبة الأمم في فترة ما بين الحربين العالميتين تحتم عليها الانضواء تحت زعامته.

وينطوي هذا الموقف على أمرين: وضع عام واستراتيجية دبلوماسية خاصة. أما الوضع العام فيتعلق بمكانة الأمم المتحدة في النظام الدولي، فكلما

كان وضع الدولة الحالي أو المحتمل ضعيفا اشتد ميلها إلى اعتبارالأمم المتحدة حجر الزاوية في النظام الدولي؛ ولذا تزداد إشارات فرنسا إلى الأمم المتحدة كمرجعية تزامنا مع ضعف قدرتها النسبية. لذا لا تعترف أمريكا بوصفها القوة العظمى الوحيدة بأي دور مركزي للأمم المتحدة يعينها في ذلك بشكل كبير أيديولوجية المحافظين الجدد. وترفض بكل بساطة إحدى المسلمات التي تربط شرعية أي تدخل خارجي بتصويت مجلس الأمن؛ وهي مسلمة يدحضها الواقع التاريخي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتعتبر أمريكا أن قيام منظمة يفترض أنها عالمية باختيار ليبيا لترأس لجنة لحقوق الإنسان هي منظمة تسعى ببساطة لتشويه سمعتها، وهو رأي لا يخلو من أهمية. وفي الوقت الذي تتم الدعوة فيه إلى إسقاط "نظام وستفاليا"؛ نجد أن الدولة الأولى في العالم تؤكد بصوت عال سيادتها المطلقة، ومن ثم حقها في أن تقرر بمفردها وبموجب مبادئ دستورها أن تشن حربا أولا تشنها. ويتجلى هذا الموقف الفظ في مجالات ذات صلة؛ كرفضها للمحكمة الجنائية الدولية وقيامها بإبرام عدة اتفاقات ثنائية خاصة مع بلدان أوروبا الشرقية التي انضمت مؤخرا إلى منظمة حلف شمال الأطلنطي، وهي اتفاقات تقضي بعدم تقديم المواطنين الأمريكيين إلى العدالة الدولية. وتتخذ فرنسا بشأن هذه المسألة المهمة موقفا يناقض تماما الموقف الأمريكي.

أما فيما يتعلق بالاستراتيجية الدبلوماسية الخاصة فتمثلت في تركيز النقاش بشأن أسلحة الدمار الشامل داخل "المجتمع الدولي" (وينبغي دائما استخدام تعبير المجتمع الدولي بتحفظ). ومما لاشك فيه أن واشنطن لم يكن لها أي خيار آخر بشأن هذه المسألة. كان من الممكن بالطبع التذرع من

الناحية النظرية بحقوق الإنسان، وطلب موافقة الأمم المتحدة للإطاحة بنظام يستبد برعاياه ويشكل خطرًا على جيرانه. ولكن حق التدخل كان لا يزال في بداياته ولم تكن المملكة المتحدة لتتبع خطى أمريكا علي هذا الدرب؛ ولذا كان هناك سوء فهم دبلوماسي هائل منذ اندلاع الأزمة؛ فقد كان الحديث يجري عن أسلحة الدمار الشامل، ولكن الذي كان فعليا على المحك هو الإطاحة بالنظام العراقي.

ولأسابيع طوال؛ ظل دبلوماسيون وخبراء نزع السلاح ومراقبون يقدمون الحجة تلى الأخرى على طبيعة التهديد الذي تشكله أسلحة صدام حسين على "المجتمع الدولي" وخطورته، وعن التدابير الواجب اتخاذها لتفادي هذا التهديد. وطوال الأزمة قدم الأمريكيون يدعمهم البريطانيون معلومات لا يمكن التحقق منها تسعى إلى تضخيم خطر أسلحة الدمار الشامل. ولم يكن من شأن أي مقترح بتشديد أنظمة التفتيش ليرضي واشنطن ولندن؛ حتى وصلنا إلى هذا الموقف الذي أقل ما يوصف به أنه متناقض بل وعبثي؛ حيث كان يتعين على صدام حسين نفسه أن يثبت أنه لا يمتلك أسلحة.

ولفترة ظن الرافضون لحتمية الحرب أنهم انتصروا. ففي ٨ نوفمبر ٢٠٠٢ وبعد مناقشات عسيرة؛ قدم الكل فيها تنازلات صوت مجلس الأمن بالإجماع (بما في ذلك سوريا) على القرار ١٤٤١ الذي يلزم صدام حسين بتقديم قائمة بالأسلحة، وبالمنشآت التي يمتلكها، وبقبول عودة مفتشي الأمم المتحدة، وبفتح جميع المواقع أمامهم. فإذا ما ثبت لمجلس الأمن حسب الأصول المرعية وجود خرق واضح؛ أصبح من الممكن تصور وقوع تدخل عسكري تقره منظمة الأمم المتحدة. ولكن نادرا ما يعلق الرأي العام

والسياسيون الذين يوجهونه وفق ما يرونه، أهمية حاسمة على معارك القانونيين أو الخبراء بصفة عامة. فلم يكن القرار ١٤٤١ ليحظى بتصويت بالإجماع إلا بسبب غموض النص الذي يفتح الباب أمام تفسيرات متناقضة.

وفي الوقت الذي أبدى فيه الفرنسيون سعادة متواضعة بهذا القرار؛ كانت الصحافة الأمريكية تبرز هذه النتيجة على أنها انتصار للرئيس بوش الذي كان قد حقق لتوه فوزًا تاريخيًا في انتخابات التجديد النصفي. وقد سارع صدام حسين بقبول القرار، وأعد في الآجال المضروبة ملفات هائلة يبدو أن واشنطن قد اطلعت عليها قبل الأمم المتحدة وفتح قصوره أمام المفتشين. وسرعان ما احتدم الجدال مرة أخرى فمازلنا نذكر جلسة مجلس الأمن التي انعقدت في ٢٠ يناير ٢٠٠٣ والتي كان جدول أعمالها مخصصا لمناقشة الإرهاب؛ حيث هاجم دومينيك دو فيلبان كولين باول بشأن موضوع العراق. ونتذكر أكثر جلسة مجلس الأمن المعقودة في٥ فبراير؛ حين حاول وزير الخارجية الأمريكي إقناع شركائه بحقيقة التهديد الذي تمثله أسلحة صدام حسين. وينبغي هنا أن نركز على أهمية الجلسة الأخيرة؛ لأنه بعد انتهاء الحرب بثلاثة شهور واستقرار قوات التحالف في العراق لم تظهر حتى الآن أي واقعة تثبت ما ذهبت إليه التأكيدات الأمريكية البريطانية آنذاك، مما أدى إلى ظهور جدال في لندن وفي واشنطن أيضًا لم ينته بعد، ما قد ترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة للأزمات المستقبلية التي قد تثار مجددًا بخصوص أسلحة الدمار الشامل. ولا يزال صدى الكلمة القوية التي ألقاها وزير الخارجية الألماني جوشكا فيشر في المؤتمر الخاص بالسياسة الأمنية في أوروبا والذي عقد في ميونخ في ٨ فبراير ٢٠٠٣ يدوي حتى الآن؛ حيث

احتد على دونالد رامسفيلد قائلا :" لم أقتنع بما قلت"، والسبب في ذلك أن حقيقة الأزمة- كما سبق أن ذكرنا- لم تكن الأسلحة وإنما صدام حسين نفسه.

ولكن العد التنازلي كان قد بدأ. فقد كان لدى صقور البيت الأبيض والبنتاجون جدول زمنى محدد؛ حيث كان يتعين القضاء على صدام حسين قبل صيف ٢٠٠٣. فقد كان العسكريون يودون من ناحية تجنب القيام بعمليات في الحر القائظ، خاصة إذا اضطر الجنود إلى ارتداء بزات واقية وعدم مد أمد الأزمة لما له من عواقب وخيمة على التوقعات الاقتصادية من ناحية أخرى. كذلك كان لا بد من التفرغ ابتداء من النصف الثاني من العام لإعداد الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٤. ثم تسارعت الأحداث في فبراير ومارس وتبلورت في مسألة القرار الثاني، فعلى الرغم من ادعاء جورج بوش بأن القرار١٤٤١ كافٍ في حد ذاته؛ فقد أبدى تقبلا لحجج توني بلير السياسية في ضرورة صدور قرار أكثر قوة على الرغم من ضعف المبررات الموضوعية المؤيدة للتوجه إلى الحرب. وتزعمت فرنسا بشكل أكثر وضوحًا عما كان عليه الأمر في الشهور الستة السابقة "معسكر السلم"، وبدأت حملة نشطة لضمان فشل اتخاذ قرار جديد بتوجه أمريكي- بريطاني؛ فقد كانت ترغب ألا تضطر إلى استخدام حق النقض وإن كانت هذه فرضية غير مستبعدة. وأمام هذا الوضع المعقد والمتغير والرغبة في تحقيق أقصى استفادة منه، أعلنت واشنطن أن الولايات المتحدة قد تخلت عن فكرة الذهاب إلى مجلس الأمن بسبب عرقلة فرنسا. ووجه بوش إنذارا إلى صدام حسين بأن عليه أن يختار بين المنفى أو الحرب. وفي الساعة الرابعة والنصف صباحًا من يوم الخميس الموافق ٢٠ مارس؛ بدأت الحرب مع محاولة غير

ناجحة في قطع رأس النظام. وقد أدى إعلان النبأ إلى ارتفاع فوري فى الأسواق المالية وانخفاض لأسعار النفط.

حرب الخليج الثانية :-

يعد من المبكر جدًا تحليل حرب الخليج الثانية وهى الحرب التي أطلق عليها الأمريكيون اسما له مغزى وهو "الحرية من أجل العراق "فمن المؤكد أن الشهادات ستتعدد تدريجيا وسيتم استكمالها لاحقا. وما من أحد يجهل أن القدرات العسكرية للعراق في ٢٠٠٣ كانت أقل بدرجة هائلة مما كانت عليه في عام ١٩٩١ ؛على الرغم من المغالاة المتعمدة في تقديرها آنذاك. والجميع يعلم أيضًا حجم ازدياد القدرات الأمريكية بشكل كبير خاصة في المجال التكنولوجي. وعلى الرغم من ذلك فقد تخيلنا أن وحدات صدام حسين قد توفر لها الوقت الكافي لنصب أكمنة للقوات الأمريكية والبريطانية، وكنا نتوقع معارك شرسة في المدن خاصة في بغداد، بيد أن العاصمة العراقية ليست القصبة الجزائرية.. ولم يدر بذهن أي عسكري مهني وقوع نسخة جديدة من معركة ستالنجراد؛ ومع ذلك توقع العديد من الخبراء العسكريين خاصة في باريس وموسكو حربا تدوم عدة شهور(أهى محاولة من البعض في فرض أمنياته على الواقع؟). ولكن تكرر هذه المرة ما سبق أن حدث في عام ١٩٩١ ولم تواجه قوات التحالف أي مقاومة جادة وسقطت بغداد بسهولة تدعو إلى الدهشة؛ فقد أثمرت الاستعدادات التي قامت بها الاستخبارات الأمريكية قبل الحرب خاصـــة عمليات شراء كبـــار قادة صدام حسين بالإضافة إلى الفعالية الهائلة للـــقوات الأمريكية؛ إذ كيف يمكن تقديم تفسير

آخر لحالة التلاشي التي لحقت بالقوات العراقية؟ ما هو مؤكد حتى الآن أن عملية " الحرية من أجل العراق" قد تم الإعداد لها بشكل ممتاز؛ وهو ما يعطي وزنا للافتراض القائل بأن الولايات المتحدة كانت عازمة على الانتهاء من صدام حسين أيا كانت العواقب الدبلوماسية.

ولن نستطيع التعرف علي خلفيات الحرب إلا لاحقًا، وكل طرح عن هذا الموضوع سيكون عديم الجدوى اليوم لا سيما أن المعلومات المضللة بلغت أوجها أثناء اندلاع المعركة. في المقابل يمكن التحدث عن مفهوم الصراع وهو واقع غاية في الأهمية من وجهة النظر السياسية؛ إذ هو مليء بالعبر والدروس. فالرأي العام كان منقسما في الواقع بين الاعتقاد في نصر سريع – حيث كان يتخيل أن جنود التحالف سيستقبلون بوصفهم محررين – وبين خشية أو ربما في بعض الحالات أمل خفي في أن يتمكن رجال صدام حسين من الاستفادة من الروح الوطنية العراقية – التي تشكلت بخطى حثيثة ولكن أكيدة منذ إنشاء الدولة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية– ويضعون عائقا حقيقيا أمام الغزاة. ولما لم يتحقق النصر منذ الأيام الأولى، ولما لم يقم السكان العراقيون – المتشككون والمؤطرون عن كثب من حزب البعث– بالترحيب بالوافدين خاصة البريطانيين في البصرة– ومع ظهور عدة جيوب للمقاومة هنا وهناك؛ بدأ الحديث حتى داخل الولايات المتحدة عن هزيمة للبنتاجون ولرمسفلد. وقد بدا رامسفيلد مهزوزا لا سيما بعد أن أعلن عدة قادة عسكريين متقاعدين اعتراضهم على استراتيجيته. وكان التساؤل المثار يتعلق بما إذا كان رفض البرلمان؛ التركي الذي يسيطر عليه الإسلاميــون" المعتدلون" بقيادة رجب طيب أردوغان بعد فوزهم في الانتخابات المبكرة

التي جرت في ٣ نوفمبر؛ فتح جبهة شمالية من شأنه تعريض العملية العسكرية بأكملها للخطر. ولم يتردد الكثير من المعلقين في سعيهم عن صيغ لاذعة في الإعلان عن أن الولايات المتَحدة قد خسرت "حرب الصور".

لم يكن من الممكن أن يستمر هذا الارتباك طويلا؛ فاحتل الأمريكيون بغداد دون أي صعوبة. وكان سقوط تمثال صدام حسين في وسط العاصمة يوم ٩ أبريل يرمز إلى انتهاء الحرب. وقد ذهب البعض إلى مقارنة هذا المشهد بالفتحة التي حدثت في سور برلين في ٩ نوفمبر ١٩٨٩. وبعد عدة أيام وبالتحديد يوم ١٤ استسلمت مدينة تكريت معقل الديكتاتور. وقد وجهت واشنطن تهديدا صريحا إلى سوريا بتوجيه ضربات إليها في حال فتحت أبوابها أمام الفارين من النظام المخلوع.. وهكذا انّتصر رامسفيلد. ولكن أعداءه في الولايات المتحدة وكثيرين آخرين في الخارج ممن كانوا يعارضون الحملة علي العراق وجدوا أنفسهم في حالة من الارتباك سرعان ما ازدادت في الأسابيع التالية عندما تعددت الشهادات بشأن الأعمال الوحشية التي أرتكبها الديكتاتور. وهنا يبرز سؤال: ألم يبالغ "معسكر السلام" الذي كان لفرنسا وللفاتيكان موقف مميز داخله بإعطائه الانطباع بتأييد نظام لا يستحق التأييد؟ ولاحظنا كذلك حسن استقبال السكان للأمريكان والبريطانيين في حدود ما كانوا يتوقعونه من معجزات على أيديهم، ولكن سرعان ما بدأت المشكلات أمام قوات الاحتلال. فقد بدا الأمريكان عاجزين عن استعادة النظام، وتجسد هذا العجز في النهب الذي تعرض له متحف بغداد. وقد شعر بعض العراقيين بحنين إلى النظام القديم بعد ما رأوا الفوضى التي عمت الحياة اليومية مما شجع بلا شك أعمال المقاومة. وبدءا من منتصف أبريل بدأت

مرحلة جديدة وهى مرحلة ما بعد الحرب وهي لم تكن بالإعداد الجيد نفسه كالمرحلة التي سبقتها، وهو ما لم يتشكك فيه قط المراقبون الموضوعيون.

"معسكر السلام" وتناقضاته :-

من الملائم في هذه المرحلة أن نتوقف قليلا ونعود إلى الأزمة، ولكن هذه المرة من وجهة نظر "معسكر السلام"، ما يقودنا إلى أن نتساءل عن العلاقات اليورو أمريكية ومستقبلها. اكتسب جورج بوش منذ الأشهر الأولى لفترة رئاسته سمعة قوية بأنه "من أنصار القرارت أحادية الطرف"وهى سمعة لم تخف حدتها في طريقة قيادته لـــ "الحرب على الإرهاب" بعد الحادي عشر من سبتمبر. فبالنسبة لحفنة الدول التي لا تزال تتمسك بوجود سياسة خارجية على صعيد النظام الدولي في مجمله، فإن فكرة خضوع هذا النظام لفرد حتى إن كان خيرًا هى فكرة غير مقبولة. ولا يجب هنا خلط مثل هذا الموقف بالعداء لأمريكا الذي ينتشر إلى حد ما في العالم والذي يرجع بوجه عام إلى أسباب ثقافية وسياسية على حد سواء أو لكليهما[٥]. ولا يمكن تكريس أي هيمنة وليس من عمل أي دولة إدارة باقي الدول وإن كانت بعض الدول رغبة منها في حل هذه المسألة- كالصين على سبيل المثال؛ تؤيد سياسة التوازن[٦] على نمط أوروبا الكلاسيكية. ولكن مع بداية القرن الحادي

---

(٥) J-E. Revel, *L'Obsession americaine*, Paris, Plon, 2002 ; Ph. Roger, *L'Ennemi americain*, Paris, Le Seuil, 2002.

(٦) Th. Montbrial, *L'Action…*, *op. cit.*

والعشرين كان إجمالي الناتج المحلي للصين يصل إلى ١١% من إجمالي الناتج الأمريكي؛ في حين أن تعداد سكانها يبلغ أربعة أضعاف سكان الولايات المتحدة، والقادة في بكين يعلمون أن مواجهة مع واشنطن بشأن قضية ليست لها أهمية مباشرة على بلادهم أمر غير وارد. أما روسيا فكانت قد بدأت لتوها التعافي من انهيار الاتحاد السوفيتي ولم تكن توقعاتها السكانية تسمح لها بالاعتماد على تعاف سريع، واضطرت منذ ١٩٩٢ إلى تجرع جميع الإهانات بما فيها توسع حلف شمال الأطلنطي ليشمل ثلاثًا من دول البلطيق أو إقامة قواعد أمريكية في الجمهوريات السوفيتية السابقة الواقعة في آسيا الوسطى. وبعد الحادي عشر من سبتمبر اختار بوتين التوصل إلى تفاهم مع أمريكا والإبقاء عليه ما دامت واشنطن لا تزعجه فيما هو حيوي بالنسبة له وهو وحدة الاتحاد الروسي وإعادة بناء اقتصاده. فإذا ما اقتصرنا على الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ فسنجد أن الدولتين الأخريين قد قامتا بخيارات تبدو ظاهريا متعارضة، فقد صك تشرشل مفهوم الشراكة الخاصة "Special Partnership" بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ومنذ ذلك الوقت تعين على المملكة المتحدة أن تبقى ملتحمة بالولايات المتحدة مهما حدث؛ مقتصرة طموحاتها على محاولة التأثير على الأخ الكبير من الداخل. وعلى هذا الأساس لعبت مارجريت تاتشر دورا حاسما عام ١٩٩٠-١٩٩١؛عندما أقنعت جورج بوش الأب بطرد صدام حسين من الكويت. وفي عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لم يتردد توني بلير في أن يحذو حذو جورج بوش الابن – على الرغم من ممانعة الرأي العام في بلاده- مع حثه في الوقت ذاته على عدم تجاهل الأمم المتحدة بالكامل. قد يتساءل فرنسي عما جنته

المملكة المتحدة حقيقة من انحيازها المنظم للقوة العظمى منذ ما يقرب من ستين عاما؟ وهو سؤال غير مطروح بالنسبة للبريطانيين.

تبقى فرنسا.. إنه لمثير للاهتمام أن نرى كيف ينظرهنري كيسنجر؛ وهو المراقب الأريب والعالم ببواطن الأمور في أوروبا التي ينحدر منها إلى طموحاتنا حيث يقول: "يعد نزوع فرنسا إلى التضامن مع البلدان المهيأة لتقبل سيطرتها إحدى الثوابت في سياستها الخارجية منذ حرب القرم . كذلك فإن عدم قدرة فرنسا على شغل مركز مهيمن في أي تحالف محتمل مع بريطانيا وألمانيا وروسيا أو الولايات المتحدة، واعتبارها الموقع الثانوي غير متلائم مع فكرتها عن الرفعة الوطنية؛ ومع دورها كمخلص للعالم بحثت فرنسا عن الزعامة في تفاهمات مع قوى من درجة أقل مع سردينيا ورومانيا والولايات الألمانية الوسطى في القرن التاسع عشر ومع تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ورومانيا في فترة ما بين الحربين. ويمكننا أن نلاحظ أن السياسة الخارجية التي انتهجتها فرنسا بعد ديجول لم تكن مختلفة. وما زالت مشكلة ألمانيا الأكثر قوة تؤرق فرنسا حتى بعد مضي قرن على الحرب الفرنسية-الألمانية في عام ١٨٧٠؛ وهو ما دفعها للقيام بالخيار الشجاع بالبحث عن صداقة هذا الجار الذي يشكل مصدرا للخشية والإعجاب. وكان من المفترض أن يدفعها منطق الجغرافيا السياسية إلى إقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة؛ لزيادة حريتها في المناورة على الأقل. ولكن كبرياء فرنسا حال دون بناء هذه الأواصر ودفعها إلى البحث وبشكل غير واقعي أحيانا عن أي تجمع ما أو على الأقل عن أي تجمع أوروبى لمواجهة تأثير الولايات المتحدة حتى وإن أدى ذلك إلى تبوؤ ألمانيا موقعا مهيمنا في القارة. وقد لعبت فرنسا في هذا الصدد دور المعارضة البرلمانية للزعامة الأمريكية،

وسعت إلى بناء السوق الأوروبية التي من شأنها تقديم حل بديل لهذه الزعامة وصقل علاقات مع بلدان يمكنها (أو تعتقد أنه بإمكانها) الهيمنة عليها [٧].

وتكمن أهمية هذا النص في أنه يكشف بادئ ذي بدء عن عدم فهم مؤلفه للمعنى التاريخي للاتحاد الأوروبي. فإذا كان هذا هو موقف كيسنجر؛ فمن باب أولى أن تكون هذه هي حالة النخب الأمريكية بصفة عامة؛ فالأمريكيون باستثناء ربما نفر قليل من المتخصصين لا يستوعبون أن يكون الاتحاد الأوروبي طرازًا جديدًا لوحدة سياسية في طور التشكل، وأنه يقع حاليا في مرحلة وسطى بين المنظمة الإقليمية والاتحاد، ومع ذلك ينبغي القول إننا لا نسهل الأمور في فرنسا ما يعطي وزنا ما لكلام هنري كيسنجر، فنحن تستطيع أن نميز في فرنسا بين الوسطيين المناصرين لأوروبا بقلوبهم والديجوليين المناصرين لأوروبا بعقولهم حيث يميل الفريق الأول إلى نموذج الاتحاد في الوقت الذي يسعى فيه الفريق الثاني إلى بناء يجمع عدة دول. والحق أننا نجد أن عدد الديجوليين يزداد بين الوسطيين؛ وأن هؤلاء يزداد عددهم بين الديجوليين. ومع اختلاف بسيط في المفردات نجد أن هذا الالتباس أو بالأحرى هذا التأرجح قائم بدرجات متفاوتة عند جميع الدول الأعضاء في الاتحاد، ولكن هذا لم يمنع استمرار التكامل الأوروبي حتى الآن وفق المنطق المسمى بمنطق التداعي[٨] ولا بد هنا من الاعتراف بأن هذا المنطق لا ييسر الفكرين الداخلي والخارجي لعملية التكامل.

فلنرجع إلى الأزمة العراقية.. عندما تصدى جاك شيراك ودومينيك دو فيلبان لأمريكا بقيادة جورج دابليو بوش؛ كانا يعتقدان أنهما يتحدثان باسم

---

(٧) H. Kissinger, Diplomatie, Paris, Fayard, 1996.

(٨) Th. Montbrial, L'Action..., op. cit

الغالبية العظمي لسكان العالم، وأنهما يمتثلان لقدر أوروبا كما يتصورانه، وهو أن أوروبا مقدر لها أن تحتل مكانة مهمة للغاية في عالم "متعدد الأقطاب" إلى جوار الولايات المتحدة بالطبع؛ ولكن بجوار "أقطاب" أخرى كالصين والهند أو حتى روسيا، وأن القارة العجوز تسهم في حسن ترتيب العالم ليس فقط ولا بشكل أساسي في إطار توازن القوى المرغوب فيها أيضا، وإنما في إطار احترام قواعد اللعبة الدولية؛ وهو ما يفرضه اليوم من الناحية النظرية إطار الأمم المتحدة. وأمام ما أبديناه من حماس وجدت روسيا والصين من باب أولى أن الحظ قد واتاهما وتركتنا بمفردنا على الخط الأمامي للمواجهة، وللأسف كان موقفنا يفتقر إلى الاتساق مثلما هي رؤيتنا لأوروبا ذاتها.

ولعل الاحتفال بالذكرى الأربعين لمعاهدة الإليزيه في ٢٢ يناير ٢٠٠٣ شكل منعطفا مهمًا في هذا الصدد. ففي هذا اليوم وسط الأزمة العراقية اجتمع نواب البلدين الموقعين على المعاهدة البالغ عددهم ١٢٠٠ نائب في فرساي في جو من الأبهة. ويومها صرح جاك شيراك قائلا : "تطمح في إعادة بناء أوروبا"والحق أن معاهدة الإليزيه كانت قد أثارت أصلا عند إبرامها منذ أربعين عاما جدالاً كبيرا فيما يتعلق بالولايات المتحدة؛ فقد رأت ألمانيا الاتحادية أنه من الضروري وضع ديباجة لهذه المعاهدة وجد فيها الجنرال ديجول محاولة لتفريغ المعاهدة جزئيًا من معناها. وكان من شأن الاحتفال بهذه الذكرى في السياق السائد في ٢٠٠٣ حيث كان الائتلاف الذي يتزعمه المستشار الألماني المنتهية مدته قد فاز بصعوبة في الانتخابات التي جرت في ٢٢ سبتمبر السابق- أن يعيد لم شمل البلدين بعد ما شاب العلاقات

بينهما من برودة لفترة طويلة. ولا شك أن هذا هو السبب في اقتصار هذا الاحتفال على طرفين، في حين كان ينبغي اغتنام هذه الفرصة لجعلها حدثًا أوروبيًا بامتياز. وكانت ألمانيا التي تولت رئاسة مجلس الأمن في فبراير ٢٠٠٣ تعارض الولايات المتحدة بشأن المسألة العراقية؛ حيث كان جيرهارد شرودر قد أعيد انتخابه بفضل موقفه السلمي الذي دعا إليه في نهاية حملته الانتخابية. ولم تكن دوافع فرنسا مبعثها الانتصار للسلم، وإنما كانت تندرج في إطار التقاليد الديجولية التي تحظى بشعبية كبيرة، ولكن المؤكد هو أنه مع اقتراب ساعة الحقيقة بالنسبة لصدام حسين في شهر يناير كان الانطباع السائد أن "المحور الفرنسي الألماني" يتشكل ضد الولايات المتحدة وهو وضع لا سابق له أثناء الحرب الباردة.

وانقسمت أوروبا- بشكل واضح- بفعل الأيدي الأمريكية لا شك. فمن ناحية نجد فرنسا وألمانيا اللتين وسمهما دونالد رامسفيلد بـــ"أوروبا العجوز" وبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا وبلدان المعسكر الشيوعي سابقا المنضمة حديثا إلى حلف شمال الأطلنطي أو الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى وهي المجموعة التي أطلق عليها " أوروبا الحديثة". وكان رئيس الوزراء الإسباني خوسيه أزنار متسقا مع نفسه فهو يقترب من الناحية الأيديولوجية من ليبرالية جورج دابليو بوش، ويعتقد أن من واجبه ألا يألو جهدا لمساندة الرئيس الأمريكي في "الحرب على الإرهاب"؛ فضلا عن شعوره بالتهميش من جانب كبريات دول القارة، ولذا لم يتردد قط في تحدي الرأي العام في بلاده. أما سيلفيو بيرلسكوني فقد تحزب هو الآخر لواشنطن لشعوره بشيء من العزلة؛ نتيجة تحفظات شركائه الأوروبيين تجاهه. أما بالنسبة للدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي حيث لم يستطلع رأيها أحد داخل الاتحاد؛ فقد

كان كل الأمور يدفعها إلى الاصطفاف مع أمريكا بعدما دعتها إلى التعبير عن رأيها بوضوح. فقد كانت ترى أنها تدين بحريتها المستردة وبانضمامها إلى حلف الأطلنطي إلى الولايات المتحدة التي كانت تثق بها بوصفها ملاذها الأخير. كيف يمكن توجيه اللوم إلى هذه الدول بعدم اتباع سياسة مشتركة غير موجودة أصلا بالإضافة إلى أنها لما تنضم إلى الاتحاد؟ وقد تألمت هذه الدول من اللوم الذي وجهته إليها فرنسا بأغلظ العبارات واتهمتنا بأننا نسلك تجاهها المسلك نفسه الذي كنا نعيبه على الولايات المتحدة في تعاملها مع حلفائها.

كانت فرنسا إذن هى التي عبرت عن معارضتها للسياسة الأمريكية بأكثر العبارات وضوحا؛ وبشكل مستمر منذ خريف ٢٠٠٢ إلى بداية الحرب في مارس ٢٠٠٣. ويبدوأن رئيس الجمهورية ووزير الخارجية كانت تحركهما لثلاثة اعتبارات مترابطة. الاعتبارالأول الذي سبق ذكره ويحظى بتأييد واسع في العالم يتعلق بإدارة النظام الدولي ذاته. وللأسف لا يوجد في الوقت الراهن أي قطب يقترب ولو من بعيد من القوة الأمريكية بالإضافة إلى ضعف مصداقية منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها في تناول كبريات الأمور، وذلك لأسباب سيأتي ذكرها لاحقا. أما الاعتبار الثاني فيتعلق بالإرهاب؛ وهو اعتبار يلقى اتفاقا واسعا داخل فرنسا وخارجها. فالأمريكيون- وقد أصابتهم أحداث ١١سبتمبر بالصدمة- يرفضون حتى اليوم الاقتراب من مناقشة أسباب هذه الآفة. وكان السؤال الذي يفرض نفسه في هذه الظروف هو معرفة ما إذا كانت الإطاحة بنظام صدام حسين قد ينظر إليها باعتبارها استعمارا جديدا ومن ثم يؤدي إلى زيادة الإرهاب الدولي، أما الآن وقد اندلعت الحرب فالوقائع هى التي ستحسم الأمر. أما الاعتبار الأخير فيتعلق بقلق فرنسا مما قد يحدث بعد سقوط صدام، شأنها في ذلك شأن الكثير من البلدان التي عاشت الحروب الاستعمارية. ويذكر هذا الموقف لجاك شيراك بالخطاب الشهير

الذي ألقاه ديجول في بنوم بن في الأول من سبتمبر ١٩٦٦. فقد نم خطابه عن إدراك هائل بعواقب الأمور وبالصعاب التي تنتظر الولايات المتحدة في فيتنام. وقد صب الرأي العام الأمريكي وقتها جام غضبه علينا. والحق أن النزاع بين فرنسا وأمريكا في هذا الوقت كان شديدا للغاية، وما لا شك فيه أن الأمريكيين قد تورطوا في عملية " تحرير العراق" دون أن يتحوطوا لما وراء النصر العسكري.

وقد أثارت سياسة الرئيس شيراك والأسلوب الذي اتبعه وزيره بعض الجدال في فرنسا ذاتها، والمقصد كان نبيلا ويتفق وحبنا للزهو، ولكن إزاء التصميم الأمريكي لم نمثل إلا وزننا، ولكن ما الدروس التي يمكن أن نستخلصها من هذا المشهد؟ إن أي تفكير بشأن هذه المسألة ينبغي أن يتضمن تقييمًا للنتائج المباشرة للأحداث التي وقعت في الأشهر الأخيرة على منظمة الأمم المتحدة نفسها وعلى العلاقات الأوروبية – الأمريكية.

هل ماتت الأمم المتحدة؟

أعلن الكثير من المعلقين موت الأمم المتحدة غداة الأزمة العراقية، مرددين بذلك ما ذهب إليه جورج دابليو بوش نفسه عندما لوح في سبتمبر بشبح عصبة الأمم كما ذكرت سابقا. وفي الواقع لا يمكن التوقيع على شهادة وفاة الأمم المتحدة حاليا؛ لأنها تمثل منتدى لا غنى عنه لمصلحة أعضائها البالغ عددهم ١٩١ دولة، وذلك للتفاوض أو لإلباس ما لا يحصى من أعمال على الساحة الدولية الطابع القانوني. وتعاني مؤسساتها المتخصصة من عيوب البيروقراطية، ولكنها تقوم بخدمات معترف بها. ولن أركز هنا علي

الملامح الإيجابية لمنظمة الأمم المتحدة؛ لدرجة أنه لا بد من اختراع هذه المنظمة إن لم تكن موجودة.

وتكمن نقطة الضعف في أنها- وعلى الرغم من تنامي الترابط لا تزال الدول ترفض الإقرار بأي سلطة تفوق سلطتها عندما تكون مصالحها الحيوية على المحك. ويتسم مفهوم المصلحة الحيوية بالحساسية؛ وهو نتاج تفاعل معقد بين الحكام والمحكومين عالجته في كتاب آخر(٩) ولكنه لا يزال صالحا. ويدعي بعض القانونيين أن الحروب وحدها التي يأذن بها صراحة مجلس الأمن هى المشروعة؛ فضلا عن الحالات الواضحة للدفاع المشروع . وبالقياس يمكن أن نقول إن الحروب التي يدينها صراحة المجلس المذكور غير مشروعة. وانطلاقا من وجهة النظر هذه تسقط حرب الخليج الثانية في فراغ قانوني حيث لم يصدر بشأنها تصريح أو إدانة. وفي غياب الشرعية يمكن إذن أن نناقش مشروعية هذه الحرب؛ حيث يشكك فيها من يتشبث بمسألة أسلحة الدمار الشامل، ويجدها بدهية المدافعون عن حقوق الإنسان وأنصار حق التدخل. أما وقد وقعت الحرب فالتاريخ وحده هو الذي سيحكم تبعا لما ستسفر عنه الأحداث؛ وبصفة خاصة فيما يتعلق باستمرارية الحرب الأمريكية واتساقها بمرور الزمن. أما فيما يتعلق بالأمم المتحدة فمن الأهمية بمكان أن نلحظ أن مجلس الأمن(١٠) لم يقر صراحة طوال تاريخ المنظمة سوى حربين فقط. الأولى كانت الحرب الكورية، ولكن الشرعية الأممية

---

(٩) Th. Montbrial, L'Action..., op. cit.

(١٠) لمزيد من التفاصيل راجع: مونبريال: "ذاكرة..." مرجع سابق، الفصل الثاني "البحث عن السلام الدائم".

للتدخل الأمريكي عقب غزو قوات كيم إيل سونج لكوريا الجنوبية في ١٩٥٠؛ كانت تستند إلى ظروف في غاية الخصوصية، فكانت جمهورية تايوان (فورموزا) تحتل آنذاك مقعد الصين في مجلس الأمن. وللاعتراض على هذا الوضع (كان ماو تسي تونج قد تولى لتوه السلطة في البلاد) كانت موسكو تنتهج سياسة المقعد الفارغ. وبعد مضي أربعين عاما – وهي الحرب الثانية– لم يكن بمقدور الأمم المتحدة الموافقة على الحملة التي كانت تقودها الولايات المتحدة ضد صدام حسين لطرده من الكويت إلا بسبب ضعف الاتحاد السوفيتي. وكان من مصلحة الصين – التي كانت لاتزال تعاني من آثار" أحداث" ميدان تيان آنمين– الامتناع عن التصويت. وكان التدخل ضد صربيا تحت حكم ميلوسيفتش في عام ١٩٩٩ قد تقرر بصعوبة من جانب حلف الأطلنطي، ولكن خارج إطار الأمم المتحدة. وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لم تكن الولايات المتحدة لتواجه صعوبة تذكر في الحصول على الضوء الأخضر لمجلس الأمن لشن هجوم على الطالبان ولكنها لم تر أي ضرروة لذلك.

ولا يعتبر الفصحاء القانون الدولي قانونا حقيقيا ولديهم حججهم. وأيا كان تشكيل مجلس الأمن فهو ليس مجلسًا للقضاة. والأمريكيون غير مهيئين أكثر من أي وقت مضى لاعتباره نوعًا من مجلس الإدارة ذي رياسة دورية. وفرض الحلم الديجولي القديم على مجلس الأمن بجعله مجلسا للإدارة يعني الوقوع في مأزق؛ لأن المجلس لا يستطيع أن يعمل إلا إذا ارتضى كل أعضائه البحث عن حد أدنى من التوافق في مواجهة مشكلة محددة، ولا تمتلك الأمانة العامة للمنظمة أي قوة تنفيذية. وما من دولة قادرة على مد يد

العون إلى الأمانة لديها رغبة في فعل ذلك. وفيما يتعلق بالشئون الكبرى تبقى المكانة التي تحتلها كل دولة داخل منظومة الأمم المتحدة هى المكانة التي تصل إليها حسب مواردها ورغبتها في حشد تلك الموارد ومثابرتها ولكن أيضا وفق الظروف، والغلبة دائما في نهاية المطاف لمبدأ السيادة. ومع ذلك تبقى الأمم المتحدة أعلى شأنا من عصبة الأمم على الرغم من مثالبها. وتدريجيا توطدت فكرة عدم إمكانية الدول ذات السيادة القيام فجأة بأي مغامرة. والولايات المتحدة نفسها لا تجهل هذه الفكرة، ويجب العمل على تحسين الأمم المتحدة، وينبغى عليها التكيف مع تطور الظروف شأنها في ذلك شأن أي منظمة. ولا يزال الجدال مستمرا بشأن مجلس الأمن خاصة ما يتعلق بتشكيله وبحق النقض. ولكن يجب أن نعي جيدا أنه ليس بوسع أي إصلاح مؤسسي حل المسألة السياسية الرئيسية أي تلك التي تتعلق بالسيادة. والحق أن المثقفين الذين يعلنون نهاية "نظام وستفاليا " يتعجلون الأمور. إن أي سياسة تنبثق من الفرضية القائلة بأن النظام الدولي لا بد أن يدور في فلك مجلس الأمن هي سياسة ترتكز إلى أساس واه.

وسرعان ما ظهرت جدوى الأمم المتحدة بمجرد انتهاء الحرب على صدام حسين. فبعد تحول الائتلاف الأمريكي- البريطاني إلى قوة محتلة في العراق؛ تعين الإسراع في وضع إطار قانوني. وهناك تقليد سائد في هذه المسألة؛ وإن كان قد أدى إلى ظهور خلافات مثلما حدث بشأن الأراضي التي احتلتها إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧. فالاحتلال هو وضع قائم تحكمه من حيث المبدأ الاتفاقيات الدولية،حيث يفترض في سلطةالاحتلال تسيير الأعمال بوصفها "رب أسرة جيد"، ويبدأ هذا بحفظ الأمن العام ومن هنا جاء الهجوم

العنيف على السلبية التي تعاملت بها القوات الأمريكية في بغداد تجاه عمليات السلب التي ارتكبت في الأيام التي أعقبت انهيار نظام صدام حسين. ولا يفترض من حيث المبدأ أيضًا في القوة المحتلة ،اتخاذ قرارات تؤثر على الأمد الطويل على مستقبل البلد الخاضع مؤقتا لسلطتها.

وفي حالة العراق؛ كان هذا يعني أنه يستحيل- من الناحية النظرية- على السلطة التي يقودها بريمروضع سياسة نفطية للبلاد. ولكن النفط كان هو المورد الوحيد للتصدير في فترة ما بعد صدام. وتبين الحسابات أن هذا المورد أضعف من أن يلبي الاحتياجات الهائلة المحتملة وذلك في أحسن الحالات. وفي الماضي كانت الطاقة القصوى لإنتاج النفط العراقي تبلغ ٣ ملايين برميل يوميا. ومع التسليم بإمكانية العودة إلى هذا المستوى؛ فإن ذلك يفترض وجود استثمارات هائلة ما يؤثر بشكل دائم في مستقبل البلاد وفي أعمال إعادة البناء بشكل عام ويستلزم إيرادات سنوية تصل إلي ٢٥ مليار دولار على أساس ٢٥ دولارا للبرميل. حتى إن كانت مصاريف الاحتلال لا يتم اقتطاعها من هذه الميزانية فهذا يجعلنا نفهم لماذا كانت المسألة المتعلقة بـ "الأمد الطويل" هى أول ما يواجه قوات التحالف. وفي هذه المرة لم تلق الولايات المتحدة مقاومة تذكر في مجلس الأمن الذي صوت دون تردد على القرار ١٤٨٣ الصادر في ٢٢ مايو ٢٠٠٣ ،والذي يقر فيه لسلطة الاحتلال بأوسع الصلاحيات؛ بما في ذلك ما يتعلق بالبترول بشرط تسليم السلطة إلى حكومة وطنية مشروعة في أسرع وقت ممكن دون تحديد جدول زمني لذلك. وفي هذه المرحلة قامت الأمم المتحدة بدورها كميسر على أكمل وجه، ولكن كانت هذه بداية المشكلات بالنسبة للأمريكيين والبريطانيين.

هل يقع الطلاق بين أوروبا وأمريكا؟

لم يكن لدى الأمريكيين بوضعهم النفسي بعد الحادي عشر من سبتمبر؛ تصور جيد عن أوروبا وهو ما يعكسه بشكل جيد النجاح الذي لقيه طرح روبرت كاجان الذي قارن فيه بين الوضع "المسالم " للقارة العجوز والطبيعة "النارية" للقارة الجديدة(١١). وبالقدر الذي توحد فيه الرأي العام الأمريكي مع رئيسه خلال أزمة ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛ تنامى بشكل قوي العداء لألمانيا خاصة فرنسا إلى الدرجة التي اتخذ فيها بالنسبة لبلدنا شكل حملة بقيادة البيت الأبيض. وكان أكثر ما وجه إلى فرنسا من لوم يتعلق بمحاولتها تشكيل تحالف ضد الولايات المتحدة في شأن كانت القوة العظمى خطأ أو صوابا - ليس هذا هو السؤال - تعتبره من وجهة النظر الأمريكية ذا أهمية حيوية. وكانت النخب الأمريكية تتساءل صراحة غداة الإطاحة بصدام عن الموقف الواجب اتباعه تجاه الاتحاد الأوروبي.

وقد كثر الحديث منذ انتخاب جورج دابليو بوش لا سيما بعد ١١سبتمبر؛ عن معاداة أمريكا دون أن نلحظ بشكل كافٍ أن شعورا معاديا لأوروبا- وليس فقط معاديا لفرنسا- قد تشكل في أمريكا. فقد ساندت الولايات المتحدة بشكل متواصل التكامل الأوروبي أثناء الحرب الباردة عن سوء قصد ولا شك؛ فما دامت خشيت واشنطن ظهور"أوروبا قوية"؛ وإن كانت لا تعتقد كثيرا في إمكانية تحقق ذلك؛ وكان لديها من الأسباب الوجيهة ما

---

(١١) R. Kagan, La Puissance et la faiblesse. Les Etats-Unis et l'Europedans le nouvel ordre mondial, Paris, Plon, 2003.

يجعلها تتشكك دائما في أن هذا هو مقصد فرنسا لخلق نوع من التوازن مع أمريكا. وقد امتدت هذه الخشية إلى المجالين الاقتصادي والنقدي. وفي عقد السبعينيات نظر إلى النظام النقدي الأوروبي؛ بوصفه اعتداء على الدولار. وفي عقد التسعينيات كان رد الفعل تجاه إنشاء اليورو متشككا أكثر منه عدائيا. وعلى الرغم من كل الالتباسات يمكن القول إن إنشاء أوروبا قد تم بمساندة أمريكية سلبية بوجه عام وإيجابية أحيانا.

أما الجديد الآن فهو ما يبدو من ميل القوة العظمى إلى اللعب صراحة ضد توحيد أوروبا، وإن كان من المبكر معرفة ما إذا كان الأمر يعد نقطة تحول حقيقية أو مجرد هوى عابر. وأنا لا أعود إلى الانقسامات التكتيكية التي حدثت أثناء الأزمة العراقية، فقد فكر بعض المحافظين الجدد المحيطين بدونالد رامسفيلد في التغاضي عن ألمانيا وفرنسا - مع الإفادة من الإقصاء الطوعي لفرنسا داخل منظمة حلف شمال الأطلنطي - والعمل على إعادة توثيق العلاقات مع "أوروبا- البريطانية" التي تشمل من وجهة نظرهم إسبانيا وإيطاليا، ولكن أيضًا وبشكل خاص بولندا والمجر وجمهورية التشيك ودول البلطيق وجمهورية سلوفاكيا بل ورومانيا وبلغاريا. وقد وجهت الدعوة إلى هذه الدول للانضمام إلى الحلف أثناء انعقاد قمة براغ في ٢١ نوفمبر ٢٠٠٢،وكان وضعها الجيو ستراتيجي يتلاءم بشكل جيد مع "التهديدات الجديدة" ؛ ومن ثم مع متطلبات استراتيجية الحلف المجددة ، ما يقتضي ضمنا قوة تدخل سريع متعددة الجنسيات في أي بقعة من العالم قد يقع فيها اعتداء على دولة عضو. وكانت رؤية رامسفيلد تقضي على الأقل في وقت ما بالسماح للاتحاد الأوروبي بالبقاء على الحياة من الناحية الاقتصادية؛ على أن

يتم منع بروزهوية مشتركة للأمن والدفاع؛ يكون من شأنها الانقلاب على الولايات المتحدة. ولهذا الغرض بدأ العمل على عزل ألمانيا خاصة فرنسا مع تفادي مجلس الأمن في حال طلبت فرنسا استخدام وضعها كعضو دائم لمناوأة خطط أمريكا.

كل هذا يدخل في نطاق طرح الأفكار، لكن الأمريكيين يبرعون في الدمج بين الأيديولوجية والبرجماتية ويمتلكون حسا فائقا بالواقع؛ومن ثم فهم يعرفون جيدا أن ليس هناك أي معنى من إقصاء ألمانيا وفرنسا. إذ كيف يتسنى للاتحاد الأوروبي أن يقوم جديا بدونهما بما يعرف بـ "مهام بترسبرج" كتسلم القيادة على سبيل المثال من الأمم المتحدة في البوسنة ابتداء من يناير ٢٠٠٣؟ فقد قررت الولايات المتحدة في شهر أبريل تقسيم العراق إلى مناطق وتم إسناد إحداها إلى بولندا. وليس المقصود هنا الإساءة إلى هذا البلد ولكن قدراته العسكرية والاقتصادية تعتبر محدودة لتحمل مثل هذه المهمة. وقد اعتادت الولايات المتحدة الانتظار حتى يدفع الأوربيون في العديد من أماكن الأزمات.. وهكذا تحملنا الإنفاق على البنية الأساسية للسلطة الفلسطينية، وقمنا بتمويل إعادة بناء مطار سراييفو الذي افتتحه آنذاك وزير الخارجية الأمريكي! هل يمكن تخيل قيام إسبانيا أو إيطاليا تولي هذه الأمور إذا قدر إبعاد ألمانيا أو فرنسا عن المؤسسات الأوروبية الأطلسية؟

وقد كان وزير الدفاع ونفر من المحيطين به يأملون في مغادرة سريعة لمعظم القوات الأمريكية في العراق. أما الآن فالحديث يجري ليس فقط على إبقاء هذه القوات وإنما العمل على تعزيزها. وقد أدركت أكثر

العقول صفاء مثل بول ولفوويتز أن مشروع تحويل العراق إلى ديمقراطية ليبرالية؛ لا يمكن أن يكتب له النجاح دون التزام إنساني ومالي هائل ويمتد لعقد على الأقل. وعلى الرغم من تواضع الطموحات في أفغانستان مقارنة بالعراق فقد انتهى بها المطاف في الواقع إلى مجرد منع الإرهاب الدولي من إقامة قواعد له. وهوالمقابل الذي تمت بموجبه إعادة البلاد الى أمراء الحرب، ولكن حجم المشكلات أكبر بكثير في العراق ومع ذلك فالرئيس جورج دابليو بوش يصر على أن أمريكا لن تقبل بعودة حاكم مستبد إسلامي كان أو علماني. فهل يمكن تحقيق مثل هذا الهدف بالاستناد فقط إلى مساعدة "أوروبا الحديثة" أو إلى دول بعيدة كالهند أو اليابان لها أولويات أخرى في الوقت الذي قد تجد فيه واشنطن نفسها متورطة خلال الأشهر أو الأعوام المقبلة في العديد من المشكلات المعقدة في الشرق الأوسط وفي آسيا أو في أي مكان آخر؟ وقد بدأ رامسفيلد بالتسليم بهذا المنطق. وفي نفس الاتجاه لا يمكن أيضا تصور أي سياسة تهدف إلى استقرار إفريقيا وإعادة إعمارها دون فرنسا.

فإذا ما نظرنا الآن إلى الأمور من وجهة نظر " أوروبا الحديثة" فسنجد أن الدول المعنية لا ترغب في أن تجد نفسها مضطرة إلى الاختيار بين أمريكا و"الثنائي الفرنسي- الألماني"، ولم تمنع المصاعب العراقية أكبر مسئولي" مثلث فيمار" جاك شيراك وجيرهارد شرودر وألكسندر كوازنسكي من الاجتماع في وارسو في شهر مايو. فإذا حكمنا على الأمور علي مدى عقد من الزمان فيتضح أن دولا مثل بولندا وجمهورية التشيك أو المجر-وهي التي كانت في البداية متشككة في مفهوم الهوية الأوروبية للأمن والدفاع- قد

أدركت رويدا رويدا أن ثمة مصلحة لها. فهذه الدول تعلم جيدا أن الجغرافيا الاستراتيجية لها قوانينها؛ وأن الولايات المتحدة لا تنتمي إلى القارة الأوروبية؛ وما من أحد يمكنه أن يخاطر ويتنبأ بموقف الأمريكيين تجاههم وتجاه القارة العجوز بعد خمسين عاما، وهى تعلم أيضا أن التحوط أوجب. وقد شهدنا طوال الأشهر الماضية مساعي توني بلير لتجنب الأسوأ بين ضفتي الأطلسي. ويطمح سيلفيو بيرلسكوني مع بداية رئاسة بلاده للاتحاد الأوروبي لمدة ستة أشهر في التوفيق بين هؤلاء وأولئك.

إن السياسة تدير العواطف ولكنها تنتمي إلى عالم العقل. ويعد الحديث عن طلاق أو انفصال بين أوروبا وأمريكا أمرًا سابقا لأوانه على أقل تقدير. وقد آن الأوان لأن يطرح كل طرف الأسئلة التي تم تجنبها في الماضي بسبب الحرب الباردة أولا ثم بسبب العادة. فيجب على الأمريكيين أن يتساءلوا بصراحة عن شكل أوروبا التي يريدون التعامل معها في نطاق الممكن، يمكنهم بسهولة تقسيم الأوروبيين ولكن إذا كان المنطق السابق ذكره ملائما فإن مثل هذه الإستراتيجية تبدو غير فاعلة نوعا ما بشكل سريع، كذلك فإن تشجيعهم على مواصلة عملهم التوحيدي لا يمكن أبدا لأمريكا أن تتصوره إلا في إطار يورو أطلسي. فإذا كان الخيار الثاني مستبعدا بسبب معارضة أمريكا لفرنسا؛ فإن واشنطن ستتجه الى الخيار الأول مع التكيف للظروف للتخفيف من حدة عيوبه. أما بالنسبة للأوروبيين؛ أو بالنسبة للثنائي الفرنسي- الألماني أو قد يكون من الأصوب القول فرنسا وحدها؛ فإنهم أمام خيار للسياسة الخارجية نادرا ما يحدث في حياة الأمم. فإذا ما واصلنا الحلم بشكل أوضح بأوروبا "أوروبية"-أي أوروبا كقوة وثقل موازن ومن ثم منافس للولايات المتحدة فمن المرجح أن البناء الأوروبي بكامله سيسقط في الاتجاه المعاكس أي باتجاه نموذج للحيز الجغرافي المتكامل على صعيد المجتمعات

المدنية فقط وعاجز أساسا عن أن يكون فاعلاً في النظام الدولي في مجمله. ومن المؤكد أن فرنسا ستظل لاعبا داخل هذا النظام، ولكن من الدرجة الثانية أو الثالثة بحسب قدرتها الخاصة على إصلاح مؤسساتها؛ لإطلاق موارد يمكن استخدامها على الصعيد الخارجي؛ والتي بدونها لن يتعدى الأمر كونه مجرد إيماءات. فإذا ما تناولنا مستقبل الاتحاد الأوروبي على طريقة لويس الحادي عشر- أي الامتناع عن الرضا السهل بالأقوال التي تثير تصفيقا لا طائل منه أو أحقادا يصعب استئصالها؛ لنركز على البناء طويل الأمد فإن أوروبا كقوة ستظل ممكنة بالنسبة للأجيال التالية. فبعد إنشاء جمهورية ألمانيا الاتحادية عام ١٩٤٩ وطوال ٤٠ عاما ظل المسئولون الألمان من جميع الأحزاب يرفضون الانجرار للحديث عن إعادة التوحيد على الرغم من أنها كانت ماثلة في أفكارهم وذلك في كل مرة تم فيها توقيع معاهدة أو اتفاقية. فهل فرنسا قادرة على انتهاج موقف دائم يخالف الثقافة المترسخة حاليا؟ فالسؤال يطرح نفسه في الواقع. وهو أمر يجب أن تدركه النخب الفرنسية.

حالة الاتحاد الأوروبي

لقد كانت الأزمة العراقية كاشفة على صعيد العلاقات العابرة للأطلنطي، ولكن السياق يحثنا. فعدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سيرتفع من ١٥ الى ٢٥ عضوا في الأول من مايو ٢٠٠٤[١٢]؛ شريطة أن تنتهي إجراءات التصديق. وستنضم رومانيا وبلغاريا إلى الاتحاد مبدئيا عام ٢٠٠٧. ومن المقرر أن يصدر رد بشأن ترشح تركيا في عام ٢٠٠٤ أيضا.

---

(١٢) البلاد العشرة التي دخلت الاتحاد الأوروبي: المجر، بولندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، إستونيا، ليتونيا، ليتوانيا، سلوفينيا، قبرص، مالطة .

ولا شك أن الهوية الثقافية لأوروبا هى التي ستصبح على المحك. ففوز رجب طيب أردوغان[١٣] - الذي أصبح رئيسا للوزراء منذ ٢٢ مارس بعد عبد الله جول[١٤]- لم يغير أوراق اللعبة بل على العكس تتمسك حكومته بشكل منهجي بالوفاء بمعايير كوبنهاجن، ويبدو أن مسألة قبرص التي طالما كانت تعتبر أمرا مستحيلا ستجد حلا في إطار الانضمام الذي تشجعه اليونان في الوقت الحاضر. من المتوقع حدوث أزمة أوروبية وأزمة بين أوروبا وأمريكا في حالة رفض انضمام تركيا، وفي حالة قبول انضمامها فلن يكون بوسعنا التغاضي عن مسألة الحدود الجغرافية الأخيرة للاتحاد الأوروبي. وسوف نقبل انضمام دول البلقان آجلا أو عاجلا. هل يمكن أن نتصور أن تعلن روسيا يوما ما غير بعيد عن رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وإن كان هذا ليس الحال اليوم؟ فإذا لم يكن بوسعنا استبعاد مثل هذه الفرضية، فهل يمكن أن نرفض روسيا ببساطة في الوقت الذي نكون قد قبلنا فيه بتركيا؟

تتوقف قدرة الاتحاد الأوروبي على البقاء على إصلاح مؤسساته- أي على نجاح الاتفاقية؛ فقد كان هذا المشروع يمثل تحديا. وقد أثار فاليري جسكار دستان إعجاب الجميع بقبوله الرهان عندما قدم إلى المجلس الأوروبي الذي انعقد في سالونيك يومي ٢١ و٢٢ يونيو ٢٠٠٣ مشروع دستور أوروبي، يعبر بطريقة متسقة عن الطبيعة المزدوجة لهذه الوحدة السياسية قيد التشكل التى هى في جزء منها وحدة بين الدول وجزء منها فيدرالي،وكان لا بد من إيجاد توازنات بين رئاسة الاتحاد ورئاسة المفوضية

---

(١٣) رئيس وزراء تركيا منذ ٢٠٠٣.

(١٤) وزير الخارجية، ٢٠٠٣-٢٠٠٧. رئيس تركيا من أغسطس ٢٠٠٧.

من ناحية ورئاسة الدول ورئاسة الشعوب من ناحية أخرى. وكان نص الدستور طويلا ومعقدا ولكنه كان ينطوي على تبسيط شامل للمعاهدات السابقة. فإذا تمكن القطار الأوروبي من عبور مراحل المؤتمر الحكومي الدولي ثم مراحل التصديق دون أن يفقد وحدته؛ فيمكننا أن نأمل استمرار القطار في السير على الرغم من وجود قاطرات متباينة.

ويعد إنشاء منصب وزير خارجية الاتحاد الملحق بالرئيسين وعضو المفوضية بحكم القانون؛ من الملامح المهمة لمشروع هذا الدستور. ولن يقتصر دور وزير الخارجية في حالة قبول المشروع على تسيير الأعمال اليومية التي لا تشكل سوى زبد ما نطلق عليه السياسة الخارجية، وإنما ستكون المهمة الرئيسية لهذا الوزير فوق العادي البحث عن صيغ من شأنها تشكيل الأسس الدائمة لسياسة مشتركة، وهي صيغ يجب أن يقرها المجلس الأوروبي.

ولهذا السبب لا بد من توضيح الموقف تجاه الولايات المتحدة، ويتعين على الاتحاد الأوروبي أن يتخذ بالفعل مواقف قوية من كبريات الأمور في العالم والتي يمكن أن تؤدي إلى نشوب أزمات كبرى. وسأكتفي في هذا الصدد بمثال واحد؛ فقد كان من أكثر الأمور مدعاة للقلق في الأزمة العراقية هو عدم قدرة أي دولة من الدول الأوروبية الكبرى والاتحاد بصفته من باب أولى- على تحديد استراتيجية متسقة بشأن مسألة أسلحة الدمار الشامل. وحتى إن كان الأنجلو أمريكيون قد تعمدوا الكذب بشأن أسلحة صدام، فقد كان لزاما على الاتحاد الأوروبي أن يدلي بدلوه صراحة في مثل هذا النوع من المواضيع قبل ظهور الأزمات، فمن شأن التعاون دون حساسية مع الولايات المتحدة ولكن أيضا مع روسيا والصين؛ وهي الأعضاء الدائمة

في مجلس الأمن للتقليل من مخاطر الخلافات المدمرة. وينبغي في مجال السياسة كما في مجال الأمن الأخذ بالوقاية كلما كان ذلك ممكنا.

ما الأهداف المقبلة؟

ما الهدف المقبل لرجل الشرطة الأمريكي؟ كان هذا هو السؤال المثار على كل الشفاه بعد أزمة بغداد. وكانت سوريا المرشحة التالية ولكن يبدو أنها قبلت مطالب واشنطن بعد أن استشعرت الخطر. وتبدو إيران حالة أكثر تعقيدا، فمن المستبعد حدوث تدخل عسكري في إيران على غرار عملية "تحرير العراق"نظرا لحجم هذا البلد وتاريخه، ولكن الولايات المتحدة مصممة على منع طهران من الحصول على السلاح النووي، وللاتحاد الأوروبي مصلحة في أن يبحث عن شروط للتفاهم العملي مع الولايات المتحدة في هذا الميدان دون انتظار بروز أزمة خطيرة مرة أخرى. ويعد التعاون بين موسكو وطهران من أجل إنشاء مفاعل نووي ثان أحد الجوانب المهمة والمعقدة لهذه المسألة. لكن هناك بعض الفرضيات الممكنة كأن تقوم الولايات المتحدة في يوم ما بشن عملية تستهدف تدمير المنشآت الحرجة كما فعلت إسرائيل في الماضي مع مفاعل تموز (أوزيراك). إلى أن يحدث هذا يبقى الوضع السياسي الداخلي غامضا في إيران، حيث تتواصل المظاهرات ضد المحافظين. ويتهم آية الله خامنئي أمريكا بتشجيع الاضطرابات بل والتحريض عليها. وعلى صعيد الجغرافيا الاستراتيجية يشعر حكم الملالي أن الحصار يزداد عليه، بيد أننا يمكن أن نتصور أن تتوصل واشنطن وطهران

إلى أنه من مصلحتيهما المشتركة إقامة علاقات شبيهة بالعلاقات الأمريكية- السوفيتية في عهد الانفراج، ولكن ليس هذا هو المزاج السائد حاليا عند كلا الطرفين. كما أنه ليس بوسع أحد التنبؤ إلى متى يمكن للنظام أن يستمر- ويبدو أن هذا الشاغل الإيراني غير مرشح للاختفاء قريبا.

ويبدو الموقف متباينا فيما يتعلق بالإرهاب الدولي. فعلى الرغم من وقوع عدة هجمات خطيرة خاصة في إندونيسيا وباكستان والعربية السعودية والمغرب وروسيا؛ فإن الأرقام تشير إلى تراجع هذه الآفة(١٥). ويظهر الإعلان من وقت لآخر عن أسر البعض أو الإيقاع بهم؛ مدى نجاح عمليات مكافحة الإرهاب. ولكن المسئولين عن هذه المكافحة دائما ما يعبرون عن قلقهم، فأيا كان مصير ابن لادن فإن تنظيمات القاعدة وغيرها تواصل تنظيم صفوفها أو تشكيلها من جديد، ويراقب المتخصصون- بشكل خاص- ما يحدث في آسيا. وينبغي تعلم العيش بشكل دائم مع هذا الخطر كما يحدث مثلا عند ظهور بعض الأمراض الجديدة المعدية كأنفلونزا الطيور التي انتشرت في شرق آسيا في ربيع ٢٠٠٣، وهذا يعني أن الولايات المتحدة لن يكون بوسعها أن تتجنب إلى الأبد أي نقاش يتعلق بأسباب الإرهاب على الرغم من تحفظاتها الأيديولوجية.

ولن نمل من تكرار القول بأن الأمريكيين براجماتيين ولا يترددون في تغيير مواقفهم عندما لا تسير الأمور كما كانوا يتوقعون. ففي شهر يناير ٢٠٠٣ وفي الوقت الذي كانت فيه الإدارة متوجهة للحرب؛ كان من

---

(١٥) Patterns of Global Terrorism 2002, Repoet of the Us Department of State.

المستحيل أن نجد في دوائر السياسة الخارجية لواشنطن من يمكنه توقع استئناف قريب لعملية السلام بين إسرائيل وفلسطين. وكانت وجهة النظر السائدة هي أن جورج دابليو بوش لن يقوم بأي أمر جدي في هذا المجال قبل إعادة انتخابه المحتملة- أي في ٢٠٠٥ على أقرب تقدير. ولم تكتف واشنطن بعد الانتصار على صدام بالبدء في إعادة نشر قواتها في المنطقة وسحب قواتها من المملكة العربية السعودية؛ فقد قرر بوش النظر بشكل جدي إلى "خارطة الطريق" وتبني هذا المشروع الذي لم يوله في البداية أهمية خاصة. وأتاح له تولي محمود عباس(١٦) - وهو شخصية معروفة بالنزاهة - منصب رئيس وزراء السلطة الفلسطينية في نهاية نوفمبر تغيير رأيه دون أن يعدل عن رأيه فيما يتعلق برفضه التعامل مع ياسر عرفات. ويظهر التحول الأمريكي، أيا كان طابعه التكتيكي البحت وبصرف النظر عن الشواغل الممكنة للسياسة الداخلية، أن جورج دابليو بوش قد أدرك مثلما فعل والده عقب حرب الخليج الأولى أنه يجب العمل دون إبطاء على التخفيف من حدة الاستياء العربي. وهذا يبرهن على أنه عندما تقرر أمريكا استخدام تأثيرها فإن إسرائيل لا تتقاعس. وقد وجد أرييل شارون نفسه بعد فوزه بالانتخابات المبكرة التي أجريت في ظل الأزمة العراقية في نهاية فبراير بسبب انسحاب حزب العمال من الائتلاف في بداية نوفمبر في وضع يسمح له بلعب ورقة السلام. وبصرف النظر عن الحسرة التي يشعر بها الأوربيون نتيجة تهميشهم؛ فإن من واجبهم اليوم أن يدعموا بالكامل عملية السلام - الهشة في

---

(١٦) رئيس وزراء السلطة الفلسطينية (مارس - أكتوبر ٢٠٠٣) رئيس منذ يناير ٢٠٠٥. وأيضا رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

حقيقتها- التي بدأت في أعقاب سقوط صدام حسين لا سيما أن العقد الأخير من القرن العشرين قد أظهر مرة أخرى مدى هشاشة حدوث أي تقدم في الشرق الأوسط.

في بداية عام ٢٠٠٣؛ كانت كوريا الشمالية- على وجه الخصوص هى التي في مرمى النار بخلاف العراق؛ فقد كانت المعلومات التي تبثها وكالة الاستخبارات الأمريكية- والتي يتعذر على باقي العالم التحقق منها مع كل ما يترتب على هذا من عيوب كما سبق أن رأينا بخصوص الجدال الخاص بأسلحة صدام- تشير إلى امتلاك النظام الشمولي في بيونج يانج قنبلتين نوويتين جاهزتين للاستعمال. وقد اختار كيم يونج إيل أكثر أوقات الأزمة العراقية سخونة لطرد مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تاركا الباب مفتوحا أمام نيته تصنيع العديد من الأسلحة الأخرى، وفي الوقت الذي كان صدام حسين ينفي امتلاكه لأي أسلحة للدمار الشامل كان رئيس كوريا الشمالية يتخذ موقفا مناقضا للغاية. وقد وجدت واشنطن نفسها في وضع غاية في الحرج؛ حيث كانت في وضع من التناقض الصارخ. وهنا سوف نعود إلى النقطة نفسها؟ وهى أن الأمريكيين لا يرهقون أنفسهم في مجال الفعل بالمنطق الديكارتي، وإذا كانت كل القوى الإقليمية تود الإطاحة بنظام بغداد فإن الموقف في بيونج يانج كان معاكسا تماما في الأول من ٢٠٠٣. فلا تزال الدول المجاورة لكوريا الشمالية تخشى عواقب انهيار هذا النظام ويبدو أنها توافق ضمنيا على تأجيل سقوطه لأطول وقت ممكن. والحق أن النظام يمارس نوعًا من الابتزاز – وهو استراتيجية نجح فيها أثناء عقد التسعينيات- وتتلخص في الآتي: ساعدونا اقتصاديا ونحن سنتخلى عن مشاريعنا النووية.

ونظرا لأن الولايات المتحدة ليست مهددة بشكل مباشر فإن هامشها في المناورة محدود، وأيا كانت رغبة واشنطن الملحة في التصرف بشكل أحادي؛ فإنها لا يمكن أن تتجاهل دول الجوار المباشرة لكوريا الشمالية بدءا بالطبع بكوريا الجنوبية التي قد تصبح الضحية الأولى في حالة الانزلاق إلى حرب. وتعمل كوريا الجنوبية على كبح جماح بوش وهى تعيب عليه قيامه بتخريب عملية التقارب السابقة بين الشمال والجنوب، وينبغي أيضا على أمريكا أن تأخذ في حسبانها كذلك روسيا واليابان وخاصة الصين وهي ثلاث دول كبرى تجد مصالحها مهددة بشكل مباشر. فإذا كان مفهوم السياسة الخارجية والأمنية المشتركة يجب أن يتشكل في النهاية فإن الشأن الكوري سيمثل قاعدة جيدة للتطبيق لأنه سيأتي حتما اليوم الذي تأخذ فيه هذه المسألة بعدًا عالميًا حتى ولو كان فقط من خلال آثارها الاقتصادية.

وقد سبق أن ذكرت الصين. وقد تواصل النمو في هذا البلد دون أي معوقات خلال الفترة قيد الاستعراض؛ فقد نجت أكبر بلد في العالم من حالة الكآبة العامة وهى اليوم تمثل مركز الجذب الأول لرءوس الأموال الأجنبية. وكما كان متوقعًا اختار المؤتمر السادس عشر للحزب الوحيد الذي لا يزال يطلق عليه الحزب الشيوعي هيو جنتاو لرئاسة الحزب، وبهذا يتولى مقاليد الأمور "الجيل الرابع" بعد ماو ودنج وجيانج، وقد تمت عملية انتقال السلطة بشكل سلس كما حدث في الفترة الانتقالية السابقة. وربما أخطأ بعض المعلقين عندما تحدثوا عن تنافس بين الرئيسين القديم والجديد. فمن المرجح على العكس أن يساعد جيانج زمين خلفه على الاستقرار بشكل كامل في

الوقت الذي سيتعين فيه على الصين مواجهة تحديات التحديث الهائلة التي لا تزال في بداياتها على الرغم من الظواهر.

وسوف أنهي هذا الاستعراض الانتقائي بالضرورة ببعض الملاحظات عن أمريكا اللاتينية وعن الاقتصاد العالمي. لماذا أمريكا اللاتينية عوضا عن مناطق أخرى في العالم ظلت بمنأى عن التيارات الرئيسية ولكنها جديرة بالاهتمام لا سيما وهى تشهد العديد من الصعاب كإفريقيا مثلا؟ إن هذا الاختيار يهدف فقط إلى التذكير بأن محن المجتمعات الإنسانية ليست مسألة قدرية، والتاريخ يعلمنا مدى صعوبة تغيير سلوك الشعوب. ففي فنزويلا استطاع الرئيس الشعوبي هوجو شافيز أن يستمر في موقعه على الرغم من محاولات الانقلاب والإضرابات التي أدت إلى رفع أسعار النفط إلى قمتها، في الوقت الذي كانت فيه التكهنات بشأن العراق على أشدها. وقد تبوأ سدة الرئاسة في الأرجنتين شخص غير معروف وهو نستور كيرشنر، وبهذا تدخل البلاد مرحلة التطهير؛ حيث سيتعين عليها أن تدفع ثمن عقود من الأوهام وعدم تحمل المسئولية ليس فقط أوهامها ولكن أوهام شركائها أيضا. لكن هناك دائمًا متسع للحرية؛ ففي بداية صيف ٢٠٠٢ ارتعد المجتمع المالي الدولي أمام احتمال فوز لويس أجناسيو لولا داسيلفا في الانتخابات. وبالفعل انتخب لولا في أوائل نوفمبر خلفا لفرناندو هنريك كاردوزو الذي عرفت فترتا ولايته الرئاسية نجاحًا كبيرًا. وقد تمكن الرئيس الجديد الذي تعلم كثيرا أثناء وجوده في صفوف المعارضة لسنوات طويلة من الاحتفاظ بشعبيته دون أن يقع في فخ الشعوبية؛ فلقد أدرك أن أي تنازل لصالح الغوغائية قد يؤدي سريعًا إلى كارثة.. فهل سيبقى متسقا مع نفسه خلال فترة ولايته؟ وفي

الطرف الآخر من العالم وفي سياق مختلف؛ بدا روبرت موجابي محملا بالوعود في منتصف السبعينيات وانتهى به المطاف بإغراق زيمبابوي في بؤس شديد.. وهدفي الوحيد هنا هو التذكير بأن في السياسة هناك دائما متسعٍ لرجال الدولة الحقيقيين.

أما في مجال الاقتصاد، فليس من الصحيح أن الأسوأ هو المرجح حدوثه دائما. فالوضع الاقتصادي الأمريكي كان غير مستقر في منتصف عام ٢٠٠٣؛ ومع ذلك لم تنهر الرأسمالية عقب فضيحتي إنرون "Enron" وورلد كوم "WorldCom". فقد اندفع بوش في سياسة طموح لخفض الضرائب على الرغم من زيادة النفقات العسكرية حتى إن تحمل الآخرون جزءًا من التبعة بسبب انخفاض الدولار. ومع ذلك ما من شيء يشير إلى أن الديناميكية الأمريكية قد تضررت. وعلى النقيض من ذلك تمر القارة العجوز(أوروبا) بمصاعب جمة للقيام بالإصلاحات اللازمة حتما لتقدمها؛ فألمانيا تجد صعوبة في تقبل الكلفة الحقيقية لإعادة توحيد شطريها، وتظهر فرنسا مشهدا حزينا لبلد في حالة إضراب دائم وسلوكيات اجتماعية؛ تتصور دائما أن هناك صراعا بين الطبقات. وعلى الرغم من ذلك فقد أحرزت الحكومة نجاحا في مجال المعاشات، ولكن لا يزال هناك المزيد مما يتوجب فعله حيث توجه بروكسل اللوم إلى الدولتين لعدم التزامهما بميثاق الاستقرار والنمو. ولكن ما من شيء ينبئ باستعداد الدولتين حقا لبذل " هذا المجهود الجماعي الجبار" الذي تحدث عنه جيرهارد شرويدر في شهر مارس.. وبهذا المعنى تستحق أوروبا "العجوز" فعلا هذا الوصف الذي ذكره رامسفيلد ولكن هنا كما في أي مكان آخرهناك فرص يجب على رجال الدولة اغتنامها، ولن نمل أبدا من

تكرار القول إن طموحات أي بلد- أيا كانت تلك الطموحات- تتوافق على الأمد البعيد مع قدراتها الاقتصادية. ومن هنا كان النجاح المبهر للولايات المتحدة الأمريكية التي استمر نجمها في الصعود دون أي توقف طوال القرن العشرين.

الفصل السابع عشر

يوليو ٢٠٠٤

الحرب والسلام - إيران وكوريا الشمالية - العلاقات بين دول الأطلسي - الاتحاد الأوروبي ما بين التوسع والدستور الأوروبي - روسيا

الحرب والسلام:

شهد العام المنصرم، على الصعيد العالمي، موجة عارمة من اضطرابات عنيفة نتيجة التدخل العسكري في العراق. وفي هذا الصدد هناك تساؤلان مطروحان: هل كذب جورج داليو بوش ومجازة توني بلير في مبرراتهما لهذه الحرب بأنها كانت للتصدي "لخطر داهم"؛ بسبب امتلاك صدام حسين لأسلحة دمار شامل وكذلك لتورطه مع القاعدة؟ وكيف يمكن

تفسير حالة اللامبالاة التي كانت عليها الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالاستعدادات للحرب؟

بعد عام على انتصار التحالف العسكري، سوف تضطر الدول الأوروبية المشاركة في هذه الحرب والبيت الأبيض وإنجلترا الاعتراف بأن صدام حسين لم يكن يمتلك منذ مدة طويلة الأسلحة دمار شامل، وأنه لم يكن له أى علاقة بالجماعات الإرهابية ذات الأصول السعودية.

فلو أن السلام كان قد استتب سريعًا في العراق، ولو أن نظاما ديمقراطيا نموذجيا قد حل محل النظام الديكتاتوري، طبقًا لخطاب المحافظين الجدد، لكان أنصار أو معارضو هذه الحرب فقط استوقفهم صحة ما سبق من مبررات.

إلا أن المحافظين الجدد وأنصارهم في السلطة، في واشنطن ولندن، قد أخطأوا خطأ فادحًا. فالمواطنون في كل من أمريكا وبريطانيا، وطنيون- أي أنه عندما يؤكد قادتهم أن هناك حاجة ملحة وضرورة للقيام بتدخل عسكري، يثقون فيهم ويساندونهم بالالتفاف حول راية بلادهم. أما جميع من أعربوا عن تشككهم وحاولوا معارضة هذا العمل، سواء في الداخل أو الخارج، فقد تم استبعادهم.

وبشأن العراق، ذهب المسئولون الأمريكيون والإنجليز إلى أبعد الحدود. فالجميع يتذكر، على سبيل المثال، التأكيدات قوية الحجة لكولن باول في الخامس من فبراير عام ٢٠٠٣.

وبعد مرور ثمانية عشر شهرًا، كيف لا نرى بأن من صدقوا هذه التأكيدات كانوا مخدوعين؟

يبقى أن نعرف إذا كانوا كذلك قد خدعوا لا إراديًا أم لا.. وفي الحالتين، فالنتائج وخيمة، فإذا كانت شخصية محترمة مثل وزير الخارجية الأمريكي، كانت قد وقعت ضحية لأخطاء وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA)، فإن كل مصداقية هذه القوة العظمى سوف تكون محل الكثير من علامات الاستفهام. وإذا تم الإقرار بأنه كان هناك تلاعب في المعلومات بناء على أوامر من البيت الأبيض أو داوننج ستريت، فإن كل من جورج داليو

بوش وتوني بلير ربما سيواجهان موقفًا حرجًا يشبه موقف ريتشارد نيكسون في فضيحة ووترجيت.

يجب أن نتذكر أن الثقافة الأنجلو ساكسونية لا تزال تتسم بالتزمت؛ لذا فإن أي فعل مدان أو خطأ لا يعد في الحقيقة فادحًا إلا إذا كان محاطًا بالكذب؛ ولهذا السبب، فيما يتعلق بقضية "مونيكا لوينسكي"، على سبيل المثال، اهتم بيل كلينتون كثيرًا بتأكيد أنه لم يكن يكذب، مرتكزًا إلى اعتبارات تبدو لكثير من الأوروبيين فاضحة، لأنها تتعلق بطبيعة العلاقة الجنسية.

ففي اللحظة التي أسطر فيها هذه السطور، وبينما بدأت وفي الوقت الذي أخذت فيه الحملة الانتخابية في الولايات المتحدة في الاتساع، أثير واشتعل الجدال بالفعل حول قضية حقيقة موقف الرئيس السابق كلينتون، هل كذب بالفعل أم أن الأجهزة هي فقط المتهمة؟

إن الفرصة المتاحة أمام جورج داليو بوش تتمثل في نجاح الحزب الجمهوري في الفوز بأغلبية مقاعد مجلس الشيوخ والنواب، ما تجعل إدانته مستبعدة. أما رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، فهو أيضًا على سطح صفيح ساخن ويبدو أن مستقبله السياسي يتعرض للخطر.

إن صدام حسين لم يكن يمتلك، على الإطلاق، أسلحة للدمار الشامل، بل ولم يكن على وشك امتلاكها.. القضية حسمت. لم يكن لصدام حسين أى علاقة بأحداث ١١ سبتمبر، وهذه القضية أيضًا غير مطروحة للنقاش على الإطلاق. وحتى إذا كان هو نفسه أو عملاؤه قد تورطوا في علاقات مع القاعدة، فهذا لم يكن يشكل أهمية كبيرة. وتبقى الطريقة التي تمت بها إدارة

عملية احتلال العراق، وخطواتها على التوالي: كانت درجة عدم الاستعداد مذهلة، وما كان يعكس عدم الاستعداد إشراك أحد المسئولين السياسيين (وهو بول برايمر) ومجلس مفوض للحكومة العراقية معين من قبل الولايات المتحدة ولا يمتلك أي شرعية. بدلاً من الاعتماد على عدد كبير من كوادر حزب البعث أو الجيش العراقي الذين كانوا على استعداد للتعاون، إذا ما تم تقديم العرض عليهم، فإن السلطة الجديدة التي تفتقد قاعدة ترتكز إليها، رفضت بعنف كل أتباع النظام القديم لصدام حسين، وشنت حملة لمطاردتهم. وكان هذا يشبه ما حدث بعد سقوط حائط برلين، عندما كان يتم استبعاد النخبة من الشيوعيين بزعم إعادة بناء البلاد المستقلة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ولحسن الحظ، في هذه الحالة، لم يكن الغرب يمتلك الكلمة.

ففي العراق أدى هذا الخيار الكارثي، على الفور، إلى منح المقاومة الأسلحة والكتائب الثقيلة التي حتى إن كانت خفيفة- فلن تكون أقل فتكاً.

لقد بدأت المقاومة، سريعًا، في الظهور وبطريقة مذهلة في شهر أغسطس عام ٢٠٠٣، مع قصف السفارة الأردنية لا سيما الاعتداء الذي وقع على مقر منظمة الأمم المتحدة والذي لقي فيه الدبلوماسي "سيرجيو دي ميللو"[١] مصرعه. لقد كانت الرسالة واضحة، فالأمر كان يتعلق بتثبيط عزيمة دول أخرى كي لا تنضم للتحالف ووضع ظروف غير مشجعة، بقدر الإمكان أمامها، وهذا ما أكده تصاعد الأحداث على مدار العام.

---

(١) سرجيو دي ميللو (١٩٤٨-٢٠٠٣) مساعد مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٣.

إن القبض على صدام حسين، في ٣ ديسمبر ٢٠٠٣، لم يغير من هذا الاتجاه، وانتهى الأمر باستيعاب أمريكا للخطأ الذي وقعت فيه؛ فقد ضمت الحكومة المفوضة التي وضعت في السلطة بعض البعثيين السابقين، ويبقى أن نعرف ما إذا كان تصحيح المسار في العراق سيكون كافيًا وكذلك تحديد تكلفته.

إذا نظرنا للأوضاع عن قرب، سنلاحظ أن المقاومة تتكون من أطراف متعددة. فإذا وضعنا جانبًا الأكراد الذين يخشى من احتفاظهم بحكم ذاتي، سنجد أن القبائل السنية والشيعية يلعبون لعبة معقدة لاتخاذ موقف الصدارة في فترة ما بعد الاحتلال؛ ولهذا السبب تكونت ميليشيات مثلما حدث في الفالوجا، وكذلك في النجف معقل المقاومة الشيعية؛ حيث انتصرت هذه الميليشيات على القوات الأمريكية. إلى جانب هذه المجموعات التي تمارس الإرهاب السياسي في صورته التقليدية، نجد محاربين يأتون من الخارج، لا سيما، بل ربما في الأساس من المملكة العربية السعودية، يستلهمون أفعالهم وأساليبهم من القاعدة.

إن غزو العراق، بعيدًا عن كونه مشاركة في "الحرب ضد الإرهاب" كما كان ينادي بوش، فإن تأثيره فيما يبدو قد تحول إلى النقيض؛ فقد أصبحت العراق مثل المغناطيس الذي يجذب الإرهابيين من جميع العناصر ومن كل حدب وصوب. وعمليًا، فإن هناك اختلاطا بين مختلف الطوائف على المستوى التكتيكي.

ولهذا، فنجد في الفالوجا، ربما تكون النواة الصلبة للمقاومة تضم بعض مئات من المناضلين الإسلاميين وأغلبهم يأتون من الخارج. أما على الصعيد

الاستراتيجي، فهذه الفرق تجد صعوبة في الاتفاق فيما بينها وهذا ربما يفسر مظهر العاجز عن شن عمليات كبيرة.

وتحسبًا لتطور غير متوقع، لأنها لم تستعد له، فقد وجدت واشنطن نفسها مرغمة على التآلف مع هذا "المجتمع الدولي" الذي طالما صدمته في المرحلة السابقة. فالتصويت بالإجماع على القرار رقم ١٥١١ التابع للأمم المتحدة في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٣؛ أعطى الشرعية لهذا الاحتلال مع المناداة بانتقال سريع للسلطة إلى العراقيين. هذا الشرط، في الظاهر، يبدو أنه قد تحقق بعد ذلك بعدة أشهر، في إطار القرار رقم ١٥٤٦ الذي تم إقراره في ٨ يونيو ٢٠٠٤ والذي أيد مجلس الأمن بموجبه تكوين حكومة انتقالية مؤقتة ذات سيادة في العراق، كما حدث في أول يونيو عام ٢٠٠٤، تتولى من الآن حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٤، كامل المسئوليات والسلطات للحكم في العراق مع امتناعها عن اتخاذ قرارات من شأنها الإضرار بمصلحة البلاد بعد المرحلة الانتقالية. ويعلن وقد أعلن مجلس الأمن عن قناعة أنه، من الآن وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٤ أيضًا، سينتهي الاحتلال فى العراق، فالسلطة المؤقتة التابعة للتحالف ستنتهي مهمتها وسوف يستعيد العراق سيادته كاملة.

وقد أيد مجلس الأمن، دائمًا في إطار هذا القرار، الجدول الزمني الذي وضعته الولايات المتحدة للانتقال السياسي في العراق. فطبقًا لهذا الجدول، من المتوقع دعوة مؤتمر وطني يمثل المجتمع العراقي ومكلف باختيار مجلس شورى، ثم إجراء انتخابات ديمقراطية بالاقتراع المباشر، بحد أقصى في ٣١ يناير ٢٠٠٥، كما سيتم تأسيس جمعية وطنية مؤقتة من شأنها تشكيل حكومة

انتقالية وإعداد دستور دائم بهدف التوصل، في النهاية، إلى تشكيل حكومة منتخبة في نهاية ٢٠٠٥.

ولقد تحققت الخطوة الأولى من هذه الخطة، وهي تشكيل حكومة مؤقتة، بالتنسيق مع الدبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي(٢)، حتى قبل موعدها بيومين، لإحباط اعتداءات محتملة.

إن هذا التسلسل المعلن يتميز، على الصعيد الرسمي، السماح بالفعل بتحقيق المصالحة بالفعل مع "المجتمع الدولي"، لمصلحة الولايات المتحدة وشركائها. فلقد كانت هذه الخطة ضرورية، بالنسبة لجورج داليو بوش، لأنه وضع يده بالفعل على طريقة تفكير خصمه الذي يهدف للوقيعة بينه وبين أقدم حلفائه.

لم يكن من قبيل المصادفة بالطبع أن يتم التصويت على القرار رقم ١٥٤٦ فقد تم التصويت عليه بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين لموقعة نورماندي، وهى مناسبة نموذجية للإيحاء للرأي العام الأمريكي بأن بوش كان يعرف مساره جيدًا. وحتى فرنسا، فبعد المواجهة القوية التي حدثت في خريف عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، فقد كانت حريصة على تهدئة التوترات بينها وبين دول الأطلسي.

ولكن، في الكواليس، كيف نرى هذا الجدول الزمني؟

إن القضية الأساسية تتمثل في معرفة لو أن القوات الدولية للحفاظ على السلام؛ وهى التي تتكون حاليًا – بصفة أساسية – من قوات أمريكية وبريطانية،

---

(٢) الأخضر الإبراهيمي: الأمين العام المساعد والمستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥.

قد انسحبت، هل سيكون نموذج الديمقراطية في العراق سيكون قائمًا؟

في هذا الشأن، لا يوجد أي حالة سابق مماثل في التاريخ، لا سيما لبنان، يسمح بالتفاؤل.

فما بين الأقلية السنية التي تقاتل من أجل البقاء من جهة، والأكراد والشيعة الذين تتعارض مصالحهم، من جهة أخرى، (التحدي الأساسي هو السيطرة على كركوك)، كل ذلك في إطار الطبيعة القبلية للمجتمع العراقي، فإننا للأسف نرى حلاً ديمقراطيًا يتم رسم خطوطه على الطريقة الغربية، كما كان يحلم بصوت عال للمحافظون الجدد في أمريكا، متجاهلين تاريخ الدول وجغرافيتها.

وما دامت القوات الأجنبية لا تزال موجودة متمركزة في العراق، ألا يخشى، كما حدث في عهد الانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى، أن تدفع ثمن الرغبة في إقامة أمة هويتها لا تزال هشة؟

أمام جميع هذه التناقضات الجوهرية، يطفو على السطح خيار تفكك العراق إلى عدة دول، هذا السيناريو الذي تلعب به واشنطن والذي من شأنه أن يفتح أبواب جهنم في منطقة الشرق الأوسط، وربما يعرض أمريكا إلى كراهية شديدة من جانب تركيا وإيران وسوريا.

يكفي طرح هذه التساؤلات كي نفهم أن تنفيذ السيناريو المتوقع، في نهاية عام ٢٠٠٥، ربما يتم بدقة غريبة.

ولخداع الرأي العام الأمريكي، في هذه المرحلة الانتخابية، قامت إدارة بوش بإخراج من جعبتها أداة جديدة للتلاعب، وهى صيغة لوثيقة الإصلاح

التي يطلق عليها اسم "الشرق الأوسط الكبير" والتي نشرتها في فبراير ٢٠٠٤ جريدة "الحياة" السعودية، وكانت أمريكا تطمح في أن تصبح بها نجم قمة الثمانية التي عقدت في "سي أيلاند" بالولايات المتحدة.

وسارع قادة الجامعة العربية، تدفعهم غريزة البقاء، إلى عقد اجتماع عشية القمة لتسبق الولايات المتحدة وتقديم وثيقتهم الخاصة للإصلاح.

ولضمان نجاح الوثيقة والموافقة عليها، حرصت مجموعة الثمانية على تقديم نسخة معدلة من مشروع "الشرق الأوسط الكبير"؛ ليصبح اسم الوثيقة "شراكة شرق أوسطية للتقدم والمستقبل المشترك للشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا" تحتل فيها تسوية النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي محل الصدارة.

كيف، إذن، لا نطمح في أن تقدم حكومات المنطقة على تحديث هياكلها بإدخال مزيد من الديمقراطية والإصلاحات؟

من الممكن تطبيق الديمقراطية دون إصلاحات، فدول "قارة أوروبا القديمة" مثل فرنسا، تعلم أن الديمقراطية لا تسهل القيام بإصلاحات. في المقابل، أثبتت قارة آسيا أن "الحكومات الجيدة" غير الديمقراطية تقوم أحياناً بإصلاحات تتسم بالجرأة الشديدة.

أما في الشرق الأوسط، فالقاعدة العامة هي الركود السياسي السائد- أي غياب الديمقراطية، وفي الوقت نفسه غياب الإصلاحات. ولكن هذا الشلل السياسي في مجال تسوده الاضطرابات، مع ظهور صعود وهبوط للمناخ الديمقراطي، هو السبيل الضامن لاندلاع الثورات.

فإذا أرادت الولايات المتحدة تحريك المياه الراكدة في باكستان أو في المملكة العربية السعودية أو في مصر، وهى ثلاثة أمثلة كبرى يظهر فيها بوضوح التورط مع زعماء هذه الدول، يتعين عليها إعداد استراتيجية خاصة بكل حالة على حدة مع استخدام سياسة العصا والجزرة بأسلوب ماهر؛ حتى لا تتعرض لخطر تطبيق قانون "توكفيل" الذي ينص على انهيار الأنظمة الجامدة في الوقت الذي يتم الشروع في إصلاحها.

ومن هذا المنظور، فإن أكثر الدول حساسية في هذا الشأن، أكثر من باكستان، هى بالطبع المملكة العربية السعودية. فإذا ساءت الأمور، فمن الصعب أن نتخيل اجتياح القوات الأمريكية لشبه الجزيرة العربية للسيطرة وعزل آبار البترول، ولكن مع النمو القائم في الدول الناشئة، لا سيما الصين، فإن تفشي الفوضى بصفة مؤقتة في مجال إنتاج البترول في السعودية ربما تكون له تداعيات خطيرة على الاقتصاد ومن ثم على السياسة العالمية.

وتعد قضية الإصلاحات من القضايا ذات الحساسية الشديدة في كل من الدول المعنية السابقة، نظرًا لعدم ثقة الرأي العام في هذه الدولة البعيدة، منذ وقت طويل، عند الشعب وأكثر قربًا من "الجمهورية الإمبريالية" والمتهمة بالظلم فيما يتعلق بالنزاع الأول على الساحة السياسية، وهو النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وفي هذا المجال، فقد فشل الرئيس بوش بشكل يدعو للأسف، فلقد فتح الرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة الآفاق لقيام دولة فلسطينية تعيش جنبًا إلى جنب مع الدولة الإسرائيلية، ولكن في الواقع فقد تجاهل تمامًا اللجنة الرباعية و"خارطة الطريق" اللتين قام بإعدادهما. فقد أيد شارون في سياسته

الأمنية المفرطة، إلى حد إقامة "الجدار العازل" الذي حكمت محكمة العدل الدولية بلاهاي بعدم شرعيته. وقد أثار هذا الجدار أيضًا اعتراضات من جانب المحكمة الدستورية العليا بإسرائيل نفسها لأسباب إنسانية.

وعلى الرغم من ذلك، فهناك بارقة أمل تبدو في الأفق وهي: إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي في ٢ فبراير عام ٢٠٠٤، مشروعه لانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة، والذي حصل بشأنه، في ١٢ أبريل، على الضوء الأخضر من جانب جورج دبليو بوش.

وقد رحبت السلطة الفلسطينية بهذا المشروع، أو ما تبقي منه، مع التحفظ بأن يكون مدرجًا في خطة سلام واسعة النطاق، وأن يكون بالتنسيق بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

ومن ناحية أخرى، فالموافقة مع إبداء بعض التحفظات على "مبادرة جنيف" ومشروع الدولتين لـ"عامي أيالون وسري نسيبة" الذي ينص على وجود دولتين تعيشان جنبًا إلى جنب، يعطي الأمل في أن هذه الأفكار في طريقها للتطبيق بطريقة أو أخرى.

لنعود للولايات المتحدة التي تواجه اختبارًا حاسمًا بشأن مستقبل رئيسها المقبل؛ وهو رغبتها وقدرتها على فتح ملف النزاع العربي – الإسرائيلي في بداية فترة ولايته وليس في النهاية، كما حدث مع الرئيس كلينتون.

إن الاضطرابات الناتجة عن أحداث ١١ سبتمبر وحرب العراق مستمرة بشكل دائم. وفي الولايات المتحدة، هناك قلق من الضربات الموجهة لحقوق الإنسان، فالقانون الوطني الأمريكي الموحد الصادر بعد أحداث ١١

سبتمبر الذي يطلق عليه اسم "توحيد أمريكا وتقويتها من خلال توفير الأدوات اللازمة والمناسبة للسيطرة علي الإرهاب والقضاء عليه" يمس الحريات، فمعاملة المساجين في جوانتانامو قد أثارت تساؤلات خطيرة، والتعذيب الذي يواجهه المساجين فى سجن أبى غريب، على وجه الخصوص، والذي يتم، فيما يبدو، بأوامر من السلطات العليا، يذكرنا، نحن الفرنسيين، بالأحداث الشائنة إبان حرب الجزائر.

لقد بدأت تعم بالفعل الثقة في تصرفات الولايات المتحدة؛ نظرًا لوجود شخصيات لا يقسمون إذا جاز لي التعبير، إلا بالله.

إيران وكوريا الشمالية:

على صعيد السياسة الدولية، كانت إحدى النتائج وأكثرها أهمية للمشكلات التي تواجهها أمريكا في العراق، تتعلق بالدول التي وصفها جورج داليو بوش" في خطابه عن حالة الاتحاد في يناير ٢٠٠٢ بـ"الدول المارقة".

فبخلاف العراق، كان المقصود بهذه التسمية بصفة أساسية إيران وكوريا الشمالية اللتين تشكلان ثلاثي "محور الشر"، وهذا التعبير يذكرنا بـ "إمبراطورية الشر" كما كان رونالد ريجان يصف الاتحاد السوفيتي في الماضي.

إن المرجعية المزدوجة للخير والشر، أمر مألوف وعزيز بالنسبة لوعاظ الكالفينية البروتستانتية (أو اللاهوت المصلح).

فصبيحة انهيار نظام صدام حسين، وحتى قبل اتخاذ التدابير للتورط

في الحرب، كان الجميع يتساءلون عن الأطــراف التـــي ســتقوم واشــنطن بمهاجمتهما. ومر الوقت، وفي صيف ٢٠٠٤، بدأ الجميع يدرك، للأسف، أن الولايات المتحدة متورطة في حرب جديدة. وفي الواقع، فمنذ خريــف عـــام ٢٠٠٣، أسرعت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بمحو آلة الحرب مـــع ليبيا التي تم السماح من جديد بالسفر إليها بفتح المجال الجوي بها، بعد دفـــع تعويضات لأسر ضحايا الأعمال الإرهابية التي قامت بهـــا الدولـــة؛ وبعـــد إعلانها تخليها عن امتلاك أسلحة دمار شامل. وكان أحد الجوانب الأساســـية لهذه الخطوة للم الشمل، هو بالطبع النفط.

إلا أن قضية إيران تعد من القضايا الحساسة والمختلفة بشكل كبيـــر، نظرًا لأن هذا البلد لم يسع منذ زمن بعيد وتحديدًا منذ سقوط شاه إيران إلـــى تسوية أي خلاف، منذ سقوط شاه إيران وهذا فضلاً على الإهانة التي وجهها الملة لجيمي كارتر. فإيران، هذا البلد الكبير الذي يبلغ تعـــداده ٦٩ مليـــون نسمة، يدرك تمامًا وضعه على الساحة الإقليمية، فهو يمتلـــك نخبـــة تتـــسم بالكفاءة والمهارة العالية.

فبحكم موقعها بوصفها حلقة وصل في جميع النزاعات بالمنطقة، يمكـــن لإيران، طبقًا للظروف، أن تلعب دورًا مهما في استقرار الأوضاع (كما حدث بالنسبة لطالبان) أو في المقابل، في زعزعة الاستقرار بالمنطقة (كمـــا تعتـــزم القيام في العراق). وقد عزز من قيامها بهذا الدور بشكل ملمـــوس، الحربـــان اللتان تم شنهما ضد صدام حسين، الأولى عام ١٩٩١ والثانية بـــالطبع عـــام ٢٠٠٣. وفي الحقيقة فلا سبيل لأي استقرار إقليمي دون مساعدة إيران.

ولذلك، فإن هذا البلد بحاجة للاستقرار الخارجي للقيـــام بإصـــلاحات والتقدم اقتصاديًا، إلا أن زعماء الجمهورية الإسلامية، الذين تعرضوا لمـــدة

ثمانية أعوام لحرب قاتلة ضد العراق كانت مدعومة من الغرب، هذا إلى جانب روسيا، يرفضون ترك الغنيمة دون مقابل أو "بيع الثمين بالثمن المهين"، فكل شيء يدفع بنا إلى الاعتقاد في اعتزامها امتلاك السلاح النووي إذا لم تتخل باكستان وإسرائيل عما يمتلكونه من هذه الأسلحة.

وفيما يتعلق بالدولة اليهودية، سوف نشير إلى أن د/ محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، قد اصطدم برفض قاطع ونهائي لزيارته لشارون في السابع من يوليو. أما إيران، مثلها مثل كوريا الشمالية، فقد استطاعت دخول (شبكة خان النووية) للعالم الباكستاني عبد القادر

خان، وتواصل التعاون مع روسيا التي لا تعتزم- في هذا الشأن- الرضوخ للضغوط الأمريكية.

أما طهران التي وقعت على اتفاقية الحد من نشر الأسلحة النووية، فتنكر قيامها بأبحاث وتجارب على القنبلة الذرية. فمنذ أكثر من عامين، تتضاعف المناوشات والتوترات مع مشاركة حذرة من جانب أوروبا، فاللهجة تتصاعد أحيانًا، ما دامت الدولة تتوخى الحذر.

وتجاه هذا الموقف، تأمل واشنطن، منذ عدة سنوات، أن ينهار النظام الإيراني وتجتهد في الإسهام في ذلك (من وراء الكواليس) بأعمال تخاط في الخفاء، بيد أنه، في هذا المجال أو غيره، لا تتحقق دائمًا تنبؤات الخبراء.

إن الشعب الإيراني قد سئم - في الحقيقة- النظام الملالي، ويعبر الشباب علانية عن طموحهم في التقارب بين بلادهم والولايات المتحدة؛ إلا أن هذا لا يمنع تأييدا شعبيا قويا لقضية السلاح النووي.

فهل انتصار المحافظين في انتخابات ٧ مايو ٢٠٠٤، التي تم التلاعب في نتائجها بالطبع، ينبئ بنهاية لهذا الصراع؟ لا شيء يؤكد ذلك. ففي إيران يوجد اليوم العديد من المصلحين المحافظين أكثر من وجود محافظين بين المصلحين. والظروف المواتية لقلب نظام الحكم الإيراني لا تبدو خيوطها مجمعة؛ فالإيرانيون لا يرغبون في ثورة جديدة. وبعبارة أخرى، فالحسابات التي ترتكز إلى هذا الاحتمال قد تكون مضللة، إلا إذا كانت هناك معطيات أجهلها. ويتبقى خياران هما: السياسة الحازمة والحوار.

وفيما يتعلق بالخيار الأول، فقد تختار واشنطن إما إعلان الحرب ضد إيران لفرض تغيير النظام، وإما الاكتفاء، إذا جاز لي التعبير، بضربات جوية جراحية ضد أهداف حساسة، وقد يكون هذا الاحتمال الأخير هو الأقرب للتصور مع أو دون مساعدة إسرائيل.

فبعد فشل واشنطن في العراق، قد لا نتخيل أن يتورط بوش أو جون كيري[٣] في مغامرة عسكرية جديدة واسعة النطاق في إيران.

أما الاحتمال الجراحي، فهو أقرب إلى التحقيق ما دام يمتلك المحافظون الجدد التأثير الكافي لتنفيذه، مع احتمال إثارة موجة جديدة وقوية من الاستنكار في العالم وضياع مزيد من الفرص للعودة للاستقرار.

في الواقع، إن الخيار الثاني هو الأكثر عقلانية؛ فالإيرانيون سيعملون جاهدين على إقناع واشنطن به، وربما لن يتم ذلك إلا بالتحقق من عدم وجود حلول أخرى ممكنة في العراق دون مشاركة منهم. ومن ثم، فإن على

---

(٣) جون كيري: حاكم ولاية ماساتشوستس والمرشح الديمقراطي لانتخابات الرئاسة بالولايات المتحدة عام ٢٠٠٤.

الولايات المتحدة البدء في حوار استراتيجي مع إيران، قد يتناول بالضرورة جميع الجوانب في المنطقة، بما فيها السلاح النووي والقضية الفلسطينية.. فهل تمتلك الولايات المتحدة قدرًا كافيًا من النضج للقيام بمثل هذا التغيير الطموح في سياستها؟ في الظاهر لا.

ولكن في هذه الحالة هناك ثمن بالتأكيد سيكون عليها أن تدفعه.

تبقى مشكلة كوريا الشمالية التي تطرح نفسها بشكل متكرر منذ انهيار الاتحاد السوفيتي؛ فنظام بيونج يانج الذي لا يمتلك من أوراق رابحة سوى الورقة العسكرية، يشعر بأنه مهدد، وينتظر من أمريكا ضمانات تطمئنه.

فلا أمريكا ولا الصين ولا اليابان ولا حتى كوريا الجنوبية يأملون المجازفة بحرب، فالجميع يخشى انهيار كوريا الشمالية رغم أنها مصدر لمشكلات هائلة، ونظام بيونج يانج يعلم ذلك جيدًا، ولهذا فهو يطبق استراتيجية حافة الهاوية بالمراهنة على قدرته على تصنيع القنبلة النووية.

ففي نهاية ولاية كلينتون، كان هناك حوار مفتوح بين الدولتين، إلا أنه واجه عدة عراقيل، ثم توقف مع تولي جورج دبليو بوش الحكم.

وفي خريف عام ٢٠٠٢، كان صقور البيت الأبيض يعتزمون التحرك، وإذا كان الرئيس قد تراجع في النهاية عن هذه الفكرة، فهذا يرجع من جهة إلى التحذيرات من ثقل هذه المنطقة، ومن جهة أخرى إلى المشكلات التي يواجهها في العراق.

إن موقف إدارة بوش المولع بالقتال قد أدى إلى تراجع بيونج يانج عن مواقفها المتطرفة؛ فبعد أن أعلنت صراحة استئناف أنشطتها النووية منذ عام

٢٠٠٢، منتهكة بذلك الاتفاق الإطاري الذي أبرم عام ٢٠٠٤، تقوم كوريا الشمالية سرًا بأنشطة نووية، من أجل المقايضة عليها، عندما يحين الوقت، بتعهدات أمنية ومعونات متضمنة الطاقة النووية لأهداف مدنية.

ومن المحتمل أنه - في هذه المرة أيضًا- سيتم ذلك عن طريق الحوار، مع الاختلاف عما سبق بأن كلا من روسيا وكوريا الجنوبية واليابان وبالأحرى الصين، أصبحت من الآن فصاعدًا تلعب دورًا كبيرًا في هذا الشأن.

إن كل شيء يدور كما لو أن أمريكا، المنهمكة بشدة بقضايا الشرق الأوسط، تقوم بإرخاء الحبل بعض الشيء في شرق آسيا، للتفرغ جزئيًا للعوامل الإقليمية. إن هذا التطور في سياسة الولايات المتحدة يتجانس مع التحول الذي حدث تجاه الصين التي كانت تعتبرها قبل ١١ سبتمبر عدوها اللدود، أما بعدها فقد أصبحت شريكًا. إنه تحول يتمثل أحد جوانبه في تشدد مؤكد تجاه تايوان التي أصبحت مجبرة من الآن فصاعدًا على التخلي عن طموحاتها في الاستقلال.

العلاقات بين دول الأطلسي:

في ربيع عام ٢٠٠٣، عقب انتصار أمريكا على صدام حسين، كان بمقدورنا الاعتقاد بأن حلف الأطلنطي، كما تم ترسيخه في بداية الحرب الباردة، قد انهار، (إنني لا أتحدث هنا عن الجانب القانوني، بل الجانب الأخلاقي للقضية).

فقد أعلن دونالد رامسفيلد وأنصاره من كل حدب وصوب، أن الولايات المتحدة ليست بحاجة لحلفاء في هذه الحرب.

في الماضي، بعد أحداث ١١ سبتمبر، كانت الولايات المتحدة تهتم بالكاد بما تفعله أوروبا التي أبدت استعدادها حينئذ بتفعيل المادة الخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلنطي.

وفي قضية العراق، عندما أثارت دول أوروبا القديمة استياء العالم، لالتفافها حول بوش ومد العون له بطريقة سخيفة، في محاولة للعب دور الشريك الجديد ضد القدامى، وكانت أوروبا، تتغزل بفكرة وجود اتحاد أوروبي كان يتجرأ قادته على مناطحة الولايات المتحدة.

وأحياناً كان هناك قلق من بروز دول محور جديدة مكونة من فرنسا وألمانيا وروسيا، يتم توجيهه ضد مصالح الجمهورية الإمبريالية. وبالنسبة لأصحاب النبوءات في العالم الغربي الذين يجتهدون، منذ اختفاء الاتحاد السوفيتي، لإعلان وجود تغيير جذري في التوجهات السياسية الخارجية لأمريكا على حساب أوروبا ولصالح آسيا، بالنسبة لهؤلاء كان قلب نظام صدام حسين يمثل تحولا حاسما.

بيد أن الواقع كان أقل تقلبًا من الأفكار، واستطاعت العلاقة بين دول الأطلسي الصمود والبقاء.

فمنذ صيف عام ٢٠٠٣، بدأ أفضل المراقبين الأمريكيين في استعادة رشدهم والتفكير بطريقة عقلانية؛ فسواء من منظور الثراء الاقتصادي أو من منظور الأمن والدفاع، ماذا سيكون شكل قارة أوروبا إذا ما انسحبت فرنسا أو ألمانيا؟

وباستثناء المملكة المتحدة، فهل ولاء الدول الأوروبية الأخرى للولايات المتحدة يعد أكثر من ولاء هاتين الدولتين؟

لقد كانت اعتداءات الحادي عشر من مارس ٢٠٠٤ كافية في مدريد؛ كي توجه إسبانيا ضربة للحزب الشعبي الإسباني التابع لخوسيه ماريا أزنار[٤] الذي أصبح من الآن فصاعدًا تحت قيادة الاشتراكي خوسيه لويس ثباتيرو[٥]، وتقوم بتغيير موقفها ١٨٠ درجة. ولا نجرؤ تخيل ماذا سيكون مصير الحكومات في إيطاليا أو بولندا، على سبيل المثال، إذا حدثت في بلادهم مأساة مشابهة.

وفي الواقع، إن الولايات المتحدة لا تزال بحاجة لأوروبا لأسباب عديدة:

أولاً: المصالح الاقتصادية بين الجانبين متشابكة بدرجة قوية.

وثانيًا: لو أن الأوروبيين ليسوا بالفعل منظمين بالقدر الكافي حتى الآن للاشتراك في حرب خارجية، فإن لديهم خبرة قوية لإقرار السلام، سواء على الصعيد المادي أو العسكري (وهو الحفاظ على السلام). وأخيرًا، بعيدًا عن ردود الأفعال الحماسية في اللحظات الحرجة، فإن الرأي العام الأمريكي لا يزال مترددًا بشكل كبير تجاه القيام بمغامرات خارجية لأمريكا وحدها.

أما الجانب الأوروبي، فإذا حق القول بأن كل بلد، في البداية، سيظل ثابتًا على مواقفه بالنسبة للقضية العراقية، فإن "القوى الداعية لاستعادة الدور الأوروبي" قد بدأت سريعًا في دخول الحلبة السياسية.

---

(٤) خوسه ماريا أزنار: رئيس الحكومة الإسبانية من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٤.

(٥) خوسية لويس ثاباتيرو: رئيس الحكومة الإسبانية خلفاً لأزنار عام ٢٠٠٤.

فمنذ سقوط صدام حسين، تجنبت كل من فرنسا وألمانيا إشعال الموقف، مع العمل جديًا في محاولة لتضميد الجراح الماضية، على سبيل المثال، بمناسبة التصويت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وداخل الاتحاد الأوروبي، كانت فرنسا تفهم جيدًا أنها قد غالت كثيرًا بالإساءة للدول الجديدة بالاتحاد المتهمة بسوء تصرفها أثناء الأزمة، وفي المقابل، فإن الدول التي كانت قد أظهرت سريعًا مساندتها لواشنطن، قد أدركت تدريجيًا الضرورة- من الآن فصاعدًا- للتريث في قراراتها.

وإذا نظرنا للأمور بشكل أكثر تعمقًا، سنجد أنه بعد مرور عدة أشهر على عملية "الحرية من أجل العراق" فإن ما أسميته بـ"مبدأ الاعتدال" يعمل بشكل جيد(٦). فمن الواضح أن هناك توازنًا جديدًا قد بدأ يترسخ في العلاقات بين دول الأطلسي التي لم يثبت استقرارها بعد بشكل قوي.

إلا أن الولايات المتحدة تعترف، في الأساس، من جديد بحاجتها أو على الأقل بفائدة أوروبا الموحدة نسبيًا والقوية بشكل معقول. كما أن أوروبا - وحتى فرنسا- أصبحت تقر أن القارة الأوروبية، في المستقبل القريب- أي بعد جيل آخر- قد لا تستطيع تأكيد هويتها بواسطة أفعال سواء تحركات حقيقية أو رمزية ضد الولايات المتحدة حتى إن كانت مخطئة(٧).

---

(٦) راجع كتاب مونبريال بعنوان:

Th. De Montbrial, L'Action et le système du monde, PUF, 2002, 3ème édition "Quadrige, 2008. Annexe" 1, pp. 467-484.

(٧) انظر فى هذا الصدد تقارير مجلس العلاقات الخارجية.

انظر فى هذا الموضوع التقرير الآتى بعنوان:

Councilon Foreign relations, renewing the Atlantic Partener ship, Report of an independent task Force, New york, 2004.

متاح كذلك على الموقع الآتى: www.cfr.org

إن هذا الميزان، بالتأكيد، شديد الحساسية؛ ولهذا، فإنه ليس مستقرًا. فكي تتعافي العلاقات بين دول الأطلسي بشكل دائم، فإن روح التعاون، الملموسة والمجسدة في بعض الآليات السياسية الملائمة (مثل مجموعات الاتصال أو بعض الملفات الأخرى) يجب أن يعاد إحياؤها من جديد. ربما يكون هذا الأمر أسهل بكثير، بلا شك، مع جون كيري عنه مع جورج بوش، وفي حالة إعادة انتخاب هذا الأخير، فإن كثيرا من الأمور ستعتمد على إعادة تكوين البطانة من حوله.

أصل الآن لنقطتين محددتين، على الصعيد الجيو سياسي، والمتعلقتين بمنظمة حلف شمال الأطلنطي.

النقطة الأولى تتعلق بالتوسع الجغرافي للحلف. ففي مارس ٢٠٠٤، والذي تم الاحتفال فيه بدخول سبع دول جديدة كأعضاء في الحلف وهي: بلغاريا وأستونيا وليتوانيا ولاتفيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا. وهناك خمس دول من بينها بالفعل أعضاء في الاتحاد الأوروبي وكان مقررًا أن تنضم إليهم الدولتان الأخريين وهما بلغاريا ورومانيا في ٢٠٠٧.

وفي هذا الشأن، تتمثل النقطة الأساسية التي لا تتناقض مع ما تم سياقه من اعتبارات سابقة في الآتي: إن أمريكا، أكثر من أي وقت مضى، تعتبر أن أي تجمع اقتصادي لا بد أن يتناسب، فيما يتعلق بالآمن والدفاع، مع الطرف الأوروبي لحلف الأطلنطي. والمقصود هنا الرؤية الثابتة التي لم يكف جورج دبليو بوش عن التعبير عنها، أحيانًا بحدة، في خطابه السياسي منذ انتخابه، والتي يتسم بها أحيانًا.

ويتعين، في هذا الصدد، التركيز على حدث وقع خلال قمة الناتو التي

عقدت في إسطنبول في الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ يونيو ٢٠٠٤. بهذه المناسبة، فقد أكد الرئيس الأمريكي، مجددًا الضرورة لدخول تركيا في الاتحاد الأوروبي، دون أن يأخذ حذره في الكلام، إلا بالتذكير أن الكرة الآن في ملعب أوروبا نفسها.

هل كانت مجرد رعونة في الحديث أو أنه كان متعمدًا؟

إن قضية انضمام تركيا للاتحاد قد تم طرحها منذ أربعين عامًا، إلا أنه- كما سنرى لاحقًا - يجب هذا العام أن يتخذ قرارًا بهذا الشأن ينم على حسمها.

وفي الواقع، ففي ديسمبر عام ٢٠٠٤ سيعلن المجلس الأوروبي عن قبوله بفتح المفاوضات من عدمه مع أنقرة. وحتى هذا التاريخ، بدأت تستيقظ الأفكار التي كانت في ثبات، تستيقظ منذ وقت طويل، وشهدنا - لا سيما في فرنسا- موجة من الاحتجاجات. ومع أن ميل جاك شيراك ميال، في هذه الظروف، إلى الأخذ بالحكمة القائلة: "يجب احترام المعاهدات السابقة"(٨)، فإنه لا يبدو على استعداد للمعارضة بانضمام تركيا في حالة تأكد بروكسل من التزامها بتعهداتها.

إن هذه المناورة شديدة الحساسية بالنسبة للرئيس شيراك، وبتصرفه بهذا الشكل، فإن الرئيس الأمريكي يعقد أمامه المهمة.

أما النقطة الثانية فتتعلق بالعراق؛ فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، يجد الحلف صعوبة في تحديد سبب وجوده أو بالأحرى سبب بقائه. ومن هذا المنظور لمنطقة الأطلنطي، فربما نستطيع القول بأن هناك تطبيقا "لمبدأ

---

(٨) "Les Pactes Doivent être respectes"

الحيطة"؛ حيث تختلط المخاوف تجاه روسيا التي تثير دائمًا قلق الدول المجاورة لها رغم غياب أي خطر مباشر، وكذلك الأفكار المسبقة للدول الأوروبية بعضها تجاه البعض الآخر؛ فذكريات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، لم يتم محوها بعد.

إن الاهتمام الذي توليه أمريكا للدول الأوروبية، لا سيما التي استقلت حديثًا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، يعد فرصة لا تعوض. وبعبارة أخرى، يمكننا أن نقول بأن الطلب على حلف الأطلنطي لا يزال قويًا داخل أوروبا، وحتى في فرنسا، حيث لا يزال ينظر للحلف مع وجود الولايات المتحدة على أنه أقصى ضمان في مواجهة التحولات التي تحدث في القارة.

وعلى الجانب الآخر المحبط من المحيط، فقد لعبنا كثيرًا على وتر مبدأ "تحالف الراغبين"؛ ولكن دون الوصول إلى حد إعادة النظر جذريًا في فكرة إنشاء حلف يعد امتدادًا لسلطة القوة العظمى. فهذا الحلف يساعد الولايات المتحدة، على الأقل، في فرض نوع من السيطرة على بعض الدول المعاندة. كما أنه يمنحها، تعزيزًا أفضل لتنفيذ استراتيجيتها العالمية.

إن حلف الأطلنطي، من الناحية العملية، تم إنقاذه في التسعينيات، بالاستعانة باستقرار يوغوسلافيا السابقة. ففي بداية القرن الجديد، نجده موجودًا في أفغانستان. وفي الوقت الحالي، ربما ترغب واشنطن في توريطه في العراق بواسطة المساندة الفورية من جانب بريطانيا. فمن الملاحظ وجود حد أدنى من الرضا عن الحلف، بما أن كثيرا من الدول الأعضاء قد وافق على تدريب قوات أمن عراقية داخل بلادها.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة ربما لن تكتفي بهذا الإجراء. أما ما سيحدث لاحقًا، فسوف يعتمد على ظروف تطبيق الجدول الزمني الذي سبق تحليله.

الاتحاد الأوروبي.. ما بين التوسع والدستور الأوروبي:

لقد شهدت الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٤، بالنسبة للاتحاد الأوروبي، في الأول من مايو، الاحتفال في دبلن، في الأول من مايو، بتوسع الاتحاد الأوروبي وكذلك تبني المعاهدة التأسيسية في ١٨ يونيو ببروكسل.

فمع تفكك الإمبراطورية الخارجية السوفيتية في عام ١٩٨٩، كان من الواضح أن ما كان يطلق عليه "المجموعة الأوروبية" ربما يشهد دفعة متهورة حقيقية إلى الأمام.

ففي أقل من عشرين عامًا، وهى كلمح البصر على الصعيد الزمني، ستنتقل المجموعة الأوروبية وسوف يزداد عدد الأعضاء من ١٢ إلى ٢٧ عضوًا، هذا إذا وضعنا في الاعتبار انضمام السويد والنمسا وفنلندا في بداية عام ١٩٩٠، ثم رومانيا وبلغاريا المنتظر دخولهما في الاتحاد عام ٢٠٠٧.

وهذا الحراك قد لا يتوقف، في الواقع، عند هذا الحد، بما أن المفاوضات لانضمام كرواتيا ستفتح في ٢٠٠٥. وربما يتعين، إن آجلاً أو عاجلاً، انضمام دول البلقان التي تتباطأ في إجراء الإصلاحات، وتعتبر صربيا محور هذه الدول، على الرغم من تباطؤها في إجراء الإصلاحات.

وباستثناء بولندا ورومانيا التي يبلغ تعداد سكانهما على التوالي ٣٨,٦١ و٢٢,٣ مليون نسمة، فإن الأعضاء الجدد فى الاتحاد الأوروبي تعد دولاً صغيرة أو متوسطة فيما يتعلق بالكثافة السكانية، إلا أن هذا العدد غير المتجانس والمكون من عدة عرقيات يجعل المقارنة بين التكوين الحالي للاتحاد و"مجموعة الستة" التي تكونت بفضل المؤسسين القدامى، تزداد ضعفًا.

لقد تحول الاتحاد لمعمل ضخم -تتم فيه تجربة تشييد نوع جديد من الاتحاد السياسي لا مثيل له في أي فرع معروف من فروع العلوم السياسية. ومن هنا ظهر على السطح الكثير من المسميات، وانتشرت التعبيرات المختلفة والناجحة نوعًا ما، مثل: "اتحاد الدول القومية" هذا المسمى الذي يعتز به جاك ديلور.

فكي نصنع وحدة سياسية، هناك شرطان أساسيان يتعين تحقيقهما على المدى. أولهما: وجود ثقافة مشتركة وتنظيم يحقق تجانسًا وتماسكًا للمجموعة في مواجهة الخارج[٩] والداخل في آن واحد.

والزمن وحده كفيل بظهور هذه الثقافة المشتركة وقد نستطيع في هذا السياق اقتباس ما كان يقوله "ماسيمو دازيليو" عن إيطاليا والإيطاليين في عهد توحيد إيطاليا: "لقد صنعنا أوروبا، والآن يجب أن نصنع الأوروبيين"[١٠].

---

(٩) راجع كتاب مونبريال بعنوان:

Th. De Montbrial, L'Action et le systéme du monde,op. cit.

(١٠) راجع كذلك كتابا بعنوان:

Th. De Montbrial, Il est nécessaire d'espérer pour entreprendre -penseurs et bâtisseurs, Paris, Éditions des Syrtes, 2006, II partie, chapitre 5 :"La France du nouveau siècle"

وعلى الرغم من أن تكوين أوروبا لن ينتهي بعد، ولم يتم تحديده الحدود[١١]. ربما نستطيع التجرؤ بتذكر كلمة المارشال "بيلسودكي" بشأن بولندا التي قال فيها: "حقًا إن الدولة هي التي تشكل الأمم وليس الأمم هي التي تشكل الدولة"[١٢].

فلو تم تطبيق هذه المقولة على أوروبا الحالية، سنجد أن المؤسسات الأوروبية هي التي ستعمل تدريجيًا على تكوين الثقافة، أو المواطنة الأوروبية. وهذا يعني أن تنمية الرغبة في التعايش وإعداد نظام حكم مشترك هما وجهان لعملة واحدة. ولقد فهم ذلك جيدًا أبناء خلفاء المؤسسين القدامى للاتحاد، عندما أطلقوا مغامرة العملة الموحدة ثم الدستور الأوروبي.

نحن نتحدث عن قصور في الديمقراطية داخل الاتحاد، فالمشاركة الضعيفة في الانتخابات الأوروبية التي تم إجراؤها في ١٣ يونيو ٢٠٠٤، والتي كانت مثيرة للدهشة لاسيما داخل الدول الجديدة في الاتحاد، وأن الاعتبارات السياسة الداخلية قد طغت على الاقتراع وأثارت العديد من التعليقات المتشائمة.

وعلى الرغم من ذلك، أعتقد أننا يجب أن نضع الأمور في نصابها الصحيح؛ فلقد أظهرت استطلاعات الرأي أن الشعور بالهوية الأوروبية يزداد نموًا لا سيما بين الشباب والكوادر العليا. أما فيما يتعلق بالسلوكيات

---

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) Th. De Montbrial "La question Turqe", Politique etrangre, n° 3, 2004.

الانتخابية فهى بشكل كبير مسألة تعود، وسوف أعود لهذه النقطة عند الحديث عن الدستور الأوروبي.

وأما في الوقت الحالي، فلقد حسم الجدال العنيف في فرنسا حول مسألة الحدود النهائية لأوروبا، وتحديدًا حول ترشح تركيا التي تحدثنا عنها سابقًا فيما يتعلق بحلف الأطلنطي.

إن العديد من المفكرين الذين لم يعيروا أي اهتمام في الماضي بالمفاوضات الجارية منذ أربعين عامًا، يحاولون الآن التمسك بهذا الموضوع بإعطاء تعريف تاريخي وجغرافي وثقافي لأوروبا، انطلاقًا من المفهوم الجيو سياسي[١٣] "للمسيحية"؛ أو طبقًا لقول المؤرخ الفرنسي "إيمانويل لوروا لادوري" "ما بعد المسيحية". فكل إنسان حر الحرية المطلقة في الدفاع عن مفهومه الخاص لأوروبا، أما المفهوم الخاص بالديمقراطية فهو يتمثل في تشجيع الجدال العميق حول قضايا بمثل هذه الأهمية. وعلى الرغم من كل شيء، ربما لن نستطيع إنكار أنه منذ اتفاقية روما في عام ١٩٥٧، استمر البناء الأوروبي تجريبيًا دون توصل الدول الأعضاء لاتفاق حول تعريف آخر مشترك بخلاف التعريف الموجود ضمنيًا في معايير كوبنهاجن عام ١٩٩٣، والتي وافقت المفوضية الأوروبية ببروكسل، في ضوئها، على جميع الترشيحات ومن بينها ترشيح تركيا، ووفقًا للأيديولوجية الفرنسية، فهذه المعايير تعتبر معايير عالمية، مثل حقوق الإنسان والديمقراطية.

---

(١٣) وفقا للمصطلح المستخدم فى كتاب "L'action et le systéme du monde " والمقصود بجيو سياسى؛ الأيديولوجية المتعلقة بالأراضى.

ومن هذا المنظور، فإن الاتحاد الأوروبي يعد تصورًا للحكومة الدولية المستقبلية التي كان يحلم بها الكاهن "سان بيير" و"إمانويل كانت".

أما اليوم، فآفاق توسع الاتحاد لانضمام تركيا يرعب من يرون في الاتحاد الأوروبي "أمة عظيمة"؛ ومن يخافون من الإسلام ويعربون عن قلقهم بحدوث خلل سكاني. وفي حالة ما إذا أعطى المجلس الأوروبي، في ديسمبر ٢٠٠٤، الضوء الأخضر لفتح المفاوضات مع أنقرة، ربما يمكننا التنبؤ بإجراء محادثات، في مرحلة لاحقة، طويلة وتتسم بالتقنية، حول جميع الجوانب المتعلقة بالاتحاد، نقاش واسع حول الهوية الأوروبية لاسيما الجوانب المختلفة لمفهوم المصالحة والمتعلقة بوضوح بهذه الهوية.

فعلى سبيل المثال، لا نتخيل أن يتم التوقيع بصفة نهائية على معاهدة الانضمام لتركيا دون التوصل لحل للمشكلة القبرصية أو إنهاء جمود القضية الأرمنية.

وفيما يتعلق بقبرص، فإن الكرة أصبحت من الآن فصاعدًا في ملعب الاتحاد الأوروبي، بما أن الطائفة اليونانية هى التي اعترضت على خطة كوفي عنان المتعلقة بالإبادة العرقية للأرمنيين. أما فيما يتعلق بموقف تركيا، فإنه لا يزال يتسم بالجمود، حتى لا نقول متحجرًا ولكنه يجب أن يتغير.

وحتى يتم التوسع في هذا الجدال، فإن زعماء الدول والحكومات باتخاذ قرار في ديسمبر ٢٠٠٤، ربما يتعين عليهم تقدير العواقب الضخمة الكامنة إذا ما رفضوا تنفيذ تعهداتهم السابقة.

لنتحدث الآن عن الدستور الأوروبي؛ فكما أن إنشاء العملة الموحدة (اليورو) وتفعيلها في اثنتي عشرة دولة من أعضاء الاتحاد الأوروبي، يمثل

أداءً غير عادي للاتحاد الأوروبي[١٤]، فكيف لا نرحب بالنتيجة التي أجمع عليها الأعضاء في بروكسل حول توقيع معاهدة مختلفة بعض الشيء عن المشروع الذي قامت بإعداده الجمعية الوطنية برئاسة جيسكار ديستان؟

فمن السهل انتقاد ما توصل إليه عدد كبير من الشركاء كحل وسط، ولكن نظرًا لأنه يوحد ويبسط عددا هائلا من النصوص السابقة، ولأنه رغم كل شيء يوضح ويدعم المؤسسات الجوهرية للاتحاد مثل: (المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي) وارتباطها بالمؤسسات القومية، وكذلك لأنه يمثل خطوة في طريق السياسة الخارجية والأمن المشترك باستحداث منصب وزير الشئون الخارجية لأوروبا، ولأنه يعلن قواعد واضحة حول نسبة الأغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات، ولأنه في النهاية يتيح لعبة "تعزيز التعاون"، فلجميع هذه الأسباب يحق لنا إبداء الإعجاب والانبهار باتفاق الثامن عشر من يونيو.

وقطعًا، يبقى التصديق عليه من قبل الدول الخمس والعشرين الأعضاء الحاليين. أما الإجراءات المتصلة بهذا الاتفاق فسوف يتم إتمامها خلال العامين المقبلين وربما يكفي، من الناحية النظرية، فيتو واحد سلبي ضد هذا الاتفاق لإعادة النظر في كل شيء. مع العلم بأن هناك الاستفتاءات سوف يتم إجراؤها في عشر دول ومن بينها المملكة المتحدة وفرنسا، واحتمالات الفشل فيها تبدو مرتفعة.

إلا أن القانون شيء والسياسة شيء آخر. فمن الناحية العملية، فإذا كان عدد الرافضين للمشروع قليلا ولا يتضمن أيًا من الدول التأسيسية (في هذا

---

(١٤) من الجدير بالذكر أنه فى ديسمبر عام ٢٠٠٣، رفضت السويد انضمامها لليورو عقب إجراء استفتاء شعبى.

الصدد، فإن الاستفتاء في فرنسا سوف يكون حاسمًا)، فإنه من الأرجح أن يتم التوصل لحلول للسماح للدول التي صدقت على الدستور الأوروبي المضي قدمًا في هذا الشأن.

فما بين منطقة اليورو والدستور الأوروبي، نستطيع أن نلمح كيف يمكن للنظرية المجردة للهندسة المتغيرة أن تتجسد ربما في المستقبل القريب.

بيد أن هذا ليس كل شيء. فالأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٤ شهدت، في الواقع، تدعيما للثنائي "فرنسا وألمانيا" الذي عُرف على مر التاريخ بأنه يحتضر.. في مرحلة الاحتضار.

ففي نوفمبر ٢٠٠٣، أشار استطلاع للرأي أجراه معهد إيبسوس للدراسات واستطلاعات الرأي؛ إلى أن هناك اثنين من بين ثلاثة من الألمان يعتبرون الفرنسيين أكثر حلفائهم وفاءً، وبينما هناك ٢٧% فقط اختاروا أمريكا.

وعلى التوازي، ففي العام الذي تم الاحتفال فيه بمئوية الوفاق الوثيق – وهو الوفاق بين الأطراف– نلاحظ استمرار دعم المثلث المكون من بريطانيا وألمانيا وفرنسا، ما زال تدعيمه مستمرًا في مجال الدفاع، باعتبار أن توني بلير أظهر مهارة كافية، في هذا المجال، في مجاملة الولايات المتحدة.

ولم يكن هذا واضحًا في إطار الحماسة لحرب العراق ولكنه يرجع لاعتبارات سابقة خاصة بالعلاقات بين دول الأطلسي. وبعبارة أخرى، من المحتمل أن يستمر تعزيز التوافق بين أطراف هذا المثلث باعتبار أنه النواة الصلبة للدفاع الأوروبي، مع التحفظ، على أن خلفاء توني بلير لم يغيروا

سياستهم، بينما ربما تظل بريطانيا دومًا بعيدًا عن العملة رافضة للعملة الموحدة وكذلك بالنسبة للدستور الأوروبي.

وهناك حالات أخرى عديدة محتملة للمضي قدمًا للتوسع في التشبيه البلاغي بالهندسة المتغيرة.

يتردد دائمًا أن الدستور الأوروبي سيكون معقدًا، وأنه لن يكون مفهومًا للمواطنين وهذا الحكم يواجه ثلاثة تعليقات:

أولا: من البديهي ألا يوجد أي دستور أو أي نظام مؤسسي قومي يسهل فهمه للوهلة الأولى- أي دون مجهود. فلا يوجد كثير من الفرنسيين، على سبيل المثال، قليل من الفرنسيين الذين قرأوا بالفعل دستور الجمهورية الخامسة حتى يتم تفسيره بشكل جدي، يتعين تحقيق تنمية فكرية ربما على التعليم القومي أن يعمل على توفيرها.

ثانيًا: هناك بالتأكيد حدود لتبسيط العمل الديمقراطي للنظام المؤسسي المعقد هيكليًا.

ثالثًا: في العصر الذي يستطيع فيه المستهلكون استخدام الأجهزة الحاسوبية المتطورة، ربما يمكننا أن نتقبل أن يعاني المواطنون حتى يدرجوا أنفسهم داخل البنية السياسية. وفي هذا المجال، غالبًا ما تكون لغة الخطاب غوغائية.. فهناك دائمًا حديث عن الحقوق ولا نسمع شيئًا عن الواجبات، أولها تعلم الحياة الجماعية المشتركة.

ورغم ذلك، لا يمكن أن ننكر أن المؤسسات لا فائدة لها دون العمل على أرض الواقع، وأن واقع الحياة هو التجربة الحقيقية التي تفرض ضروريات التأقلم. هذا ما ينطبق على الدستور الأوروبي وكذلك على غيره من الدساتير. فإذا كان النص الأصلي للدستور الأمريكي قد مر عليه اليوم

أكثر من قرنين من الزمان، فهذا لأن المشرعين الذين دونوه أرادوا التمسك بالأساسيات فقط، في عصر يميل بالتأكيد إلى تشجيع كل ما هو مختصر.

أما بشأن الوثيقة التي تم توقيعها بالأحرف الأولى في ١٨ يونيو عام ٢٠٠٤، فهي واضحة حتى إن العديد من التفاصيل ربما تتم إعادة النظر فيها مع مرور الوقت (نظرًا للتوسع المرتقب للاتحاد) مثل شروط الأغلبية المؤهلة، وعدد المفوضين وكذلك توزيع المقاعد بالمجلس الأوروبي.

وأعتذر بصفة شخصية عن عدم التنويه منذ البداية بضرورة الفصل بين الإطار المؤسسي ونوعية التفاصيل القابلة للمراجعة.

أما في الوقت الحالي، فالعملة الموحدة (اليورو) هي التي تخضع لاختبار الواقع بواسطة التحالف بين الاستقرار والنمو، إلا أن القوانين ليست دائمًا مكتملة، لا سيما أنها تهمل الدورة الاقتصادية. غير أن ألمانيا وفرنسا بصفة خاصة فرنسا، عند ذكرهما لأيديولوجية رجل الاقتصاد الإنجليزي "جون كينز" وضرورة تحقيق النمو لتبرير خمولهما، رغم أن الثانية ليست لديها مبرر لإعادة التوحيد مثل الأولى، فهما بذلك تسعيان لطمس الحقيقة، وهو أن معدل سرعة الإصلاحات يسير ببطء. وإن الطريق الجيد للإدارة الاقتصادية في منطقة اليورو لا يزال في المهد.

روسيا:

في الوقت الذي يواصل فيه الاتحاد الأوروبي بناءه بهمة ونشاط، لا تزال روسيا في تصارع من أجل البقاء بصفتها قوة مؤثرة في القضايا العالمية. فبعد أن قام فلاديمير بوتين بإعادة الانضباط للدولة، تفرغ لهذه القلة من شباب رجال الأعمال الذين نجحوا في الهيمنة على الرأي العام الروسي

في عهد بوريس يلتسن، وانشغلوا كثيرًا بالسياسة بدلاً من تكثيف جهودهم لنهضة الاقتصاد.

فالقبض على الملياردير الروسي "ميخائيل خودور كوفسكي" في نهاية عام ٢٠٠٣ والملاحقة القضائية لمجموعة النفط العملاقة (يوكوس) المتهمة بالتزوير المالي يعدان علامتين كبيرتين على إحكام قبضة بوتين على البلاد.

وبصفة عامة، يعرب جزء من المفكرين الروس وأغلب المفكرين الغربيين عن قلقهم من الدور المتزايد لجهاز الاستخبارات الروسي (أو السيلوفيكي) كما يطلق عليها بالروسية القديمة، والموجود بشكل متزايد في أروقة مقار السلطة.

والسؤال المطروح الآن هو: كيف سيستخدم بوتين سلطاته التي أضحت هائلة في الوقت الحالي؟

سوف يتحدد بالطبع مستقبل روسيا في العقدين أو الثلاثة المقبلة. فبعض المراقبين يأملون في أن يتوصل زعيم الكرملين الحالي، كما حدث مع دينج شياو بنج، في دفع حركة المجتمع الروسي. إلا أن البعض الآخر يرى فيه طاغية آسيويًا جديدًا متذبذبًا ويعيش في عزلة وعاجزًا عن تحمل الانتقادات ويفتقر إلى رؤية استراتيجية حقيقية لتحجيم هروب العقول من روسيا والفساد والانعزالية المسيطرة على بلد في حالة فوضى واضطراب وتراجع سكاني كمي وكيفي.

وفي هذا السباق، يتساءل الجميع إذا ما كان هذا الرجل الذي لا يزال شابًا سيعتزل الحياة السياسية في عام ٢٠٠٨، كما ينص الدستور الحالي، أم

أنه ربما سيعمل على تعديل الدستور (ولن يكون هناك شيء أسهل له من ذلك) حتى يفوز بمدة ولاية ثالثة؟

وفي الوقت الحالي، الواقع هو أن بوتين يحظى بشعبية كبيرة في الداخل، على سبيل المثال، استقبل المجتمع الروسي خبر القبض على خودور كوفسكي بترحاب كبير، بينما أثار هذا النبأ استهجانًا عنيفًا بالخارج. وقد حقق أنصار الرئيس فوزًا ساحقًا في انتخابات (الدوما) في نهاية شهر ديسمبر، كما أنه تم انتخابه هو نفسه بأغلبية ساحقة في الحادي عشر من مارس ٢٠٠٤.

إن مركزية السلطة التي نتجت عن هذا الواقع تعد عملة ذات وجهين، فهي إما أن تكون فرصة ذهبية و/إما عامل خطورة طبقًا للاحتمالات. وفي كل الأحوال، فالرئيس الثاني لروسيا الاتحادية يحمل على أعناقه، الصلبة في الظاهر، ثقل مسئولية غير عادية تاريخيًا. ففرصته الفورية المباشرة هي أن يؤدي الوضع الاقتصادي إلى ارتفاع أسعار النفط، وهو السبيل الوحيد لتحقيق ازدهار اقتصادي مناسب.

فهل الإصلاحات الجارية كافية لدفع نمو هيكلي في البلاد؟

هناك في الحقيقة انقسام في الآراء حول هذه المسألة؛ فخلال الحقبة الزمنية التي تتم دراستها في هذا الكتاب، خضعت روسيا لتداعيات التوسع المزدوج الذي حدث في حلف الأطلنطي والاتحاد السوفيتي. فبالنسبة لحلف الأطلنطي، فلم يكن أمام روسيا سوى الرضا بالأمر الواقع وإثبات أنه لا شيء من شأنه تثبيط الهمم والعزائم. فبوتين الذي راهن كثيرًا على علاقته بواشنطن، لم يجد أمامه سوى أن يطلب، كما فعل مع "جاب دي دهوب شيفر"

الأمين العام لمنظمة حلف الأطلنطي، رفع مستوى التعاون بين دول الحلف إلى أعلى مستوياته.

وفي الوقت نفسه، فقد أعرب علنًا عن قلقه من اقتراب القواعد العسكرية للناتو من المدن والمجتمعات الدفاعية الروسية، ما يعد من وجهة نظره مخالفة للمعاهدة حول القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وهى من موروثات الحرب الباردة.

وفي مثل هذه الظروف، فهو يحتفظ لنفسه بحق الرد لضمان أمن الاتحاد، لا سيما إذا أصرت الولايات المتحدة على تصورها للاستخدام الوقائي للقوة. ودون أن توجه انتقادات صريحة لحلف الأطلنطي، فقد كان من السهل على موسكو التساؤل ببساطة عن موضوع التوسع لا سيما أنها تلاحظ، على سبيل المثال، بأنها لم تسهم بشيء في تعزيز الاستقرار في أفغانستان أو تجنب اعتداءات ١١ مارس التي وقعت في مدريد.

وفي الواقع، ترغب روسيا في وضع حد لتراجع وضعها كقوة إقليمية. وهذا واضح جدًا في الشيشان ولكن أيضًا، على سبيل المثال، في جنوب القوقاز، فقد أتاحت "ثورة الزهور" في جورجيا انسحاب "إدوارد شيفر نادزة" دون إراقة قطرة دماء واحدة، في نهاية نوفمبر عام ٢٠٠٣، وعقب انتخاب "ميخائيل ساكاشفيلي"(١٥)، المقرب لأمريكا في الرابع من يناير ٢٠٠٤.

---

(١٥) ميخائيل ساكاشفيلى: رئيس جورجيا من عام ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٧، وأعيد انتخابه فى يناير ٢٠٠٨.

بيد أن جورجيا تحتل مكانة استراتيجية وجغرافية متميزة، لا سيما على صعيد إنتاج النفط، ما سيدفع روسيا لبذل كل الجهود من أجل الحيلولة دون دخول هذه الجمهورية في كنف الولايات المتحدة. وهى لن تعدم الوسائل لبلوغ هدفها، بالتعاون مع رجال الأعمال النشطاء في "تيليبسي" ومع إمكانية مراوغة المقاطعات الانفصالية (مثل: أبخازيا وأجاريا وأوسيتيا الجنوبية).

أما بالنسبة لميخائيل ساكاشفيلي، فإن المهارة تقتضي بأن يحدد إلى أي مدى يمكنه التقرب لواشنطن دون أن يثير غضب موسكو. وبصفة عامة، فإن اللعبة الكبرى التي تلعبها روسيا هى منح مقدار من الاستقلالية لاتحاد الدول المستقلة الذي نشأ على عجالة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، ولكن ليس بجرعة كبيرة، ومن ثم إعادة تكوين مجموعة سلافية مع روسيا البيضاء وخاصة أوكرانيا، والحيلولة دون توصل أمريكا إلى غايتها بالتمركز بشكل دائم، على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، داخل الجمهوريات السوفيتية القديمة في القوقاز وآسيا الوسطى. إنه برنامج حساس وصعب التحقيق ما دامت قدرات روسيا الاتحادية على ضعفها.

أما فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، وهو الشريك الأول التجاري لروسيا، فإن الإشكالية تبدو مختلفة؛ فلقد أثر توسع الاتحاد بالطبع على المصالح الاقتصادية لروسيا، وكان يتعين معالجة بعض المشكلات مثل العبور لإقليم كلينينجراد.

هناك موضوع آخر شديد الحساسية؛ وهو مصير الأقليات الروسية في ليتوانيا وأستونيا، بما أن موسكو تتهم هذين البلدين بممارسة إجراءات تميزية

ضد هذه الأقليات. ففي ٢١ مايو ٢٠٠٤، وبمناسبة القمة نصف السنوية أبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقًا مع روسيا من المقرر أن يتيح انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، ويفتح ربما الباب لتصديق موسكو على بروتوكول كيوتو حول خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والذي يعتمد عليه البروتوكول ليدخل في إطار التنفيذ.

فالأمور إذن في تقدم، إلا أن هناك شعورا وانطباعا ثقيلا يسود الأجواء، فالأوروبيون يعتبرون اليوم أن روسيا قوة عظمى سابقة لا تزال تشكل شيئا من الخطورة، ولكنها من الأقزام على الصعيد الاقتصادي.

أما روسيا فهى تدرك أن الأوروبيين لا يمتلكون سياسة موحدة تجاهها؛ وهى غاضبة في تناولهم الأيديولوجي للمشكلات الخاصة بها والمتعلقة بالأمن الداخلي والخارجي بالمعنى الواسع للكلمة.

ولهذا السبب، رفض "سيرجي لافروف" وزير الخارجية والخبير الروسي الجديد، مسبقًا، قبل القمة الأخيرة للاتحاد الأوروبي، "المحاولات الحمقاء" من أجل دفع روسيا للشروع في عملية سياسية في الشيشان.

فإذا كان الاتحاد يعتقد أنه يستطيع التأثير في السياسة الداخلية لروسيا، فإنه بهذا الأسلوب يخطئ الطريق. وبادعائه بأن الكيانين يشتركان في الطموحات نفسها، فإنه ينظر لرغباته على أنها واقع.

وفي الوضع الحالي، من الأفضل ربما الاعتراف بأن العلاقات بين الجانبين ترتكز إلى المصالح وليس على القيم. حقيقة أنه في الدول الديمقراطية الغربية حيث تلعب الأيديولوجيات دورًا أكبر مما قد لا ترغب

في الاعتراف به، إلا أن هامش ما يقوم به المسئولون عن السياسة الخارجية من مراوغات يعد محدودًا، وهذا هو مغزى "المحـــاولات الحمقـــاء" التـــي يشجعها سيرجي لافروف.

إن هذه الملاحظات الناتجة عن الصراع بين القيم والمصالح تقـــودني للعودة إلى مسألة حدود الاتحاد الأوروبي.

فإذا نظرنا للأمور من المنظور التاريخي الواقعي للعلاقات الدولية في نصف القرن الماضي، وليس من منظور الجدال الفكري فـــي إطـــار عـــام ٢٠٠٤، سيظهر جليًا بأنه لو تقدمت كل من روســـيا وروســـيا البيـــضاء أو أوكرانيا بالترشح للانضمام للاتحاد، ربما سيكون من المستحيل من الناحيـــة السياسية الاعتراض، بما أن ترشيح تركيا قد تم النظر إليه بعين الاعتبار.

إن ما قد يحدث فيما يتعلق بهذا الاحتمال يسهل التنبؤ به؛ فربما تطلب المفوضية الأوروبية من المرشحين الجدد الشروع أولاً في طريـــق الجهـــاد الذي خضعت له تركيا في هذا الشأن.

وأما من الناحية الإقليمية والسكانية، فإن روسيا وحدها ربمـــا تمثـــل مشكلة كبرى. نكتفي التذكير بأن سكانها الحاليين الـــذين يتراجـــع تعـــدادهم بالتأكيد، هم ضعف سكان تركيا الذين يتزايدون باستمرار.

وفي الواقع، فالموقف – في الوضع الحالي- يصعب تحديده. حتى إن أظهر بعض استطلاعات الرأي عكس ذلك، فالمقصود هنـــا رؤيـــة غربيـــة جذريًا على شعب لا يزال ينظر إلى نفسه كقوة عظمى علي الصعيد العالمي ومتمسكا بسيادته بالمعنى التقليدي للكلمة.

إن قادة روسيا لا يتخيلون أن تنصهر بلادهم في كيـان يـتم تـشكيل خطوطه خارجيًا، وكذلك لا يتخيلون أن يخضعوا لـ"معـايير كوبنهـاجن".. وفي هذه النقطة فنحن نلحق بقضية القيم.

فالمشروع الجيو سياسي الذي ربما يجد أمامه كل الفرص ليسود فـي الوقت الحالي، والذي سبق الإشارة إليه، هو مشروع إعادة بناء كيان يـضم على الأقل الطرف السلافي من الاتحاد السوفيتي السابق، بـروابط تختلـف تمامًا عما كان سائدًا في الماضي، ولكن بشروط تذكرنا بالجدال الذي كـان شائعًا في عامي ١٩٩٠/١٩٩١ حول "الاتفاقية الجديدة للاتحاد الأوروبي".

وكي يتم هذا المشروع، فإن البطاقة الرابحة ستكون أوكرانيا؛ فطبقًـا لتأرجحها ما بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، فإن تنظيم القارة الأوروبية في المستقبل سيكون مختلفًا تمامًا، إلا إنه في التكوين الحالي، فإن بولندا وحدها، فيما يبدو، هى المتحمسة للدفع بانفصال أوكرانيا.

بيد أن النخبة في هذا البلد، المقربة من موسكو، يحذرون جيـدًا مـن الاندفاع في هذا الاتجاه. وفي كل الأحوال، فبالنسبة لمن يحاولون التنبؤ بمـا سيحدث في أفق الجيل القادم، فكيف سوف تكون النقطـة المحوريـة؛ إذ إن الكثير من الأمور سوف تعتمد على انتعاش الاقتصاد الروسي ومن ثم سوف يتحدد نجاح بوتين أو فشله.

إذا سعينا للتفكير على صعيد نظرنا بتمعن إلى القرن الحادي والعشرين ومستقبل القارة الأوروبية – الآسيوية، فسنجد أن الاتجاه الأكثر أهمية هـو

استمرار التنمية في آسيا. فالنمو الاقتصادي في الصين ثابت عند مستوى يقترب من ١٠%، ونجاح مهمة الرحلة المكوكية المأهولة للمركبة الفضائية الصينية "شنزهوه"، في أكتوبر ٢٠٠٣، القيمة ذاتها التي تحمل قيمة رمزية إلى حد كبير، تتبئ بظهور القوة العظمى للغد.

فمن المثير للإعجاب الذكاء والمهارة اللذان يتسم بهما أكبر دول كوكب الأرض التي نجحت حتى الآن في التغلب على مشكلات هائلة مرتبطة بأداء من هذا القبيل، حتى إن كان أداءً ظاهريًا.

فى الوضع الحالي للعالم من الناحية التكنولوجية، أضحت الصين ورشة العالم تفتح آفاقًا واسعة لجميع دول العالم، ليس دون إثارة بعض شيء من القلق، على سبيل المثال، في أسواق المواد الأولية والنفط، في الوضع الحالي للعالم من الناحية التكنولوجية.

وتواصل الهند، بمستوى أقل إثارة للدهشة ولكنه مع ذلك مذهل، وتواصل الهند أيضًا صعودها التنموي؛ فالتغيير الغالب الذي حدث والذي كان غير متوقع، في شهر مايو من عام ٢٠٠٣ يثبت بأن البنية الفوقية في شبه الجزيرة الهندية، في هذا المجال، تعمل بشكل رائع.

وماليزيا، على الرغم من كونها دولة غير ديمقراطية، فإنها تمتلك إدارة جيدة؛ ومن الأشياء الجديرة بالإشادة استقالة مهاتير محمد[١٦] الذي خلفه عبد الله أحمد بدوي. ويجدر أيضًا الإشارة إلى بداية انتعاش الاقتصاد الياباني

---

(١٦) مهاتير محمد أو محاضر محمد: رئيس وزراء ماليزيا من عام ١٩٨١ حتى ٢٠٠٣.

والنجاح الذي تحقق في الإصلاحات التي أجراها رئيس الوزراء "جونيتشيرو كويزومي[١٧] والذي دعمه فوزه في انتخابات نوفمبر عام ٢٠٠٣.

أما فيما يتعلق بالدول النامية التي تحقق نموًا فعليًا ولكن يطلق عليها اسم "الدول الأقل نموًا"، فإن الاقتصاد له الأولوية فيها تقدمًا"، فإنها تعطي- بقدر المستطاع- الأولوية للاقتصاد عن الجانب السياسي على المستوي الدولي.

ومن هذا المنظور، يتعين النظر لإعطاء أهمية كبيرة لفشل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بمنتجع كنكون في المكسيك، سبتمبر ٢٠٠٣، والذي عقد في إطار جولة الدوحة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف. أما الجولات السابقة فقد كانت تسيطر عليها العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ولكن في هذه الجولة، كان اقتحام طرف ثالث، وبصفة خاصة الهند والبرازيل، قد أثبت أن هذه الدول لديها عن جد المؤهلات المبدئية للتنمية، بما أن مؤتمر الدوحة كان تحت عنوان "برنامج الدوحة للتنمية".

إن ارتفاع عدد الأعضاء والتوسع في قائمة الموضوعات المطروحة للنقاش؛ يثير العديد من المشكلات التقنية والسياسية التي يصعب التغلب عليها. كما أن الطريقة التي يتم اتباعها في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ترتكز على تحقيق نوع من التوازن في التنازلات المقدمة

---

(١٧) ونيشيرو كويزومي: رئيس وزراء اليابان من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٦.

والتعويضات الشفافة في إطار بند الدولة الأولى بالرعاية، والـذي يـستبعد مبدئيًا التمييز ويرتكز أيضًا إلى آليات قانونية لتسوية الخلافات داخل منظمة التجارة العالمية والتي تركت بصمتها على هذه الجولات مع مرور الوقت.

واليوم، يخشى من جمود المواقف حول قطـاع بعينـه وهـو قطـاع الزراعة، وأن تسفر كثرة الاتفاقيات الثنائية عن نظام للتبـادلات التجاريـة غامض وغير فعال، ما ينتج عنه عودة الحروب التجارية.

إن مثل هذا التطور، إذا كان استمر، فلن يسفر ربما إلى عواقب وخيمة على الاقتصاد الدولي في مجمله فقط، لأنه سوف يدق ناقوس الخطر لتطبيق العولمة بأسوأ شروطها، بل إنه سوف يؤدي ربما إلى صراعات دامية.

وعلى صعيد القانون الدولي بمفهومه الواسع، فإن المهمة العاجلة الآن هى تدعيم دور منظمة التجارة العالمية وترشيد بعـض المؤسـسات مثـل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو حتى منظمة العمل الدولية.

أما على المدى الطويل، فالعدالة هى مفتاح السلام، وربما لن تتحقـق العدالة دون التوزيع الأفضل للنمو وثماره على المستوى العالمي.

الفصل الثامن عشر

يوليو ٢٠٠٥

عالم هش - السياسة الأمريكية ما بين المثالية والواقعية - تصدعات في جدار القارة الأوروبية

عـــالم هـــش.. صعيد المخاطر:

خلال العام الذي سيتم استعراضه في هذا الفصل، كل شـــيء يـــدفعنا للعودة إلى قضية هشاشة هذا العالم؛ فالتسونامي المريع الذي حدث فـــي ٢٦ ديسمبر عام ٢٠٠٤، يجعلنا نتذكر أن الإنسان عاجز في الأساس أمام الطبيعة عندما تطلق لقدراتها العنان.

فهو يستطيع، في أفضل الأحوال، محاولة اختـــراع أو بنـــاء أنظمـــة للإنذار وتنظيم الصفوف من أجل الحد من نتائج هذه الكوارث الطبيعية عند حدوثها. وفي هذا الشأن، فإن مجرى أحداث هذه المأساة والكثيـــر غيرهـــا، أكثر أو أقل اتساعًا، يبين أن المجتمع الدولي، في هذا المجال، لا يزال بدائيًا بشكل كبير.

ورغم ذلك، ففي آفاق التنمية المستدامة للإنسانية، ربما يتعين على المجتمع الدولي التمسك والشروع في تنفيذ مهمته في التنمية. فكلما تقدم العلم والتكنولوجيا، أدركنا المخاطر التي كانت غير متوقعة في الماضي.

فاحتمال أن يضرب نيزك لكوكب الأرض مسببًا زلزالا عنيفا مثل الذي تسبب منذ ٦٠ مليون سنة في اختفاء الديناصورات؛ ليس بالتأكيد بجديد.

أما الجديد، فهو أننا بدأنا بجدية في الاهتمام بتطبيق وسائل قادرة على تغيير مسار الأجرام السماوية التي ربما تشكل تهديدًا لنا. هذا هو أحد الجوانب المهمة التي قامت فيها وكالة ناسا الفضائية في الخامس من يوليو عام ٢٠٠٥ على المذنب "تمبل١".

ومن المعلوم، أن زيادة المعرفة غالبًا ما تكون عنصرًا للقلق، لا سيما عندما تسفر عن تحديد المخاطر التي لا نستطيع، نحن البشر، في مواجهتها عمل شيء.

وهكذا، ففي الماضي لم يكن أحد يخيل، أن تيارًا بحريًا مثل تيار "جولف ستريم" الحار، على المستوى الجيولوجي، ربما يتسبب يومًا – وفي غمضة عين– في تحول مناخي قد يكون أثره الأساسي هو إغراق بلد مثل فرنسا في الجليد.

لقد كان يتعين اكتشاف النظرية الرياضية لـ "النظام العشوائي المحدد"، منذ قرن مضى بواسطة "هنرى بوانكاريه"، حتى يتوصل الفكر البشري لإدراك مثل هذه الإمكانية المرعبة، وكذلك حدوث خلل جوهري في النظام الشمسي بعيدًا عن الدقة الظاهرية للنظام الزمني.

إن هذه التأملات السريعة تبين أن الإنسانية ستكون في مواجهة فئتين من المخاطر الطبيعية، الفرق بينهما يعتمد على الحالة المعرفية ودرجة تنظيم المجتمع الدولي الحالي وهما: مخاطر يمكن التنبؤ بها ويمكن الحد من أضرارها ومخاطر أخرى لا يمكن مواجهتها.

القضية تتمثل إذن، أولاً، في تعلم كيف تنظيم المجتمعات البشرية من أجل بقائها بشكل أفضل في جميع الاحتمالات التي يمكن توقع التحرك فيها.

ولكن في بداية القرن الحادي والعشرين، لا نزال عاجزين عن ضمان أمن مجتمعاتنا بشكل مناسب في مواجهة جنون البشر أنفسهم. وأكثر هذه الأمثلة هي موجة الاعتداءات التي وقعت مؤخرًا ودبرها بعض المواطنين البريطانيين المنتمين للقاعدة والتي ضربت مدينة لندن في السابع من يوليو ٢٠٠٥، إبان اجتماع مجموعة الثمانية في "جلين إيجلز" وعقب نتيجة القرعة واختيار العاصمة البريطانية لإقامة الألعاب الأوليمبية لعام ٢٠١٢.

بيد أن هناك نوعا آخر من المخاطر، بين نوعي المخاطر السابق ذكرهما. فإحدى نتائج التنمية البشرية على هذا الكوكب، والتي أضحت معروفة خلال القرون الماضية، وغير المسبوقة على الصعيد التاريخي، هي التغييرات الكبيرة في التوازن البيئي لا سيما ظاهرة الاحتباس الحراري للغلاف الجوي تحت تأثير زيادة انبعاثات الغازات المسببة لارتفاع درجة حرارة الأرض؛ والتي أصبحت منذ الآن مؤكدة وليست في محل شك.

إن ما يدور حوله النقاش كذلك، هو أهمية هذه الظاهرة مقارنة بالدورة الطبيعية لغاز ثاني أوكسيد الكربون والظواهر التفصيلية للاحتباس الحراري،

على سبيل المثال، ارتفاع مستوى المحيطات وتعدد الظواهر المناخية الحادة مثل الأعاصير.

بيد أن السنوات تمضي دون ظهور ردود أفعال ملائمة من جانب المجتمع الدولي. وسوف يظل "بروتوكول كيوتو" الذي انضمت إليه روسيا حديثًا في ١٨ نوفمبر ٢٠٠٤، عديم التأثير ما دامت ستبقى أكثر الدول المسببة للتلوث البيئي بعيدًا بمنأى عن تنفيذه.

فللمرة الأولى، تعترف الولايات المتحدة رسميًا بوجود المشكلة إبان انعقاد قمة الثمانية في "جلين إيجلز"، ولكن لم يتم إعلان أي حلول على الإطلاق. وربما نستطيع التأكيد أنه في الأعوام أو العقود المقبلة، سيحظى الملف الجديد للعلاقات الدولية الذي افتتح بقضية علم البيئة والبيئة الطبيعية، باهتمام متزايد.

ونظرًا لغياب إجابات ملائمة للعديد من التساؤلات، ربما سيشهد القرن الحادي والعشرين العديد من هذا النمط الجديد من الكوارث الطبيعية، دون ظهور حل ينأى بالبشرية بعيدًا عن الأهوال الناتجة عن الجانب المظلم من التصرفات البشرية، والقادرة على جميع أنواع العنف والانحرافات، بعد انقضاء القرن العشرين الذي لم يسجل في هذه النقطة، أي تقدم ملحوظ مقارنة بما سبقه من القرون، رغم العديد من المحاولات التي تبنتها المؤسسية الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي والتي تتعرض لأخطار عديدة في الوقت الحالي.

فلا التنوير ولا العلم استطاعا الحد من الشر المطلق الذي ظهـر فـي عدة مناسبات لا سيما خلال عصور النازية والشيوعية، ناهيكم عن الأعمال الفظيعة التي تحدث على التوالي في القارة الإفريقية.

في عام ١٩٠٥، على سبيل المثال، من كان يستطيع التنبؤ بمثل هـذا الخلل العالمي؟ من كان يجرؤ على التأكيد، في عـام ٢٠٠٥، بـأن القـرن الحالي لن يشبه القرن السابق أو ربما يكون أكثر مأساويًا؟

من لديه الجرأة للادعاء بأن المؤسسات الأمنية التعاونية الحالية، فـي مواجهة وجود هذه الغوغائية، ربما ستكون قوية وغليظـة بالقـدر الكـافي لتطويق الهجوم المتجدد دائمًا لتجاوزات البشر؟

البابا يوحنا بولس الثاني:

لأننا جميعًا نشعر، بطريقة أو أخرى، بأن الأسئلة السابقة كانـت فـي موضوعها، فإن احتضار بابا الفاتيكان ووفاته أحدث دويًا هائلاً على الصعيد العالمي.

لقد توفي البابا يوحنا بولس الثاني في الثاني من أبريل ٢٠٠٥، بعد ٢٦ عامًا أمضاها على رأس الكرسي البابوي، شهد خلالها أهـم وأكبـر حـدث تاريخي في النصف الثاني من القرن العشرين وهو سقوط الشيوعية.

وقد ساهم انتخاب الكاردينال البولندي كارول جوزيف فويتيالا علـى عرش كنيسة سان بيير بشكل واضح في هذا الانهيار، حتى إنه كـان مـن الصعب الفصل بين الأسباب المتشابكة المتعلقة بمثل هذه الظاهرة المعقـدة.

وكما يحدث دائمًا بالنسبة لجميع الشخصيات الاستثنائية، فإن تـــاريخ حيـــاة يوحنا بولس الثاني كان مثارًا لجدال كبير، ويرجع ذلك إلـــى مواقفـــه مـــن الإجهاض ووسائل منع الحمل.

وقد أثار هذا الجدال تحديات حادة وخطيرة لا سيما فيما يتعلق بانتشار مرض الإيدز، إلا أن أصالة هذا الرجل وثقله من الناحية الروحانية وقدراته الربانية قد تركت بصمة على فترة رئاسته للكنيسة الكاثوليكية.

لقد تخطت شهرة قداسة البابا العالم المسيحي، فالمسار الذي أشار إليه ومضى فيه يوحنا ولس الثاني يعد من الأهمية حتى إن تاريخ الأديان كلـــه، بما فيه الإسلام، يظهر فيه بوضوح هذه الأصولية، وليس فقط داخل الديانـــة الإسلامية.

وعندما نتحدث اليوم عن "صدام الحـــضارات" بعـــد ظهـــور كتـــاب صموئيل هنتنجتون، يبدر بأذهاننا على الفور "حرب الأديان".

إن يوحنا بولس الثاني لم يكف، سواء بسلوكه أو بأقواله، عن وضـــع الديانة المسيحية بالطبع في مكانها الصحيح والتذكير بأنه لا مستقبل للإنسانية إلا في إطار المسيرة الروحانية. وخارج هذا الإطار، سيتعرض كل ما تبنيه البشرية للتصدي للعنف والانحرافات للدمار، تمامًا مثلما تتلاشـــى الأشـــياء المادية بفعل الأنتروبيا أو الاعتلاج.

لقد كان يوحنا بولس الثاني يعلم جيدًا أن القرن الحادي والعشرين ربما سيكون قرن جميع المخاطر إذا لم يكن محصنًا، كما يقال في المسيحية، بقوة الإيمان والإحسان والأمل. إن الديانات الكبرى التي تنتج- من حـــين إلـــى آخر- زعماء روحانيين لديهم مثل هذه الهبة الربانيـــة، تعمـــل علـــى نقـــل

رسالات مماثلة؛ شريطة ألا تكون أداة في يد العملية السياسية وما يحـاط بها من عنف. والعلمانية تطرح أيضًا مبدأ الأمل والإحسان ولكن بطريقتها.

إن هذا الزخم الذي أحاط بالبابا يوحنا بولس الثاني يعبر عـن رؤيـة شعبية تتخطى إطار العالم المسيحي، هى من ثم الحاجـة الملحـة لزعمـاء قادرين على مساعدة البشر وإخراج أفضل ما فى داخلهم سواء على المستوى الشخصي أو الجماعي.

صعود الصين:

ربما يتعين علينا، رغم كل شيء، العودة إلى السياسة الدوليـة، فـإن مدى اتساع الأفاق في الصين، يجعل التحليل الاندماجي للإمكانات غير قادر على أي تنبؤات محددة على صعيد العقود القليلة المقبلة.

فعلى مدار جيل، من الصعب أن نتخيل أن تؤدي صحوة إحدى الدول إلى جعلها قادرة على منافسة الولايات المتحدة في دورها الوحيد كقوة عظمى عالمية. أما على المدى الطويل، فاللعبة تتسع لجميع المجالات.

وفي الواقع، إن هذا الصعود للصين يبهر العقول على مستوى العالم. والسؤال المطروح هو: إلى أي مدى سيستمر هذا الصعود؟

فبعد ٢٧ عامًا من النمو المستمر وزعامة أثبتت قدرة غير عادية على التوافق والتحديث، يبدو أن إمبراطورية الوسط في طريقها إلى أن تصبح قوة عظمى على الأصعدة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية.

إن هذه البلاد، وريثة إحدى أقدم حضارات العالم التي تمتلك مـساحة من الأرض أكبر من مساحة الولايات المتحدة وتعداد سكاني يفـوق سـكان أمريكا أربع مرات، لديها من الإمكانات التي تجعلها تحتل الـصدارة علـى

مستوى العالم وفي مواجهة أمريكا. وهذه ليست سوى أحد الاحتمالات الممكنة، فهناك العديد من الحالات الأخرى التي بدأت تبرز على السطح وإمكانية تشعب الزعامة ليس مستبعدًا؟

وهذا ما يدفعنا للتفكير، إن آجلاً أو عاجلاً، في أن هذا البلد ربما يشهد ركودًا بل وانكماشًا اقتصاديًا؛ يحمل تداعيات اجتماعية وسياسية يصعب حسابها، نظرًا لأن شرعية الحزب الوحيد في البلاد - في النهاية- ترتكز، تحديدًا، إلى النمو الاقتصادي والآفاق التي تمنحها هذه التنمية لكل مواطن. وحتى من يخشون صعودًا متزايدًا للصين، فإن سيناريو الأزمة الاقتصادية ليس مبهجًا على الإطلاق، لأن النمو العالمي - في مجمله- ربما يتأثر بشكل كبير.

وعلى كل الأحوال، فليس مدهشًا أن تكون أكثر البلاد انزعاجًا من صحوة جمهورية الصين الشعبية، هي الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتادت - منذ ما يقرب من قرن من الزمان- على أن تحتل الصدارة على الساحة العالمية، ولديها عقيدة تطبقها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وهي أن تقطع الطريق على أى دولة ربما تدعي منافستها على الزعامة والهيمنة.

وهذا القلق هو ما يدفعها إلى دق ناقوس الخطر؛ عندما بدأت الصين في تحديث جيشها، على الرغم من أن قدرات هذا الجيش لا تزال تافهة مقارنة بالقوات الأمريكية. كما تعرب واشنطن عن قلقها، أو تدعي القلق، بشأن "القانون المناهض للانفصال" الذي صدر في بكين في مارس عام ٢٠٠٥، بحجة أنه يمثل تهديدًا لتايوان، وذلك لمعارضة رفع الحظر على بيع الأسلحة للصين، بينما يرى الأوروبيون أنه لا يوجد سبب لهذا الحظر.

في الواقع، إن المصالحة التي تمت هذا العام بين الصين والحزب الوطني الشعبي الصيني (الكيو مين تانج)، وتداخل المصالح الاقتصادية المتزايد بين الصين وجزيرة تايوان؛ يجعل احتمال اندلاع حرب بين الجانبين غير وارد بشكل كبير.

وربما تنزعج الولايات المتحدة -في الأساس- من المصالحة بين بكين وتايبيه (عاصمة تايوان) وكذلك من إعادة الوحدة بين الكوريتين، وبصفة عامة، كل ما قد يؤدي إلى الإطاحة بها كقوة عظمى في شرق آسيا.

وفي السياق نفسه، فإن الولايات المتحدة تتابع بترقب "عقد الشراكة بين الهند والصين" الذي تم إبرامه في أبريل ٢٠٠٥، وتتعهد بموجبه كل من الدولتين بتسوية الخلافات بينهما بالطرق الودية، لا سيما فيما يتعلق بالخلافات الحدودية التي لا تزال تسبب انقسامًا بين الطرفين.

وبشكل عام، فإن أمريكا تتخذ موقفًا متضاربًا تجاه الصين.

وعلى الصعيد السياسي، فمن مصلحة الولايات المتحدة تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة من العالم، بسبب "الحرب ضد الإرهاب". إن الصداقة الجديدة التي نشأت بين الهند والصين؛ تعد فألاً حسنًا لتدعيم باكستان التي كانت أحد المحاور الرئيسية في هذه الحرب.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تعتزم الولايات المتحدة أيضًا المشاركة في نمو الصين، وهذا سيدفعها لأفعال قد تتناقض مع رغبتها في تحجيم تنمية هذا البلد لقوتها. وفي مجال حقوق الإنسان أيضًا، يعد موقف الولايات المتحدة متضاربًا بشكل كبير.

وفي الواقع، إذا لم يحدث تحول داخلي في الصين، فربمـــا سيـــصعب تخيل كيف تتمكن الولايات المتحدة من منع هذا البلد من امتلاك جميع صفات القوة العظمى. وهذا السؤال يهم اليابان بشكل أساسي، وكذلك روسيا. ويعـــد أحد الأسباب التي تمحو إمكانية استباق الأحداث في كوريا، هو أنه ليس من مصلحة أي دولة في المنطقة الخروج من الوضع الـــراهن غيـــر المـــستقر والمؤكد أنه لن يدوم طويلاً، ولكنه في النهاية مريح للجميع لأن شرق آسيا، على عكس أوروبا، تفتقر لآليات الأمن الجماعي.

الصين إذن تحتل اليوم صدارة النظام الدولي لـــيس علـــى الـــصعيد السياسي فقط، بل وعلى الصعيد الاقتصادي أيضًا؛ فهـــي لا تبتلـــع القطـــاع الأكبر من الاستثمارات المباشرة فقط، بل وإن صادراتها تغزو العالم كلـــه. ولهذا السبب، أصبحت الصين ليس فقط في أوروبا، بل وأيضًا في الولايات المتحدة، رمزًا لسلبيات نظام العولمة الذي غالبًا ما ينظر له على أنه نظـــام يجتاح العالم ويدمر فرص العمل.

ومن هذا المنظور، فإن التسوية التي تمت، في يونيـــو ٢٠٠٥، مـــع الاتحاد الأوروبي بشأن تصدير المنسوجات، والتي تجنب تنفيذ بنود الحماية المتوقعة من جانب منظمة التجارة العالمية، قـــد أدت إلـــى ارتيـــاح جميـــع الأطراف. وعلى الرغم من ذلك، فهو يعد ارتياحًـــا وقتيًـــا، لأن المنافـــسة الصينية أمامها جميع الفرص لتبـــرز أكثـــر فـــي جميـــع المجـــالات فـــي الأعوام المقبلة.

أما أوروبا، هذه القارة العجوز، المحاصرة ما بين أمريكا التي لا تهبط ديناميكيتها وحيويتها، والصين وبصفة عامة قارة آسيا التـــي تعـــيش قمـــة ازدهارها، فهي تعاني فضلاً عن هذا صعوبة في قيادة إصلاحاتها.

وهذا ما يؤدي لتعرض بناء الاتحاد الأوروبي نفسه والتعددية الاقتصادية للضعف والهشاشة. وما ينطبق على الظواهر السابق ذكرها، ينطبق أيضًا على المجال الجيو سياسي؛ فالخطر المقبل ليس من الاتجاهات نفسها بل من سرعة التغيير في بعض البلاد ومعوقات التوافق عند البعض الآخر. وربما يكون عدم التوافق بين معدلات سرعة التغيير من أسباب تدهور الموقف.

السياسة الأمريكية ما بين المثالية والواقعية

إعادة انتخاب جورج دابليو بوش

إذا ذكرنا أن الرئيس الأمريكي جورج دابليو بوش كان لا يحظى بشعبية خارج الولايات المتحدة خلال فترة ولايته الأولى، فهذا أقل القليل، ففي بلد مثل فرنسا الرغبة في هزيمته من قبل منافسه جون كيري في انتخابات ٢ نوفمبر ٢٠٠٤ كانت رغبة قوية؛ حتى إن أغلب المعلقين قد توقعوا حتى اللحظة الأخيرة، أن تتحول أمنياتهم إلى حقيقة، ويفوز المرشح الديمقراطي.

في الواقع، لم يفز الرئيس بوش في الانتخابات فقط، بل وإن الجمهوريين قد انتزعوا أيضًا ما تبقى من تحديات بتعزيز سلطتهم في الكونجرس (مجلس الشيوخ والنواب). وفي البداية، أكدوا أن "الثورة المحافظة" تواصل تقدمها في الولايات المتحدة.

إن كلا المرشحين كانا بالطبع من الطبقة الأرستقراطية، إلا أن جورج بوش كان أقرب إلى صـــورة الرجـــل الأمريكـــي الأبـــيض البروتـــستانتي الأنجلوساكسوني الذي ينتمي إلى الطبقة المتوسطة، عـــن ســـيناتور ولايـــة ماساتشوستس. ويجب أن نشير إلى أن الثقافة الأمريكية هي في الأساس ثقافة متزمتة ودينية دينيًا.

وبالطبع، في الوقت الذي كانت تسير فيه الحملة الانتخابية الأمريكية، كانت التساؤلات حول جدوى حرب العراق تبدو أكثر حسمًا. إلا أن بـــوش نجح في إقناع المواطنين الأمريكيين بأنه لم يكذب، مبررًا هذه الحرب بالتأكيد على وجود أسلحة دمار شامل في العراق وتواطؤ بين صدام حسين والقاعدة. وقد تم الاعتراف شبه رسميًا بأن هذه الادعاءات كانت على غير أساس. ففي الولايات المتحدة، وبالأحرى في بريطانيا ولكن بنسبة أقل، يغفـــر الـــشعب الأخطاء ولكن ليس الكذب.

إن الناخبين في أمريكا، يعتبرون أن بوش قد أخطأ، أو دفع للخطأ من جانب أجهزة الاستخبارات، ولكنه لم يكذب على شعبه. وبعد ذلك بعدة أشهر، وتحديدًا في مايو ٢٠٠٥، استفاد توني بلير أيضًا من ســـماحة البريطـــانيين ورأفتهم، وقام بناء على ذلك بإنعاش اقتصادي مذهل في بريطانيا.

وعلى خلفية هذه الأحداث، فإن العديد من الأمـــريكيين والبريطـــانيين يؤمنون بمفهوم "الحرب ضد الإرهاب" ولم يصدموا بفكرة التدخل العسكري، حتى إن كانت الشروط القانونية لهذه الحرب مشكوك بأمرها طبقًـــا لميثـــاق الأمم المتحدة، فهي كانت تهدف إلى قلب النظم السياسية الشائنة والتي تشكل خطورة مثل نظام صدام حسين.

إلا أن هذا لم يمنعهم، فيما بعد، من انتقاد عدم الاستعداد الجيد لهذه الحرب. ولكن لم تكن هذه الانتقادات دائمًا من القوة لإسقاط بوش أو توني بلير؛ بل على العكس، فإعادة انتخابهما قد رسخ من جديد شرعية هذين الزعيمين، ما يعد نجاحًا مهما بالنسبة لبوش، لأن فوزه في الانتخابات في البداية منذ أربع سنوات كان في ظروف عصيبة.

وعقب إعادة انتخاب بوش بعدة أشهر، أظهر استطلاع للرأي نشرته صحيفة الإنترناشيونال هيرالد تربيون في ٢٤ يونيو ٢٠٠٥، أن صورة الصين كانت أفضل في الخارج عن الولايات المتحدة.

والحق يقال إنه خلال هذه الفترة، تأثرت شعبية الرئيس بوش داخل الولايات المتحدة قليلاً، إلا أن الفارق بين شرعيته الداخلية والخارجية لا يزال كبيرًا، ما يطرح مشكلة كبيرة بشأن زعامة القوة العظمى الوحيدة في العالم.

ومن هذا المنظور، فإن فترة ولاية بوش الثانية قد فتحت آفاقًا واعدة أفضل لسببين رئيسين. الأول: إن بوش قد تعلم الكثير خلال فترة رئاسته الأولى كما يقال بالإنجليزية "Learning Curve" أي منحنى التعلم.

ففي عام ٢٠٠٢، لم يكن بوش يعلم أي شيء عن السياسة الخارجية. والسبب الثاني يتعلق بالثقافة، فالشعب الأمريكي، كما سبق أن ذكرت، مفعم بالأيديولوجيات ذات القاعدة الدينية، وهى أيديولوجية واضحة لدى المحافظين الجدد المحظوظين دائمًا، ولكنهم أيضًا برجماتيون ولذلك فهم قادرون على التوافق مع الظروف.

مستنقع العراق:

منذ سقوط صدام حسين في أبريل عام ٢٠٠٣، تغيرت الظروف كثيرًا؛ فعلى الرغم من كونها قوة عظمى في العالم، فحشد ما يقرب من مائة وأربعين ألف جندي ومعدات عسكرية ومادية هائلة لفترة غير محددة قد أرهق قدرات أمريكا العسكرية في الخارج بشكل كبير. وبالتأكيد، فإن الولايات المتحدة تستطيع أن تفخر بتحقيق بعض النجاحات في العراق خلال العام الماضي.

فعلى الصعيد العسكري، نجحت في تقليل أنصار الإمام " مقتضى الصدر" في معركة النجف التي وقعت في صيف عام ٢٠٠٤، كما حققت نصرًا تكتيكيًا على الأقل في الفالوجة في نوفمبر من العام نفسه. وفي ٣٠ فبراير عام ٢٠٠٥، كان نجاح الانتخابات في هذا البلد المحتل قد عصف بتنبؤات أكثر المتشائمين؛ وهو يعد نجاحًا نسبيًا إذا ما أدخلنا عامل الحملة الانتخابية، بما أن الشيعة والأكراد قد انتصروا انتصارًا عظيمًا، وأصبح امتناع السنة عن التصويت يشكل تهديدًا يحلق على الوضع بكل ثقله.

ويعتبر رئيس الوزراء العراقي الجديد، إبراهيم الجعفري، أحد المقربين من الزعيم الكبير آية الله السيستاني الذي يمتلك مهارات كبيرة في المناورة والمراوغة، ولكن تظل الشكوك قائمة حول النوايا الحقيقية لهذا الزعيم وطبيعة العلاقات المستقبلية بين العراق التي أصبحت من الآن فصاعدًا واقعة تحت سيطرة الشيعة وإيران؛ حيث ازداد الموقف غموضًا مع الانتصار المذهل لعمدة بلدية طهران السابق في الانتخابات الرئاسية المحافظ المتشدد محمود أحمدي نجاد، في الرابع والعشرين من يونيو ٢٠٠٥.

وفي بغداد، تولى رئاسة الجمهورية، الزعيم الكردي جلال طالباني[١].
إلا أنه نظرًا لعدم اتفاق العرب والأكراد إلا في تأجيل اختلافهم حول قضية كركوك وآبار النفط، فإن قضية استمرار بقاء الدولة العراقية بعد انتهاء الاحتلال لا يزال مطروحًا، مهما كانت الفرص في التوصل "لدستور نهائي للبلاد" والمقرر الانتهاء منه في ١٥ أغسطس عام ٢٠٠٥.

وفي ظل هذه المراوغات، يتصاعد الغياب الأمني في الأراضي العراقية؛ فقد أعرب كثير من الجنرالات الأمريكيين أنفسهم على الملأ عن قلقهم؛ فالتمرد أصبح ظاهرة ولكن متعددة الألوان، وهناك بوادر ملموسة بقرب اندلاع حرب أهلية، ولا يوجد أى سلطة تجرؤ على تحديد الوقت اللازم للانتهاء من هذه الأزمة؛ فالأجانب يعيشون في تهديد دائم بالاختطاف أو القتل. وبدأ حلفاء الولايات المتحدة، لا سيما إيطاليا، في التفكير جدية في رفع أيديهم عن هذه اللعبة وإجلاء قواتهم في أقرب وقت ممكن.

إلا أن الأسوأ في هذه القضية أن هذه المغامرة العراقية بعيدًا عن كونها تقدمًا في "الحرب ضد الإرهاب"، فمن المؤكد أنها استطاعت ربما إحياء معقل جديد للإرهاب الدولي، ولكن يخشى الكثير من الدول، وليس فقط الغرب، من المعاناة بسببه في السنوات المقبلة.

وفي هذه الظروف، فإن ما يعلن عنه "بوش وبلير" من أن هناك تقدمًا قد حدث في الموقف، أضحى غير مقنع خارج نطاق حدود بلادهما. إن الحقيقة الواضحة الآن، أن من كانوا يعارضون الولايات المتحدة في شنها لهذه الحرب، لم ينتزعوا أى فرص من هذا المستنقع الحالي، وأن الكل أصبح

---

(١) جلال طالباني: تم انتخابه رئيس المجلس الانتقالى عام ٢٠٠٥، ثم أعيد انتخابه من قبل البرلمان العراقي.

الآن في سفينة واحدة، كما تقول الحكمة الشائعة، لذا فالموقف يجب أن يقيم على ما هو عليه.

عودة الدبلوماسية

لأن التفكير البرجماتى العملي هو السائد، فليس مدهشًا أن يستمر التقارب بين الولايات المتحدة وأوروبا خلال الأشهر الماضية. فبعد مضي مرحلة الغضب ضد "القارة الأوروبية العجوز"، عاد العسكريون في واشنطن إلى النتيجة التي كانت سائدة دائمًا منذ بداية الحرب الباردة وهى: إن ما يوحد بين جانبي الأطلسي يجب أن يعلو على ما يفصل بينهما.

ولهذا، فمن السفه القول بأن صعود القارة الآسيوية سيحول الولايات المتحدة عن أوروبا. العكس هو الصحيح، فربما نلاحظ أن اتساع القلق والشكوك المحيطة بالتطور القائم في آسيا والتي سبق أن ذكرنا بعضها في الفصول السابقة، قد تكون سببًا لمحاولة البحث عن تحسين للعلاقات بين دول الأطلسي وليس العكس.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط والأدنى، فالولايات المتحدة على يقين الآن من ضرورة مساندة أوروبا سواء على المدى المتوسط أو الطويل، هذا إلى جانب دورها الأساسي بالفعل في أفغانستان.

وفي القارة الأوروبية نفسها، فإن المخاطر التي تشكلها روسيا تعد سببًا إضافيًا للرغبة في تجنب حدوث انجراف للوضع بين دول الأطلسي، هذا دون الحديث عن الدور الكبير الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي فيبين الأطراف التي تموج بالمعارك الدامية في يوغوسلافيا السابقة. وبصفة عامة، تنظر

أمريكا دائما لحلف الأطلنطي على أنه امتداد طبيعي لها في أي أزمة تنشأ على هذا الكوكب؛ وتستطيع ربما المشاركة في إنهائها.

وفي هذا الصدد، فإن أهم المستجدات التي طرأت خلال هذه الفترة، هو التعهد الذي اتخذته منظمة حلف شمال الأطلنطي بتقديم الدعم اللوجستي والتدريب لقوة الاتحاد الإفريقي لمواجهة أزمة دارفور، وقد اتخذ هذا القرار دون تحفظات من جانب فرنسا. وكلل نجاح هذا التعهد القرار الذي اتخذته مجموعة الثمانية في (جلين إيجلز) بتقديم الدعم المادي.

منذ إعادة انتخاب الرئيس بوش لفترة رئاسية جديدة، وبتعيين مستشارته المقربة كوندوليزا رايس في منصب وزيرة الخارجية، أعلن رئيس الولايات المتحدة "عودة الدبلوماسية الأمريكية من جديد".. وبالطبع فهل يجب أن نفهم من ذلك أنها نهاية للسياسة أحادية الجانب.

فالبيت الأبيض لم يتحول إلى السياسة متعددة الأطراف، ويدل على ذلك رغبته في تعيين "جون بولتون" المتنازع عليه في منصب سفير لدى الأمم المتحدة، أو أيضًا عدم الحماسة لإحياء دور هذه المنظمة الدولية، حلف الأطلنطي، ولقد أشاد بوش في العديد من المناسبات بحلف الأطلنطي بل أيضًا وبالاتحاد الأوروبي، معربًا صراحة عن أمله في بوجود دور قوي لأوروبا.

وعلى هذا الصعيد، لا يوجد حقيقة أي تطور جديد، ولكن الحقيقة أنه ما كان للسوق الأوروبية المشتركة أن ترى النور، في الظروف التي كانت عليها أوروبا في الخمسينيات، لولا رغبة أمريكا في تعزيز الدول الحرة للقارة الأوروبية في مواجهة الاتحاد السوفيتي.

بيد أن الولايات المتحدة دائمًا كانت تضع الحدود التي لا يمكن تخطيها؛ فهي ربما لن تقبل - بأي حال من الأحوال- بوجود أوروبا محررة قد تدعي تشكيل قوة توازن مع ثقل القوة العظمى. فمنذ عهد الجنرال ديجول، كانت الولايات المتحدة تتهم دائمًا فرنسا، ليس من فراغ، بالدعوة لسياسة متوازنة، أو بمفهوم القرن التاسع عشر (ميزان للقوى)، ومن هنا جاء الرفض الغريب لمفهوم "القوة الأوروبية" الذي أعتبر، أنا، نحن الفرنسيين، من أكثر أنصاره الأكثر حماسة وبلا منازع.

وفي عام ٢٠٠٣، لم تتوان واشنطن عن التفرقة بين الدول الأوروبية؛ اتباع سياسة "فرق تسد" في أوروبا. فمنذ ذلك التاريخ، أدرك كل الدول بمساوئ هذا الموقف للجميع. ومن هذا المنطلق، ربما يمكننا أن نقول إن الأزمة العراقية كانت على النقيض، مفيدة لأوروبا. ففي الولايات المتحدة، تتزايد المخاوف في الوقت الحالي، ليس بشأن قوتنا، ولكن بشأن ضعفنا.

وبعيدًا عن الكلمات والتصريحات، فإن ردود الأفعال في أمريكا، أو الجانب الآخر من الأطلنطي للرفض الفرنسي لتوسع الاتحاد الأوروبي في التاسع والعشرين من مايو ٢٠٠٥، كانت بليغة.

وبدلاً من أن يسعد الأمريكيون بهذه النتيجة، فإنهم يخشون بداية لتفكك الاتحاد، فبالنسبة للولايات المتحدة التي تميل لتصور هذا الاتحاد على أنه الطرف الأوروبي لحلف الأطلنطي، فإن أكثر ما تخشاه هو أن يضع الاتحاد الأوروبي سقفًا للتوسع على حساب تركيا؛ ومن الممكن أن يكون كذلك بالنسبة لأوكرانيا. ووفقًا للعقيدة الجيو سياسية للمفكر الاستراتيجي "زبجنيو بريجنيسكي"، يعتبر هدف واشنطن، في الواقع، محاولة قلب محوري للقارتين الأوروبية والآسيوية داخل "المعسكر الغربي".. هذا هو الوضع الذي نحن فيه الآن.

تعزيز الحريات:

مع عودة الدبلوماسية تفوقت البرجماتية على الساحة الدولية دون القضاء على الأيديولوجيات؛ فقد رفعت الإدارة الأمريكية، خلال فترة رئاسة بوش الثانية، شعار "تعزيز الحريات" الذي ما هو إلا نوع من البلاغة الخطابية؛ إلا أن هذا الشعار ليس سوى امتداد لمشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي تمت صياغته في عام ٢٠٠٤.

فباسم الحرية أعلن جورج دابليو بوش الحرب على العراق عام ٢٠٠٣. وربما، بعد عدة أعوام، سوف يرحب أغلب العراقيين بتحريرهم من صدام حسين، رغم بعض التجاوزات التي أسفرت عن أكثر من مئة ألف قتيل مدني، ناهيكم عن الأحوال المادية وغياب الأمن الدائم. وربما سيقع هذا البلد البائس، سواء كليًا أو جزئيًا، في براثن نظام استبدادي أو ديكتاتوري من جديد.

شيء جميل أن تتم الدعوة لحملة من أجل ديمقراطية المؤسسات في دول مثل المملكة العربية السعودية أو مصر، إلا أن التجربة قد أثبتت أن الرغبة في الإسراع في التغيير، ربما تؤدي إلى نتائج عكسية عما تسعى إليه. فخلال الأشهر الماضية، قامت كل من الولايات المتحدة، تدعمها فرنسا، بحجة التعديلات الدستورية التي فرضتها سوريا على لبنان، بالسماح لإميل لحود بالسعي للحصول على فترة رئاسة ثالثة لزيادة الضغط على دمشق المتهمة بدعم الإرهاب الدولي لا سيما الفتنة في العراق (طبقًا لقرار الأمم المتحدة رقم ١٥٥٩).

وقد أسفر، في النهاية، اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري بعد حثه على قيام وحدة وطنية كبري في لبنان، عن انسحاب القوات السورية من لبنان.

بيد أن انتخابات مايو ويونيو ٢٠٠٥ قد أكدت للأسف هذا الشبح القديم للانقسام بين الطوائف اللبنانية، والمؤامرات القذرة والمسمومة التي تحاك في بلاد الأرز (تحالف بين الجنرال ميشيل عون والفصائل الموالية لسوريا).

وبينما تعود للبنان من جديد سلسلة الاغتيالات، على أثر الانسحاب المفاجئ لسوريا، فإن عزلة بشار الأسد المتزايدة ربما تؤدي إلى انهيار النظام العلوي في دمشق مسببًا الفوضى بدلاً من قيام جمهورية متحضرة.

غالبًا ما يتم الجمع بين مفهوم "الديمقراطية" و"الحرية" إلى درجة الخلط بينهما.. فالأمور ليست بهذه البساطة، كما أوضح، مثل كثير آخرين، فريد زكريا[٢] في كتابه عن مستقبل الحرية. ففي أكثر من بلد عربي، ربما يؤدي إجراء انتخابات حقيقية حرة ونزيهة إلى وجود سلطة إسلامية؛ مثلما حدث في الجزائر عام ١٩٩٠. فالمشكلة الحالية ليست تعدد الانتخابات الحرة، ولكن الأصعب هو إصلاح المؤسسات واكتشاف الطرق لدمج بعض القوى الإسلامية في لعبة الديمقراطية.

---

(٢) راجع كتاب فريد زكريا بعنوان:

F. zakaria, the future of freedom: Il liberal democracy at home and abroad, New York. W.W. Norton p 60. 2003

صدرت الترجمة الفرنسية للكتاب بعنوان:

L'Avenir de la liberté, Paris. Odile Jacob. 2003

ففي إيران، في الرابع والعشرين من يونيو عام ٢٠٠٥، كان الموقف له طابع خاص؛ بما أن الدستور الحالي في البلاد يسمح لمجلس صيانة الدستور بانتقاء المرشحين في الانتخابات واختيارهم، فإنه بالطبع لا وجود للديمقراطية في كل ذلك. وهذا لا يمنع، من أجل مواجهة هاشمي رافسنجاني، أن ينتخب الشعب أحمدي نجاد ذا الفكر الراديكالي، والذي أعلن اتباعه للعقيدة الدينية الخالصة. ويقال إن الإيرانيين قد أرادوا بهذا الاختيار إظهار رفضهم للفساد وهذا هو الأرجح. إلا أنه يقال أيضًا أحيانًا إن هذا الشعب ربما يكون مستعدًا لإلقاء نفسه في أحضان أمريكا إذا ما أتت لتحريره، مما كان يعد أمرًا مشكوكا فيه قبل ٢٤ يونيو ولا يزال حتى اليوم. فسواء أردنا أم لم نرد، الأمران متناقضان، التصويت لصالح رجل محافظ متشدد وانتظار إنقاذ أمريكا.

ومن السهل العثور على أمثلة أخرى تبرهن على العلاقة المعقدة بين الديمقراطية والحرية؛ فلقد فاز السياسي المتسلق "هوجو شافيز" في الاستفتاء على إقالته في ١٥ أغسطس عام ٢٠٠٤، مفسحًا الطريق لإعادة انتخابه رئيسًا لفنزويلا. ومنذ ذلك الحين، تحالف علنًا مع فيدل كاسترو ضد الولايات المتحدة. ومما سبق يتبين أن التلويح بشعار تعزيز الديمقراطية لا يؤدي إلى نتيجة؛ فأجهزة الاستخبارات الأمريكية والمنظمات غير الحكومية التي يمولها شخصيات مثل "جورج سوروس"، وكذلك الدبلوماسية الأوروبية ليست غريبة عن "الثورة البرتقالية" في أوكرانيا في نهاية عام ٢٠٠٤. وفي هذه الأحداث، فإن قوة الجذب لأوروبا (أو القوة الناعمة كما أطلق عليها جوزيف ني) قد لعبت دورًا على الأقل أكبر مما قامت به الولايات المتحدة. لقد بدأت الديمقراطية في أوكرانيا، كما حدث في جورجيا، بشكل هادئ إلا أنه لا يزال هناك كثير من المفاجآت في الأفق.

إن الولايات المتحدة، من الناحية العملية، لا تزال قادرة تمامًا على تطبيق المذهب البرجماتي؛ ولهذا السبب، فهى لم تتردد في إعادة العقيد القذافى[٣] إلى المجتمع الدولي[٤]، وربما من المثير أكثر للدهشة أنها قد تدفع بحملتها لتعزيز الحريات إلى درجة زعزعة أنظمة حليفة وحيوية مثل مصر وعلى الأخص المملكة العربية السعودية. ولكن -في الوقت الحالي- فإن أكثر الملفات الشائكة التي على الولايات المتحدة أن تتحمل تبعاتها الثقيلة في المستقبل هى ملفات إيران والصراع العربي- الإسرائيلي وكوريا الشمالية.

إيــران:

فيما يتعلق بإيران، فإن واشنطن لا تزال تتردد في الأسلوب الذي عليها اتباعه؛ فالاتجاه لفرض تغيير النظام بالقوة لا يزال قائمًا، رغم التجربة السيئة في العراق. ويرتكز العداء بين أمريكا وطهران إلى ثلاثة محاور:

١- لم تغفر مطلقًا الولايات المتحدة لملة طهران الإهانة التي وجهت لأمريكا في قضية الرهائن عام ١٩٧٩، كما أن الجمهورية الإسلامية، المنقسمة داخليًا، لم تعرف كيف تستغل الفرصة التي كانت أمامها عندما أعربت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت عن أسف بلادها للمشاركة في قلب نظام "محمد مصدق" عام ١٩٥٣.

---

(٣) العقيد معمر القذافي تولي حكم ليبيا عام ١٩٦٩.

(٤) راجع الفصل السابق.

٢- التسامح الأمريكي أمام خطر إخفاء إيران لأسلحة دمار شامل، قد ضعف بشكل كبير بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، لا سيما بالنسبة لدولة تعد من الدول الإرهابية بسبب مساندتها لحزب الله وحماس، هذا فضلاً عن اتهام إسرائيل لإيران بأنها المصدر الأول للإرهاب في العالم.
٣- مواصلة إيران رسميًا المناداة بالقضاء على الدولة اليهودية لصالح الكيان الفلسطيني متعدد العرقيات.

لذلك فإن الجدال حول احتمال وقوع هجوم عسكري أمريكي أو إسرائيلي ضد إيران لا يزال يتصاعد. ومن الصعب تخيل وقوع هجوم من جانب إسرائيل دون موافقة أمريكا؛ وربما يؤدي حتمًا إلى إثارة احتجاجات على مستوى العالم غير محسوبة العواقب، إلا أن تصريحات جورج دابليو بوش وكوندوليزا رايس تسمح باستبعاد احتمال غزو إيران على الأقل في المستقبل القريب؛ وهذا نتيجة بالطبع للموقف في العراق.

وفي المقابل، فإن سيناريو التدمير "الجراحي" لمواقع حساسة في إيران ليس مستبعدًا على الإطلاق، إلا أنه ربما يتعين التوقع الدقيق للتداعيات الكثيرة لمثل هذا الهجوم؛ فالنظام الإيراني، فيما يبدو، واثق من نفسه. والنتيجة ربما تكون قيام اتحاد قومي مقدس حول الجمهورية الإسلامية، فإيران دولة كبرى نلمس فيها بوضوح النزعة الديجولية بالاعتزاز بالنفس.

ففي الماضي، استغل الشاه بشكل كبير هذا الاتجاه، واليوم تعلم النظام الملالي كيف يلعب على هذا الوتر؛ فامتلاك التكنولوجيا النووية موضع فخر

لإيران، ولذا فتوجيه هجوم غير مبرر على المحطات النووية، ربما يثير نوعًا من ردود الأفعال سبق أن رأيناها في بداية عام ١٩٨٠، عندما خرج الطيارون – في عهد الشاه– من السجون ليستشهدوا في الحرب ضد الغزو العراقي. وهذه الرؤية راسخة لدى الكثير من الإيرانيين المعاديين للنظام؛ ولكنهم يخشون من عمل يؤسف له، تكون نتيجته ربما استمرار حكم الجمهورية الإسلامية المحافظة لمدة عشر سنوات أخرى على الأقل.

وفي مواجهة هذا الرأي، يوجد في طهران بعض المفكرين على يقين بأن هذا النظام سينهار قريبًا مثل قلعة الرمال. ويعتقد هؤلاء المفكرون، المبهورون بنموذج "الثورة البرتقالية" فى أوكرانيا، فهم يعتقدون أو لنقول إنهم يأملون في أن تكون الولايات المتحدة على استعداد لثورة الأقليات مثل (الأكراد أو العرب أو الآذر) في أعقاب الهجوم "الجراحي" على بعض الأهداف الاستراتيجية. ويتكهنون أنه في هذه الحالة، لن يكون أمام الفرنسيين أنفسهم، المتمسكين بأيديولوجية القوميات، خيار آخر سوى أن يهرعوا لإنقاذ المقهورين.

وفي مثل هذه الحالات، فإن خطر الخطأ سيكون فادحا، والمبدأ التقليدي التحوطي ينص ربما على وجوب تفضيل السيناريو الأول. ويتعين الإضافة بأنه بدلاً من أن يقطع رأس هذا النظام عند أول تهديد أو بسبب تدخل عسكري واسع النطاق، فربما سيجد من الوسائل القمعية الكثير للدفاع عن كيانه، على سبيل المثال في العراق حيث يحظى بتأثير كبير، أو في الخليج بإحداث شلل لتجارة النفط، من ثم إشعال أسعاره في الوقت الذي وصلت

الأسعار فيه بالفعل للقمة. وكذلك، في خارج هذه المناطق، بالقيام من جديد بأعمال إرهابية. وتجدر أيضًا الإشارة بأنه حتى لو كانت الجمهورية الإسلامية اليوم تفتقد الشعبية، فنسبة الذين على استعداد للقتال ضد أعدائها تقدر تقريبا بـ ٢٠% من السكان. وإذا وضعنا عين الاعتبار ردود الأفعال المحتملة على الصعيد العالمي المناهضة للتدخل العسكري الذي ينظر إليه الكثيرون بأنه غير شرعي وغير قانوني، يمكننا تخيل مدى الفوضى التي ربما ستنتج عن عمل غير محسوب بطريقة سليمة.

وأمام هذه الآفاق الخطيرة، فإن أفضل خروج من هذه الأزمة ربما يتمثل، من الناحية النظرية، في البدء في تهدئة حقيقية للعلاقة بين الولايات المتحدة وإيران، على غرار التجربة الماضية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وعام بعد عام، سوف نصل إلى النتيجة نفسها؛ ولهذا السبب، ربما يتعين أولاً أن تتخلى واشنطن عن فكرة قلب نظام الحكم الملالي؛ فهذا النظام محكوم عليه في كل الأحوال بالفناء أو التحول. ومن جانبها، ربما يجب على الجمهورية الإسلامية أن تزيل الغموض عن موقفها تجاه إسرائيل.

وبعد ذلك، فهناك تبادل للتنازلات ربما يصبح ممكنًا؛ فإيران تطمح في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية؛ ومع ذلك، فالنظام الإيراني لا يبدو- في الوقت الحالي- قويًا بالقدر الكافي لاتخاذ قرارات كبرى. فلو كان هاشمي رفسنجاني الملقب بـ "حجة الإسلام" انتخب في شهر يونيو، ربما زادت فرص تحقيق تطور إيجابي، على المدى القصير، بما أن هذه الشخصية قد أثبتت لمرات عديدة في الماضي قدرتها على فرض إرادته في المواقف الحساسة. فباعتباره قائدًا للقوات المسلحة الإيرانية في السنة الأخيرة من

الحرب ضد العراق (التي استمرت من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨)، فقد نجح في إقناع الخوميني بقبول قرار الأمم المتحدة الذي وضع حدًا لهذه الحرب.

ولرفسنجاني أيضًا رؤية، على الصعيد الداخلي، أو لنقول حلم بتحويل بلاده لتصبح مثلما فعل دنج شياو بينج في الصين. ومع انتخاب محمود أحمدي نجاد[٥] الذي جاء مفاجأة، يظل مصير هذا البلد -لفترة قصيرة- محاطا بعلامات استفهام، إلا أنه من المؤكد أن القضية النووية لا سبيل لحلها، إذا استمر الرفض بوضعها في إطار أوسع.

في الواقع، إن معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، لا تحظر امتلاك الطاقة النووية لأغراض مدنية، شريطة أن يوافق البلد المختص بالرقابة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وطهران التي انتهكت القواعد في الماضي نجدها تعلن اليوم استعدادها على الوفاء بالتزاماتها. والقضية الآن تتمثل في معرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة على استعداد لتفجير أزمة دولية عظمى، نهايتها غير مضمونة، بالمضي أبعد من متطلبات اتفاقية الحد من انتشار السلاح النووي، والتي تواجه صعوبات جمة، والدليل على ذلك فشل المؤتمر الذي عقد لمناقشة هذه الاتفاقية في نيويورك في الفترة من ٢ إلى ٢٧ مايو ٢٠٠٥.

وفي هذه الأوضاع شديدة التعقيد، فإن الاتحاد الأوروبي يواصل - تحت أنظار أمريكا المتشككة- الحوار مع إيران والذي يتناول أربع نقاط:

١- القضية النووية. ٢- القضية الفلسطينية - الإسرائيلية.

---

(٥) محمود أحمدي نجاد: تم انتخابه رئيس جمهورية إيران الإسلامية في ٢٤ يونيو عام ٢٠٠٥.

٣- الإرهاب.   ٤- حقوق الإنسان.

وتعتبر النقطتان الثانية والثالثة وثيقتى الصلة، نظرًا لتعلقهما بحزب الله وحماس. أما مسألة حقوق الإنسان، فهي قضية مستقلة بذاتها. والحقيقة أن إيران، في هذا الشأن، ليست أسوأ وضعًا بين الدول الإسلامية، إلا أن هذا لا يمنع النقاش والبحث عن نقاط لتلاقي الآراء.

فهل سيسفر الحوار بين إيران وأوروبا عن بداية انفراجة للأزمة؟ أم أنه على العكس سيفشل، مفسحًا الطريق أمام مواجهة جديدة كبرى في الشرق الأوسط؟

في اللحظة التي تتم فيها كتابة هذه السطور، لا تزال القضية مفتوحة.

القضية الفلسطينية- الإسرائيلية:

فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية - الإسرائيلية، فإن الفترة الرئاسية لجورج دابليو بوش قد بدأت ببادرة أمل. فعندما يحين الوقت سيقول التاريخ كلمته وسيصدر حكمه النهائي على ياسر عرفات. أما في الوضع الحالي، فإن وفاة الزعيم الفلسطيني في الحادي عشر من نوفمبر عام ٢٠٠٤ وانتخاب محمود عباس خليفة له، شخصية بالتأكيد أقل شعبية، ولكن خبيرة وبرجماتية، كل ذلك قد أفسح الطريق، ظاهريًا، للعودة لخارطة الطريق.

لقد كانت الإشارات الأولى التي أعطاها الرئيس الأمريكي، فور إعادة انتخابه وكذلك وزيرة الخارجية الجديدة كوندوليزا رايس، مشجعة. فالنقطة الأساسية أن يتحقق التغيير في البداية وليس في نهاية الفترة الرئاسية، كما حدث في عهد الرئيس كلينتون.. ومع مرور الوقت، تتغير الآفاق جذريًا.

لقد فقد قام بوش المتمسك بفكره، في بداية الأمر، بالتركيز على إعادة تنظيم السلطة الفلسطينية والبحث، في الوقت نفسه، عن تحقيق فاعلية وشفافية أكبر في المواقف. وقد تعهد بتقديم وسائل مالية وبشرية لإثبـات مـصداقية خطابه؛ ورغم ذلك، فالموقف العام لا يزال حرجًا.

فبينما كانت الخيوط بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا تزال ضـعيفة، فمحمود عباس يتعين عليه اليوم تكريس جهوده الأساسية في الأزمة الطاحنة داخل حركة فتح نفسها. هذه الحركة التي لا تتمتع للأسف بـسمعة طيبـة، وتعاني من المنافسة أمام حركة حماس الأكثر تنظيمًا في هياكلها والمتغلغلـة بين الفلسطينيين بفضل ما تقدمه من مساعدات اجتماعية من قبل العديد مـن المؤسسات الدينية.

وهذا الموقف هو ما تقوم به تمامًا الحركات الإسلامية بصفة عامة، ما يدفعنا للعودة للخلف قليلاً إلى العلاقة بين الحرية والديمقراطية.

فبحصولها على ٣٠% من الأصوات أثناء الانتخابات المحليـة، فـي بداية عام ٢٠٠٥، تستطيع حماس أن تعتبر نفسها منذ هذه اللحظة قوة رئيسية وجزءا من الطيف السياسي الفلسطيني. إن استراتيجية محمود عباس الـذي يصطدم، في الواقع، بمقاومة من جانب المحيطين به، والتي تتمثل في إدراج حماس داخل هياكل منظمة التحرير الفلسطينية، قد فشلت حتى الآن.

فحماس تفضل التمسك بموقفها المؤثر في الأحداث من الخارج، فـإذا كانت قد وافقت على احترام شبه هدنة في شهر مارس، مع العلم بأن حركـة فتح تقوم بتعديل قانون الانتخابات لصالح الحركة الإسلامية، فإنها لم تتخـل رسميًا عن الصراع المسلح. فمواصلة الأفعال الخاصة بالجماعات الصغيرة

الإسلامية بشمال غزة قد أثرت سلبًا على مصداقية حركة فتح في عيون إسرائيل التي أوقفت الإفراج عن المعتقلين والذي كان أحد المؤشرات الملموسة للتطور في الموقف الذى ينتظره الشعب الفلسطيني بفارغ الصبر.

فإن اندلاع هذه العمليات مرة أخرى داخل الأراضي الإسرائيلية، فضلاً عن أعمال القمع المتوالية كل ذلك أصبح يلقي بظلاله المقلق على الساحة. بينما يدل تأجيل الانتخابات التشريعية المرتقبة في البداية في السابع عشر من يوليو، على حيرة الزعيم الفلسطيني واضطرابه.

ومن ناحية أخرى، فالتوتر ليس أقل حدة في الدولة اليهودية التي يعاني جزء من سكانها من أزمة أيديولوجية وأزمة معيشية عقب إخلاء مستوطنات قطاع غزة وأربع مستوطنات صغيرة بشمال الضفة الغربية. فعلى المدى القصير، تتعرض عملية السلام، في جميع الأحوال، للانزلاق بسبب موعدين يتعلقان بالانتخابات. الأول: يتعلق بالفلسطينيين وهو موعد لم يحدد بعد، والثاني في النصف الأول من عام ٢٠٠٦.

ومن هذا المنظور، لن يستطيع أرييل شارون، على الأرجح، إلا تشديد موقفه تجاه منافسه اليميني بنيامين نتانياهو.

فمن أجل جميع هذه الأسباب، نستطيع أن نفهم أن الرئيس بوش، إذا كان يعتزم التمسك بوعوده التي أعلنها في بداية فترة رئاسته الثانية، سيتعين عليه استغلال جزء كبير من رأس ماله السياسي لإعادة مسار السلام الإسرائيلي – الفلسطيني بشكل حقيقي؛ إلا أن الموقف لا يزال كما هو في الشرق الأوسط.

وفي لبنان، لا يعتزم حزب الله القوة السياسية التي لم تتأثر جديًا بانسحاب القوات السورية، الاستسلام لأوامر القرار رقم ١٥٥٩ التابع للأمم

المتحدة الخاص بنزع سلاح الميليشيات التابعة له التي يرى أنها قوة الردع الوحيدة ضد إسرائيل. إن هذا الدور لحزب الله يجعلنا نعود لإيران وضرورة وجود مفهوم شامل للأمن الإقليمي.

كوريا الشمالية:

كما سبق أن ذكرنا، الملف الثالث الذي يواجه الولايات المتحدة في الوقت الحالي هو كوريا الشمالية. وفيما يتعلق بهذا الملف، فإن هيكل المشكلة قد تم تحديده أيضًا منذ وقت طويل. فليس من مصلحة أي من القوى الكبرى المعنية مباشرة بهذه المشكلة الانهيار المفاجئ لنظام بيونج يانج الذي يتناوب مع واشنطن في لعبة الكراسي المتحركة؛ يتم خلالها دائمًا تبادل بعض التعهدات المؤقتة بين الطرفين بالتحفظ فيما يتعلق بإنتاج أسلحة الدمار الشامل مقابل المساعدات الاقتصادية (يتضمن بالطبع عنصر الطاقة بشكل جوهري) وضمانات أمنية.

ومن بين جميع الدول المحيطة في هذه المنطقة، تظل الصين هي الحليف الأكبر والأكثر وفاء لكوريا الشمالية، لأنها تجد من مصلحتها – على الأقل حتى الآن– استمرار الانقسام الحالي بشبه الجزيرة الكورية. كما أنها لا تأمل أن تصبح كوريا قوة نووية؛ إلا أن العنصر الجديد الذي حدث في بداية عام ٢٠٠٥، هو إعلان بيونج يانج امتلاكها الفعلي لأسلحة ذرية، للدفاع عن نفسها ضد الولايات المتحدة. متمسكًا باللعبة التي اعتاد عليها، فقد أعلن كيم جونج إيل أنه على استعداد اليوم للعودة للحوار مع واشنطن إذا ما كفت الأخيرة "عن إظهار عدم الاحترام تجاهها".

وفي هذا الشأن، هناك نقطتان يتعين الإشارة لهما.

أولاً: تؤكد وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، منذ سنوات، امتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي، ولكن لماذا تعد هذه التصريحات أكثر مصداقية ربما مما سبق عن صدام حسين؟ في الواقع، إن كوريا الشمالية، من مصلحتها نشر الاعتقاد بامتلاكها للسلاح النووي، بينما قد لا تكون هذه هى الحقيقة.

أما الصينيون، الأكثر دراية، على الأرجح بهذا البلد الغامض، فيبدو أنهم على يقين بأن الموقف السياسي قد يظل علي حاله لمدة طويلة. فهم مقتنعون أيضًا برجاحة عقل الزمرة الحاكمة في بيونج يانج. فإن صدقوا، فلا حاجة، فعليًا للقلق الزائد، حتى إن كنا نتحدث عن امتلاك كوريا الشمالية لصواريخ بالستية قادرة على الوصول إلى الأراضي الأمريكية. بيد أن الأمريكيين لديهم من العمل الكثير ليقتنعوا بأن من مصلحتهم عدم تصعيد الأزمة الكورية في الوقت الحالي.

إذا ما نظرنا عامة إلى مشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل، فإن الخطر الأكبر حاليًا لا يتمثل في الزيادة الملموسة في عدد الدول التي تمتلك هذه الأسلحة، على الرغم من أن هذه الزيادة تصعد من تعقيد النظام الدولي في المستقبل، فالخطورة تكمن في وقوع هذه الأسلحة في أياد إرهابية.

إن المحاولات اليائسة لتطبيق اتفاقية الحد من انتشار السلاح النووي والوسائل المتعددة الأطراف للتحكم في هذا السلاح، تعد من أكبر مصادر القلق للولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة على هذا الكوكب.

إلا أنه من الواضح أن تحجيم خطر انتشار الإرهاب النووي والبيولوجي والكيميائي، فإنه يتعين - في المقام الأول- تضافر جميع الجهود الدبلوماسية التقليدية بين الدول وجميع وسائل الاستخبارات. فوقوع ١١ سبتمبر آخر نووي ربما يقلب موازين العالم أكثر من كل الأحداث التي شهدها العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي[٦].

تصدعات في جدار القارة الأوروبية

فشل المعاهدة الدستورية الأوروبية:

كان عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ عاما سيئًا للاتحاد الأوروبي. فلم يُحدث توقيع الاتفاقية الدستورية بروما في التاسع والعشرين من أكتوبر الدوى الذي كان ربما متوقعًا، كما لو كان هناك إحساس بأن هذا التصديق محكوم عليه مسبقًا بالفشل. ففي نهاية عام ٢٠٠٤، كان احتمال التصديق على المعاهدة من قبل الأعضاء الخمس والعشرين، يبدو - في الواقع- ضعيفًا، إلا أنه كان هناك اعتقاد - بسبب تجارب سابقة- أن التصويت السلبي في بلدين أو ثلاثة بلاد ربما يمكن تداركه دون صعوبة كبيرة إذا لم تكن هذه الدول تابعة للدول المؤسسة للاتحاد.

---

(٦) راجع كتاب أليسون بعنوان:

G. Allison, Nuclear Terrorism: The Ultimate Preventable Catastrophe, New York. Henry Holt & company. 2004

ففي المملكة المتحدة التي أعلن فيها توني بلير متأخرًا اللجوء للاستفتاء مخالفا لتقاليد الديمقراطية البرلمانية، كان الرأي السائد أن التصويت المتأخر سيجعل من الممكن إيجاد مخرج أمرًا ممكنًا للمشكلة. وكان هذا النوع من التفكير يرتكز من ثم على الفرضية التالية: إنه ربما لن يرفض أي من الدول الأوروبية ذات الثقل الكبير هذه المعاهدة. ولم يكن هناك خوف على الإطلاق فيما يتعلق بألمانيا التي يرفض دستورها اللجوء للاستفتاء، نتيجة لذكرى أحداث مدينة "فايمار" بعد الحرب العالمية الأولى وانتصار النازية.

أما في فرنسا، فالأمور تغيرت منذ وقت طويل، عندما رفضت الطبقة السياسية اقتراح الجنرال ديجول بانتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام، بسبب ذكرى بونابرت، ولذلك لم يكن جاك شيراك على استعداد لفرض تصديق البرلمان على المعاهدة؛ نظرًا لتقديمها على هيئة دستور (رغم أن النتيجة لم تكن مفاجأة) وكان يتعين انتظار عدة أشهر كي يصبح التصويت السلبي منذرًا.

وفي التاسع والعشرين من مايو عام ٢٠٠٥، وبمعدل مشاركة مرتفع (٦٩,٣٤%) رفض الفرنسيون بشكل كبير المعاهدة الدستورية بنسبة ٥٤,٦٨%. وبعد ذلك بثلاثة أشهر، احتدم الموقف برفض الهولنديين للمعاهدة بأغلبية كبيرة بلغت ٦١,٧%. وأوشكت الأمور أن تخرج عن السيطرة، حتى أعلن وزير الخارجية البريطاني "جاك سترو" وقف الاستفتاء على الفور، وانضم كثير من الدول الأعضاء سريعًا إلى ركابه (مثل: جمهورية التشيك والدنمارك وأيرلندا والبرتغال وبولندا). وهناك دول أخرى، تمسكت – على الرغم من ذلك– باحترام الجدول الزمني الأول.

وتجدر الإشارة إلى أن لوكسمبورج أيضًا كانت ضحية لانتشار وبـاء (لا)؛ إلا أنه في هذه الحالة وضع رئيس الوزراء شديد الاحترام "جان كلـود جانكر" الذي يحظى بشعبية كبيرة، واحترام كبير، بشجاعة كل ثقله لمواجهة هذا الأمر، وكانت النتيجة في العاشر من يوليو هى الموافقة بأغلبية مريحـة بلغت ٥٦,٥٢%.

وربما يكون من الوقاحة توقع أن يؤدي استفتاء لوكسمبورج إلى تغيير مجرى الأحداث، ولكن يجب ألا نقلل أحيانًا من الأهميـة الكبيـرة للـدول الأوروبية الصغيرة الولادة لكثير من كبار الزعماء.

فيجب ألا نتسرع في الحكم على الاتحاد الأوروبي بالموت أو ببساطة الإعلان عن بداية تفككه. وحتى نفهم ماذا حدث، يتعين الانطلاق من الإدراك بأن أي استفتاء يواجه مسألة صعبة ومعقدة، مثل الموافقة على وثيقة يصعب فهمها حتى من جانب المتخصصين أنفسهم، سيكون نتيجته عشوائية إلى حد كبير. وكما لاحظ كثير من المراقبين، أن الناخبين الذين رفـضوا المعاهـدة بسبب الجزء الثالث بها، لم يلاحظوا أن هذا الجزء لم يكن - في الأسـاس- سوى نصوص مكدسة ربما تظل باقية في جميع الأحوال.

كما كان هناك بعض الآراء المتناقضة، مثل أنصار "سـيادة" الدولـة سواء من اليمين أو اليسار وكذلك آراء "بعض الأوروبيين" الذين قيل لهم إنه كان يجب تحسين النص لا سيما على المستوى الاجتماعي. لقد كانت هنـاك بالطبع ظاهرة للرفض من جانب النخبة في بعض البلاد وكذلك ردود فعـل تعبر عن الخوف من أن يتحول الاتحاد الأوروبي ليصبح شديد الليبرالية.

أما الفرنسيون الذين يشعرون بتباطؤ بلادهـم، والهولنـديون الـذين تدهورت أوضاعهم الاقتصادية منذ عام ٢٠٠١، فجميعهم يشعرون بالخوف من نظام العولمة والمنافسة الآسيوية لا سيما الصين التي تحدثنا عنهـا فـي بداية هذا الفصل. وبتأثير من بعض متملقي الشعوب من جميع الأنواع، فقـد كانوا يسيرون في اتجاه التضحية بمستقبل أوروبا.

فمنذ صيف عام ٢٠٠٤، كانت المفوضية الأوروبية برئاسة "خوسـيه مانويل باروسو"، اتهمت بالفعل بخطيئة الليبرالية. وهناك بعض الاعتبـارات الخاصة التي لعبت دورًا في هذا الـشأن؛ ولهـذا الـسبب أراد كثيـر مـن الهولنديين إظهار استنكارهم تجاه الفرنسيين والألمان العاجزين عن احتـرام قواعد اللعبة التي كانوا هم أنفسهم من وضع قواعدها (ميثاق الاستقرار).

ودون شك، كان للقضية التركية بصفة خاصـة، والحـدود القـصوى لأوروبا بصفة عامة ثقلها في التأثير على نتيجة الاستفتاء في ٢٩ مايو.

لقد كان شبح تركيا الهائل الذي زاد عليه فـي نهايـة العـام، شـبح أوكرانيا؛ قد أدى إلى تفاقم الاضطراب. ونظرًا لتعهداته والتزاماته السابقة، لم يكن المجلس الأوروبي يستطيع في ديسمبر ٢٠٠٤، إلا أن يتبع الرأي الذي طرحته في أكتوبر، المفوضية الأوروبية بفتح مفاوضات موسعة مع أنقـرة، دون أي ضمانات بالوصول إلى نتيجة إيجابية؛ إلا أن الرأي العام الأوروبي لم يكن مؤهلاً لهذا الموعد، وتحول الجدال حول الدستور فأصبح المقصود به إعلان الموافقة على انضمام تركيا.

وللأسف، ظلت الحجج الرشيدة غير ذات جدوى رغم البلبلة الهائلـة. وبالإضافة لذلك، ففي محاولة لتحويل مسار التيار، نجح جاك شـيراك فـي الفوز بتصويت البرلمان على تعديل دستوري؛ ربما تكون تداعياته ثقيلة في

المستقبل، ينص على أنه بعد ما حدث في كرواتيا، فإن أى معاهدة جديدة لانضمام دول أخرى يجب أن يتم التصديق عليها بواسطة الاستفتاء.

وفي مقال يدعو للتفكير والتمعن، استخلصت النائبة الفرنسية "سيلفي جولارد"(٧) النتيجة الأساسية من هذه الأحداث قائلة: "أثناء الحملة من أجل الاستفتاء، لم يكن كثير من أنصار (نعم) يتحلون بالمصداقية؛ لأنه في الظروف العادية لم تكن أوروبا محط اهتمامهم. وقد شعر الشعب بهذا؛ لذا فالأزمة الحالية هى ميراث لجيل متشكك أو جيل "لا أدري". وأضافت في النهاية قائلة: "من السهل التستر خلف بعض المزاعم المغالية عن أوروبا التي انتشرت في الأعوام الماضية. لقد كان هناك، على العكس من ذلك، غياب لأوروبا، غياب المعتقدات وغياب الأفكار وغياب الجرأة، فيجب ألا نلقي بالاتحاد الأوروبي في مهب الريح، لأن هناك جيلا لم يؤمن به، فلنستعيد الإيمان الذي كان مفعمًا به المؤسسون الأوائل ولتكن تصرفاتنا نتيجة له، بروح أوروبية حقيقية".

إذا ما انتشرت ردود الأفعال الصحية هذه على نطاق كافٍ، فسوف يتضح أن صدمة يوم التاسع والعشرين من مايو، أنها كانت مفيدة في الماضي. أما إذا لم يحدث ذلك، فإن المشروع الجميل للاتحاد الأوروبي سوف يتلاشى تدريجيًا في ظل حالة الحدة السائدة، وكيف يمكن أن نتخيل أنه بمقدورنا التغلب – دون حد أدنى من المشقة – على المصاعب المتأصلة في اتفاقية نيس، أو إيجاد وسيلة للخروج من هذا الخندق الذي أسقطت فيه فرنسا القارة الأوروبية؟

---

(٧)راجع مقال جولارد بعنوان:

S. Goulard, "Être á la hauteur de l'enjeu européen", Le Figaro. 1er juillet 2005

فهناك أصوات بدأت تعلو، بين أنصار سيادة الدولة، للمطالبة بإلغاء اليورو وعودة الفرنك مرة أخرى عملة لفرنسا، كما لو أن العودة من جديد للطريقة القديمة لخفض قيمة العملة، ستؤدي إلى إصلاح ما نحن فيه من عجز في إصلاح دولة مصابة بالجمود وتكفي لتعزيز قدراتنا التنافسية.

على المدى القصير، الفائز الأكبر من المعركة التي تدور الآن هو توني بلير، فجميع تكاليف إعادة انتخابه وفوز لندن بإقامة الألعاب الأوليمبية لعام ٢٠١٢ والهالة المحيطة بشخصيته والتي لم تتأثر مطلقًا بمأساة السابع من يوليو، حتى لو أن قطاعا كبيرا من الشعب الإنجليزي يربط ما بين هذه الاعتداءات والسياسة العراقية، فرغم كل شيء الفوز برئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥.

يجب ألا نبالغ في تقييم فشل المجلس الأوروبي في لوكسمبورج. فبالنسبة للقضايا العاجلة، هناك مجال واسع للمفاوضات. لقد كان رئيس الوزراء البريطاني على حق في ضرورة تحديث الموازنة الأوروبية وبشكل أساسي الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ففي ألمانيا، سعى جيرهارد شرودر وبشجاعة لإجراء بعض الإصلاحات.

إن الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني يوشك أن يفقد السلطة، ولكن إذا ما تفوق عليه حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي، كما يتضح اليوم على المدى القصير، فسوف يواصل تحديث البلاد.

أما أنجيلا ميركل(٨)، وموطنها الأم ألمانيا الشرقية، فهي ليست متحمسة لهذه المسألة. إلا أنه - إن آجلاً أو عاجلاً- سوف تضطر فرنسا إلى اتباع هذا المسار وعمل تحديث البلاد جوهريًا وكذلك "نموذجها الاشتراكي".

---

(٨) أنجيلا ميركل تم انتخابها مستشارة لجمهورية ألمانيا الاتحادية إبان الانتخابات الفيدرالية التي تم إجراؤها في نوفمبر عام ٢٠٠٥.

فنحن نفتقد القدرة على التراجع حتى يمكننا التقييم الصحيح لاستفتاء يوم التاسع والعشرين من مايو وتحديد أهميته الحقيقية. إلا أننا لم نخطئ بالتأكيد عند تأكيدنا -من الآن فصاعدًا- أن المسألة تتعلق بتحول تاريخي للصرح الأوروبي الذي مر عليه خمسون عامًا.

روسيا والعام الأسود:

في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، طالت تصدعات الجانب الشرقي أيضًا من القارة الأوروبية، لا سيما قلب هذه القارة وهى روسيا.

إن هذا البلد، أو على الأقل رئيسها فلاديمير بوتين قد شهد عامًا أسود.

ولم يكن هذا على الصعيد الاقتصادي: فقد ارتفع معدل النمو ليصل إلى أكثر من ٧%، ولكن هذا لم يكن مرضيًا لروسيا، لأن هذه النتيجة ترجع بالأحرى إلى اشتعال أسعار النفط (فقد وصل سعر البرميل في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٧ دولارا وأكثر من ٦٠ دولارا في عام ٢٠٠٥)، هذا فضلاً عن استمرار السجال حول نوعية هذا النمو. فاستمرار هروب رءوس الأموال لا يعد مؤشرًا إيجابيًا. ومن ناحية أخرى، فالبلاد لا ينقصها نماذج الأنشطة التنافسية.

بيد أن خلال هذا العام، حدثت أربعة أمور زعزعت بقوة السلطة في موسكو؛ وأدت إلى تفاقم أجواء التشكك وغياب الثقة بين الشرق والغرب الذي اصطبغت به مرحلة ما بين عهد جورباتشوف ويلتسن. وعلى خلاف ما حدث مع هذين الزعيمين اللذين أثارا تعاطف غرمائهما السابقين في الاتحاد

السوفيتي، فإن صورة فلاديمير بوتين، رئيس جهاز الاستخبارات السوفيتي "KGB" السابق، غير الجذابة، والتي تلتصق مباشرة بالأحداث القمعية في الشيشان، لم تتحسن، بل على العكس ازدادت سوءًا. فإحكام قبضته على البلاد والذي يراها أغلب الشعب الروسي حتمية، وكذلك ملاحقته (التي حازت على شعبية كبيرة) لبعض رجال الأعمال ممن تضخمت ثرواتهم خلال الحكم المتراخي لبوريس يلتسن، كان يراه الغرب تقهقرًا نحو الأساليب الاستبدادية والطغيانية.

فقد حكم على "ميخائيل خودور كوفسكي"، رمز هذه الزمرة من رجال الأعمال الروسيين والمعروفين في الاصطلاح الفرنسي بالأوليجارك "Oligarques"، بالحبس لمدة تسع سنوات في يونيو ٢٠٠٥. ومن وجه نظر بوتين، كانت الرسالة واضحة: إذا كان المستفيدون من مناخ الفساد الذي عقب انهيار الاتحاد السوفيتي يشتغلون فى الاقتصاد وليس السياسة، وإذا كانوا يدفعون الضرائب، سنتركهم وشأنهم. أما من منظور الغرب، لا سيما المجتمع الأمريكي الذي كان يطمح في وضع يده على البترول الروسي، فإن هذا يعد انتهاكًا غير مقبول للحريات الأساسية. فمن الواضح، في الواقع، وهذا لا يدعو للدهشة، أن النظام القضائي لا يزال به أوجه قصور كبيرة.

ففى سبتمبر عام ٢٠٠٤، خلال أزمة رهائن مدرسة مدينة ميلان بأوسيتيا الشمالية، والتي أبرزت أحداثها العجز الرهيب لأجهزة الأمن في الاتحاد السوفيتي السابق، ارتكب بوتين خطأً فادحًا بعرضه للقضية كاملة على أنها تشبه اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر، وأضاف إلى مواقفه موقفًا متشددا آخر علق عليه الغرب على الفور بأنه عودة لأعمال الماضي الشيطانية.

أما أكثر الأحداث ثقلاً من الناحية السياسية فقد وقعت في نهاية عـــام ٢٠٠٤، إبان الانتخابات الرئاسية الأوكرانية.

فبتأييده ظاهريا للمرشح الرسمي (فيكتور يانوكوفيتش)، وبتسهيل الفــوز النهائي لمنافسه (فيكتور يوتشنكو) الذي كان ضحية لاعتداء مدبر بطريقة غريبة من جانب الولايات المتحدة، أعطى زعيم الكرملين للعالم أجمع الانطباع بأنه لم يفهم الموقف على الإطلاق وأنه كان مضللاً من قبل مستشاريه.

وبعد مرور عدة أشهر، اندلعت "ثورة الليمون" أو ثورة التوليــب فــي قرغيزستان التي أسفرت عن هروب الرئيس عسكر عكايف (فــي مــارس ٢٠٠٥، واندلاع الاضطرابات في أوزباكستان التي تم قمعها بوحــشية مــن جانب الرئيس كاريموف، كل ذلك عزز من الانطباع السائد بــأن فلاديميــر بوتين قد أفلت الأمر بالقطع من بين يديه.

إن قضية صورة الزعماء تلعب دورًا أساسيًا في القــضايا وســمعتهم على الساحة الدولية وغيرها من القضايا، ولذا فإنه لا مجال للشك أن المناخ الجديد للعلاقات بين الشرق والغرب سوف يسوده، لمدة طويلة، حالــة مــن انعدام الثقة. فعقب نجاح الثورة البرتقالية، لم يتردد جــورج دابليــو بــوش وكوندوليزا رايس في إطلاق حملة "تعزيز الحريات" حتى في روسيا، كمــا أشاروا بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين لهزيمة النازية فــي موســكو فــي التاسع من مايو عام ٢٠٠٥.

ومن جانبه، يعتقد بوتين بوجود استراتيجية مناهضة لروسيا من جانب أمريكا. وكما سبق أن رأينا، أصبحت أوكرانيا محور القــارة الأوروبيــة - الآسيوية. فربما ترغب واشنطن في أن يتبع هذا البلد المعسكر الغربي (سواء حلف الأطلنطي أو الاتحاد الأوروبي).

وعلى صعيد القارة الأوروبية، فإن كلا من الفرنسيين والألمان الـذين يساورهم القلق بشأن الحفاظ على استقرار القارة، يرون هذا البلد مثل الجسر. ولا يبدون أي نوع من العجلة لانضمامه للمؤسسات التابعة لدول الأطلسي، بل يعتقدون أن اتخاذ موقف متوازن من جانب السلطات الجديدة في كييف من شأنه فقط تجنب تفكك الدولة وما قد يتبعها من أزمات مروعة.

فلماذا لا تستفيد أوكرانيا، -على المدى الطويل- من اتحاد تجمع قوي مع الاتحاد الأوروبي، وأيضًا مع روسيا التي تسعى دائمًا لبناء "فضاء اقتصادي مشترك" بين بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق؟ إن الترابط الإيجابي بين أوكرانيا وروسيا -أي بين كييف وموسكو- ربما يجب أن يدفع البلدين بعقلانية نحو هذا الاتجاه.

وبينما تعمل الولايات المتحدة على تعزيز وجودها في القوقاز (ثورة الزهور في جورجيا) وافتتاح خط أنابيب (باكو-تبليسي-سيهان) في الخامس والعشرين من مايو عام ٢٠٠٥، يبدو تطور الأوضاع غامضًا بشكل كبير في آسيا الوسطى. فالحكم المطلق الاستبدادي في هذه المنطقة (نور سلطان نزارييف في كازاخستان وكاريموف في أوزبيكستان) فضلاً على رئيس قرغيزستان الجديد كورمانبيك باكييف الذي كان يسير في البداية في ركاب الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر، إلا أنهم جميعًا أصبح لديهم الاتجاه، من الآن فصاعدًا، للعودة لأحضان روسيا، بالطبع لأنها لا تهتم كثيرًا بمسألة حقوق الإنسان، وكذلك تجاه الصين التي تحاول أن تكسب ودهم بطريقة جدية.

إن الشراكة الاستراتيجية بين روسيا وأوزبيكستان قد أعيد تفعيلها، وكان نتاج هذا التقارب، إنشاء منظمات مثل منظمة شنجهاي للتعاون ومنظمة

معاهدة الأمن المشترك. ومن جانبها، تواصل أمريكا العمل على نشر الديمقراطية في الأنظمة السابقة لا سيما عبر المنظمات غير الحكومية التي تمولها واشنطن.

وفي هذا السياق الذي تتشابك فيه مصالح قوية لا سيما على الصعيد الاستراتيجي والطاقة، فإن الاتحاد الأوروبي، خوفاً من اتخاذ المسار الخاطئ من الناحية الأيديولوجية، يميل إلى تفضيل الاستقرار ويراهن على قدرات روسيا في مواصلة التحديث دون التسبب في أحداث مأساوية كبيرة.

فالاتحاد الأوروبي على دراية بصعوبة تحرر هذا البلد بعد الذي عاني على مدار ثلاثة أجيال من الشيوعية، وبعد قرون من الحكم الأوتوقراطي الشمولي المنفرد، كما أنه لا يؤمن بميلاد عفوي للديمقراطية على الطريقة الغربية التي أظهرت حالات عديدة من الخلل.

وخلاصة القول، فالاتحاد الأوروبي يرى من الضرورة الاحتفاظ بعلاقات ودية مع موسكو، وهذا لا يعني أن تكون علاقات رائعة أو بها نوع من المجاملة؛ إلا أنه بعد ٢٩ مايو، هل سنستطيع الحديث عن وجود "سياسة للاتحاد الأوروبي"؟

الفصل التاسع عشر

يوليو ٢٠٠٦

تحولات الديمقراطية ولُعبة المصالح- تعزيز نظام التعاون فيما بين الدول - الشرق الأوسط - القارة الأوروبية - النظام الدولي الجديد

تحولات الديمقراطية ولُعبة المصالح

بمضي فترة طويلة من الزمن على اللحظة التاريخية المتمثلة في انهيار الاتحاد السوفيتي على أعتاب نهاية القرن العشرين، مع ما خلّفه من أوهام، بدأ بعض جوانب النظام الدولي الجديد الذي أخذ يتشكل بشكل أكثر وضوحًا. ومن أجل استيعاب تلك الجوانب، يتعين علينا أن نتناولها من خلال صعيدين، الأول يتعلق بالمؤسسات السياسية وقاعدتها الأيديولوجية من جانب، والثاني يتمثل في المصالح كما تدركها الوحدات السياسية المختلفة من جانب آخر. وتتفاعل القوى الخاصة بكل جانب من الجانبين السابقين بطرق متنوعة مُعقدة.

على عكس نظرية، أو لنقل مثالية، "نهاية العالم"، لم تتمكن الديمقراطية، بالمعنى الغربي للديمقراطية الليبرالية، من كسب أرض خارج نطاق الاتحاد الأوروبي المُتوسّع. في روسيا، تواصلت استعادة هيمنة الدولة

تحت قبضة فلاديمير بوتين "Vladimir Poutine" طوال العام المُنصرم، وذلك بعد العام العصيب الذي تم تناوله بالتحليل في الفصل السابق. ويواجه الحكم المُطلق للنظام عوائق قليلة في الداخل. وعلى النقيض من وضع أوكرانيا، فإن الحركات المُدعَّمَة من جهات خارجية من أجل تعزيز الديمقراطية الليبرالية لم تلق نجاحًا كبيرًا داخل دولة تعودت على ما أطلق عليه كارل ماركس "الاستبداد الآسيوي". وبصفته رجلا نظاميا، يحقق بوتين بشكل كبير توقعات الغالبية العُظمى من الشعب. وما لم يستطع تحقيقه لهذا الشعب يقع في إطار الأيديولوجية؛ ولكنه ليس بالديمقراطية التي لا يطمح إليها حتى الآن سوى قلة قليلة. وتعاني روسيا قصورًا في هويتها، والذي كان مستترًا إبان فترة الاتحاد السوفيتي إلى أن ظهر الآن. إن المسئول الأعلى للمخابرات السوفيتية، والذي أصبح ضيفًا على الكرملين، لم يتمكن من رسم الحُلم لشعبه. وإذا لم يخلُف نفسه في ٢٠٠٨، كما هو مُحتمل اليوم، يمكننا توقع أن يكون الرئيس الثالث لروسيا هو أيضًا بيروقراطيًا قاسيًا.

وفيما هو يتعدى الوضع في روسيا، فإن مفهوم الاستبداد الآسيوي لا يزال مُلائمًا، بدرجات متفاوتة، للنظم السياسية القائمة في آسيا الوسطى، بما في ذلك قرغيزستان[1] التي زعزعها في عام ٢٠٠٥ التعرُّض لثورة القصر، حيث كان يود المعلقون الغربيون من خلالها رؤية نوعًا من "الثورة البرتقالية"[2] من خلالها. وفي أوكرانيا نفسها، خابت الآمال المعقودة على

(١) قرغيزستان دولة في آسيا الوسطى، تجاور الصين وطاجيكستان وأوزبكستان وقزقستان، وعاصمتها بشكيك. استقلت عن الاتحاد السوفيتي في أواخر ١٩٩١. (المُترجمة)

(٢) الثورة البرتقالية هي واحدة من تلك الثورات التي أُطلق عليها اسم الثورات المُلونة. وقد اندلعت بدايةً في أوكرانيا من خلال سلسلة من الاحتجاجات والأحداث السياسية. (المُترجمة)

الثورة البرتقالية الحقيقية بشكلٍ كبير. فقد وجد القادة الجُدد أنفسهم سريعًا مُلوثي السمعة بفضائح عديدة. وقد اُضطر الرئيس فيكتور يوشينكو "Viktor Iouchtchenko"[٣] إلى الانفصال عن رئيسة وزرائه المتمردة يوليا تيموتشينكو "Ioulia Timochenko"[٤]. وفي الانتخابات البرلمانية التي عُقدت في مارس ٢٠٠٦، جاء الحزب الروسي على رأس الفائزين، والذي يرأسه فيكتور إيانوكوفيتش Viktor Ianoukovitch وهو المنافس الشرس لتيموتشينكو في نهاية ٢٠٠٤. ورغبةً في تحديه، عقد رئيس الدولة العزم على تكوين تحالف ضعيف وقليل العدد مع يوليا تيموتشينكو. وعلى أصعدة متعددة، وخاصةً على الصعيد الاقتصادي، لا تزال أوكرانيا مرتبطة بموطنها الأصلي القديم، وهذا ليس بغريب. أما فيما يتعلق بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أو حتى إلى منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو)، فهذه مسألة غير واردة في الوقت الراهن. فكلا الطرفين غير مستعديْن لاستكمال هذه الخطوة سريعًا، سواء فيما يخص الغربيين المترددين (فيما عدا الألمان خاصةً البولنديين) أو فيما يتعلق بالأوكرانيين المنقسمين. إن السؤال الذي يطرح نفسه مُقدمًا يتعلق بمستقبل الديمقراطية التي لا يمكن للثورة البرتقالية وحدها أن تقيمها على أسس قوية.. وكيف لنا التعجب من الأمر بالنظر إلى إرثنا التاريخي؟

---

(٣) رئيس وزراء أوكرانيا في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١. وقد اُنتُخِبَ رئيسًا في يناير ٢٠٠٥

(٤)رئيسة وزراء أوكرانيا في الفترة من ٢٤ يناير ٢٠٠٥ حتى ٨ سبتمبر ٢٠٠٥. بعد قيادتها للثورة البرتقالية، حققت فوزًا كبيرًا في الانتخابات وعادت إلى منصب رئيسة الوزراء في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٧. (المُترجمة)

وفي أقصى الطرف الشرقي من القارة الأوروآسيوية، يستمر الاقتصاد الصيني في النمو بمعدلات تزيد على ١٠ بالمئة. ولا ينكر قادة الحزب الشيوعي الصيني أن نشر الديمقراطية تدْخُل في إطار التوجه التاريخي. وقد كان الرئيس الصيني خو جين تاو "Hu Jintao"(٥) أول من تحدث عن ضرورة المُضي قدمًا على طريق الديمقراطية. وقد أُحرزت إنجازات حقيقية في هذا النحو. ويعتقد الحكماء الصينيون أن التحرر المُبكر قد يقود إلى الفوضى أكثر منه إلى الرخاء، وأن النظام الذي قدَّم خدمات منذ أكثر من ربع قرن قد استحق بالفعل تقدير الوطن. ولا يُبدي هؤلاء الحُكماء أي إعجاب بالديمقراطيات الليبرالية؛ حيث إن قدرتها -من وجهة نظرهم- على تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها الظروف قدرة محدودة. هناك بالطبع استثناءات، مثلما برهن لنا رئيس الوزراء الياباني جينوشيرو كويزومي "Junichiro Koizumi" هذا العام، حيث سحق المعارضة التي شكَّلها موظفو الحكومة وأحبط الانتخابات المُبكرة. واستنادًا إلى قوتهم المُستمدة من قرون متعاقبة، نادرًا ما يتعلم الصينيون من الدروس السياسية للغربيين. واليوم، تواجه الصين في طريق التنمية عقبات لا تُحصى رصدها قادتها؛ وسوف يعتمد مستقبل النظام -بصفة أساسية- على قابليته للتغلب على تلك العقبات دون أزمات كُبرى وعلى قدرته على التكيُّف. في الوقت الحاضر، تواصل إمبراطورية الوسط- التي تعد من الآن فصاعدًا رابع اقتصاد على مستوى العالم قبل فرنسا- مسيرتها الهادئة نحو السيادة.

---

(٥) السكرتير العام للحزب الشيوعي الصيني منذ عام ٢٠٠٢. انتُخِبَ رئيسًا لجمهورية الصين الشعبية في عام ٢٠٠٣. وأعيد انتخابه في مارس ٢٠٠٨ لفترة رئاسة ثانية لمدة خمسة أعوام.

وفي أكتوبر عام ٢٠٠٥، كان إرسال بعثة بشرية إلى الفضاء رمزًا قويًا لتلك السيادة.

وفيما حققت الديمقراطية تقدمًا في خلال الشهور الأخيرة، فلا يوجد بالضرورة ما يُسرّي عن المفكرين في الشرق. في مصر، تُرجم الانفلات النظامي في الانتخابات البرلمانية التي جرت في شهري نوفمبر وديسمبر إلى قفزة الإسلاميين الذين انتقلوا من ١٧ مقعدًا إلى حصد ٨٨ مقعدًا من إجمالي ٤٥٤ مقعدًا. وليس فقط أنصار الرئيس مبارك ونجله جمال هم من يرتعدون لهذا الأمر؛ ولكن أيضًا هناك كل من يساندهم، بدءًا من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالمطالبة بجعل النظام أكثر ديمقراطية. وقد جاءت الصدمة الكبرى من الأراضي الفلسطينية؛ حيث تجاوزت الانتخابات التي جرت في يناير ٢٠٠٦ كل التوقعات الأكثر تشاؤمًا. فلم يجرؤ أحد على تخيُّل أن حماس قد تحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات كما حدث بالفعل. وإزاء هذا الموقف، رفض المدافعون الأكثر شراسة عن الديمقراطية – في كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية– مواجهة عواقب الاختيارات التي كانوا هم أنفسهم قد طالبوا بها. وفي الواقع، يؤكد الجميع أنه كما يُقدِّر الروس بوتين، فإن الإسلاميين يكسبون أرضًا جديدة في كل أرجاء العالم الإسلامي. ويحدث هذا كله بسبب فقد الثقة في الأنظمة الحاكمة (فالشعب المصري لا يجد نفسه في الرئيس مبارك، وفساد حركة فتح كان له نصيب في فوز حماس)، ولكن يرجع الأمر كذلك إلى أن الغرب –وبصفة أساسية الأمريكيين– يُعتبرون أكثر فأكثر أعداءً للمسلمين. فالمساندة التي يقدمها الغرب لإسرائيل، وهى مساندة غير مشروطة، تلعب دورًا كبيرًا في تصاعد الكراهية. وقد قادت الصدمة الناتجة عن تلك الملاحظات المفكرين المعنيين

بالديمقراطية إلى حقيقة أساسية، ألا وهى: تفترض الديمقراطية الليبرالية اتِّباع قواعد قامت على إطار شرعي ومتجانس مع قِيَمه. مثل هذا الإطار لا يكون ذا مدلول إلا إذا قضت، ليس فقط الأغلبية البسيطة، ولكن الأغلبية العُظمى من الشعب بشرعيته. وإذا علمنا أنه بالنسبة للمصريين (بالطبع هناك بعض الاستثناءات) مفهوم العلمانية -على سبيل المثال- مُبهم كليةً، كما هو الحال بالنسبة للمسلمين، نقيس بذلك صعوبة المشكلة. وهنا يكمن المأزق الذي يمكن أن يقع فيه "المجتمع الدولي" أو بالأحرى جزء من هذا "المجتمع" الحريص على مبادئ الديمقراطية الليبرالية عندما تزعم الإسراع في قدوم أنظمة "ديمقراطية"؛ فإما أن نقبل بالمصير الذي يقرره صندوق الاقتراع مع محاولة تكليف المُنتَخَبين بإجراءات تعاونية، وإما أن نعتبر هؤلاء المُنتَخَبين أعداءً يجب التغلُّب عليهم، رافضين فكرة الوفاق نفسها بما أنهم لم يُسلِّموا بنقاط أساسية مثل الاعتراف المُسبق بالدولة الإسرائيلية، كما هو الوضع مع حماس. يتشابه هذا المأزق كما سبق توضيحه مع مسرحية كورنيلية. وبفتح الباب أمام الإسلاميين، نخاطر بالانزلاق على الطريقة الإيرانية. ولكن مع غلق الباب أمامهم؛ نتعرض إلى توسيع الكراهية وتصعيدها وما يعقب ذلك من تَبِعات.

إن أمثلة روسيا من جانب، ومصر والأراضي الفلسطينية من جانب آخر، لا تستوفي بالطبع مجال تَحوُّلات دُوَلية الديمقراطية. في محيط النظام الدولي، فلا تزال الأنظمة السياسية في أمريكا اللاتينية تظهر مقاومة. في بداية فترة رئاسته، وقبل اختبار الحادي عشر من سبتمبر ٢٠١١، كان الحُلم الأكبر لجورج دابليو بوش "George W Bush" هو مد اتفاق التبادل الحر المُبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا؛ ليشمل مُجمل القارة

الأمريكية. أكدت الانتخابات الأخيرة في أمريكا اللاتينية التوجُّه الشعبي. في بوليفيا، قرر الرئيس إيفو مورال "Evo Morales"، الذي تم انتخابه في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٥، باعتباره أول هندي يصل إلى مثل هذا المنصب الرفيع، تأميم بترول دولته وفقًا لسيناريو يرجع إلى عصور ولَّت. وكما أن الرهان هنا هامشي، يمكننا توقُّع أن "المجتمع الدولي" سوف يجعل التجربة البوليفية تكتمل بأقل قدر من التدخُّل، ولكن قد لا تكون هذه هي الحالة مع الدول التي تُشكِّل رهانات سياسية أو اقتصادية عُظمى.

نصل بذلك بالضرورة إلى البُعد الثاني الذي لا يقل أهمية عن الأول بُغية فهم النظام الدولي المقبل، ألا وهو نظام المصالح. إن كل دولة تحركها قوة عارمة لإثبات وجودها؛ تمتلك توجهًا للانتشار حول العالم.. وتلك كانت حالة أوروبا في العصور الحديثة، كما كان ذلك التوجُّه هو المحرك لموجات المد الاستعماري التي جيَّشت لها أيضًا روسيا الجيوش في القرن التاسع عشر. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، تنافس كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لغزو العالم أيديولوجيًا. من وجهة نظر كل قُطب، فإن مد النظامين الفكري والسياسي لدولته قد أدى في الواقع إلى تغطية المصالح الأكثر وضوحًا، والمتعلقة بالأمن والاقتصاد. وقد تسبب انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ في خلق فراغ غرق فيه "الغرب".. وهكذا بدأ التوجُّه إلى إنشاء حملة رائعة على مستوى العالم من أجل دفع "الديمقراطية" و"حقوق الإنسان"، محاولين دحض الانتقادات المُوَجَّهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب إخلالها بتلك الحقوق نفسها. وقد تضاعفت تلك النقائص في إطار "الحرب ضد الإرهاب". إن معاملة سجناء جوانتانامو، والتحليق سرًا فوق الأراضي الأوروبية بطائرات تابعة للمخابرات الأمريكية

تنقل سجناءً سياسيين، وكذلك الممارسات غير الشرعية المتمثلة في عمليات تنصت واسعة النطاق على المكالمات الهاتفية، قد نتج عنها العديد من المجادلات داخل الولايات المتحدة حتى في خلال الفترة التي يغطيها هذا الفصل من الكتاب، دون أن يُثني ذلك جورج بوش عن قراراته. إن تقاليد الغرب الأمريكي في ممارسته للعدالة متأصلة بعمق في الثقافة الأمريكية، فلا يُفوّت كل من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ونائب الرئيس - وفي تنقلاتهما الخارجية- فرصة مطلقًا دون القيام بدعاية. وكان الوضع على تلك الشاكلة في أثناء زيارة الرئيس الأمريكي إلى اليابان، في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥، بدعوة رنانة لصالح الديمقراطية في الصين. وفي أثناء زيارته لفيلنيوس في ٤ مايو ٢٠٠٦، هاجم ديك تشيني "Dick Cheney" مُجددًا النهج الاستبدادي لروسيا. وهذه الهجمات هي هجماتٌ انتقائية. وانتقالا من ليتوانيا إلى كازاخستان، امتنع نائب الرئيس الأمريكي عن الهجوم على الاستبداد الآسيوي لنظام إسلام كريموف "Islam Karimov"(٦) في أوزبكستان.

وبمجرد مرور سنوات الحماس المتعاقبة على انهيار الاتحاد السوفيتي، لم يتبقَ سوى بعض المفكرين المنعزلين عن واقع العالم هم من يمكنهم حتى الآن الاشتراك في الرؤية الساذجة عن إحلال الديمقراطية وسيلة لتحقيق نظام دولي متجانس ومتآلف. وهذه ليست بمصادفة إذا رفض اليوم هؤلاء المفكرون أنفسهم ألكسندر سولجنتسين "Alexandre Soljenitsyne"(٧)

---

(٦) إسلام كريموف: رئيس أوزبكستان منذ استقلالها عن الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ وحتى الآن. وكان يشغل من قبل رئيس الحزب الشيوعي الأوزبكي من ١٩٨٩ وحتى ١٩٩١. (المُترجِمة)

(٧) ألكسندر سولجنتسين: أديب ومعارض روسي وُلِدَ ١٩١٨ وتُوفيَ ٢٠٠٨. وقد مُنِح جائزة نوبل في الأدب عام ١٩٧٠. (المُترجِمة)

بعد أن كانوا قد رفعوا له المباخر في الغرب. إن الكاتب الذي انتقد النظام السوفيتي نقدًا لاذعًا وساهم بشكل واسع - من خلال كتاباته- في هدم الأسطورة الخالدة للاتحاد السوفيتي في أوروبا في بداية السبعينيات من القرن العشرين، لم يكف في الواقع نهائيًا عن الدفاع كذلك عن خصوصية روسيا بالنسبة للغرب. واليوم، يستنكر تطويق دولته من منظمة حلف شمال الأطلنطي. ونحن لا نستغرب من زوال نفوذه لدى هؤلاء الذين كانوا قد استخدموا موهبته أداة في خدمة أفكارهم الخاصة، كما فعلوا الأمر ذاته مع المنشقين عن العصر، ومنهم أندريه أمالريك "Andreï Amalrik"[٨].

تدعيم النظام الدولي

إن الأفكار المجردة لا تحكم العالم، وتعتمد المنهجيات الواقعية على حسابات الفائدة التي لن تحظ منها سوى بنصيب ضمني أو عيني، وذلك بمقتضى أسلوب تشغيل "مصانع صنع" القرارات[٩]. وهكذا في عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، رأينا تواصل التوجُّه نحو تدعيم النظام الدولي على نقيض تحليل المعلِّقين وتوقعاتهم، حيث يميل هؤلاء إلى الانقسام الظاهري للعالم، بالإضافة إلى أنهم مهووسون بظاهرة الإرهاب الدولي، دون النظر إلى أن التقارب بين الدول هو بالفعل نتيجة لتلك الظاهرة. هذا هو انقسام العالم، إذا

---

(٨) أندريه أمالريك (١٩٣٨-١٩٨٠): كاتب روسي انتقد النظام السوفيتي مرات عديدة. وقد كان أحد مؤسسي الحركة الديمقراطية السوفيتية. (المُترجِمة)

(٩) Th. de Monrbrial, L'Action et le système du monde, Paris, PUF, 2002, 3e édition « Quadrige », 2008

ما اتخذناه مصطلحا لمقارنة ليس العالم غير الواقعي ولكن العالم كما قد حلم به مفكرو "نهاية التاريخ".

الولايات المتحدة وشبه القارة الهندية:

لقد أشرتُ، في الفصل السابق، إلى أهمية التقارب بين الهند والصين. وقد قامت الصين أيضًا بتسوية مشكلاتها الحدودية مع روسيا؛ وبدأت ممارسة تدريبات عسكرية مشتركة معها. وكان الحدث الأكبر في الشهور الماضية هو التقارب بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية، وكان أحد مظاهر هذا التقارب الذي أثار جدالا هو تنفيذ تعاون نووي مدني بين الدولتين. ومن المنتظر أن يفْصِل الكونجرس الأمريكي قريبًا في هذا الشأن، حيث قد وقع تحت ضغوط مكثفة من قِبَل السلطة التنفيذية. يتعين تحديد أهمية هذا التحالف الجديد. وفي النظام ثنائي القطب، كانت الصين تحتل مكانة بمفردها في "العالم الثالث"، منذ الانقسام بين الصين والاتحاد السوفيتي. وكانت شبه القارة الهندية منقسمة، فمن جانب نجد باكستان وتوجهها الأمريكي، ومن الجانب الآخر الهند ونزعتها السوفيتية؛ وكانتا باكستان والصين علاوة على ذلك تحتفظان بعلاقات جيدة في مقابل الهند التي تُعتبر عدوهما أو منافسهما المشترك. وبين هزيمة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان والحادي عشر من سبتمبر – أي في خلال خمسة عشر عامًا، تركت باكستان لنفسها؛ وقد فقدت قيمتها الاستراتيجية في عيون الأمريكيين. وقد انقلب كل شيء رأسًا على عقِب بعد الحادي عشر من سبتمبر، ومنذ ذلك التاريخ، لا نسمع صوتًا واحدًا داخل الإدارة الأمريكية يطالب بمزيد من الديمقراطية في باكستان؛ بل على العكس، نجد ترحيبًا خفيًا بالاستبداد المستتير للجنرال برفيز

مُشرَّف "Pervez Moucharraf"[١٠]، لبراعته في البحث عن توازن، يبدو بداهةً غير محتمل، بين تصاعد التيار الإسلامي ومشكلة كشمير أو تمرد الأقاليم الغربية لباكستان. واليوم، تم نشر جيوش الجنرال الرئيس، وهو ما لم يجرؤ أحدٌ من أسلافه، أو فيما سبق من المستعمرين البريطانيين على فعله. وقد تم تدعيم الاستقرار في هذه الدولة المحورية. في عام ١٩٩٨، رأى العالم في تحصُّل الدولتين، المؤسَّستين نتيجة انقسام الاتحاد الهندي عام ١٩٤٧، على السلاح النووي فشلا للسياسة الأمريكية (ومن هنا تتبع اليوم أيضًا تحفظات الكونجرس) وتهديدًا إضافيًا للسلام. في الواقع، إن التقارب الهندي- الأمريكي، على الرغم من أنه موجه جزئيًا إلى تشكيل توازن في مقابل الصين، قد دعَّم استقرار القارة الأوروبية- الآسيوية في جملتها. ومن الآن فصاعدًا، يُشكِّل كلٌ من الولايات المتحدة وباكستان والهند والصين وحتى روسيا ما يشبه سلسلة تتوازن حلقاتها التعاونية دون أن تمحو عناصر التنافس، وذلك بالشكل الذي يحتوي التوسُّع الشرقي لتيار الإرهاب الدولي؛ وبغية تقليل الخطر الذي ما زال مرتفعًا للصراعات الكبرى فيما بين الدول، مثل الصراع القائم بين الهند وباكستان حول مسألة كشمير[١١]. ويظهر جليًا أن هذا التشكيل الجديد يبدو أكثر براعةً من صورة الحرب الباردة.

ولكن لنتوقف قليلا، في هذا الصدد، عند قضية الأسلحة النووية. فمنذ الانفجار الأول في ألاموغوردو وحتى يومنا هذا، كان من ثوابت السياسة الأمريكية التصدي لانتشار السلاح النووي. وعلى الرغم من قوتها، لم تنجح الولايات المتحدة سوى في كبح جماح هذا الانتشار، تكيُّفًا مع أنه في كل مرة تتمكن دولة جديدة من الانضمام إلى "النادي" النووي. ومنذ خمسينيات القرن

---

(١٠) برفيز مشرف: تولى منصب رئيس باكستان منذ عام ٢٠٠١ بعد قيادته انقلابًا ضد نواز شريف. وقدَّم استقالته عام ٢٠٠٨. (المُترجِمة)

(١١) كشمير: هي المنطقة الواقعة في شمال شرق آسيا بين الهند وباكستان والصين.(المترجمة)

العشرين، تتصارع نظريتان. تؤكد النظرية السائدة التي تدعمها أغلبية ساحقة من الخبراء الأمركيين والأطلسيين، على الطابع غير الاستقراري للانتشار النووي. أما نظرية الأقلية التي ينتمي إليها بعض رواد الاستراتيجية النووية الفرنسية مثل الجنرال جالوا "Gallois"(١٢) أو الجنرال بواريه "Poirier"(١٣)، فتنص على العكس. تؤكد النظرية الأولى على عدم حكمة أنظمة اتخاذ القرار وعلى مخاطر الحوادث. وعلى النقيض من ذلك، تدفع بقوة بمبدأ الحكمة، حتى من أجل إخماد وساوس مخاطر الحوادث. ولسنا هنا بصدد مناقشة مجال علوم الطبيعة. ولا توجد خبرة قاطعة سوف تسمح بالفصل بين النظريتين اللتين ستستمران إذن في التعايش جنبًا إلى جنب. في حالة كل من الهند وباكستان، يبدو أن القوى لعبت حتى الآن لصالح النظرية الثانية. وبالطبع، هاتان الدولتان لم يصلا بعد إلى مرحلة التسوية السلمية للصراع بينهما، والذي يرجع السبب الأساسي فيه إلى جرح الانقسام الذي لم يلتئم في الجانبين. ولكن يتمثل التوجُّه الفعلي في تناول لخلافاتهما يكون أكثر عقلانية ومن ثم أقل انفعالية. وبشكل خاص، فقد تم وضع "خط أحمر" بين نيودلهي وإسلام أباد في أغسطس ٢٠٠٥ من أجل منع خطر وقوع حادث نووي. وعلى المستوى السياسي، تتجه تهدئة العلاقة إلى تشكيل شبه السلسلة التي تم تعريفها آنفًا.

حقيقةً، وفي الوقت الحالي، لا ينبع التهديد الرئيسى المرتبط بانتشار الأسلحة النووية وبشكل أعم "أسلحة الدمار الشامل" (وتتضمن الأسلحة

---

(١٢) جالوا (١٩١١-٢٠١٠): جنرال في سلاح الطيران الفرنسي، وجغرافي سياسي مؤسس الردع الفرنسى. (المُترجِمة)

(١٣) بواريه: جنرال في الجيش الفرنسي ومؤسس نظرية الردع النووي لمنع الاتحاد السوفيتي من غزو فرنسا إبان الحرب الباردة. (المُترجِمة)

النووية والبيولوجية والكيماوية) من الدول. وسوف نتحدث، في وقت لاحق، عن حالة كل من إيران وكوريا الشمالية اللتين يجب العودة إليهما من عامٍ لآخر. وكما كنت قد كتبت في عام ٢٠٠٥، يتمثل التهديد الرئيسي في التحصُّل على تلك الأسلحة من قِبَل منظمات غير حكومية. ولنتخيل التأثيرات المتعددة ومختلفة المدى، من حيث المكان والزمان، لانفجار نووي تتسبب فيه جماعة القاعدة في وسط إحدى المُدن الكبرى، مثل باريس ولندن وروما أو نيويورك. إن انهيار الاتحاد السوفيتي وضعف أنظمة الرقابة على أنشطة المتخصصين أو على مخزون الأسلحة، خاصةً الأسلحة النووية التكتيكية، كان من المفترض أن يقودنا سريعًا إلى كارثة لم تتحقق لحسن الحظ حتى الآن. ولكن عمليات تهريب الأسلحة ما زالت قائمة. ونتذكر بشكل خاص فضيحة شبكات عبد القادر خان "Abdul Qadeer Khan"، مخترع القنبلة الباكستانية. إن الطريقة المُثلى لمكافحة مثل هذا النوع من المخاطر تتمثل في دعم الدول والتعاون فيما بينها، وهو ما يتعارض جزئيًا مع أهداف أخرى، مثل نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان.

استطراد حول البترول:

ويبلغ التوتر بين الفكر والمصالح ذروته في الشرق الأوسط بمعناه الواسع. ولكن قبل التطرق إلى هذه المنطقة، هناك بعض الملاحظات حول البترول وبشكل عام حول المواد البترولية. بشكل رمزي، أربعة أسعار فقط تحمل أهمية شاملة للاقتصاد الكلي (يتضمن في حقيقة الأمر كلٌ منها عددًا كبيرًا)، ألا وهي: سعر تداول العملة المحلية (معدل الفائدة)، وسعر العملة الأجنبية (سعر الصرف)، وثمن العَمَل (معدل المرتبات)، وثمن الطاقة (سعر

البترول). ومثله مثل كل سعر في السوق، يعتمد سعر البترول على العرض والطلب، وكذلك على لعبة التوقعات. ويذكرنا الانفجار الحالي لسعر البترول بالأزمات البترولية نهاية عام ١٩٧٣، مع الفارق هذه المرة حيث لا توجد إرادة سياسية خفية مُدبرة. مع أخذ جانب المضاربات في الاعتبار، ينتج الوضع الحالي (حيث يبلغ سعر البترول ٧٠ دولارًا للبرميل) من الزيادة العالية للطلب من بعض الدول، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتقليص العرض لأسباب تقنية (الطاقة الإنتاجية المتاحة)، واقتصادية (معدل توسع الطاقة الإنتاجية)، أو أسباب سياسية (كما هو الحال في العراق). هل كان هذا الوضع مُتوقعًا؟ بالتأكيد، ولكن يجب أن نُذكِّر أننا، في بداية هذا القرن، كنا نتساءل إذا ما أمكن أن يصل الذهب الأسود أو بالأحرى أن يتعدى من ١٥ إلى ١٧ دولارًا، وهو السقف الذي يتحدد عنده الحد الأدنى من الاحتياجات لأى دولة مثل روسيا، وذلك لموازنة الميزانية. واليوم، يؤكد المتكهنون الاقتصاديون بتفاؤل أنه لا فرصة أمام سعر البترول كي ينخفض عن ٥٠ أو ٦٠ دولارًا. وهذا دون الحديث عن انفجار الأسعار الذي قد ينتُج عن أزمة سياسية كُبرى، مثل: غلق مضيق هرمز أو قطع إمدادات إيران. وهكذا كان الحال في السبعينيات من القرن العشرين، حيث كنا نتساءل عن الحدود المادية للطلب على مشتقات البترول على مدى قصير، فنحن نضارب اليوم على ذروة إنتاج النفط وخطر انهيار العرض للبترول في أقل من جيل.

ولا تهدف هذه الملاحظات سوى إلى التذكير بضرورة اعتبار كل التوقعات نسبية؛ حيث تدفعنا قراءة التاريخ الماضي للمستقبل[١٤] إلى التواضع. ومهما يكن من آفاق متوسطة أو بعيدة المدى والتي لسنا بصددها هنا، فإن الوضع الراهن يحتوي مظهرين بما أنه قد مر ثلث قرن- من

---

(١٤) B. Cazes, Histoire des futurs, Paris, Seghers, 1986.1.

جانب، خطر مواجهة موجة من "الركود التضخمي"[١٥] (وهو مزيج من الركود والتضخم) وهو ما تسعى البنوك المركزية الكبرى (مثل: الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي) إلى مقاومته من خلال رفع معدل الفائدة تدريجيًا؛ ومن جانب آخر، إعادة توزيع شاملة للثروات بدءًا من الدول الريعية[١٦]. إن جزءا (ولكن ليس الكل) من الرخاء الحالي الذي تنعم به روسيا يرجع إلى عائدات البترول والغاز. وذلك إلى الدرجة التي جعلت الكرملين يقرر سداد دينه الخارجي مقدمًا. وهناك دول مثل فنزويلا أو بوليفيا في أمريكا الجنوبية، أو الجزائر في شمال إفريقيا، تنهار سعيًا وراء المال. ويتبع للأسف زعماء تلك الدول طريق السهولة ولا يستفيدون من ذلك في الإعداد للمستقبل. وفيما يواصل كبار دعاة العولمة المبالغة حول موضوع السوق العالمية والتي لا توجد على أرض الواقع، تنشغل الدول المهتمة بالسيادة- كالولايات المتحدة (التي لا تنزلق وراء هذا الفكر المُطالب به بسبب واقعيتها العملية) أو الصين- بالوصول مباشرة إلى الموارد، كما كانوا دائمًا يفعلون على مدار التاريخ. وتُفسِّر ذلك المنافسات الدائرة في آسيا الوسطى، أولا على مستوى دول مجموعة منظمة التعاون في شنغهاي[١٧] -والذين اتفقوا فيما بينهم على إقصاء الولايات المتحدة قدر الإمكان- وعلى المستوى الثاني بين دول المنطقة نفسها- على سبيل المثال بين الهند والصين في كازاخستان. وتؤول كل مسائل خطوط أنابيب البترول والغاز إلى مشكلة الوصول، والتي من شأنها أن تتأثر دائمًا بالظروف السياسية.

---

(١٥) الركود التضخمي: هو حالة ركود اقتصادي يصاحبه تضخم، أي نمو اقتصادي ضعيف وبطالة مرتفعة. (المُترجمة)

(١٦) الدول الريعية: مصطلح في مجال العلوم السياسية يُطلق على الدول التي تستمد جزءًا كبيرًا من إيراداتها أو كلها من الإيجارات، وتتساوى في ذلك الدول الفقيرة والدول الغنية التي تبيع مواردها الطبيعية كالنفط. (المُترجمة)

(١٧) الصين وروسيا وكازاخستان وكرجيستان وأوزباكستان وطاجكستان.

ويمكن أن تكون الدول المانحة منهمكة في مشاغل تفوق بكثير الأسعار، وهذا هو وضع روسيا اليوم. ومن وجهة نظر الطلب، تتمثل الأقطاب الثلاثة المسيطرة على العالم اليوم في الولايات المتحدة والتي تعتمد اعتمادًا متزايدًا على العالم الخارجي، والاتحاد الأوروبي الذي نجده فيما يتعلق بروسيا، والصين، تلك النجمة الساطعة دائمًا في الاقتصاد العالمي. ونفهم من ذلك أنه في الوقت الذي تهمل فيه أوروبا القارة الإفريقية (وهو ما نلاحظه في مأساة دارفور؛ حيث وقفت الأمم المتحدة أيضًا عاجزة كما حدث إبان واقعة البحيرات العظمى في التسعينيات من القرن العشرين) تلك القارة التي لا تزال بالطبع مُهمشة داخل النظام الدولي، وتبقى حتى الآن مُقصاة نسبيًا بسبب آفة الإرهاب، تتنافس كل من الولايات المتحدة والصين اليوم من أجل الوصول إلى الموارد الهائلة الممكنة (الهيدروكربون وبصورة أعم المواد الأولية). وتتجلى مصلحتهما في دول مثل كوت ديفوار أو الجزائر. وترجع جهود التدخل الصيني في إفريقيا السوداء إلى ستينيات القرن العشرين، إذن إلى عصر ماو تسي تونج "Mao Zedong"(١٨). ويظهر اليوم مدلول تلك الجهود؛ حيث إن الصين دولة أقل ثقلا من الولايات المتحدة بالنسبة للدول الإفريقية محور الحديث، وهى توفر لهم منتجات تتلاءم جودتها وأسعارها مع الظروف المحلية. ويُضاف إلى تلك الاعتبارات بشكل واضح، من جانب الصينيين، الانشغال الكامل بتربية الزبائن. وتهتم بكين عن كثب بالتصويت داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتطرح استراتيجية للتأكد من الأصوات. وجدير بالذكر على نحو عارض، أن هذا هو أيضًا أحد المظاهر

---

(١٨) ماو تسي تونغ (١٨٩٣-١٩٧٦): سياسي وقائد عسكري صيني، وكان زعيمًا للحزب الشيوعي الصيني منذ عام ١٩٣٥ وحتى وفاته. (المُترجِمة)

المطروحة للتطبيع المُزمع للعلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والكرسي البابوي، ذلك التطبيع الذي قد يسمح بتوسيع دائرة "أصدقاء" الصين. وفي إطار مشروعها لإغراء الدول الإفريقية، لا تتأثر الصين بالمحظورات الأمريكية، مثل تلك المتعلقة بالسودان. فمن خلال اكتسابها تأثير فعلي على مثل تلك الدولة، تأمل الصين بتوسيع هوامش المناورة الخاصة بها. وتركيزًا على تنميتها الداخلية، لا ترى إمبراطورية الوسط أى حاجة إلى اللجوء للأيديولوجية من أجل اختراق المناطق الخارجية. وعلى النقيض، تعتبر واقعيتها الخالصة المتحررة من أي تعلق بالسياسة الداخلية، ما دامت السلطات لا تقرر تفعيل وتر القومية، ميزة تستغلها عن جدارة.

وقد أشرتُ إلى حالة الجزائر. عقب إعادة انتخابه في عام ٢٠٠٥ في ظروف مثيرة للجدال، ولكونه مريضًا، يظهر عبد العزيز بوتفليقة "Abdelaziz Bouteflika"[١٩] اليوم ديكتاتورا، اهتمامه الرئيسي ينحصر في ضمان بقائه في الحكم حتى النهاية. إن هجومه المتكرر على فرنسا والتي كانت تربطهما فيما مضى معاهدة صداقة وتعاون قد سارت على الطريق السليم، يخضع إلى حسابات غامضة. إن اختيار رئيس وزراء إسلامي ومحافظ يعتبر نذير سوء بالنسبة لإجراء إصلاحات؛ حتى لو كان العائد من البترول يفتح أمام الدولة إمكانيات شاسعة. وفي إطار مناورته ضد فرنسا، يلعب الرئيس الجزائري اللعبة الأمريكية. وتتحرك الولايات المتحدة هنا كذلك بواقعية بحتة، كما يفعلون في ليبيا مع العقيد القذافي الذي يعتبر حتى الآن إرهابيًا.

---

(١٩) اُنتخب رئيسًا للجمهورية في عام ١٩٩٩. وأُعيد انتخابه في عام ٢٠٠٤.

الشرق الأوسط:

لنصل إذن إلى الشرق الأوسط، بالمعنى الواسع لهذا التعبير[٢٠]. ويتضمن قوس الأزمة من الغرب إلى الشرق: الأراضي الفلسطينية، لبنان سوريا، العراق، إيران، أفغانستان. وفي خلال العام المنصرم، لم تتحسن الأوضاع في أيًا من تلك الدول، بل على العكس.

تصعيد في الشرق الأدنى:

مع إعادة انتخاب جورج دابليو بوش، كان يحدونا الأمل- يقينًا ودون أوهام كثيرة- أن الإدارة الأمريكية المُجدَّدة قد تأخذ على عاتقها القضية الإسرائيلية - الفلسطينية بالكامل من أجل تفعيل "خارطة الطريق".. ولم يحدث هذا نهائيًا. وفي شهر أغسطس ٢٠٠٥، بدأت حكومة شارون في تنفيذ خطتها للانسحاب من غزة، وتلك هى الخطوة الأولى لتحرك أحادي الجانب أكثر اتساعًا، ولكن فاعلية هذه السياسة تعتبر مُعضلة. وكيف نعتقد أن تقسيمًا للأراضي يتم تقريره من جانب الإسرائيليين وحدهم، مع ترك مصير القدس جانبًا، قد يعتبر عملا مشروعًا في عيون الفلسطينيين، على الرغم من حماسهم في البداية؟ وفيما هو أخطر من الناحية الاستراتيجية أن كل انسحاب أحادي الجانب سوف يُخلِّف ورائه ميليشيات غير مُراقَبة وربما غير مُتحكَّم

(٢٠) Th.de Montbrial. Géographie politique. Paris, PUF « Que sais-je? », 2006

فيها. وقد نصت اتفاقية أوسلو[٢١] على نزع سلاح تلك الميليشيات. وعدم تناول القضية يساوي تمامًا ترك قنابل موقوتة. وبما أنه لا شيء يقف أمامهم، تمنح إسرائيل نفسها حق اختراق الأراضي الفلسطينية "المُحرَّرة" وقتما تشاء بهدف "ضمان أمنها".

وعلى الصعيد الداخلي، فقد انقلبت مجريات الأحداث في إسرائيل في يناير عام ٢٠٠٦ عقب الحادث الدماغي لأرييل شارون "Ariel Sharon". وقد آل منصبه في النهاية إلى نائب رئيس الوزراء، إيهود أولمرت "Ehoud Olmert"، الذي يعتبر هو أيضًا صقرًا ولكنه يفتقد إلى جاذبية سلفه الشهير. وفي ٢٨ مارس، وضع الإسرائيليون على رأس انتخاباتهم حزب كاديما[٢٢]، الذي شُكِلَ من قِبَل شارون ومن أجله، وأصبح يقوده من الآن فصاعدًا أولمرتَ الذي تأكد تنصيبه رئيسًا للوزراء، بينما عاد شيمون بيريز ذلك الرجل دائم التوهُّج إلى الخدمة العامة نائبًا لرئيس الوزراء، عن عمر يناهز ٨٣ عامًا. وفي مواجهة فوز حماس، كان هناك موقفان متناقضان محل التصور. الأول يتمثل في التحرك والعمل على مواصلة السلطات الفلسطينية الجديدة للعمل؛ حيث يعتبر الاعتراف بالدولة الإسرائيلية مظهرًا رئيسيًا لهذا التطبيع. والثاني كان اعتبار الحكومة المُنتخبة منذ الوهلة الأولى عدوًا وفعل

(٢١) اتفاقية أوسلو: اتفاق سلام وقعته إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن عام ١٩٩٣. وقد نسبت الاتفاقية إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت بها المحادثات السرية عام ١٩٩١. (المُترجمة)

(٢٢) كاديما: حزب إسرائيلي أسسه آرييل شارون عام ٢٠٠٥ بعد انسحابه من حزب الليكود. بعد مرض شارون، تولى قيادة الحزب إيهود أولمرت. ومن ضمن قياداته شمعون بيريز وتسيبي ليفني. (المُترجمة)

كل شيء للتغلُّب عليه. وكان يُفترض لنجاح المسلك الأول إدارة جيدة للوقت؛ حيث إن التحوّل الفوري لحماس يعتبر مستحيلا، وباللجوء إلى الموقف الثاني، تكون بذلك إسرائيل قد اتخذت اختيارًا متناقضًا، بالاتفاق مع الولايات المتحدة؛ وهو اتفاق يبدو متناقضًا مع تَطلُّع غالبية شعبها إلى السلام، ولكنه يتوافق، من وجهة نظرها، ومبدأ الاحتراس. ولم يسعَ الأوروبيون، الغارقون في مشكلاتهم الخاصة إلى ممارسة الضغط، ولكنهم وضعوا آلية من شأنها تمويل الاحتياجات الطارئة للفلسطينيين، لحصار الحزب الحاكم، المقبول من قِبَل المجموعة الرباعية. وكان الوضع يبدو- على الرغم من كل شيء- في تحسن واضح وذلك قبل حادث اختطاف المُجنَّد شاليط "Shalit"[٢٣] في ٢٥ يونيو. وقد بدأت جهود رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، في إحداث تقارب بين فتح وحماس على مستند مُوحَّد تؤتي ثمارها. ومع نِسبَة الاختطاف إلى الحكومة الإسلامية وإطلاق دون تجريم عمليات عسكرية غير متناسبة مع الحدث، أراد أولمرت أن يظهر شارونيًا أكثر من شارون نفسه، وتحمّل المخاطرة بإعادة إحياء السلسلة الدموية للكراهية بتبعاتها غير المحسوبة. فقد سحبت الدولة العبرية الثقة من السلطة الفلسطينية التي تُمثِّل المتحدث الأكثر اعتدالا والأكثر التزامًا بعملية السلام. وقد يقود انهيار حماس، حيث إن ثلث وزرائها في السجن، إلى تفتيت غير مُحكوم للمجتمع الفلسطيني. وبالهجوم العنيف على لبنان بعد القبض على ضابطين إسرائيليين جديدين من قِبَل حزب الله- باعتباره يُشكِّل دولة داخل الدولة- أثبتت إسرائيل

---

(٢٣) جلعاد شاليط: مُجنَّد في سلاح المدرعات في الجيش الإسرائيلي، في يوليو ٢٠٠٥ تم أسره من قِبَل المقاومة الفلسطينية ونُقِل إلى قطاع غزة في عملية عسكرية أُطلِق عليها الوهم المتبدد. (المُترجِمة)

اتجاهها إلى رد الفعل المُبالغ فيه، وحولّت حدثا إلى أزمة كُبرى بدأت مع خط السطور الأولى منها، والتي من الممكن أن تتخطى الحدود لتصل إلى سوريا وإيران مع عواقب غير محسوبة.

آمالٌ تنعقد في الخليج:

ومع مرور ما يقرب من ٦٠ عامًا على قيام الدولة العبرية، يساهم الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني في ترسيخ فكرة كون صراع الحضارات أمرًا لا مناص منه، ما قد يجعله مثالا شبه كامل على المدى البعيد لــ "نبوءة ذاتية التحقُّق". وعلى هذا الحال، على الرغم من كونه مخلخلا، فإن الشرق الأوسط يعد منطقة مُبشرة بخير كثير. وإذا ما لم ننظر إلى تلك المنطقة سوى من خلال الرؤية المشوشة للتيار الإسلامي الأصولي، سوف نرى صورة مشوَّهة المعالم تشحذ الأفكار المغلوطة لذلك تزيد من مخاطر الصراع. وهذا هو الحال تمامًا بالنسبة للمملكة العربية السعودية التي يصفها كثيرٌ من المعلِّقين منذ أكثر من ٣٠ عامًا بأنها على حافة الثورة؛ حيث نجد المجتمع السعودي مجتمعًا محافظًا ولديه تحفظات غير مُرضية من وجهة نظر القيم التي يتخذها الغرب قيمًا عالمية. ولكن تمكن آل سعود حتى وقتنا هذا من إدارة الموقف باقتدار سواء على صعيد التوترات الداخلية الناتجة عن تنمية اقتصادية واجتماعية متناهية السرعة، أو على صعيد المشكلات الخارجية الناجمة عن موقف دولي مُعقَّد. وتمتلك السعودية صفوة من الشخصيات المتعلمة تعليمًا جيدًا والمنفتحة على العالم، دون أن تكون بداهةً مُنظَمة بالنسبة للغرب. ويعتبر الملك عبد الله الذي اعتلى عرش المملكة في أغسطس

٢٠٠٥، رجل دولة بمعنى الكلمة وهو معروف بذلك. ولكن سنه المتقدم، حيث ناهز الثمانين من عمره، يعد مصدر قلق. وإذا كان بعض الحركات الذي ينتمي إلى الأصولية الإسلامية يلقى ترحيبًا في الطبقات الأكثر محافظة من المجتمع، فليس شيئًا ساخرًا أن نُحيل ذلك كله إلى صراع متأجج بين "السعوديين" و"الوهابيين"[٢٤] كما نفعل دومًا. إن هذه الدولة الرائعة في طور التحديث، على الرغم من المعارضات عندما يتعلق الأمر على سبيل المثال بإدخال جرعة من الديمقراطية محليًا أو منح حقوق للمرأة. ويتمتع النظام الملكي بشرعية كبيرة، سوف يتمكن من الحفاظ عليها إذا تم حل مشكلة الخلافة بطريقة ملائمة. وما زلنا حتى الآن في جيل الأبناء الكثيرين لمؤسس المملكة، الملك عبد العزيز، والذين يعتلون العرش، واحدا تلى الآخر، في سن متأخرة؛ بيد أنهم يجب أن يحكموا شعبًا في مرحلة الشباب. إن الانتقال إلى الجيل التالي أو الجيل الثالث يفرض مشكلة الاختيار بين عدد هائل من المرشحين. ويمكننا الرهان على الرغبة الفطرية المتمثلة في الحفاظ على العائلة المالكة. وفي حالة الفشل، قد يكون المَخرَج الأكثر منطقية هو السيطرة على الحكم من الجيش؛ بدعمٍ من الولايات المتحدة التي لن تعرقل مسارها حتمًا في مواجهة مثل هذا الوضع الحرج، باعتبارات أيديولوجية. إن فرض التأسيس الديمقراطي لجمهورية إسلامية ليس قائمًا.

---

(٢٤) الوهابيون: هم أنصار حركة إسلامية سياسية قامت في شبه الجزيرة العربية في منطقة نَجد في أواخر القرن ١٢ الهجري أي القرن ١٨ الميلادي. وقد نسبت إلى أحد مؤسسيها وهو محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣-١٧٩٢) الذي تحالف مع محمد بن مسعود لنشر الدعوة السلفية من خلال مجموعة من الغزوات. وقد أُعتبر الوهابيين منشقين عن الخلافة الإسلامية التي كانت تحت سيطرة العثمانيين آنذاك. (المُترجِمة)

ففي أطراف المملكة العربية السعودية، تظهر الدويلات المتاخمة للمملكة، مثل: الإمارات العربية المتحدة، حماسًا وتطلُعًا إلى التحديث. وبسبب عدم امتلاكها موارد بترولية، سعت دبي إلى تنمية اقتصاد خَدَمي بتحمل مخاطرة فقاعة مالية، ولكن مع تحقيق نجاح منقطع النظير. وحتى الآن، تمكنت تلك الدويلات المتاخمة للمملكة من الإفلات من الحركات الإرهابية الواسعة النطاق والمحتملة الحدوث دائمًا، ولكن لا يوجد ما يحكم على عدم استطاعتها مواجهة مثل هذه الاختبارات.

العـــــراق

لم يحن الوقت بعد الذي تتمكن فيه العراق، تلك الدولة الثرية بمواردها المائية والبترولية والبشرية، من تحقيق الوعود التي لا تزال تحملها داخل أرضها على الرغم من كل الظروف. وفي غضون الشهور الماضية، تم احترام المهل الرسمية، ولكن الموقف الفعلي في البلد لا يزال كارثيًا. وقد طُرِح دستور جديد في أكتوبر ٢٠٠٥ للتصويت على ١٥ مليونًا ونصف مليون ناخب، وحظي بنجاح. يُشكِّل الدستور باعتباره ثمرة تسويات صعبة، دولة فيدرالية ديمقراطية متخذةً الإسلام ديانة للدولة مع ضمان حرية العقيدة. ولكن، مثله مثل كل وثيقة قانونية، لا يُعتَد بالدستور إلا إذا استبطنه الشعب الذي يخضع له، وهذا ليس هو الحال بالتأكيد. وهى مسألة على نفس قدر أهمية مستقبل حقول بترول كركوك ولا تزال مفتوحة. والنجاح الثاني ظاهريًا يتمثل في نزول أعداد غفيرة من العراقيين، في ديسمبر، من أجل انتخاب نائبيهم في البرلمان. وقد سار التصويت، كما كان مقررًا، وفقًا للتيارات العِرقية والدينية، ولولا العدد القليل لما حصل الشيعة على الأغلبية

المُطلقة. وبعد مرور أربعة أشهر على الاقتراع، لا تزال العراق دون حكومة. وبسبب انتقاده من قِبَل الأمريكيين لافتقاده الحسم، حيث نجد ميزانية اقتصادية كارثية وإدارة متساهلة للملف الأمني، اضطر رئيس الوزراء الأسبق، إبراهيم الجعفري "Ibrahim Al- Jaafari"[٢٥]، إلى ترك الصراع نهاية شهر إبريل. ولاستبداله، رشح البرلمان الجديد أخيرًا نوري المالكي "Nouri Al-Maliki"[٢٦] ذا الانتماء الشيعي، والذي عليه أن يبرهن قدرته على تسيير الأمور أفضل من سلَفه. وبدايةً، واجه رئيس الوزراء الجديد صعوبات كبيرة، حيث تعثر في اختيار مرشحي وزارتين مهمتين مثل الدفاع والداخلية. وجدير بالذكر على نحو عارض، أنه وفقًا للدستور - وهو ما يتشابه مع الدستور اللبناني القائم منذ ١٩٤٣ ولكن بالتأكيد بشكل مختلف- يجب أن يكون رئيس الوزراء شيعيًا، بينما يكون رئيس الجمهورية كرديًا (وهو حاليًا جلال طالباني "Jalal Talabani") ورئيس البرلمان يكون سُنيًا (وهو محمود المشداني "Mahmoud Al-Mashadani").

ولكن، كل هذا لا يخص سوى البنية الفوقية للسلطة. على أرض الواقع، شهد عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ تواصلا، إن لم يكن تعميقا، للفوضى التي تغرق فيها العراق منذ سقوط صدام حسين "Saddam Hussein". لقد تحولّ هذا البلد إلى وكر لتمركُز كل قوى الإرهاب، مع بلْورة كل الجماعات المنتمية إلى جيش البعث والقاعدة. ويتمثل هدفها المشترك في طرد المحتلين من خلال جعل الحياة مستحيلة بالنسبة لهم، بالمعنى الحرفي للكلمة، بغض

(٢٥) إبراهيم الجعفري: رجل سياسة عراقي، شغل منصب نائب الرئيس في الحكومة الانتقالية من يونيو ٢٠٠٤ وحتى أبريل ٢٠٠٥. وعُين رئيسًا للوزراء في أبريل ٢٠٠٥ وظل في هذا المنصب حتى ٢٢ أبريل ٢٠٠٦. (المُترجِمة)

(٢٦) نوري المالكي: رئيس وزراء العراق منذ عام ٢٠٠٦ وحتى الآن. وهو عضو في حزب الدعوة الإسلامية الشيعي. (المُترجِمة)

النظر عن التنازع فيما بينهم بعد ذلك لتقرير مصير البلد. وسوف تستمر حرب الأعصاب بين الولايات المتحدة والمتمردين ما دام الأمريكيون لا يستسلمون، أو مادامت مصادر التجديد للمتمردين لم تُستنفد. وحتى لا تنتهي المعركة بالخسارة من وجهة نظر الغرب، يجب استيفاء شرطين متكاملين. يتمثل الشرط الأول في عدم شعور الرأي العام الأمريكي بالملل وضغطه على الإدارة الأمريكية؛ حتى تقوم بانسحاب أحادي الجانب يكون خفيًا بشكل أو بآخر، ما قد يساوي ترك وضع أكثر سوءًا من ذلك الوضع إبَّان نظام صدام. الشرط الثاني هو تهدئة الجو الإقليمي؛ وبما أنه محاطٌ بسوريا خاصةً بإيران الدائر بينهما وبين الولايات المتحدة صراعا شبه مُعلَن، وكل منهما قريب من حماس وحزب الله المتورطيْن في التحرش بإسرائيل، فإن العراق يصبح مفتوحًا على معاقل خارجية من شأنها تأجيج المقاومة وتوسيع نطاقها، مهما بلغت شدة الضربات المنتظمة التي توجهها القوات الحكومية أو قوات الاحتلال.. ولهذا، تمت تصفية زعيم القاعدة في العراق، الأردني الجنسية أبو مُصعب الزرقاوي "Abou Moussab Al-Zarkawi"[٢٧] الذي تم تنصيبه في نوفمبر ٢٠٠٥، من قِبَل الأمريكيين قبل عدة أشهر. وبحق، لا الأمريكيون ولا الشعب العراقي قد تعلق بالأوهام بشأن آثار هذا النصر. في الحرب، يتعين وجود شروط خاصة حتى يقود موت قائد إلى خسارة قواته. وحتى في الشيشان التي تعد أكثر عزلةً عن التأثيرات الخارجية من العراق، فليس من المؤكد أن إعدام القائد الأسطوري شامل باسييف "Chamil Bassaïev"[٢٨] في

---

(٢٧) أبو مُصعب الزرقاوي (١٩٦٦-٢٠٠٦): قاد معسكرات تدريب لمسلحين في العراق، وكان زعيمًا لتنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين وهو ما يُعرف بتنظيم القاعدة في العراق. وقد قُتِل في غارة أمريكية. (المُترجِمة)

(٢٨) شامل باسييف: أحد القادة الشيشان في حرب الاستقلال عن روسيا، حيث أسس وحدة المجاهدين الخاصة من أجل مكافحة المنظمات السرية الروسية والجيش الروسي. وقد واصل جهاده ضد الاحتلال الروسي للشيشان حتى مقتله في يوليو ٢٠٠٦. (المُترجِمة)

شهر يوليو ٢٠٠٦؛ كان له أثر حاسم على الصراع الذي يبدو تاريخيًا بلا نهاية.

إيران وأفغانستان وكوريا الشمالية:

وكما نرى كيف أن كل تفكير حول العراق يحيلنا بالضرورة إلى إطار إقليمي أوسع، مما يحيلنا إلى إيران. في الفصول السابقة، قدمتُ تحليلا لصراع القوى بين واشنطن وطهران بشأن القضية النووية التي ليس لديَّ ما أضيفه بخصوصها. على صعيد الوضع الراهن، تميَّز عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ بجانبين أحدهما ساخن والآخر بارد. وقد ألْمَحت الولايات المتحدة في بعض الأحيان أن الخيار العسكري "الوقائي" ما زال مطروحًا، وأحيانًا أخرى كانت تفتح الباب لمناقشات مباشرة حول موضوعات بعينها (مثل العراق)، حتى قامت مؤخرًا، بتأييد من "المجتمع الدولي"، بإطلاق اقتراح يعرض تنازل طهران عن أنشطتها النووية "الخطيرة" في مقابل ميزات غير محددة علنيًا. من جانبها، ووفقًا لثقافتها، لم تتوقف إيران عن لعبة القط والفأر، دون التردد أحيانًا في الذهاب إلى "حافة الهاوية". وقد واصل الرئيس أحمدي نجاد "Ahmadinejad"[٢٩] تحرشاته بإسرائيل، رغبةً منه في إظهار أن زعيما شيعيا غير عربي يدافع عن المصالح العربية أفضل من الزعماء العرب أنفسهم، وهم غالبيتهم من السُنة. وقد أصبحت مساندة طهران لحزب الله في لبنان معلومة ذات دلالة بالنسبة لسياسة الشرق الأدنى. وليس من قبيل

(٢٩) محمود أحمدي نجاد: أستاذ جامعي وسياسي إيراني. شغل منصب عُمدة بلدية طهران قبل أن يتم تعيينه رئيسًا لجمهورية إيران الإسلامية. وقد أُعيد انتخابه في عام ٢٠٠٩. (المُترجِمة)

المصادفة كذلك إذا ما كانت إيران، في قضية الكاريكاتير المُسيء إلى الرسول محمد(ص) والمنشور في جريدة دنماركية، قد تفردت بردود أفعالها العنيفة. وبعيدًا عن الملابسات اليومية، نحن نشهد - على ما يبدو- بداية نهضة مستدامة للشيعية في الشرق الأوسط بأكمله، الأمر الذي من شأنه قلب التوازن الطائفي الحالي وإحداث صراعات في قلب الإسلام نفسه. وهذه لن تكون أقل تَبِعَات التدخُّل الأمريكي(٣٠). وفي بداية شهر مايو، أرسل أحمدي نجاد نفسه، والذي لا يتردد في إضفاء طابع أصولي على بلده، خطابًا متعجرفًا ومتبجحًا إلى الرئيس بوش. وقد آثر مُستقبِل الخطاب تجاهل الرسالة، ولكن أليس في الاقتراح الذي نقله خافيير سولانا في السادس من يونيو باسم الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وباسم ألمانيا شكلا من أشكال الرد؟ واستكمالا لخطواتها المتلاعبة، تجنبت الدبلوماسية الإيرانية، مع تصريحها بإيلاء هذا الاقتراح أهمية كبيرة، أن تحصر نفسها في جدول زمني مفروض عليها من الخارج، مما أثار مجددًا ليس فقط غضب واشنطن ولكن حيرتها.

ويمكننا استخلاص مجموعة ملاحظات من وراء تلك المناورات. أولا: تقف الولايات المتحدة وراء تعزيز ملالي إيران، وبالتأكيد لم تكن هذه هي إرادة الولايات المتحدة، ولكن جاء هذا التعزيز نتيجةً للتدخلين العسكريين اللذيْن قامت بهما، الأول في ١٩٩١ لطرد العراق من الكويت، والثاني في ٢٠٠٣ لقلب نظام صدام حسين. وفي الماضي، قد تجنبت القوى العُظمى الاختيار بين بغداد وطهران، وذلك بهدف تفعيل مبدأ توازن عصر أوروبا الكلاسيكية خلال حرب الخليج الأولى ١٩٨٠-١٩٨٨. وتتمثل الملاحظة

---

(٣٠) V. Nasr, « When the Shiites Rise », Foreign Affairs, juillet-août 2006

الثانية التي تم التعليق عليها بتوسُّع في الفصل السابق والتي لن أتوقف عندها كثيرًا هنا، في أن الجمهورية الإسلامية ليست على حافة الانهيار. أما الملاحظة الثالثة فمفادها أنه لا سلام، ومن ثم لا حل نهائي، يبدو ممكنًا في العراق إلا بمشاركة إيران، لسبب رئيسى وهو ظاهرة الشيعية. رابعًا: من خلال حزب الله، تقوم إيران بعمل مباشر في لبنان وتضع نفسها عنصرا فاعلا في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. خامسًا: السلام في أفغانستان صعبٌ دون إيران.

ولنتوقف للحظة عند هذه النقطة. لقد شهد العام الماضي تدهورًا كبيرًا في أفغانستان. ويبدو جليًا أن القوات الدولية للمساعدة الأمنية (والتي يبلغ عددها ٣٥٠٠٠ لدولة مساحتها تساوي مساحة العراق مرةً ونصف المرة) ليست كافية. وقد ارتبط استبدال بقوات حلف الناتو القوات الأمريكية بتصاعد أعمال العنف. ونشهد تغييرًا ملحوظًا في نمط عمليات الثوار؛ حيث مُخططات الإنهاك، والهجمات الانتحارية، والاغتيالات. إن إعادة توطين طالبان جارية على الأقل في جنوب إيران، حيث تسلُّل المجاهدين المنتمين إلى القاعدة. إن الدولة المركزية ضعيفة، ويتعين عليها تقاسُم سلطتها مع زعماء الحرب. إن زراعة الخشخاش في توسُع هائل. ويتوق الشعب إلى رؤية إعادة البناء على الرغم من الاستثمارات الضخمة- ولكنها ليست متجانسة بما يكفي- المتعلقة بـــ "المجتمع الدولي". وكلٌ يمكنه قياس التبعات المُحتملة لفقد السيطرة على الموقف في أفغانستان. وتنتج الصلة مع إيران من الاعتبارات الآتية. من جانب، وكما رأينا، نجد مسألة الموارد. فكلما وجد "المجتمع الدولي" نفسه منغمسًا في العراق، كان هامش المناورة محدودًا بالنسبة له في أفغانستان. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحسن الوضع في العراق

مستحيل دون تدخُل إيران. ومن جانب آخر، فكما يعتمد التطور في العراق -بشكل مباشر- على سياسة الغرب (سوريا) والشرق (إيران)، يعتمد التطور في أفغانستان على كل من إيران وباكستان. وتعتبر باكستان اليوم حليفاً للأمريكيين، ولكن ليس إيران بالتأكيد.

في الواقع، تحتل إيران موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا محوريًا، الأمر الذي يدركه تمامًا الخبراء في هذا البلد، باعتبارها مزلاجًا للممر الجنوبي الضيق الذي يربط العالم الغربي (الولايات المتحدة وأوروبا) بالعالم الآسيوي (شبه القارة الهندية والصين). ويظهر توجهها الغربي عن طريق الشرق الأوسط بالمعنى المباشر. وبين التوجهين، الشرقي والغربي، يقع المنفذ إلى تركيا والأراضي الروسية. ويُضاف إلى مميزات الموقع الجغرافي مميزات موارد الطاقة، معتادين على اعتبار إيران دولة موجهة إليهم، بسبب البهلويين[٣١] (١٩٢٥-١٩٧٩)، على الرغم من عدم رغبة رضا شاه "Reza Shah"[٣٢] نفسه -وهو مؤسس الدولة البهلوية- وابنه محمد، أو عدم تمكنهما من القيام بثورة كَمَالية[٣٣]، نسى الغرب التوجه الآخر المُحتمل نحو روسيا والصين.

---

(٣١) البهلويون: نسبةً إلى الدولة البهلوية التي تأسست عام ١٩٢٥ عقب الانقلاب الذي قاده رضا بهلوي للإطاحة بآخر شاهات الدولة القاجارية وهو الشاه أحمد مرزا قاجاري. (المُترجِمة)

(٣٢) رضا شاه بهلوي: هو مؤسس الدولة البهلوية التي حكمها من ١٩٢٥ وحتى ١٩٤١. وقد أجبرته القوات السوفيتية البريطانية إبان الحرب العالمية الثانية على التنحي عن الحكم لصالح ابنه محمد خوفاً من إمداده للنازيين بالبترول بسبب علاقته مع هتلر. (المُترجِمة)

(٣٣) نسبةً إلى مصطفى كمال أتاتورك (١٨٨١-١٩٣٨) أبو الأتراك ومؤسس نظام دولة تركيا الحديثة بعد إلغاء الخلافة العثمانية. (المُترجِمة)

وهنا، يجدر ذكر بعض الملاحظات حول مفهوم "المجتمع الدولي"؛ وحول الأسباب التي تجعلني لا أُشير إلى هذا التعبير سوى بين علامتي تنصيص(٣٤). وفقًا للمعنى الدقيق للمصطلحات، نحن لا نستطيع الحديث سوى عن مجتمع، وليس عن الجماعة الدولية. لا تعتبر منظمة الأمم المتحدة سوى منظمة، كما يشير اسمها تمامًا، ولا تملك بموجب ذلك أى سيادة. وتظل السيادة حكرًا على الدول. وتُعنى الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتصويت على نصوص لا يوجد أى سلطة مُكلفة بتطبيقها. وهذا لا يعني أن تلك القرارات منعدمة الأهمية، فتلك القرارات لها أهمية تكفي كي تتنازع الدول العُظمى حول حق اقتراع الدول الصغيرة، كما سبق أن ذكرنا فيما يتعلق بالسياسة الإفريقية للصين. وتؤول القرارات الفعلية إلى مجلس الأمن، ولكن لا يتم تنفيذها إلا إذا أراد الأعضاء ذلك وإذا كانوا على استعداد لتخصيص موارد لذلك، وليس هذا هو الوضع في الأعم الأغلب. وعندما نتحدث، فيما يتعلق بالأزمة الحالية حول الأنشطة النووية لإيران، عن إرادة "المجتمع الدولي" المزعومة، فنحن نُلمّح إلى أن بقية العالم قد تتّحد حول الاستنكار؛ وقد تبدي استعدادًا لمعاقبة الملالي. ولكن الحقيقة تبدو مختلفة تمامًا. بدايةً، إن الصراع المقصود قائم بين الولايات المتحدة وإيران. لاحظت الولايات المتحدة بشكل أو آخر الجهود التي يبذلها الاتحاد الثلاثي (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) تجاه طهران. منذ فشلها، واعتبار الإيرانيين الأمريكيين أصحاب اللعبة الفعليين من الجانب الغربي، تتضامن الولايات المتحدة مع بريطانيا

---

(٣٤) Voir notamment, Th. de Montbrial, Mémoire du temps présent, Paris, Flammarion, 1996 ; L'Action et le systéme du monde, op.cit

وفرنسا في مواجهة مجلس الأمن. ولكن، ليس هذا هو الوضع مطلقًا بالنسبة لروسيا والصين، العضويْن الآخريْن الدائميْن في مجلس الأمن.

تتفق الدولتان على نقطة واحدة على الأقل مع الولايات المتحدة وحلفائها، ألا وهى: عدم رغبتهما في حصول إيران على السلاح النووي. يكمن الفرق الوحيد بينهما وبين الأمريكيين في عدم استعدادهما التصريح بالعداء تجاه نظام الملالي، ويأملان على العكس التعاون معه. على أى حال، تواصل إيران استخدام كل القنوات الممكنة للتصريح ليس فقط بعدم نيتها للحصول على السلاح، ولكن بأنه لن يكون في مصلحة الدولة. في الواقع، إن الهدف الأكثر واقعية لطهران يتمثل في التوصُّل إلى إتقان الدورة النووية، وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية بعيدة كل البعد عن العبث والتمكُّن، إذا ما قادتها الظروف، ليس من استخدام القنبلة، ولكن من الحصول عليها سريعًا. وفي هذا النهج، قد تكون إيران متبعةً نموذج دولة مثل اليابان والتي ما زالت تنكر رسميًا عزمها الدخول في النادي النووي، ولكنها، فعليًا، أصبحت على أعتابه.

يتيح هذا الوضع مناسبة لحديث جانبي؛ نذكر فيه سريعًا الحدث الجديد الذي وقع صيفًا مع اختبار الصواريخ الذي قامت به كوريا الشمالية وباء بالفشل. ومرةً أخرى، أثار جزء من "المجتمع"، بدءًا من الولايات المتحدة، شبح أزمة كُبرى، في حين أن الأمر يتعلق بالردود التي لا تُحصى من أسلوب الابتزاز الذي تمارسه بيونج يانج منذ سنوات، وتتحصل منه على فوائد. وقد واتتني الفرصة بشكلٍ كافٍ لوصف بنية هذا التصرف الاستراتيجي

حتى لا أعاود الحديث عنها هذا العام. وسوف يكفي فقط التذكير بأن الصين، وهى أفضل حليف على الإطلاق لـــ "طائفة" كيم جونج إل "Kim Jong-il"[٣٥]، تنظر بشكل سيئ إلى الانزلاق الذي قد تكون إحدى نتائجه دخول اليابان فعليًا في النادي النووي؛ لهذا السبب هناك حدود لما يمكن أن تقبله بكين من بيونج يانج، وبيونج يانج تعلم ذلك. ولكن، مثلها مثل طهران، فإن بيونج يانج اعتادت على استراتيجيات "حافة الهاوية"، مع ما تحمله من مخاطر.

وعودةً إلى الثالوث طهران- موسكو- بكين. وما لم ترتكب طهران خطأ كبيرًا، فمن المنطقي أن العاصمتين الأخيرتين سوف تعترضان على أي عقوبة تُتخذ داخل مجلس الأمن من شأنها الإضرار الشديد بمصالح الأولى. وبالأحرى سوف تقف العاصمتان ضد أي عملية عسكرية وقائية. وتترك هذه الآفاق واشنطن دائمًا أمام خيارين رئيسيين، دون الأخذ في الاعتبار الحالة الصعبة لتدخل عسكري منفصل من جانب إسرائيل، وهو ما يمكن تصوره: إما أن تتحرك تحركًا أحادي الجانب، مع محاولة حشد بعض التابعين، كما كان الوضع في ٢٠٠٣ ضد العراق؛ وإما أن تدخل صراحةً بشكل أو آخر في عملية مفاوضات مباشرة مع طهران، دون شروط مسبقة. ولا تسمح الظروف في ٢٠٠٥ بتفضيل السيناريو الأول، دون أن يمكننا استبعاده. يبقى السيناريو الثاني، والإيرانيون يعلمون هذا؛ لهذا السبب فهم لا يتوقفون عن اللعب مع عدوهم، كما سبق أن قلنا، مع تغيير النبرة بين الود واللا مبالاة، دون التردد في تحمل مخاطر جِسام.

---

(٣٥) كيم جونج إل: هو رئيس كوريا الشمالية منذ ١٩٩٤ خلفًا لوالده كيم إل سونج مؤسس كوريا الشمالية، ويشغل كذلك منصب القائد الأعلى للجيش الكوري الشعبي والسكرتير العام لحزب العمال الكوري. (المُترجِمة)

ومن وجهة نظر استراتيجية بعيدة المدى، نرى بزوغ احتمال توجه إيران بشكل أوضح إلى الشرق - أي نحو كل من روسيا والصين، بعقد شراكات جوهرية مع هذه الدول على الصعيدين الاقتصادي والتكنولوجي، خاصةً في مجال الطاقة. ولا يصل الأمر، على الأقل في المستقبل القريب- أي مع عدم وجود أحداث تحمل تغييرات هيكلية، إلى تشكيل تحالفات عسكرية. ولكن لا حاجة نهائيًا للوصول إلى ذلك الحد من أجل تغيير وجه الشرق الأوسط تغييرًا ملحوظًا.

القارة الأوروبية

روسيـــــا:

بالنسبة لروسيا ولفلاديمير بوتين، كان عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ دون جدال أفضل من العام السابق. في الداخل، لا تزال المشكلات الهيكلية كثيرة، خاصةً على الصعيد الديموجرافي، كما أشار رئيس روسيا نفسه في أثناء خطابه إلى الأمة الذي ألقاه في ١٠ مايو ٢٠٠٦. ولكن الوضع الاقتصادي مُبشِّر مع معدل نمو يصل إلى ٦ %. وأصبح التقدم ملموسًا حتى في الأقاليم النائية بشدة مثل منطقة بريمورسكي - وعاصمتها فلاديفوستوك- التي كانت بالأمس القريب محطمة بالكامل. وتؤكد الإدارة المركزية سلطتها في كل مجالات النشاط القومي خاصة أنها كبحت جماح الأليجارشيين[٣٦]. ويسعى

---

(٣٦) الأليجارشي: مصطلح يُطلق في روسيا حاليًا علي طبقة رجال الأعمال المهمين ذوي الصلة بالسلطة السياسية والذين حققوا ثراءً بعد تفتت الاتحاد السوفيتي بفضل الانتقال من الاقتصاد الروسي إلى اقتصاد السوق وعمليات الخصخصة التي وقعت في حكم بوريس يلتسن. (المُترجِمة)

بوتين إلى تحقيق ما لم يحاول كل من جورباتشوف "Gorbatchev" ويلتسن "Eltsine" فعله. وتعتبر الموارد الطبيعية هي الثروة الأساسية في روسيا، والتي تمتلك دائمًا، على الرغم من استقطاعات الميزانية في فترة حكم يلتسن وما بعدها، إمكانات تعليمية وتقنية وعلمية. يتمثل هدف الكرملين في إعادة بناء اقتصاد البلد انطلاقًا من مواردها المادية والبشرية، مع هيمنة الدولة على الجميع. وقد نندهش أنه في أوروبا، وخاصةً في فرنسا، يرتفع العديد من الأصوات منتقدةً الروس، كما لو كان شيئًا مُسلَّمًا به أن تُطبق الليبرالية التي ندعو بها في بلادنا، بصورها المطلقة في دولة السوفييت القديمة. وفي فرنسا، لم يمضِ وقتٌ طويل حيث كان الاقتصاد يُدار بما أطلق عليه جاك لوزورن "Jacques Lesourne" "احتكار الأقلية الاجتماعي" بدعم الدولة مُحاطة بالمؤسسات الكُبرى والنقابات. وقد أدى هذا النظام إلى نتائج جيدة في العقود التي أعقبت الحرب. ولا يكاد يمر ٣٠ عامًا، ويُقدم نظام الرئيس بومبيدو(٣٧) خلاصة التجربة. في نظام حكم دو جول وبومبيدو، وبدرجة أقل في عهد جيسكار "Giscard" وميتران "Mitterrand"، كانت فكرة حماية المؤسسات الوطنية (وليس فقط التي تم تأميمها) من الإغراءات الخارجية أمرًا طبيعيًا. واليوم كذلك، يستمر احتكار الأقلية الاجتماعي بشكل منفرد ولكن فعّال في القطاعات الحساسة ككل ما يدور حول التسليح، مع دوائر تتصل بوسائل الإعلام لأسباب معروفة. وليس مُستغربًا أن يعترض الأمريكيون ومن بينهم بصفة عامة مَن قد يودون التحصُّل على مجوهرات روسيا، داعين إلى مبادئ عظيمة؛ حيث نجد فيها دائمًا فكرة الديمقراطية، ولكن علينا ألا ننخدع بالدوافع الخفية. فدائمًا ما يجب على المحلل أن يسعى إلى أن يأخذ بعين الاعتبار الفرق بين الأيديولوجية والمصالح الملموسة.

---

(٣٧) بومبيدو: رئيس فرنسا من ١٩٦٩ وحتى وفاته ١٩٧٤. (المُترجِمة)

ونحن نفهم حيرة الغربيين بشأن الطبيعة الجديدة لاحتكار الأقلية الاجتماعي الروسي، وخاصةً تجاه آليات إعادة توزيع الدخول والتي غالبًا ما يُعبَّر عنها بسخرية بكلمة "فساد"، فيما أن الفساد المحض، إذا ما جاز لنا القول، ليس هو المظهر الأكثر أهمية بالضرورة. ودائمًا ما يكون صعبًا اختراق خفايا ثقافة أجنبية، حيث لا تنتمي روسيا إلى نطاق الثقافة الغربية. إن التنوع الثقافي يعتبر ثروة تتعارض مع التوحُّد الضمني في الرؤية الساذجة للعولمة التي يُنظر إليها؛ باعتبارها تغريبا للكرة الأرضية بأكملها.

وعمليًا، قرر بوتين- اعتمادًا على أفق اجتماع مجموعة الثمانية بسانت بطرسبرج في يوليو ٢٠٠٦- الهجوم مُستفيدًا من أوراقه الاقتصادية. وبدأت اللعبة الكُبرى في بداية عام ٢٠٠٦ باختبار للقوى مع أوكرانيا. وكما جرت العادة، يسارع المعلقون الغربيون باتهام الكرملين. وبلا شك، فقد أخطأ بوتين خطأً تكتيكيًا عندما قطع لعدة ساعات إمدادات الغاز إلى جارته؛ وقد تسبب هذا الحدث بشكل غير مباشر في إثارة شعور القلق لدى الأوروبيين، كما لو كانت روسيا السوفيتية سابقًا قد عزمت إعلان حرب طاقة ضد أوروبا وتهديدها بانقطاعات فيزيائية، وهو ما لم يفعله مطلقًا الاتحاد السوفيتي نفسه إبان الحرب الباردة. وإذا أعطينا للأشياء نسبتها الحقيقية، فماذا يصدم إذا أردنا جعل العميل يدفع سعر السوق ووضع حد للمعونات التي ليست لها أسباب سياسية، منذ رغبة كييف إدارة ظهرها إلى موسكو للنظر نحو واشنطن أو أوروبا؟ وإذا كان الغرب متجانسًا، فقد اهتموا بتعويض المعونات التي تم إلغاؤها، وهو ما لم يتم طرحه بطبيعة الأحوال. وقد جاءت أزمة الغاز الأوكرانية لتعيد إلى الأذهان الأهمية الجغرافية والاستراتيجية لخط أنابيب البترول وأنابيب الغاز. وهنا أيضًا، ماذا يجعلنا ننتقد بوتين لرغبته

إنشاء أنبوب يربط روسيا بألمانيا، من خلال البلطيق، متفاديًا بولونيا التي تظهر يومًا بعد يوم عداءً لروسيا؟ ويتوقف من الآن فصاعدًا على الاتحاد الأوروبي المساهمة في أمن طاقة بولونيا، بما أن وارسو[٣٨] مهتمة بالاشتراك في هيكلة هذا الاتحاد، وهو ما أبطله موقف الأخوان كاتشينسكي "Kaczynski"[٣٩] على المدى القصير.

وفي الاستراتيجية الاقتصادية الكبيرة التي يحاول وضعها، يتخطى بوتين منطقية الأسعار؛ فهو يرغب في التوصُّل إلى الهيكليات الصناعية لعملائه. وهذا يُحتِّم أن تجد المؤسسات الروسية لنفسها مكانًا في الاتحاد الأوروبي. ويتعين تفسير حادثة آرسيلور سفرستال[٤٠] في هذا الإطار، بيد أننا هنا في قطاع صناعة الحديد وليس في قطاع الطاقة. وفي نهاية الأمر، فإن كلا من ميتال[٤١]- وهو شأن عائلي- وسفرستال- المتأثر بمخاطر السياسة الروسية، للأسباب سالفة الذكر- يفتقدان إلى الشفافية. وعندما لزم أن يندمج كل من آرسيلور وسفرستال، اتهم الهنود الفرنسيين بالعنصرية. وعقب الحدث المفاجئ لترك "الفارس الأبيض"، جاء دور الروس للتعبير عن

---

(٣٨) وارسو: عاصمة بولندا وأكبر مدنها. (المُترجِمة)

(٣٩) الأخوان كاتشينسكي: هما التوأم ليخ كاتشينسكي رئيس بولندا من ٢٠٠٥ وحتى وفاته في حادث تحطُّم طائرة في ٢٠١٠ وياروسلاف كاتشينسكي رئيس وزراء بولندا الأسبق. (المُترجِمة)

(٤٠) آرسيلور سفرستال: مؤسسة روسية للحديد والصلب يمتلكها الملياردير ألكسي مورداشوف. (المُترجِمة)

(٤١) ميتال: شركة هندية للحديد يرأسها مؤسسها لاكشمي ميتال. وقد تم دمج شركة آرسيلو الأوروبية مع ميتال الهندية لتصبح أكبر شركة حديد وصلب في العالم. (المُترجِمة)

غضبهم. وكما أن التأميم الاقتصادي يشهد نشاطًا لم يشهده من قبل، فإن ذلك يتعارض مجددًا مع الفكرة التي نتخذها عن العولمة. ولكن الدرس الرئيسى المستفاد من هذه الحادثة أنه إذا كانت روسيا تنوي جديًا تحسين وجود مؤسساتها في أوروبا، سوف يتعين عليها منح ضمانات ذات ثقة وتعويضات عن أسواقها الخاصة، نوعا من أنواع الشفافية وإفساح المجال. وفي هذا الصدد، تصبح الكرة في ملعب موسكو. ونفهم من ذلك أن مساهمي آرسيلور، في مواجهة نوعين من المخاطر، قد اختاروا الأقل. فهم لا يريدون السماح بأن تخدم شركتهم في يومٍ من الأيام إطالة سياسة الكرملين. ولا يمكن لأحد أن يلوم الروس على رغبتهم في تقرير مصيرهم الاقتصادي على طريقتهم. ولكن، إذا كان اهتمامهم جديًا بالاندماج في الغرب، فيجب التفاوض حول بعض قواعد اللعبة. وتبدو مجريات الأمور في مجموعة الثمانية بسانت بطرسبرج، في الوقت الذي تُكتب فيه هذه السطور، مُبشرة في هذا الصدد.

وقد بدت الدبلوماسية الاقتصادية لبوتين كذلك بشكل أقل استعراضًا وفي ظروف أكثر ريبة؛ بمقاطعة واردات الخمر القادمة من الجمهوريات السوفيتية القديمة وهى مولدوفا وجورجيا. وبصفة عامة، لقد دعمت روسيا أواصر العلاقات مع "قريبها الغريب"، سواء فيما يتعلق بأوكرانيا- حيث لم تؤت "الثورة البرتقالية" نتائجها المُنتظرة من شركائها؛ وحيث إن الشبكات الروسية تكون فاعلة، كما أوضحت المظاهرات المناهضة لأمريكا في كريما نهاية شهر مايو، أو ببلاروسيا التي ما زالت تحت سيطرة ألكسندر لوكاتشنكو "Alexandre Loukachenko"، أو باذربيجان، أو بديكتاتوريات آسيا الوسطى، الراغبة في إبقاء الولايات المتحدة بعيدة. وفي الشيشان، أحرز الكرملين

نصرًا بتصفية شاميل باسييف "Chamil Bassaïev". وكما يمكننا رؤية الأشياء اليوم، فإنه، -وعلى الرغم من إنكاره المتكرر- إذا اختار بوتين الخضوع- كما يُقال- لضغوط أصدقائه بالسماح بالتصويت على تعديل دستوري، فقد يؤدي ذلك به إلى إعادة انتخاب ناجحة في ٢٠٠٨، وستكون الانتخابات بلا شك انتخابات ديمقراطية، سواء أسعد ذلك الغربيين أم لا.

الاتحاد الأوروبي:

وما زال الاتحاد الأوروبي، في ٢٠٠٥-٢٠٠٦، على قيد الحياة. وقد قام اثنان من أعضائه المؤسِّسين بانتخابات عامة، مُحققيْن نتائج ملموسة- وهو وضع يتكرر أكثر فأكثر في الديمقراطيات الغربية، ويساهم غالبًا في إضعافها. وقد شكَّلت ألمانيا "تحالفًا كبيرًا"، بإدارة أنجيلا ميركل "Angela Merkel"، التي تنتمي إلى الجمهورية الديمقراطية الألمانية القديمة. وفي خلال عدة أشهر يبدو أن هذه الرابطة ستدوم، وهو إنجاز كما تراه فرنسا. وقد تقلدت المستشارة الألمانية منصبها عازمةً على تحسين العلاقات الألمانية - الأمريكية- التي تأثرت بشدة في أثناء الأزمة العراقية في ٢٠٠٣. ويساهم هذا التحرك في التقريب العام بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. إن الأوروبيين ليسوا على استعداد حاليًا لمعارضة الولايات المتحدة أو إسرائيل، كما يشهد موقفهم إزاء الأزمة الإيرانية أو تجاه التصعيد الذي قررته الدولة العبرية عقب تحرشات حماس وحزب الله، حيث توجد على الأرجح علاقة بين هذين النوعين من الأحداث. وفي إيطاليا، وجَّه تحالف اليسار الوسط بقيادة رومانو برودي "Romano Prodi" ضربةً طفيفة كذلك إلى رجل

الأعمال سيلفيو بيرلسكوني "Silvio Berlusconi" الذي واجه صعوبة في الاعتراف بهزيمته. دون الابتعاد عن الولايات المتحدة، يولي رئيس الحكومة الجديد أهمية أكثر من سلفه إلى الاتحاد الأوروبي، والذي ترأس مفوضيته؛ إلا أن إنعاشه ليس موضوعًا على رأس اهتماماته الحالية. وتسير فرنسا، ثالث أكبر دولة مُؤسِسَة، التي لم تسترد عافيتها من صدمة الاستفتاء الذي جرى في ٢٩ مايو ٢٠٠٥، وسط العواصف نحو انتخابات مايو ٢٠٠٧ التي سوف تتمخض عنها صورة جديدة.

وتعتبر توجهات أوروبا الوسطى مثيرة للقلق. تشهد بولونيا التي جددت مشهدها السياسي في الانتخابات التي جرت شهري سبتمبر وديسمبر ٢٠٠٥، انحرافًا شعبيًا وقوميًا. ويعرب الفريق الجديد الذي يقوده الأخوان كاتشينسكي "Kaczynski" – وهما ليخ "Lech"، رئيس الجمهورية، ولياروسلاف Jaroslaw، رئيس الحكومة– عن عدم ثقته علنًا في روسيا وكذلك أيضًا في ألمانيا؛ حيث ترغب هي الأخرى في التقرب من الولايات المتحدة. وقد وجد فاتسلاف كلاوس "Vadav Klaus"، رئيس دولة التشيك، في ليخ كاتشينسكي حليفًا. وقد حرص الاثنان معًا على التزام الصمت بخصوص "الاتحاد الكامل للقارة الأوروبية". من فحوى هذا الكلام، يمكننا فهم أن هاتين الدولتين تعزمان اتباع سياسات وطنية تمامًا. وقد خاضت التشيك انتخاباتها الغامضة، تاركةً للشيوعيين دور الحَكَم. وفي سلوفاكيا، أدى نجاح الاتحاد "الأحمر– الأسمر" بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٧ يونيو؛ إلى تشويه الإصلاحات الليبرالية التي قام بها رئيس الوزراء المسيحي الديمقراطي المنتهية ولايته ميكولاش دزوريندا "Mikulas Dzurinda"، ما قد يُحيي عداءً راكدًا تجاه الأقليات المجرية والرومية. ويوضح كل هذا أن الاتحاد الأوروبي

ليس الآن في وضع احتفالي، ويُفهم من ذلك أن صوته في القضايا المهمة ليس مسموعًا بالشكل الكافي، وذلك على الرغم من مشاركة الاتحاد الفعَّالة في عمليات دعم اقتصادي أو حفظ سلام، كما هو الحال في آتشيه بإندونسيا- وهو حتى ما لا يعيه الرأي العام. ولا يوجد احتمال لأي مبادرة قوية قبل الانتخابات الفرنسية في ٢٠٠٧.

في غضون ذلك، في البلقان يُشكِّل مستقبل كوسوفو رهانًا كبيرًا. فمنذ الحرب، أنفق "المجتمع الدولي"، في هذا الإقليم فقط، أموالا تزيد بـــ ٢٥ مرة وقواتًا تزيد بـــ ٥٠ مرة للفرد الواحد عما أنفقه في أفغانستان. وبعد نهاية "الحل المؤقت" الذي نص عليه قرار الأمم المتحدة رقم ١٢٤٤، في عام ١٩٩٩، يتعلق الأمر الآن بالعمل على جعل هذا الاستثمار المكثف يؤتي ثماره. وكل حل لا يؤدي إلى طوي صفحة الماضي يصبح مُستبعدًا من وجهة نظر الألبان، ولكن قد تسبب عملية تهجير واسعة للصرب كارثةً. وتعتقد الدول العُظمى المشاركة في فريق الاتصال، في قلب المفاوضات، أن الحقائق على أرض الواقع تجعل من الاستقلال "المشروط" الاختيار الوحيد القابل للتطبيق، إلا أن خلافات قد ظهرت داخل الفريق؛ حيث تعترض موسكو التي تقوم بدايةً بالمصالحة، ومع التأكيد على اعتبار كوسوفا "حالة فريدة"، على تاريخ ٢٠٠٦ المُصيدْم الذي حددته الأمم المتحدة، والذي تراه مُصطنَعًا. وتنضم موسكو في ذلك مُجددًا إلى بلجراد التي أثارت القلق حول خطر انفصال صرب البوسنة؛ وأفق عودة القوميين المتشددين إلى الحكم في حالة ما إن تم التصديق على استقلال دون وضع تصوُّر جيد له. ويظل موقفها في مجلس الأمن في أثناء التصويت على القرار الذي سوف يحل محل القرار رقم ١٢٤٤ مجهولاً. وفيما يخص الولايات المتحدة، فهى لا

تزال متصلبة حول ختام مفاوضات الوضع النهائي قبل نهاية ٢٠٠٦، وتمارس ضغوطًا شديدة على الصرب.

إن محن صربيا لا تنتهي؛ ولتتويج الأمور أجمع، قامت مونتنجرو في ٢١ مايو ٢٠٠٦، بخرق الاتحاد المُوقّع معها منذ ثلاثِ سنوات، ومن ثم قطع العلاقات التي ترجع إلى ١٩١٨.. وهذا هو الموت الثاني ليوغوسلافيا. وتعمل مونتنجرو الآن على التركيز على مشكلاتها الاقتصادية، مع استشراف أفق الدخول في الاتحاد الأوروبي.

ويجب علينا ألا نقلل من أهمية أحداث البلقان؛ حيث تعاني صربيا بشدة من عزلتها وتشعر بأنها منبوذة من المجتمع، وهو ما يُشكل خطرًا كبيرًا على المدى البعيد على أوروبا بأكملها، بينما تتأهب الأجزاء المنفصلة نتيجة التقسيم الذي أصبح كاملاً ليوغوسلافيا (كرواتيا، مقدونيا، مونتنجرو) إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وفيما مضى، في القرن التاسع عشر، انشغل الجغرافيون السياسيون في هذا العصر بالحجم الأفضل للدول واستنكروا تعدُّد الوحدات السياسية متناهية الصغر. وقد تكونت الوحدات الألمانية والإيطالية جزئيًا لعلاج هذا العيب. ولا نزال نعيش حاليًا التبعات النابذة التي تمخضت عن انهيار الإمبراطورية السوفيتية؛ ولكن أيضًا - ومما يدعو للتناقض- تبعات الكيان الأوروبي الذي يفضل بشكل هائل الدويلات الصغيرة ويدفع إذن إلى التقسيم. والحكم التقليدي على الوضع الحالي أنه- بخلاف كرواتيا- تم وقف توسيع الاتحاد الأوروبي لأجل بعيد. إن هضم كل من رومانيا وبلغاريا، حيث يبدو أن الدول الخمس وعشرين لا ترغب في تأخير دخولها على الرغم من مشكلاتها الحقيقية، يتناسب مع الحكم السابق. وقد بدأت المفاوضات مع تركيا (كما بدأت مع كرواتيا) في أكتوبر ٢٠٠٥، ولكن لا

أحد يمكنه التنبؤ بالتحوّل الذي ستتخذه في الأعوام المقبلة. وعلى الرغم من الضغوط التي تمارسها كل من بولونيا ولتوانيا، نرى تورط الدول الخمس والعشرين، أو السبع والعشرين مستقبلا، في ضم أوكرانيا التي لا تعرف هي نفسها أين تقف. ولكن، كيف نتصور أنه يمكننا إدارة ظهرنا في وجه البلقان الذي يحلُمون بالانضمام إلينا، إلا إذا أصبحت حياتنا ذات يوم صعبة في التعايش معًا، كما حدث مؤخرًا مع البولنديين والتشيك؟ وإذا أضفنا إلى ذلك أن عمل الاتحاد الأوروبي مُعتل منذ إهمال المعاهدة التأسيسية، نفهم أننا في مأزق بالمعنى الحرفي للكلمة.

النظام الدولي الجديد:

ماذا يمكننا القول باختصار عن هيكلية النظام الدولي الذي تتجلى شيئًا فشيئًا أمام أعيننا(٤٢)؟ بصفة عامة، سوف أركز في هذا الكتاب، بشكل رئيسى على الوسط، ليس لأن الوحدات التي تنتمي إلى الضواحي غير جديرة بالاهتمام، ولكن - وفقًا للتعريف- لأن الأحداث التي تؤثر فيها ليس لها بديهيًا بعد عالمي. وهكذا، يتعين علينا الآن الاستمرار في تصنيف معظم دول أمريكا -اللاتينية وإفريقيا أو المحيط الهادى في نطاق "الضواحي". ويتكوَّن الوسط من مجموعة من الوحدات السياسية التي تغطي أمريكا الشمالية تقريبًا، والقارة الأورو آسيوية، وكذلك الشريط الذي يبدأ من شمال إفريقيا إلى الشرق الأوسط. وتُشكِّل هذه الوحدات السياسية مجموعة أكثر استقرارًا من الأنظمة

(٤٢) لاستيعاب بعض المفاهيم المُستخدمة في هذا الجزء يمكن الاطلاع على Th.De Montbrial, L'Action et le systéme du monde, op.cit

التي تتدرج في إطارها، والتي تتعاقب بسرعة أكبر على مدار الوقت. وترابطها بعضها بعضا علاقات تعاونية أو تصارعية. وبالنسبة للبعض، بشكل أو بآخر نواة الوسط، تقوى العلاقات التعاونية بفعل إرادة مشتركة للحفاظ على الاستقرار الهيكلي للنظام نفسه في مواجهة خطر الفوضى، أيًا ما يكون أصلها أو طبيعتها. وتعتبر النواة أقل استقرارًا من الوسط نفسه؛ لذلك فعلى أعضائه منع حدوث الفوضى التي من شأنها أن تولِّد ظواهر عنيفة تخرج عن إطار تحكُّم الدول، مثل: الإرهاب الدولي. من ناحية أخرى، مهما تكن منافساتها، فمن مصلحة وحدات النواة أن يكون الجميع قويًا بما يكفي لتجنُّب تقسيمها هي الأخرى.

وتظل الولايات المتحدة هي القوة الأولى عالميًا، مع ما تملك من إمكانات اقتصادية وعسكرية تمكنها من فرض القوة سريعًا على أي مكان من العالم، وفي هذا الصدد يمكن وصف العالم بأنه "أحادي القُطب". ولكن الولايات المتحدة لن تتمكن بنفسها فقط من تشكيل النواة؛ حيث تواجه القوة الأمريكية حدودًا، كما نرى حاليًا من خلال نتائج احتلال العراق. وتُكوِّن مجموعة من الوحدات السياسية، مع الولايات المتحدة، هيكل النواة. وأغلب هذه الوحدات دولٌ يمكن أن تختلف بشدة فيما بينها بسبب التاريخ أو الجغرافيا. وبعضها يرتبط بعائلة الديمقراطيات الليبرالية، وتتمثل هذه الدول تمامًا في الولايات المتحدة، وأعضاء الاتحاد الأوروبي، واليابان والهند. والبعض الآخر يتمثل في ديمقراطيات متعصبة، وفي أنظمة متسلطة أو تقليدية أيضًا؛ ومنها نجد دولا متعددة مثل روسيا والصين وباكستان أو بعض دول الشرق الأوسط. على عكس العالم "ثنائي القطب" في عصر الحرب الباردة، فإن النواة وقلب النظام الدولي الجديد لن يتركا نفسيهما للانقسام إلى

"حزبين". إن حرص أعضاء النواة المشترك على الحماية يخمد تنافسهم أو بالأحرى يحتوى صراعاتهم (بين الولايات المتحدة والصين، وبين باكستان والهند) دون أن يمحوها. وتتفق عناصر النواة جميعًا على محاولة منع أي عمل من شأنه زعزعة استقرار دولة تنتمي إلى القلب ولكن لا تنتمي إلى النواة، مثل: إيران حاليًا، الأمر الذي لا يمنع في هذه الحالة موسكو أو بكين من اللعب بأوراقها الخاصة تجاه طهران. في هذا المثال، تقوم لعبة طهران بالكامل على تجنُب وضع نفسها في موقف يجعل النواة مجبرًا على ممارسة رد فعلها للبقاء على حسابها.

ويكون الخاسر، في النظام المؤسس على هذا النحو، هو التنوع. وليس صحيحًا أن الأمم المتحدة قد ماتت أو تحتضر؛ فهي تمارس دورها المُحدد، مع إتاحة أداة لا بديل عنها ولكنها نادرًا ما تحسم الأمور وذلك في خدمة الوحدات السياسة في مجملها. وتتضح حقيقة هذا الدور جيدًا بل وتواضعه أيضًا (وليس هذا سوى مثالٍ من أمثلة عديدة) في تيمور الشرقية. لقد سمح تدخل الأمم المتحدة لتيمور الشرقية بالاستقلال في ٢٠٠٢؛ ولكن أمام اللا مبالاة العامة، تركت المنظمة الدولية الدولة الصغيرة دون أى خبرة في إدارة شئونها ودون صفوة مُدربة على تولي مهام الحكم. وحقيقةً، فإن تيمور الشرقية تنتمي إلى أقصى ضاحية النظام الدولي. إن المجتمع الدولي يُنظِم شئونه بالتعاون مع الأمم المتحدة، ولكن ليست الأمم المتحدة هى من تُنظم المجتمع الدولي، ويبدو في هذا الشأن اسمها للأسف باليًا. ولا يسعني سوى الختام بترديد هذا القول: "المجتمع الدولي"، فهو لم يعد اليوم سوى صورة بلاغية.

الفصل العشرون

يوليو ٢٠٠٧

نحو عالم متعدد الأقطاب - تباين وعولة - الإسلام السياسي - أوروبا: تنوع وتباين - خاتمة

نحو عالم متعدد الأقطاب

"الجماعة العابرة للأطلسي" والآخرون:

من وجهة نظر "الغربيين" أو "الجماعة عبر الأطلسية"، فإن الظاهرة الدولية الأكثر أهمية على المدى المتوسط تتمثل في تكثيف "البصمة الإسلامية" وكذلك اتساعها على الخزانة السياسية. وتحشد هذه الظاهرة، المُوجَّهة بشكل أساسي وليس حصريا تجاههم وبخاصةً تجاه الولايات المتحدة، جزءًا كبيرًا من طاقاتهم. يحدث هذا في الوقت الذي تتأكد فيه عودة روسيا، ويتأكد أكثر فأكثر في آسيا تحوُّل الصين من كونها ثالث قوة اقتصادية لتصبح -بشكل علني- قوة سياسية ذات صيت عالمي. بينما تستمر دول الاتحاد الأوروبي دون حماس في التعوُّد على قيادة أمريكية متذبذة انتظارًا لرحيل جورج دابليو بوش، فإن كلا من روسيا والصين غير مستعدين للدخول في فلك الغرب الأيديولوجي.

وقد نكون مُخطئين إذا لم نر سوى تأثيرٍ مخدرٍ للأنظمة الاستبدادية على الرأي العام المنعزل عن الواقع العالمي. وتنضم هاتان الدولتان خفية إلى تلك الدول التي تستنكر التوجهات الإمبريالية الحديثة لزعماء العالم القُدامى. ومع سعيهما إلى التعاون مع تلك الدول من أجل الحفاظ على الاستقرار الهيكلي للنظام الدولي- وهو ما يحتاجان إليه لتحقيق التنمية الاقتصادية؛ ومن ثم إلى الاستقرار الاجتماعي- فقد اتفقا على الدفاع دون عُقد عن المصالح التي تناهض أحيانًا مصالح "الغربيين". وهكذا، ترى موسكو في مشروع نشر درع مضاد للصواريخ في بولونيا وفي جمهورية التشيك تهديدًا. وتحرص الصين بشدة على مصالحها الإقليمية، خاصةً في تايوان، باستخدام مواردها المتزايدة وشحذ قدراتها العسكرية بذكاء. على الصعيد الاقتصادي، تستمد الصين فوائد من هامش مناوراتها من أجل الصمود، سواء تعلق الأمر بقيمة اليوان أو بالخلافات التجارية.

فإن الولايات المتحدة في طريقها إلى فقد هيمنتها التي كان يبدو أنها قد اكتسبتها للأبد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي؛ بسبب أخطائها الاستراتيجية والتكتيكية. ولا تزال الولايات المتحدة، ولوقت طويل كذلك، القوة الأولى في العالم، ولكننا لا نستطيع الحديث عن "قوة عُظمى". وقد تقلصت بشكل دائم حرية تصرفها بعد انغماسها في "الحرب ضد الإرهاب".

ويمارس الاتحاد الأوروبي، بسبب قدرته الاقتصادية وتخليه عن أي شكلٍ من أشكال الهيمنة، قوة ناعمة[1] جلية لكل ملاحظ يقظ للوضع الدولي. إلا أن حرية تصرفه محدودة هيكليًا بسبب ضعف هويته، سواء فيما يخص

(١) القوة الناعمة هو مصطلح يُستخدم في مجال السياسة العسكرية الحديثة، كان أول من ابتكره مساعد وزير الدفاع في عهد بيل كلينتون كنقيض للقوة الخشنة أي القوة العسكرية. (المُترجِمة)

تنظيمه السياسي أو خلفيته الثقافية. في هاتين الجبهتين، فإن التقــدم بطـــيء بطبيعة الأحوال. فيما يتعلق بالمؤسسات، يعتبر الحل الوسط الذي تم التوصل إليه في القمة الأوروبية التي انعقدت ببروكسل من ٦ إلى ٧ يونيـــو ٢٠٠٧ نجاحًا؛ حيث يمثل تقدمًا عمليًا غير قابل للجدال بالنسبة لمعاهدة نيس(٢)، حتى ولو خيَّب آمال من يتشوقون إلى وضع دستور أوروبـــي حقيقـــي، تتويجًـــا لرموزه. نحن لا نتقدم بسهولة نحو الاتحاد ذي السبع وعشرين دولة.

في مجال السياسة الخارجية، يظل الاتحاد تابعًا بدرجة وثيقة لعلاقاته المؤسِّسة مع الولايات المتحدة. ويكابد الاتحاد الأوروبي عناءً في التحرر من مراقبة الأخ الأكبر، حتى عندما يرتكب هذا الأخ أخطاءً. ويعتبر انضمام أعضاء جدد موالين بجنون لأمريكا، مثل بولونيا، أكثر من كونه عوضًا في هذا الصدد عن التوجُّه الألماني نحو بعض التراجع الذي أصبح مُحتملا من خلال إعادة توحيد ألمانيا(٣) واختفاء التهديد السوفيتي. وعلى الرغم من كل شيء، يمكننا اعتبار الاتحاد الأوروبي قطبًا في إطار التكوين في العالم متعدد الأقطاب الذي تتخطط معالمه. وبقول آخر، إذا كان ملائمًا وفي بعض المواضع مُبررًا أن نتحدث عن "الجماعة عبر الأطلسية"، فليس من الملائم أن نتحدث عن تلك "الجماعة" كأنها وحدة سياسية.

---

(٢) معاهدة نيس: معاهدة قامت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالتصديق عليها في ٢٦ فبراير ٢٠٠١ ودخلت حيز التنفيذ في الأول من فبراير ٢٠٠٣. وهي تحدد مبادئ العمل المؤسسي للاتحاد الأوروبي كلما تقدم في التوسُّع نحو أوروبا الوسطى والشرقية. (المُترجِمة)

(٣) إعادة توحيد ألمانيا: يتمثل في انضمام جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) في ٣ أكتوبر ١٩٩٠. (المُترجِمة)

روسيا والصين، القطبان الرئيسيان البازغان حاليًا:

بجانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإن القطبين البازغين الرئيسيين هما الصين وروسيا. وتتضح الإرادة الصينية تمامًا من خلال استثمار ظاهر في أنشطة الطيران والفضاء ذات الطابع العسكري، أو تتضح كذلك، على أرض الواقع، بالتزامين اقتصادي وسياسي متزايد أيضًا في إفريقيا، والتي يعبر اجتماع ٤٨ دولة من دولها ببكين في نوفمبر ٢٠٠٦ عن ذروة الأحداث. وتتأكد فعالية الدبلوماسية الصينية في دول متعددة وغير متوقعة مثل صربيا وتيمور الشرقية. وفيما يتعلق بروسيا، فإن حيويتها المُستعادة تنتشر كلما اقتضت المناسبة، مثلما هو الحال في إيران وفي كوسوفا.

وقد مرت عدة سنوات منذ أن تحدثنا عن إصلاح منظمة الأمم المتحدة. مع استمرارها في الاضطلاع بدور مهم في الآلية الدبلوماسية وعبر مؤسساتها المتخصصة، ليس ثمة شبه بين الأمم المتحدة ونواة حكومة عالمية، كما قد لاحظت في الفصل السابق. ولا تحرز الدبلوماسية متعددة الأطراف أي تقدم. ومن الجدير بالذكر- في هذه اللحظة التاريخية الفريدة- أن نشير إلى التعادل النسبي لتكوين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ونتحدث عن النسبية هنا لأن بريطانيا وفرنسا لا يمثلان الاتحاد الأوروبي، ويتصرفان باعتبارهما دولا مستقلة. أما التعادل، فذلك لأنه خارج نطاق الولايات المتحدة وروسيا والصين، قد يكون صعبًا اليوم تبرير دخول أي عضو أوروبي آخر في هذا التجمُّع.

وتظل اليابان هى ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، ولكنها لم ترغب أو لم تتمكن من فرض نفسها كقوة سياسية عالمية مستقلة. وقد تقاربت كذلك

مع منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو) في غضون الشهور الماضية. وخلفًا لجونيتشيرو كويزومي "Junichiro Koizumi" الذي تحلى بالحكمة كي ينسحب بإرادته، تاركًا شعبية لم تتأثر بعد تنفيذ إصلاحات داخلية شجاعة، وهي حالة غاية في الندرة ما يستدعي ذكرها. لم يتوانَ شينزو أبه Shinzo" Abe"(٤)، الذي وُلِدَ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، مُكلَلا بسمعة قوية بوصفه رجلاً قوميًا، عن مدح الدبلوماسية المُسلَّحة وإنشاء وزارة للدفاع، دون أن يغير ذلك شيئًا من الحقيقة، على الأقل بشكل فوري. ولم يتوانَ كذلك عن ترك نفسه كي تتلقفه سلسلة من الفضائح والمشكلات الداخلية، من ضمنها انتحار وزير الزراعة، في نهاية شهر مايو.

ولتغيير مركزها بشكل كبير على الصعيد الدولي، يتعين على اليابان تعديل الدستور الذي ورثته عن الجنرال ماكآرثر "MacArthur"(٥). ولا يبدو أن شينزو أبه قادرٌ على تحقيق مثل هذا المشروع، حتى لو كانت الفكرة هائمة من الآن فصاعدًا في الهواء. وفي مواجهة تصاعد قوة الصين، فإن رد فعل التقارب مع الولايات المتحدة لا يزال فاعلا، وهذا ما لم يمنع بكين من استقبال رئيس الوزراء الياباني الجديد الذي يعتبر أقل استفزازًا في بعض الجوانب من سلفه (مسألة ضريح ياسوكوني(٦)). في الدول الديمقراطية،

---

(٤) تقلد منصب رئيس الوزراء من سبتمبر ٢٠٠٦ حتى سبتمبر ٢٠٠٧؛ حيث تم استبداله بياسو فوكودا Yasuo Fukuda

(٥) دوجلاس ماكآرثر: جنرال أمريكي قاد جيش الولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن العشرين، ولعب دورًا عظيمًا في حرب المحيط الهادئ في أثناء الحرب العالمية الثانية. (المُترجِمة)

(٦) إن إشادة جونيتشيرو كويزومي بهذا الضريح، وهو يمثل أرفع مكان لإحياء ذكرى الموتى للأمة اليابانية وكذلك رمز سياسية النضال اليابانية، قد اتخذت مدلولا فريدًا في سياق إعادة توازن القوة، وأثار خاصةً غضب الصين.

تحظى المسائل الدستورية بأهمية كبيرة. وهكذا، وفي سياق مختلف تمامًا، أعرب المستقلون التايوان عن رغبتهم في إعادة النظر في الدستور الموروث من تشانج كاي شيك "Chiang Kaishek"(٧) من أجل زيادة فرص بلوغ أهدافهم. وهذا بالضبط هو السبب الذي من أجله تُعارض الولايات المتحدة، التي تحرص على تجنُّب كل خطر للمواجهة مع جمهورية الصين الشعبية حول موضوع غاية في الحساسية- انضمام اليابان إلى مجلس الأمن.

ومن ضمن المرشحين المحتملين الآخرين لعضوية مجلس الأمن الدائمة؛ نجد البرازيل والهند اللتين تشكلان مع روسيا والصين، دول البرهص(أو بريك عن الإنجليزية) (٨). وتحظى، في الواقع، هاتان الدولتان بأهمية اقتصادية كبيرة؛ خاصةً أن معدلات النمو في الهند تقترب من الآن فصاعدًا من المعدلات نفسها في الصين. وباعتبارهما من العناصر المهمة الجديدة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، فقد غادرت كل من البرازيل والهند جولة الدوحة للتنمية(٩) في يونيو، اعتراضًا على المِنح الغربية التي يرونها غير كافية بشأن الزراعة (مسألة المعونات الأمريكية

---

(٧) تشانغ كاي شيك (١٨٨٧-١٩٧٥): قائد سياسي وعسكري صيني قاد الحكومة الوطنية الصينية من ١٩٢٨ رئيسًا للحكومة أو رئيسًا لأول جمهورية صينية؛ ثم أصبح رئيسًا لجمهورية الصين في تايوان حتى وفاته ١٩٧٥. (المُترجِمة)

(٨) البرهص: أو بريك (من اللغة الإنجليزية BRIC) هو مختصر للحروف الأولى المُكوِّنة للدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، ألا وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين. (المُترجِمة)

(٩) جولة الدوحة للتنمية: هي جولة المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية والتي تهدف إلى تحقيق مبدأ التجارة الحرة بين بلدان العالم. انعقدت تلك الجولة في قطر عام ٢٠٠١؛ وقد أخفقت عندما تعددت أوجه الاختلاف بين دول العالم حول نقاط جوهرية مثل الزراعة والخدمات والحواجز غير الجمركية والتعريفة الصناعية. (المُترجِمة)

والأوروبية). إلا أنه، سياسيًا، ليس لهاتين الدولتين، خاصةً الدولة الأولى، سوى أهمية محدودة على المستوى العالمي. ومع الوقت، قد تتغير الأشياء بالنسبة للهند كما حدث مع اليابان. في الوقت الحاضر، تجمع نيو دلهي علاقات ممتازة مع كل من بكين كما رأينا في نوفمبر ٢٠٠٦ بمناسبة زيارة الرئيس خو جين تاو "Hu Jintao"، وكذلك ومنذ القدم مع موسكو (زيارة فلاديمير بوتين في يناير ٢٠٠٧). وقد هدأت علاقات نيو دلهي كثيرًا مع إسلام آباد في غضون الشهور السابقة. وفي المقابل، تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ الاتفاق الأمريكي- الهندي المُبرم عام ٢٠٠٦ يواجه صعوبات، حيث يبدو الجانب الهندي متعاليًا فيما يتعلق بقضايا السيادة.

إن القوى الحقيقية البازغة، على مستوى القرن الحادي والعشرين في مُجمله، هي دول آسيوية؛ إلا أنه لا يزال من المُبكر جدًا تخمين كيف ستُحل التنافسات الكُبرى، خاصةً بين الهند والصين واليابان. وسوف تتوقف أمورٌ كثيرة على تطور شبه الجزيرة الكورية. وهذا موضوع سوف أتوقف عنده في كل عام، لرصد استمرارية البيانات الهيكلية. وقد شهد هذا العام ظهور عنصر جديد. مع إعلان القيام بتفجير نووي، في ١٣ أكتوبر ٢٠٠٦، ربما تكون سلطات بيونج يانج قد خطت خطوة أطول وأخذت على عاتقها خطر إغضاب راعيها، أي بكين. على الصعيد التقني، فإن الخبراء غير مقتنعين بنجاح التجربة، ولكن هذه المسألة تعتبر ثانوية في اللعبة السياسية. والمهم هو أنه إذا كانت القوى الرئيسية المعنية تتشارك مصلحة متناقضة في الحفاظ على نظام كيم جونج إل، لأسباب لن أكررها في هذا المجال، فلا يوجد بينها من يتمنى قدوم كوريا نووية.. وأقول كوريا وليس كوريا الشمالية. في الواقع، لقد تلقت بعض أوساط كوريا الجنوبية خبر تجربة الثالث عشر من أكتوبر بشكلٍ جيد.

وقد ظهر غضب الصين مع التحفظ، ولكن بصرامة. تعتمد بيونج يانج كليةً على بكين من أجل إعاشتها فيما يتعلق بالطاقة. ويوجد بالصين ما يكفي من اللاجئين من كوريا الشمالية؛ ليجعلنا نتخيل قيام هذا الجار الكبير بالتحريض على انقلاب، حتى لو كان أي مشروع من هذا النوع يعتبر مجازفة، وكان رد فعل اليابان أيضًا سيئًا للغاية. وقد بلغت طوكيو أعتاب النووي. وبالتأكيد، كانت الصدمة قاسية بما يكفي حتى يُولِّد لدى الدول الخمس (الولايات المتحدة، اليابان، الصين، روسيا، كوريا الجنوبية) إرادة لإنهاء الأمر أي التوصُّل إلى اتفاق غير قابل لإعادة النظر فيه مُطلقًا. وبعد مرور أربعة أشهر على التفجير، تم بالفعل إبرام اتفاق أكثر صلابة من السابقين في بكين؛ ومن ثم تضاعفت علامات الانفراج. وأصبح تطبيع العلاقات بين واشنطن وبيونج يانج يلوح في الأفق. وقد يظل عام ٢٠٠٦ تحولا إيجابيًا في هذه القضية، حتى لو كانت هناك مفاجآت مُحتملة. غير أن القضية الكورية برمتها لم يتم تسويتها للأبد، والطريقة التي سوف تسير بها الأمور في السنوات المقبلة سوف تؤثر في العلاقات بين القوى الكُبرى في شرق آسيا، ومن ثم سوف تؤثر في وضع الكثيرين في العالم متعدد الأقطاب الذي يتشكَّل.

في القارة الأمريكية، تعتبر البرازيل بالتأكيد دولة ذات أهمية. وقد تم استقبال إعادة انتخاب الرئيس لولا دا سيلفا، في ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٦، بترحاب، حيث أكد الرئيس على اختيار الشدة؛ إلا أن قدرة برازيليا على التأثير في قضايا القارة، وبالأحرى في قضايا العالم، قدرة محدودة. فضلا عن ذلك، لا تزال أمريكا الجنوبية واقعة فريسة لشياطينها القدامى. في

فنزويلا، أُعيد انتخاب هوجو تشافيز "Hugo Chavez"[١٠] في ٥ ديسمبر ٢٠٠٦، وبعد مضي عدة أسابيع، ومنح نفسه سلطات مُطلقة انتظارًا ربما لتنصيبه رئيسًا مدى الحياة. مستمدًا قوته من موارده البترولية، لا يعدم هوجو تشافيز الوسائل، على الرغم من السياسة الاقتصادية المنحرفة، وذلك من أجل اللعب على أوتار التوجُّه الشعبي وخلافة فيدل كاسترو "Fidel Castro" في مكافحته للإمبريالية الأمريكية. وهو لا يخشى من مغازلة كل من فلاديمير بوتين أو محمود أحمدي نجاد. وتعد عودة دانيال أورتيجا "Daniel Ortega"، بعد انتخابه في ٧ نوفمبر رئيسًا لنيكاراجوا، حدثًا لا يشغلنا كثيرًا؛ حيث إن مسيرته تتوازى بشكلٍ أو بآخر مع الرئيس لولا "Lula". وقد أصبح أصدقاء الثوري الساندينى[١١] القديم برجوازيين، كما صار زعيمهم نفسه شخصًا مرغوبًا فيه من الولايات المتحدة. ولا يمكننا إنكار أن أمريكا الجنوبية، في جملتها، لم تخرج نهائيًا من التهميش الذي انحصرت فيه حتى الآن بفعل موقعها الجغرافي.

وباختصار، فقد أصبح العالم متعددَ الأقطاب ومتباينًا، مع طرح العديد من الفرضيات المُحتملة في الأفق لمدة تصل إلى أكثر من عشرين عامًا. وفي الوقت الحاضر، تتعلق التوجهات الرئيسية التي يجب ملاحظتها بالولايات المتحدة و"البصمة الإسلامية"، والبناء الأوروبي، وعودة روسيا، وإعادة تشكيل آسيا حول القوة الصينية. وهناك بعض الدلائل يجعلنا نفكر كذلك في قدرة إفريقيا على أن تُشكِّل رهانًا كبيرًا في السنوات المقبلة. وفي خلفية الأحداث، يُطرح سؤال عن توجُّه العولمة ومستقبلها.

---

(١٠) هوجو تشافيز: رئيس فنزويلا الثالث والخمسين منذ ٢ فبراير ١٩٩٩. (المُترجِمة)

(١١) الساندينى: نسبةً إلى الجبهة الساندينية للتحرير الوطني وهو حزب سياسي تولى زمام السلطة في نيكاراجوا من ١٩٧٩ وحتى ١٩٩٠. وقد سُمي الحزب باسم أحد أبطال المقاومة ضد الاحتلال وهو بسزار أوغسطينو ساندينو. (المُترجِمة)

تباين وعولمة

السياسة تغلُب على الاقتصاد

إن المصدر الأساسي لعولمة الحاضر هو ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكان من نتيجة العولمة نشر المقياس الفضائي[١٢] المتوافق مع معالجة بعض المشكلات المشتركة، مثل: انتشار أسلحة الدمار الشامل وأيضًا غسيل "الأموال القذرة". ويواجه هذا الانتشار مقاومة قومية، وهو ما يثير عجب من يغمرهم الفكر الليبرالي. وأردنا أم لم نرد، فإن النظام الدولي الذي يبزغ ليس متجانسًا. وبعبارات واضحة، إن الرؤية الأمريكية للعالم ليس أمامها أى فرصة كي تُقبل، وإذا قُبلت فلن يكون سوى من أقلية ذات دلالة من ضمن ست مليارات نسمة من المعاصرين. إن التعددية القطبية الجديدة متباينة.

وإذا ما أحالنا هذا الفعل الأساسي إلى غياب الديمقراطية وسوء الأنظمة الديكتاتورية، فنحن بذلك نخلط بين الأثر والسبب، أو كما قال ماركس بين البنية الفوقية والبنية التحتية. ونخطئ إذا ما فرضنا، على غرار جون رولس "John Rawls" في نظريته الشهيرة للعدالة[١٣]، أن العالم الحقيقي يجب أن يتطابق مع فرضيات العالم الخيالي. إن تباين العالم هو الذي أدى إلى خرق العولمة الأولى، منذ قرنٍ من الزمان[١٤]؛ وكانت هذه هى مأساة الحرب

---

(١٢) المقياس الفضائي: ويُسمى أيضًا المقياس الجغرافي وهو نسبة الحجم بين حقيقتين جغرافيتين. (المُترجِمة).

(١٣) Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1971

(١٤) S.Berger, Notre première mondialisation. Leçons d'un échec oublié, La République des idées, Paris, Le Seuil, 2003

العالمية الأولى. وبمنأى عن التكنولوجيا، كان من الواجب انتظار انهيار الاتحاد السوفيتي أكثر من ٧٠ عامًا، في خلال الأعوام ١٩٨٩-١٩٩١، حتى تتهيأ الشروط السياسية لعولمة جديدة. وعندما نكتب بـــ"منأى عن التكنولوجيا"، فنحن نُبسِّط الأمور بما أن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أيضًا السبب الأساسي في انهيار الاتحاد السوفيتي. لا يمكننا الامتناع اليوم عن إعادة طرح مسألة غلبة السياسة على الاقتصاد، على عكس الإثباتات الأيديولوجية لليبراليين (حيث قد توفي أحد ألمع ممثليهم، وهو ميلتون فريدمان "Milton Friedman"، في نوفمبر ٢٠٠٦) أو الماركسيين. بالإضافة إلى ذلك، سوف يستمد الجميع، على اختلافاتهم، تعاليم متناقضة منها. وإذا افترضنا أن العولمة الجديدة يمكنها هي أيضًا أن تفشل، فيتبقى أنماط الفشل. كانت أنماط الحرب العالمية الأولى مُرعبة؛ فهل لنا أن نتخيل اليوم، وهو ما لا يعني أن نتوقع، سيناريو أقل مأساوية؟ أعتقد أنه يمكننا ذلك، من خلال- بادئ ذي بدء- مناقشة حرية انتقال رءوس الأموال، وهو أمر جائز تقنيًا.

العولمة والاحترار العالمي:

قبل العودة إلى تلك النقطة، تجدر الإشارة إلى مظهر واحد على الأقل من مظاهر العولمة ليس في طريقه إلى الاختفاء، ألا وهو: الاحترار العالمي. وهذا المظهر لا يرتبط سوى بشكل غير مباشر بالثورة التكنولوجية الأخيرة، بما أنه قد نتج عن تبعات الطاقة وتعميم النمو الاقتصادي وفقًا لأنماط إنتاجية واستهلاكية قديمة. على النقيض، قد تتمكن التكنولجيا الحديثة من المساهمة في حل المشكلة. ودون التنبؤ حقيقةً بانتهاء التخلف في دول مثل الهند

والصين، وكذلك دون توقع الثورة التكنولوجية الحديثة، فقد انتبهت أعمال متنوعة مثل تلك الخاصة بنادي روما (تقرير ميدوز "Meadows" عن حدود النمو في ١٩٧٢) إلى الطابع المحتوم لظهور تأثيرات خارجية شاملة، كما يقول الاقتصاديون.

على مستوى ترابط الأفكار والانتقال إلى الفعل، فإن قضية الاحترار العالمي قضية ملحوظة. بدأت تلك المسألة بتحذيرات المحللين المتشددين إلى حدٍ ما، مثل خبراء نادي روما، في الوقت ذاته الذي ظهرت فيه الحركات السياسية الأولى التي وُصِفَت بـــالــــ "خضراء"، التي كانت فيما قبل تُعتبر حركات فولكلورية. أعقبت ذلك مرحلة علمية طويلة مع تنفيذ وسائل مهمة مُنسقَة على المستوى الدولي (وذلك بمعرفة اللجنة الدولية للتغيرات المناخية[١٥]). وتمخض عن تلك المرحلة اتفاق واسع على الاحترار الناتج عن الممارسات البشرية على سطح الكرة الأرضية على طبيعة نتائجها، حيث ستكون فورية على مستوى الزمن الجيولوجي. غير أن هذا الاتفاق لم يلق إجماعًا، كما يتضح في فرنسا، من موقف الوزير السابق كلود ألاجر "Claude Allègre". تدريجيًا، أصبحت القضية سياسية في العديد من الدول، أن نخلُص إلى اتفاق مبدئي ينصب هذه المرة على العلاج. وهنا يكمن الفشل النسبي لاتفاقية كيوتو (التي أُبرمت عام ١٩٩٧، ودخلت حيز التنفيذ في ١٦ فبراير ٢٠٠٥)، بسبب عدم انضمام العديد من الباعثين الرئيسيين لغازات الدفيئة إليها.

غير أن الأجهزة الاجتماعية واصلت عملها. في فرنسا، حيث كان تشكيل انشغال من هذا النوع أبطأ من ألمانيا، كانت البيئة في قلب اهتمامات

---

(١٥) اللجنة الدولية للتغيرات المناخية: منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة وتتألف من ٣٠٠٠ من علماء المناخ وماسحي المحيطات وخبراء الاقتصاد. (المُترجِمة)

الحملة الانتخابية في ٢٠٠٧. وفي الولايات المتحدة، كان تأثير المعركة التي خاضها رجل سياسة مُحنك مثل آل جور "Al Gore" علامة لا تُخطئ. نحن ما زلنا بعيدين عن التفاهم حول السُبُل، ولكن أهمية المشكلة أصبحت من الآن فصاعدًا مُعترفًا بها، الأمر الذي دفع جورج دابليو بوش نفسه إلى تغيير موقفه والتحدُث في الأمر. ومن المُحتمل أن البيئة سوف تجد لها مكانًا في الحملة الانتخابية لعام ٢٠٠٨. والمثال الثالث يتعلق بالصين؛ فلا يجب اعتبار الخطاب الجديد للحزب الشيوعي الصيني في هذا الصدد مجرد دعاية؛ في الحقيقة، إنه تحليلٌ موضوعي للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والذي قاد إلى التوجهات الجديدة للحزب، والتي سوف تتم صياغتها وتحديدها بمناسبة انعقاد المؤتمر السابع عشر للحزب، في خريف ٢٠٠٧.

وفي نهاية الأمر، جاءت النتائج الختامية لمجموعة الثمانية، في خلال القمة التي انعقدت من ٦ إلى ٨ يونيو في هليجندم، مُخيِّبة لآمال الملاحظين الذين كانوا ينتظرون بسذاجة استراتيجيات توافقية فعَّالة وفورية. على الأقل، فإن المشكلات أصبحت من الآن فصاعدًا مطروحة حتى يتم تناولها. وهكذا الوضع، فإن جزءًا من الخطأ لا يمكن إصلاحه وسوف يمكننا على أفضل تقدير علاج آثاره، حيث إن بعضها يمكن أن يثير صراعات دولية أكثر أهمية (مثل توزيع المياه)؛ لا سيما أن ممارسة التعددية القطبية- التي لا يجب الخلط بينها وبين "تعدد الأطراف"(١٦)- سيجعلها تبتعد عن الشروط النظرية للعولمة الليبرالية. والملاحظة نفسها تسري على الوصول إلى الموارد الطبيعية بصفة عامة. ولا تُطرح مشكلة الوصول إلى تلك الموارد في عالم مجرد يسير فيه الاقتصاد طبقًا لنموذج الأسواق المثالية. في الحقيقة،

---

(١٦) إن التعددية القطبية تُعد حدثًا وتعدد الأطراف سياسةً.

إن التنافس السياسي حول الطاقة بأشكالها كل يأخذ في التصاعد. وقد شاهدنا ذلك على مدار هذا العام حول البترول أو الغاز.

الحدود المالية للعولمة:

ونعود الآن إلى مشكلة وضع حدود للعولمة في نظام دولي متباين. تظهر تلك الحدود في الصراعات التقليدية المتعلقة بمعدل الصرف وبالعقبات التي تعوق التجارة الدولية، وأكثرها وضوحًا تظل التعريفات الجمركية والحصص النسبية. على المستوى الاقتصادي، يُترجم الاندماج الأوروبي بالتنفيذ التدريجي لمشروعات متكاملة للـ "سوق المشتركة" ولليورو. وتتنازل الدول الأعضاء في الاتحاد عن سيادتها التجارية لمصلحة المفوضية. ويتنازل أعضاء منطقة اليورو عن سيادتهم المصرفية لمصلحة البنك المركزي الأوروبي. ويُفتح بشكل واسع النقاش حول ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى في ظل تلك الظروف. هذا هو أحد المجالات الذي يتضح فيه الاستثناء الفرنسي. وهكذا رأينا، في أثناء حملة الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٧، اتفاقا بين المرشحين الرئيسيين من أجل انتقاد استقلال البنك المركزي الأوروبي، والحكم بأن الاهتمام الذي يوليه البنك إلى استقرار الأسعار يعتبر تماديًا.

مهما يكن، وحيث تقوم العولمة في النهاية على تحقيق سوق عالمية مشتركة، يمكننا بل ويجب علينا أن نتساءل حول المقتضيات المؤسسية اللازمة لتحقيق ذلك. حتى الآن، هذا النقاش تم تجنبه من قِبل القوى الاقتصادية المُهيمنة. عمليًا، تظل العلاقات الاقتصادية الدولية منحصرة في

شبكة من المؤسسات التي تطورت قليلا، مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي أو منظمة التجارة العالمية؛ وتضاف إلى تلك المؤسسات منتديات متعددة يلتقي من خلالها على نحو خاص وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية. في تلك المحافل، تتم تسوية الصراعات على نحو هادئ ومتجانس ودائم إلى حدٍ ما. بعد دراسة جيدة للأمور، يتضح أن -حتى في داخل المجموعة المُكوَّنة من ١٥٠ عضوًا من منظمة التجارة العالمية- الشروط المطلوبة لسوق مشتركة عالمية حقيقية أبعد ما تكون عن التوفُّر. وإذا ما اقتصرنا على العام قيد الاستعراض في هذا الفصل، تبدو الخصومات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جانب، والصين من جانب آخر، حول اليوان أو حول عمليات التبادل التجاري، تافهة على مدار تاريخ الأعوام الستين الماضية، كما هو الحال بالنسبة لصعوبة ختام جولة الدوحة للتنمية التي قد يكون تركها إلى الفشل فاجعة.

وما ليس بتافه ويُشكِّل صُلب الحقيقة الاقتصادية التي يُطلق عليها العولمة يعود إلى المجال المالي. وقد تجسدت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، منذ السبعينيات من القرن العشرين، داخل المجال العسكري الصناعي (ومن هنا ينبع اضطراب القيادة السوفيتية)، قبل أن تخترق المجال المالي في الثمانينيات، مع تَضاعُف "العقود الاشتقاقية"[١٧] والأدوات الحديثة التي أصبحت ممكنة بفضل المعلوماتية واللجوء إلى النماذج الرياضية. وقد تطورت حركة رءوس الأموال بمعدل تطور البرمجيات وتخطت الحدود، في الوقت الذي تراجعت فيه الفروق بين أشكال الاستثمار والملكية التي كانت

---

(١٧) العقود الاشتقاقية: مصطلح في الاقتصاد يُطلق على الاتفاقات التي لا تقوم على أساس الاستبدال الحقيقي لأشياء ملموسة مثل النقود والمنتجات. (المُترجمة)

تقوم عليها حتى وقتٍ قريب أنظمة الصرف والنظريات الاقتصادية. واتسم عِقد التسعينيات بأنه عِقد الصفقات المُهمة(١٨) مع تغيُّر عميق في نشاط الاندماج والاستحواذ من خلال بروز الأسهم الخاصة(١٩) وصناديق التحوُّط(٢٠)، وذلك باطراد مع تحيُّن الفرص في الأسواق المالية التي ما زالت سائلة أكثر فأكثر. وقد شهد هذا العصر أيضًا فضائح مُدوية، مثل: إفلاس بارينج برازرز في ١٩٩٥، وهو أحد أقدم الصروح في المدينة، والذي خرَّبته المضاربات على العقود الاشتقاقية لصاحبه في سنغافورة. اليوم، يمكن للمؤسسات الكُبرى تغيير نشاطها بين عشية وضحاها، وتجد نفسها وقد تجزأت أو على العكس تضخمت لصالح حسابات مالية.

على الرغم من التجاوزات التي يميل إليها المتخصصون بتحمُس، ساهمت هذه التغييرات بشكل كبير في التكيُّف الملحوظ للاقتصاد الأمريكي، والذي وصفناه ليس اعتباطًا بالمريض في بداية الثمانينيات، ومن ثم في التكيُّف الأصعب للأنظمة الاقتصادية الناضجة الأخرى. ما دام الأمر لم يخرج عن الغرب، هذه المُجسمات الرأسمالية لن تصيب العصب القومي للشعوب سوى برفق.. ولا حديث حتى الآن عن "الوطنية الاقتصادية". وقد تتغير الأمور مع دخول دول مثل روسيا والهند أو الصين إلى الساحة.. هكذا وبفعل قوة دفع فلاديمير بوتين، بالتأكيد بمساعدة مستوى أسعار البترول،

---

(١٨) B. Wasserstein, Big Dealso Mergers and Acquisitions in the Digital Age, New York, Warner Business Books, 2000

(١٩) الأسهم الخاصة: مصطلح في المجال المالي، وهو يعبر عن فئة من فئات الأصول تتكوَّن من سندات الأسهم التي لم يتم تداول أسهمها في البورصة. (المُترجِمة)

(٢٠) صناديق التحوُّط: (أو المحفظة الوقائية) هي صناديق استثمار تستخدم سياسات وأدوات استثمارية متطورة من أجل جني عوائد تفوق متوسط عائد السوق بدون تحمل نفس مستوى المخاطر. (المُترجِمة)

بُعث الاقتصاد الروسي من جديد من البقايا السوفيتية وتحلى بأجمل الزهور الصناعية، التي يصل بعضها أو قد يمكنه الوصول إلى البورصات الكُبرى العالمية، من أمثال: روسنفت "Rosneft" أو روسل "Rusal". تمتلك تلك المؤسسات موارد كثيرة ويمكنها استخدام تقنيات أسواق المال لاختراق قلب الرأسمالية الغربية. وبما أن قواعد اللعبة لا تتسم بالشفافية في روسيا، فقد رأينا مُبكرًا يد الكرملين وراء كل صفقة قليلة الأهمية. وهذا ما حدث في ٢٠٠٦ في مسألة آرسيلور سفرستال. في النهاية، تم شراء آرسيلور من قِبَل الهندي ميتال.

في ٢٠٠٧، شاهدنا ظاهرة تدعو أيضًا إلى الاضطراب، فبينما جرت العادة على أن تقوم الدول بوضع احتياطها النقدي على شكل أسهم كسندات الخزينة- أمريكية صرفة، بالنسبة للدولار- نرى تكوُّن "صناديق سيادية"[٢١] تغذيها احتياطيات، التي تستثمر في رأس مال المؤسسات. وهكذا، حظى هذا الصندوق الصيني بمشاركةٍ، ضيئلة بالطبع للغاية وغير مُدعمة بأى سلطة خاصة، في بلاكستون، إحدى الشركات الأمريكية الرئيسية للأسهم الخاصة التي ما لبثت أن تُطوِر نفسها بتقدير تسعيرة لها في وول ستريت. وتستحوذ الصين على نحو ١٢٠٠ مليار من الاحتياطي وروسيا أكثر من ٢٠٠ مليار. ونحن هنا في موقف سياسي مختلف تمامًا عن مواقف الاستحواذ من عائلات ملكية قطرية وإماراتية.

تكمن الصعوبة في عدم التناسق الاقتصادي الذي يُشكل نوعًا من التباين يُضاف إلى التباين السياسي. في المستقبل القريب، لا يبدو من الممكن

---

(٢١) صناديق سيادية: تُسمى أيضًا صناديق ثروة سيادية، وهي صناديق مملوكة من قِبَل الدولة، تتكون من أصول مثل الأراضي أو الأسهم أو السندات أو أجهزة استثمارية أخرى. (المُترجِمة).

للمستثمرين الغربيين المُشاركة بفاعلية، أو بالأحرى السيطرة، في مؤسسات روسية أو صينية ذات أهمية ما. يتمثل السبب الأول لذلك في التجارة التي تجلب فوائد وخدمات، والثاني في امتزاج رأس المال وامتلاك السلطة التي تمنحها ملكيته. وتفتح السلطة الاقتصادية طريقًا للسلطة السياسية. مع تصاعد قوة كل من روسيا والصين أو الهند- ودخولها الفعلي في اللعبة المالية- تخضع العولمة إلى اختبارها الأول المهم.

الإســـلام السيـــاسي

الـ"بصمة الإسلامية":

ويصبح تباين النظام الدولي مرئيًا بصورة أوضح في نطاق المنطقة العربية الإسلامية. في غضون الفترة قيد الاستعراض، استمرت "البصمة الإسلامية" في التضخُم والتوسُع. في نهاية حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦، تأكد كون حزب الله قوة سياسية لا يمكن إغفالها في لبنان. بعد توترات متعددة، تسيطر حماس من الآن فصاعدًا على قطاع غزة- مع عزلتها التامة- وعلى الرغم من عدم ترابطها، يظل تأثيرها قويًا في الضفة الغربية. ويعتمد كل من حزب الله وحماس على إيران وسوريا، ويمكننا القول إن هاتين الدولتين قد حققتا رصيدًا.

في العراق، يستمر الوضع في التدهور على أرض الواقع؛ حيث إن الظروف المعيشية للشعب مُفجعة، سواء بشكلٍ مطلق أو نسبيًا بالنظر إلى السنوات الأخيرة من حكم صدام حسين. حتى الحكم بإعدام الديكتاتور وتنفيذه في

نهاية عام ٢٠٠٦ اُعتبرت إخفاقات سياسية، حيث أظهر صدام حسين في وقت عصيب قوة شخصية وعزة نفس مُذهلتين في مواجهة جلادين في غاية التفاهة. إن مستقبل الدولة غير معلوم جذريًا. وتبقى تركيا التي تتدهور العلاقات بينها وبين الاتحاد الأوروبي، يَقِظة بسبب كردستان التي قد تصبح سببًا في الخلاف بين أنقرة وواشنطن. في الوقت الحالي، أصبحت العراق بؤرة مهمة للإرهاب، تُشع من خلال جيرانها. وقد فر مئات الآلاف من المواطنين نحو سوريا والأردن، من ضمنهم بالتأكيد العديد من العناصر الإرهابية.

وقد مارس روبرت جيتز "Robert Gates"، الرئيس السابق للمخابرات الأمريكية والذي عُيِّن وزيرًا للدفاع خلفًا لدونالد رامسفيلد عقب انتخابات منتصف المدة التي خسرها جورج دابليو بوش، فن التورية مُصرحًا في السابع من ديسمبر: "لسنا في طريقنا إلى كسب الحرب في العراق". وبعد مرور ١٥ يومًا على هذا التصريح، واثقًا من النصر، أظهر الرئيس بوش مرة أخرى فقر حُكمِه. ضُربت الجزائر بعنف من قِبَل القاعدة في ١٢ أبريل وتكرر ذلك في ١١ يوليو. في أفغانستان، استعاد المُلا عمر مقاومته. في باكستان، أُجبر الجنرال مُشرَّف على الاعتراف بالتأثير المتزايد لطالبان. وقد زادت المواجهات العنيفة التي دارت بين الجيش والإسلاميين المتحصنين بالجامع الأحمر لإسلام آباد من المخاوف بالنسبة للنظام، وتتضاعف الهجمات.

وقد تواصل صراع القوى بين الغرب وطهران في غضون الشهور الأخيرة. تواجه إيران بالتأكيد مشكلات اقتصادية متفاقمة بسبب العقوبات التي فرضتها عليها الأمم المتحدة، ولكن تأثيرها الإقليمي قد ازداد. احتقارًا لتقرير بيكر- هاميلتون، المُعلن في ٦ ديسمبر ٢٠٠٦، استبعد جورج بوش فتح

حوار مع خصمه حول موضوعات أخرى بخلاف العراق. وبصفة عامة، كان رفض التفاوض- بطريق مباشر أو غير مباشر- مع حماس أيضًا، متلازمًا في موقف جورج بوش، ودون شك أحد أسباب إخفاقاته. ويتمثل الاستثناء الوحيد في محاولة اتصال على استحياء مع سوريا، بعد مسعى مثير للجدال لرئيسة مجلس النواب الجديدة، نانسي بيلوسي "Nancy Pelosi". مُتجاهلا قول ريشيليو "Richelieu" المأثور "تفاوض دون توقف، علنيةً أو خفاءً، وفي كل الأماكن"، ظهر الرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة بوصفه شخصًا عديم القيمة سياسيًا. وقد وضع أمير المملكة العربية السعودية جلالته كـ"خادم للحرمين الشريفين" من أجل تحدي التأثير المتزايد لخصمه في الخليج؛ محاولا استعادة السيطرة على الملف الإسرائيلي- الفلسطيني، إلا أن اتفاق مكة المُبرم في ٨ فبراير بُغية وضع حد للمواجهات بين حماس وفتح قد أخفق، بسبب عدم مساندة الأمريكيين والأوروبيين.

نخشى زعزعة الاستقرار في كل الدول العربية السُنية.. تطارد المملكة العربية السعودية، حيث يهدد نظامها بشدة من القاعدة، إرهابيوها. وتأخذ مصر حذرها كما لم تفعل من قبل من الإخوان المسلمين. ويرى متخصصو الاستخبارات أن المنظمات من نوع القاعدة تدعم شبكاتها أو تعيد بناءها، في الولايات المتحدة على وجه الخصوص. وقد أُحبِط العديد من الهجمات في بريطانيا، ولكن زادت احتمالات حدوث مأساة جديدة في أوروبا أو الولايات المتحدة.

يعد الموقف خطيرًا لا سيما أن الغرب لم يتوصلوا نهائيًا إلى اتفاق حول تحليل موحد للمشكلات، وبالأحرى إلى استراتيجية سياسية لمعالجتها. وقد مضت ست سنوات منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وانقضت أكثر من

أربع سنوات- أي ما يقرب من مدة الحرب العالمية الأولى، منذ دخول القوات الأمريكية إلى بغداد. ويعبر أفضل حلفاء للولايات المتحدة، بدءًا من المملكة المتحدة، عن مللها ولا تفكر سوى في سحب قواتها من الوكر العراقي. ويتميز جوردون براون "Gordon Brown"[٢٢] الذي تولى رئاسة الوزراء البريطانية، عن توني بلير "Tony Blair" في هذا المجال وفي مجالات أخرى.

تحرر الرأي العام الأمريكي نفسه من الأوهام. فقد واجه الرئيس بوش صعوبات جمة؛ في سبيل الحصول على حل وسط مع الكونجرس الجديد لتمويل الحرب في العراق. وقد وقعت المعارضة الديمقراطية في مأزق؛ حيث إنها لا تريد تحمل مسئولية الانهيار الذي سيعقُب حتمًا التراجع المتعجل للقوات الأمريكية. على العكس، فالمعارضة لا تريد تحمل مسئولية اختيارات جورج بوش. تعد المسألة أكثر تعقيدًا من حرب فيتنام إبان عصر كل من ريتشارد نيكسون "Richard Nixon" وهنري كسنجر "Henry Kissinger". في ظل تلك الظروف، فمن الممكن أن يُضطر المرشحون الرئيسيون للانتخابات الرئاسية المقبلة (نوفمبر ٢٠٠٨) إلى بعض الحسم. وكما يبدو أن الرئيس المنتهية فترة ولايته سوف يخلِّف نوعًا من الفوضى وراءه، فسيقع على عاتق خليفته واجب ثقيل لعلاج الآثار الناجمة عن ذلك.

كيف وصل بنا الأمر إلى هذا الحد؟

في الواقع، إنه تاريخ العالم العربي الإسلامي منذ قرن من الزمان هو ما يجب أن نطالع أحداثه: انهيار الإمبراطورية العثمانية، وفترات الانتداب

(٢٢) جوردون براون: رئيس وزراء المملكة المتحدة من ٢٧ يونيو ٢٠٠٧ حتى ١١ مايو ٢٠١٠. (المُترجِمة).

وزوال الأوهام العربية في أعقاب معاهدات سيفر (١٩٢٠) ولوزان (١٩٢٣)، وإنشاء وطن قومي لليهود ثم إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨- مع ما تبع ذلك من حروب- والديكتاتوريات التي أعقبت الاستقلال، وزوال أوهام الأيديولوجيات- التي قامت على الوحدة العربية والعلمانية أو المستوحاة أيضًا من الماركسية- والرهانات البترولية، وأثر المنافسة بين الشرق والغرب ...إلخ. قد تم التعبير عن الأحمال الضخمة والمتراكمة من الإحباط على مدار عقود عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، باعتباره الحدث المؤسِس للعصر الحديث.

نحن نتحدث عن الأصولية الإسلامية، ولكن بسبب الاختلاطات التي يثيرها، فإن هذا التعبير يسيء إلى الدين الإسلامي الذي تعتبر مناقشته موضوعًا حساسًا للغاية، كما رأينا منذ عام ٢٠٠٦ لأكثر من مرة، خاصةً مع مسألة الرسوم الكاريكاتورية للرسول؛ ومؤخرًا عقب بعض الكلام غير الموفق للبابا بندكت السادس عشر. أو ليس من الأفضل أن نتحدث عن الإسلام السياسي، حتى لو كان بمعنى مختلف عن المعنى الذي يتبناه أوليفيه روي "Olivier Roy"[٢٣]؟ فما دامت الديانات تُهيمن عليها كيانات سياسية ونتجنب هنا تعقيدات كثيرة بالتمييز بين مخططاتها. يرجع أصل الإسلام السياسي المعاصر إلى الثورة الخُمينية في عام ١٩٧٩، والمؤسَسة على التلاعب بالإسلام الشيعيّ، ثم استخدام المجاهدين السُنة ضد السوفييت في أفغانستان في الثمانينيات من القرن العشرين. وقد كان من خلال هذه الحرب أن استمد بن لادن شعبية قام بتوسيعها بعد ذلك في السودان ومن جديد في أفغانستان، مُستفيدًا من أخطاء خصومه، واعتقد بذلك أنه يحمل مهمة إلهية

---

(٢٣) O. Roy, Lechee de l'islam politique, Paris, Le Seuil, 1992.
بالنسبة لهذا الكاتب، يتمثل الفشل في فشل مشروع بناء دولة إسلامية.

ضد "الكفّار". ساهم الوجود الأمريكي في الخليج في أعقاب غزو صدام حسين للكويت عام ١٩٩٠؛ في تفخيم فحوى رسالته كقائد لمشروع جغرافي سياسي مستغلا الإسلام، ومُوجِّهًا ضد الإمبريالية الأمريكية والغربية الجديدة. مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، تم تعميم الاستخدام السياسي للإسلام كأداة، خاصةً في الجزائر.

ما دام النظام السياسي الإسلامي سوف يكوّن مزيدًا من الأنصار الذين لن يخسرهم خوفًا من العقوبة، فسوف يتفاقم التهديد الذي يشكله على العالم الغربي وعلى ما ورائه. وتتمثل القضية المحورية إذن في وضع استراتيجيات تحمل تأثيرًا عكسيًا. تتضح الصعوبة من خلال واقع، تشكّل في أثناء هجمات عام ٢٠٠١ وتأكد من خلال الاعتقالات الأخيرة في بريطانيا، حيث يمتلك أنصار القاعدة غالبًا مستوى عاليًا من التعليم(٢٤). وقد ضل جورج بوش وكل من جعلهم يحذون حذوه الطريق عندما اتخذوا خطاب الحرب الدينية (الخير في مواجهة الشر.. إلخ)، حيث أعلنوا "حربًا ضد الإرهاب" منعدمة المعنى على المستوى الاستراتيجي؛ مُعتلين المفهوم الأيديولوجي "الشرق الأوسط الكبير"؛ كما لو أن مجرد لمسة عصى سحرية تكفي لفرض المفهوم الغربي للديمقراطية على الدول المعنية، ومُقللين من شأن الآثار السلبية لغياب حل عادل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وتتويجًا لكل ما سبق، رافضين الحديث مع خصومهم. متحجرًا حول معتقداته، أظهر جورج دابليو بوش عدم قدرته على الاستفادة من دروس

---

(٢٤) O. Roy, L'Islam mondialisé, Paris, Le Seuil, 2002. بالنسبة لأوليفييه روي؛ يرجع مصدر المظاهر القصوى للتيار الإسلامي إلى "نزعة غربية غير معاصرة جيدًا"، صنعتها العولمة.

إخفاقاته المتكررة. وقد أخطأنا عندما شعرنا بأمل في حدوث تغيير سياسي حقيقي بعد إعادة انتخابه في ٢٠٠٤. مُحاطًا دائمًا بنائبه ديك تشيني الذي سيأتي حسابه هو أيضًا، أعاد جورج بوش توزيع بعض الأدوار مستبدلا كوندوليزا رايس بكولين باول، ثم روبرت جيتز بدونالد رامسفيلد، ولكن دون تغيير مساره بشكل كبير. والمهم، كما ذكرنا من قبل، أنه لم يتمكن من الاستفادة من تقرير بيكر- هاميلتون، على الرغم من منطقه السليم.

وفيما يخص الاتحاد الأوروبي، فلم يتمكن من انتهاز تلك الفرصة لإثبات نفسه؛ وتظل الحقيقة أنه، على الرغم من الجهود الجديرة بالتقدير التي بذلها خافيير سولانا وآخرون، يظل الاتحاد الأوروبي مُنقسمًا، خاصة عندما يتعلق الأمر بمواجهة رئيس الإدارة الأمريكية. وهل سوف يستطيع الجيل الجديد من زعماء الدول الثلاث الرئيسية في الاتحاد (أنجيلا ميركل- نيكولا ساركوزي- جوردون براون) فعل ما هو أفضل؟ التساؤل مطروحٌ. والمهم، نعود إلى مصير صناديق الاقتراع كما سيتحدد في نوفمبر ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة، فأمريكا والعالم يستحقان رئيسًا أفضل.

حرب لبنان الثانية والقضية الإسرائيلية – الفلسطينية:

إن الحرب التي شنتها الدولة العبرية في جنوب لبنان، في الوقت الذي كنت أنتهي فيه من تحرير الفصل السابق، دارت لمدة ٣٣ يومًا ولم تنته إسرائيل من انسحابها سوى في شهر أكتوبر، كانت حجة هذه الحلقة المولعة بالحرب الجديدة هى اختطاف العريف جلعاد شاليط "Gilad Shalit". أما الهدف الحقيقي من شن الحرب كان القضاء على القدرات الهجومية لحزب الله. وفي نهاية الأمر، لم يتم إطلاق سراح جلعاد شاليط مُطلقًا، وليس فقط أن

حزب الله قد نجا، ولكن يبدو أنه قد أعاد بناء قواته بشكل واسع. من خسر هذه الحرب؟ طبقًا لمعايير كلاوزفيتس "Clausewitz"(٢٥)، يعتبر خاسرًا من تحطَّم نظامه. إذا ما توقفنا عند هذه النقطة، فمن الواضح أن إسرائيل لا يمكن أن تخسر. النقطة المهمة هي أن حزب الله لم ينهزم، لهذا السبب فإسرائيل لم تكسب الحرب، وبناءً فقط على أنها لم تكسب على الرغم من عدم تماثل الإمكانات، يمكننا تأكيد أنها خسرت سياسيًا. وقد تأثرت بشدة سمعة جيش الدفاع الإسرائيلي وقادته، وتم إيقاف خليفة آرييل شارون الذي ضرب أرقامًا قياسية في عدم الشعبية.

ومرةً أخرى، ضُرِبَت لبنان ضربًا عنيفًا وصل حتى إلى عاصمتها. ولا يستطيع أحدٌ الشك في أن حزب الله أصبح على الدوام قوة سياسية رئيسية في بلد الأرز: منذ القرن التاسع عشر، كان الشيعة الجماعة الوحيدة التي ليس لها من يحميها. كان المارونيون يحميهم الفرنسيون، وبالنسبة للمسيحيين الآخرين، نجد البريطانيين أو الروس والسُنة يتخذون الأتراك حماةً. ومن الآن فصاعدًا، يجب باستمرار أخذ إيران في الاعتبار، حتى إن كان القائم بالحماية ليس بالضرورة هو السيد. وقد تفهم الجنرال عون "Aoun"(٢٦) ذلك جيدًا؛ وقام بتشكيل تحالف- يبدو للوهلة الأولى ضد الطبيعة- مع حزب الله، وهو ما أدى إلى توجيه اللوم إليه.. إلا أنه كان واقعيًا. وفي بيروت، تفتقد ورقة رئيس الوزراء السُني فؤاد السنيورة "Fouad Siniora" إلى الصلابة. ويبدو أن الزعماء الغربيين قد قضوا بعض الوقت لفهمه.

---

(٢٥) كلاوزفيتس (١٧٨٠-١٨٣١): جنرال ومؤرخ حربي بروسي. وله مؤلفات عديدة حول الفلسفة والتكتيك والاستراتيجيات، من أهمها كتاب (مِنَ الحرب). (المُترجِمة)

(٢٦) ميشال عون: عسكري وسياسي لبناني، هو رئيس التيار الوطني الحر وقائد الجيش اللبناني الأسبق من ١٩٨٤ وحتى ١٩٨٩، ورئيس الحكومة العسكرية التي تشكلت عام ١٩٨٩. (المُترجِمة)

وكما لاحظنا، شهد عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أيضًا تطورات مهمة في الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. وبإصرارهم على رفض قبول نتائج الانتخابات الفلسطينية التي جرت في يناير ٢٠٠٦، وباللعب بانتظام على الصراع بين فتح وحماس التي تم إقصاؤها لرفضها الشروط الموضوعة من قِبَل المجموعة الرباعية (الاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقات المُبرمة والتنازل عن الصراع المُسلَّح)، لم يفعل الغربيون أنفسهم سوى تدعيم تطرُّف هذه الحركة القوية بانتصارها المُدوي. وعقب شهور من الآمال المُحبطة، كما في قمة مكة التي سبق ذكرها، وصلت الحرب بين الميليشيات الفلسطينية في يونيو فعليًا إلى فصل بين الضفة الغربية وغزة. بخصوص غزة، يمكننا أن نرى، في النهاية المؤقتة لهذا الفصل الجديد من المسرحية المأساوية الفلسطينية، نتيجة الانسحاب أحادي الطرف الذي قامت به إسرائيل في أغسطس ٢٠٠٥.. وهى نهاية مؤقتة، لأن عزل حماس في غزة ليس من المُحتمل الحفاظ عليه. من جانب آخر، يُظهر زعيمها، إسماعيل هنية "Ismaïl Haniyeh"، أول رئيس وزراء في عهد محمود عباس، بعض الدلائل المتحفظة على الانفتاح. وبتعيينه "تكنوقراط"، وهو سلام فياض "Salam Fayyad"، كبديل عنه، لم يقم رئيس السلطة الفلسطينية حتمًا بتسوية أي شيء. في تقرير "سري"، لم يتردد ألفارو دي سوتو "Alvaro De Soto" الدبلوماسي التابع للأمم المتحدة من اتهام المجموعة الرباعية بالانحياز، وذهب حتى التلميح بأن الأمم المتحدة قد خاطرت بفقد سلطتها من خلال التورط في هذا الفعل.

على أى حال، لم تكن السلطة الفلسطينية قط أضعف من الآن. أمام آفاق في مثل هذه الظُلمة، تواجه القضية الفلسطينية خطر زيادة الكراهية بشكل دائم تجاه الغربيين؛ وهو ما تتغذى عليه حركات مثل القاعدة التي يبدو

أنها قد أوجدت منافسين لها في لبنان. منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، اختار الأمريكيون عدم رؤية القضية الفلسطينية سوى من خلال المنظور الإسرائيلي. والأوروبيون المهتمون بالقضية لم يستطيعوا التحدُث باسم أوروبا. سواء تعلق الأمر بلبنان أو بالأراضي المحتلة، لا يوجد تقدم مُحتمل دون إعادة تقييم جذري لنِسَب القوى الموجودة، ودون رؤية وإرادة سياسية مستدامة. ولم يكن صراع أيرلندا الشمالية ليصل إلى تسوية قط سوى بفضل المثابرة الذي أظهرها توني بلير "T.Blair" في خلال فترة حكمه. فهل سيعرف أو بالأخص سيستطيع أن يستثمر جهوده بالحماس نفسه في المهمة الجديدة التي أوكَلَت إليه؟

الصراع مع إيران:

كل هذا يعيدنا إلى الصراع مع إيران، الصراع الذي يتعلق رسميًا بالطاقة النووية. ولم يشهد عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تغييرًا كبيرًا، نظرًا لأن الأبطال الأساسيين للصراع قد أصروا على مواقفهم. تنشر طهران علانية حقها في ممارسة أنشطة نووية مدنية وتستمر في إنكار كل نية لامتلاك السلاح. واشنطن ترى على العكس أن هذا هو هدف خصمها. وبالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها ومعظم القوى العُظمى، مثل: روسيا والصين، سوف يثير حصول إيران على السلاح النووي موجة من الانتشار الكارثي في المنطقة. ويتفق الإيرانيون مع هذه الرؤية، ويقولون إن هذا بالضبط هو السبب الذي من أجله ليست لديهم نية في عبور هذا الحد. في خلفية الأحداث، نجد نقاشًا قانونيًا متخبطًا، وتقديرات متغيرة للقدرات ومن ثم ذات موثوقية

ضعيفة، ولكن نجد خاصةً عدم ثقة كبيرة من جانب الأمريكيين الذين لم يبرحوا سلاحهم قط منذ قضية الرهائن في عام ١٩٧٩. وقد ضاعف الرئيس أحمدي نجاد عمليات التحرش ضد إسرائيل، ورد على العقوبات التي أقرتها الأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠٠٦ ومارس ٢٠٠٧؛ بتكثيف للأنشطة موضع النزاع. من جانبهم، واصل الأمريكيون التأرجُح بين نبرة اللا مبالاة (عامةً من قِبَل نائب الرئيس تشيني) ونبرة الود (من قِبَل كوندوليزا رايس). يعتقد بعض الخبراء دائمًا في فرص القيام بـــ "ضربات جراحية" ضد مواقع حساسة قبل نهاية فترة حكم جورج دابليو بوش. في الحالة التي يوجد عليها الشرق الأوسط، فإن مثل تلك المبادرة تبدو بلا معنى، ولكن يمكننا على الأقل استبعادها كليةً؛ حيث إن مثل هذا التهديد الذي يفتقد حتى إلى المصداقية؛ له أثر رادع، إلا أن بعض دلائل الانفراج تجاه الوكالة الدولية للطاقة النووية تظهر في الوقت الذي تُكتَب فيه هذه السطور، ويمكننا أن نأمل في تحرك الأمور.

والأكثر معقولية أن الإيرانيين يستعدون لمفاوضات كبيرة، والتي ليست أمامها فرص كثيرة مع رئيس الولايات المتحدة الحالي، إلا أننا لا نستبعد حدوث أى مفاجأة. وسوف تنصب مثل تلك المفاوضات على الأنشطة النووية، ولكن ستتناول أيضًا اعتراف واشنطن بنظام الملالي وتوازنات القوى الإقليمية والتعاون الاقتصادي. وانتظارًا لتهيئة الظروف المواتية، فإنه من مصلحة طهران دعم أوراقها الرابحة، ألا وهى: التقدُّم قدر الإمكان في إتقان النووي مع مراعاة الحذر، وتعزيز وجودها في العراق ولبنان وفلسطين، وبصفة عامة في مُجمل العالم الشيعي.

حتى الآن، لا يبدو أن الإدارة الأمريكية الحالية تتمثَّل التوجُّه الدبلوماسي الذي يوصي به - بشكل أو بآخر توصيةً واضحة- تقرير بيكر- هاميلتون. وغاية ما هنالك أنها وافقت على الحديث عن العراق التي دار حولها موضوع المقابلة التي عُقِدت في بغداد في ٢٨ مايو، إلا أن إيران ليس لها أدنى مصلحة كي تنحصر في هذا الملف وحده. ويرغب الأمريكيون أيضًا في منح وقت لأنفسهم من أجل تقييم آثار العقوبات التي قررها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبعد تخفيفها بإرادة كل من موسكو وبكين، فإن تلك العقوبات التي تنطبق على المجالات الاقتصادية والمالية، والتي تستهدف الحد من تحركات بعض الشخصيات، لا تمتلك أى فاعلية حقيقية عليها. في الطرف الآخر من العالم، شاهدنا رئيس كوريا الشمالية كيم جونج إل يشحب وجهه أمام تجميد حساباته البنكية في ماكاو. وهنا نعود إلى موضوع العولمة. فما دام أن سيولة انتقال رءوس الأموال لن تكون موضع إعادة بحث وأن الولايات المتحدة سوف تحتفظ بوضعها السيادي في الشئون المالية؛ فسوف تتحكم واشنطن في زمام الأمور بشكل قوي وفعَّال.

بصفة عامة، فإن الاقتصاد الإيراني ليس بحالة بنيوية جيدة على الرغم من تحقيقه معدل نمو يصل إلى ٦%؛ فهو يعتمد اعتمادًا مطلقًا على أسعار البترول. وبحلول الصيف، كان رد فعل الشعب حادًا تجاه القيود المفروضة على الوقود. وما يدعو للتناقض، في واقع الأمر، أن هذا البلد لم يستثمر بما يكفي في مجال التكرير. وقد اندلعت مظاهرات عديدة ضد الحكومة على مدار شهور، وشاهدنا حتى بعض زعماء الدين ينتقدون صراحةً رئيس الدولة ومجموعة من الخبراء يشككون في سياسته الاقتصادية. وتزايد بشكل ملحوظ القمع ضد "المنشقين"، إلا أن عدد الخبراء الاستراتيجيين الأمريكيين الذين

يعتقدون في قرب انهيار الدولة الإسلامية؛ يعتبر قليلا حتى لو بدت تلك الدولة ضعيفة داخليًا، لدرجة أنه سوف يحين الوقت –ربما قريبًا– الذي سوف يُضطر النظام إلى التخفيف من شهيته السلطوية.

إن إعادة العلاقات مع إيران لن يحل كل مشكلات الشرق الأوسط، ولكن لن يكون أي استقرار في المنطقة ممكنًا دون مشاركتها. وتحتاج إيران نفسها إلى الاستقرار، حتى تكتشف طريق التنمية الاقتصادية التي دونها سوف تتلاشى بلا شك شرعية النظام. وعلى الصعيد السياسي البحت، تعد طهران بعيدة عن السيطرة على كل مصادر الفوضى، ولا تهتم –على سبيل المثال– مُطلقًا بعودة طالبان. وليس من قبيل الصدفة إذا ما واصل الخبراء الاستراتيجيون الإيرانيون اهتمامهم بـــ "النموذج الصيني". وهم لا ينكرون أنه، في إمبراطوية الوسط، لن يتمكن الحزب الشيوعي من الاستمرار في البقاء إلا بالاستجابة لرغبات الشعب والتكيُّف معها تدريجيًا. ويعلم النظام الإسلامي –كما هو الحال بالنسبة للحزب الشيوعي الصيني– أنه لن يستطيع حرمان الشعب إلى الأبد من الرؤية الناقدة تجاه السياسة الخارجية، وبمعنى آخر، لن يستطيع إبقاءه بعيدًا عن السياسية الداخلية. يهتم الغرب بمعاصرة تطور طبيعي للنظام بدلاً من عزله بهدف الإطاحة به دون معرفة من الذي قد يحل محله. بعدما لامستهم كارثة ١٩٦٢، إبان أزمة الصواريخ الكورية، تعلَّم الأمريكيون والسوفييت التفاوض لتجنُّب ما هو أسوأ. وتستطيع القوة العُظمى في العالم تمامًا المخاطرة بمد يدها إلى إيران! ويجب على الأوروبيين الاستعداد لهذا الفرض حتى، ما إذا جاء هذا اليوم، لا تتم الإطاحة بمصالحهم خاصةً المصالح الاقتصادية.

إذن، يجب إعادة العلاقات مع إيران، ولكن يجب أيضًا تسوية المشكلة الإسرائيلية – الفلسطينية. تقود تجربة فترتي الرئاسة اللاحقتين على الحرب الباردة– وهما رئاسة بيل كلينتون وجورج دابليو بوش– إلى التفكير في أنه من الضروري التطرق إلى تلك المهمة منذ بداية فترة الرئاسة الأولى حتى تكون الفرصة سانحة للوصول، وأن الحل يتطلب مشاركة كل القوى الإقليمية. وقد أكدتُ في أكثر من موضع على هذه النقاط في الفصول السابقة. وحتى نمضي إلى ما هو أبعد من ذلك ونُجفف تدريجيًا مستودع الإرهابيين الإسلاميين، يجب الاستمرار في مكافحة الحركات المثيلة للقاعدة بكل ما أوتينا من موارد ضرورية. وسوف يكون ضروريًا أيضًا حث الأنظمة السياسية العربية ليس على التحول الديمقراطي بالمعنى الساذج للمصطلح، كما في أيديولوجية "الشرق الأوسط الكبير"، ولكن على الأقل على منح مزيد من المساحة السياسية لقوى استمالها التطرف، بسبب عدم إتاحة فرصة التعبير أمامها. إن الإسلام السياسي لا يعني بالضرورة الإرهاب، وفي هذا المجال كما في مجالات أخرى، يجب الحذر من النبوءات ذاتية التحقق.

أوروبا.. تنوع وتباين

الوضع القائم:

لا تمتلك أوروبا حدودًا "طبيعية". وهي تعتبر القارة الأقل تحديدًا بالنسبة للقارات الأخرى. ولا يوجد مكان أفضل من هذه البُقعة المُبهمة من الكرة الأرضية[٢٧] (كما يقول الرياضيون)، يُمكِننا من توضيح الفرق بين

(٢٧) Voir Th. de Montbrial, Géographie politique, Paris, PUF « Que sais-je? », 2006

التنوع والتباين. وبالرجوع ضمنيًا إلى المفهوم الجيد لتيلار دي شاردان[٢٨] والذي ينص على أن "الوحدة في التنوع"، ركزت ديباجة مشروع الدستور الأوروبي على التناسق الثقافي القائم على قيم عصر التنوير، والمتأصلة هي الأخرى في التاريخ. ويمكن لهذه القيم أن تنحط بطرق شتى، وكذلك تقود مفاهيم الديمقراطية أو حقوق الإنسان إلى أشكال متعددة من الدستور. دون المبالغة في التبسيط، يمكننا القول إن معايير كوبنهاجن بشأن الانضمام إلى الاتحاد تعتبر ترجمة غير دقيقة وإنما فعَّالة لقاعدة من القيم شديدة الرسوخ.

إن التباين المطروح منذ استهلال تلك المقدمة يختلف عن التنوع. بالانتشار نحو الشرق بدءًا من القرن الثامن عشر، خسر تيار التنوير كثيرًا من قوته. وقد اهتمت كاترين الثانية "Catherine II" ملكة روسيا بـــ "الفلاسفة" الفرنسيين ومدحتهم، ولكنها تجنبت تمامًا طرح موضوع حكم الفرد المُطلق للمناقشة. والقول بأن النظام الدولي متباين يعني الاعتراف بأن الوحدات السياسية، خاصةً الأقطاب التي يتكون منها، لا تنضم بالإجماع إلى قيم التنوير، التي يتشارك فيها ككل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وهذا لا يمنع على أي وحدة سياسية قبول مظهر أو آخر من مظاهر قِيم التنوير.

ولم يمض وقتٌ طويل على حديث الأوروبيين عن الحضارة كأنها خاصتهم، وبعد كوراث القرن العشرين، أصبحت أوروبا مُدانة ببعض الخضوع. وقد حملت الولايات المتحدة شعلة التبشير من خلال اللجوء إلى مفردات أقل تصريحًا عن الإمبريالية من مفردات المستعمرين الأوروبيين

---

(٢٨) تيلار دي شاردان (١٨٨١-١٩٥٥): فيلسوف وكاهن يسوعي وجيولوجي فرنسي تخصص في علم حفريات ما قبل التاريخ وساهم في اكتشاف إنسان بكين. (المُترجِمة)

فيما مضى. وبما أن التباين واقع، يجب علينا ألا نندهش من النفور الذي تثيره الوثنية الغربية لدى الأمم التي- بفضل جهودها- رفعت رأسها، مثل: الصين، أو مثل "أكبر الدول الديمقراطية في العالم"، وهى الهند المُبهِرة. ونجد نبذًا أكثر خبثًا لدى الشعوب الواقعة دائمًا في شرك موروثات غير منضبطة، مثل أغلب الدول العربية الإسلامية التي ورد تناولها مُسبقًا.

ويعنينا -على وجه الخصوص- هنا ثلاث حقائق متداخلة، ألا وهى: الاثنا عشر شهرًا المنقضية تؤكد أن توسُّع الاتحاد الأوروبي يتجه نحو التوقُّف؛ وتوتر العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي وربما أيضًا بينها وبين الولايات المتحدة توترًا شديدًا؛ وهكذا الحال بالنسبة لروسيا، مع الفرق الأساسي، أنه على عكس تركيا، لا تطمح روسيا في دمج "مؤسسات أورو أطلسية". وتعتبر مشكلة كوسوفا اليوم تمثيلا صارخًا لكل تلك التناقضات.

حرصًا منهم على تجنُّب حدوث أزمة مع كل من بلغاريا ورومانيا، قررت الدول الخمس والعشرون الموافقة على انضمامهما إلى الاتحاد في الموعد المُقرر في الأول من يناير ٢٠٠٧، على الرغم من قصورهما في بعض المجالات ذات الصلة بالجريمة والفساد. ويعتبر التكيُّف أكثر بطئًا في هاتين الدولتين بسبب الجغرافيا والتاريخ. إن التحولات السياسية الداخلية الرومانية مع الفقر المُدقِع المزعوم للرئيس باسيسكو "Basescu"(٢٩)، توضح أننا لسنا دائمًا بمنأى عن المفاجآت. إن حالة الهياج لا تقتصر على جنوب شرق أوروبا، فقد أثارت بولونيا كثيرًا من الأقاويل عنها. وتُبرِز عملية التصفية

---

(٢٩) ترايان باسيسكو: رئيس رومانيا الحالي منذ ٢٠٠٤. وقد أُعيد انتخابه في ديسمبر ٢٠٠٩. (المُترجِمة).

التي قادها الأخوان كاتشينسكي "Kaczynski"، والتي توصف بالـ "تطهير"، مشكلات الشفافية في حياة الشعوب وحدودها. وقد أدت استقالة مجر ستانسلو ويجلوس، رئيس أساقفة وارسو، الذي عُينَ لتوه في بداية عام ٢٠٠٧، لأسباب ترجع إلى التعاون، وإلى صدمة تخطت حدود العالم الكاثوليكي. ومن الملاحظ أن شخصيات على هذا القدر من الاحترام مثل ليخ فاونسا "Lech Walesa"[٣٠] وبرونيسنوف جيرمك "Bronislaw Geremek"[٣١] قد ترفعا عن تجاوزات القادة الحاليين. وهناك تجاوزات لفظية كذلك، فعلى سبيل المثال لم يتردد رئيس الوزراء ياروسلاف كاتشينسكي، في أبريل، من مقارنة الجنرال ياروزليسكي "Jaruzelski"[٣٢] بأدولف أيخمان "Adolf Eichmann"[٣٣]. ولم يكف التوءم عن إظهار عدوانيته تجاه روسيا، ولكن أيضًا تجاه ألمانيا، وبطبيعة الحال في خلال القمة الأوروبية التي انعقدت في بروكسل، بشأن توازن الأصوات في القرارات التي تُتخذ بأغلبية مُعينة النسبة. وتظل بولونيا، في نهاية الأمر، على نمط التأمرك غير المشروط، مثلما شاهدنا في قضية أنظمة الدفاع المضادة للصواريخ والتي سنتعرض لها فيما بعد.

---

(٣٠) ليخ فاونسا: سياسي بولندي شغل منصب رئيس بولندا ١٩٩٠-١٩٩٥. وهو حائز على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٨٣. (المُترجِمة)

(٣١) برونيسنوف جيرمك: سياسي بولندي ومؤرخ للعصور الوسطى. (المُترجِمة)

(٣٢) ياروزليسكي: رجل سياسة وعسكرية بولندي، وهو أحد القادة الرئيسيين لجمهورية بولندا الشعبية. (المُترجِمة)

(٣٣) أدولف أيخمان: وهو نازي من قوات الأمن الخاصة. ويُطلق عليه مهندس المحرقة الذي كان مسئولا عن الترحيل الشامل لليهود لمعازل ومعسكر الاعتقال في شرق أوروبا المُحتلة. (المُترجِمة)

ويظهر جليًا أن الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى وقفة. مبدئيًا، يجب أن تقوم الدول السبع والعشرون من هنا حتى عام ٢٠٠٩ بالتصديق على "المعاهدة المُعدَّلة" التي اعتمدتها قمة بروكسل، وذلك من خلال السُبل البرلمانية في الدول التي قد يكون اللجوء فيها إلى الاقتراع مخاطرة كبيرة. ومن المنتظر أن تسمح تلك المعاهدة التي جاءت بأهم ما ورد من أحكام مؤسِسة للمشروع الدستوري السابق، بتحسين عمل الاتحاد. فيما يتعلق بتوسيع الاتحاد الأوروبي، يتمثل الاتجاه السائد في التباطؤ إن لم يكن في التجميد، وذلك بعد كرواتيا. في عام ٢٠٠٤، كان قرار فتح المفاوضات مع تركيا هو الأسلم من نوعه- حتى لو ساورنا الشك في النتيجة- في حالة ما كانت أنقرة قد أوفت بالشروط التي فُرِضَت عليها. ومنذ ذلك الوقت، تضاعفت العقبات. وبوجه خاص، حسمت فرنسا الأمور، مؤكدةً بشكل علني وصريح أن انضمام تركيا لن يساهم في تحقيق تنوع الاتحاد، ولكن قد يحطم تجانسه. حتى قبيل انتخاب نيكولا ساركوزي الذي يقلل عداؤه ضد الترشح التركي بشدة من فرص نجاح المفاوضات في المستقبل القريب، فقد أثار تصويت البرلمان الفرنسي على قانون يُجرِّم الإبادة الجماعية الأرمنية غضب أنقرة. وتظهر المشكلات كذلك مع الاتحاد بشأن قبرص والمسائل الاقتصادية. ويشعر الأتراك بأنهم "مُهملون" من قِبَل أوروبا بل وبشكل أو بآخر أيضًا من قِبَل الولايات المتحدة. في مثل هذا السياق من التوتر، فإن الأزمة التي أُثيرَت بشأن انتخاب رئيس الجمهورية أزمة جادة، حيث يعارض مؤيدو العلمانية وإرث كمال أتاتورك تعيين كل من رجب طيب أردوغان "Recep Tayyip"

"Erdogan"[٣٤] أو عبد الله جول "Abdullah Gül"[٣٥]. وعلى الرغم من كل شيء، تشير كل الدلائل حتى الآن إلى أن الديمقراطية التركية قد وصلت إلى درجة نضج حقيقية. إن أهمية قضية تركيا ليست فقط أهمية اقتصادية، ولكنها بشكل أساسي أهمية جغرافية سياسية. ويتعين على الاتحاد الأوروبي – بوجه خاص– تجنُّب كل تصرف يوحي بأنه يهمل تركيا، مهما كانت العقبات التي تقف أمام مفاوضات الانضمام.

أوكرانيا وروسيا:

وقبل الانتقال إلى روسيا، فلنلاحظ أن حماس بعض الأوروبيين لإدخال أوكرانيا في الاتحاد غداة "الثورة البرتقالية" قد فتُر بفضل، إذا جاز لنا القول، الأوكرانيين أنفسهم. في بداية الفترة التي استعرضناها، اضطر الرئيس فيكتور يوشتشينكو "Viktor Iouchtchenko" "الموالي للغرب" – إلى الخضوع وتعيين خصمه فيكتور يانكوفيتش Viktor Ianoukovitch "الموالي للروس" في منصب رئيس الوزراء، ووصل بنا الطريق إلى صراع للقوى بين الرجلين والذي سينتهي مؤقتًا بالانتخابات التشريعية المُبكرة والمتوقع إجراؤها في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٧. في تعلُّم الديمقراطية، يبدو أن الاعتدال يغلُب؛ وهذا هو ما دعاني إلى وضع الصفتين "موالٍ للغرب" و"موالٍ

---

(٣٤) رجب طيب أردوغان: رئيس وزراء تركيا منذ ١٤ مارس ٢٠٠٣، ورئيس حزب العدالة للتنمية، ويعتبر أحد أهم المسئولين في العالم الإسلامي. (المُترجِمة)

(٣٥) عبد الله جول: رئيس جمهورية تركيا منذ ١٤ أغسطس ٢٠٠٧ حتى الآن (المترجمة).

للروس" بين علامتي تنصيص. إن الصراع على السلطة لا تصاحبه، في الوقت الحاضر، رهانات جغرافية سياسية مهمة. إن الانضمام إلى حلف شمال الأطلنطي أو الترشح للاتحاد الأوروبي ليس مطروحًا على جدول الأعمال. وتتحمل أوكرانيا حقيقةً سمة التباين الخاصة بها مقارنة بالغربيين؛ وتسعى بحكمة إلى تأكيد نفسها كوحدة سياسية مستديمة تربطها علاقات جيدة مع كل من أوروبا وروسيا. وهي تسعى جاهدةً إلى تأمين تنميتها الاقتصادية بأسلوب روسيا نفسه، مع تحقيق معدل نمو مُشجِّع يبلغ ٧ %.. وتعتبر هذه أخبار جيدة بالنسبة لاستقرار القارة عامةً.

أما القضية الروسية فهي أكثر صعوبة. وقد حُسِمَ الحوار المُتكرر بين "الأوروبيين" و"السلافيين"، على الأقل بالنسبة لهذه الحقبة من التاريخ. وتَعتبر روسيا أن مرحلة الحرب الباردة قد انتهت فعليًا، ولكنها لا ترى نفسها جزءًا من "الغرب". من جانبهم، يجد الغربيون عناءً في قبول تباين خصمهم القديم. ويواجه النظام نقدًا مُنتظمًا. وقد اتسمت الشهور الأخيرة حقيقةً بالعديد من الاغتيالات، خاصةً اغتيال أندرييه كوزلوف "Andrei Kozlov"، نائب رئيس البنك المركزي الشاب، والذي وقع بعد مَقتَل الصحفية آنا بوليتكوفيسكايا "Anna Politkovskaïa" بقليل، ثم واقعة تسمُّم ألكساندر لتفينينكو "Alexandre Litvinenko" في لندن بمادة البلونيوم ٢١٠. ولأسباب يصعُب فهمها نظرًا لصلابته، يقوم النظام بصورة منتظمة بقمع مظاهرات المعارضين، مثل: لاعب الشطرنج الشهير جاري كاسباروف "Garry Kasparoy". وقد تم تعزيز السيطرة على وسائل الإعلام. في الشيشان، يُعتبر تنصيب رمضان قديروف "Ramzan Kadyrov" رئيسًا للبلاد، وهو حاليًا

حليف لفلاديمير بوتين، ضماناً لاستقرار وقتي، يتم تأويله في الخارج كتلاعب استعماري. وهناك صراعات أخرى تخص بولونيا (مثل الحظر ضد وارداتها من اللحم البقري البولندي) وتخص دول البلطيق (قضية نقل نصب تذكاري سوفيتي إلى تالين، وقطع إمدادات البترول إلى لتوانيا.. إلخ).

ويصعب الحكم خارجيًا على مسألة معرفة ما إذا كان الكرملين قادرًا على ممارسة سلطته بطريقة أكثر تطابقًا مع المفهوم الغربي للديمقراطية، ولن يمكن توضيحها جديًا إلا من خلال معرفة دقيقة بعلم الاجتماع السياسي الروسي. عمليًا، هناك نقطة على الرغم من ذلك تبدو قوية.. إن نظام الصفوة في روسيا الجديدة يعد حاليًا نظامًا قويًا بما يكفي ليجعلنا نتوقع استمرارًا طويلا، بعد انتخابات مجلس الدوما في ديسمبر ٢٠٠٧ خاصةً بعد الانتخابات الرئاسية في ربيع ٢٠٠٨، مع أو أكثر احتمالا بدون فلاديمير بوتين في السلطة. من وجهة النظر تلك، إن معرفة من هو الرئيس القادم للكرملين؛ لا يُعد في الحقيقة شيئًا مصيريًا، والأهم أن السياستين الداخلية والخارجية سوف تتواصلان.

في مواجهة التحفظات والانتقادات المستمرة القادمة من الخارج، فقد واتى فلاديمير بوتين الحظ لاستنكار غطرسة الغربيين ومواقفهم الإمبريالية الحديثة، جاذبًا بذلك تعاطف الأطراف الأخرى "المتباينة" من العالم. وعندما يتعلق الأمر بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية، يتصرف بوتين كأي رئيس دولة. ولا يوجد مجال للتعجُب من عدائه المُوجَّه إلى خُطة أمريكا بشأن نشر نُظم دفاع مضادة للصواريخ في بولونيا وفي جمهورية التشيك، وتؤثر هذه الخطة الموجهة لمقاومة أي تهديد مُحتمل من كوريا الشمالية أو إيران تأثيرًا

مباشرًا في مصالح روسيا. باستثناء الدولتين المعنيتين، لم يتم على أى حال استشارة الأوروبيين من قبل؛ وقد عبرت الأغلبية عن تحفظاتها على هذا الملف غير المُقنع، وهذا لم يمنع مؤخرًا حلف شمال الأطلنطي من الموافقة في ١٥ يونيو. وقد ردت موسكو باقتراحات تعاون في أذربيجان- التي أفقدت في البداية واشنطن توازنها- بالتهديد بإعادة النظر في معاهدة القوات النووية الوسيطة وبإيقاف، في ١٤ يوليو، مشاركتها في معاهدة القوات التقليدية في أوروبا التي تم إبرامها في نهاية الحرب الباردة. وقد تلى ذلك، بخلاف المنافسات الاقتصادية خاصةً على مستوى الطاقة، انتعاشٌ واضح في علاقات روسيا مع أوروبا (لم تصل قمة سمارا على نهر فولجا، في ١٩ و٢٠ مايو، إلى أى تسوية) وكذلك مع الولايات المتحدة؛ وذلك على الرغم من الحفاوة غير المتوقعة التي اُستُقبِل بها فلاديمير بوتين في مقر إقامة أسرة بوش في كينبانكبورت يومي الأول والثاني من يوليو. فيما يتعلق بأوروبا، فقد تدهورت العلاقات بين لندن وموسكو تدهورًا شديدًا. فلم يقبل الرئيس الروسي أن يقوم بوريس بيريزوفيسكي "Boris Berezovski" بتهديده علنًا من العاصمة البريطانية. وقد جاءت أنجلينا مركل إلى العمل وهى عازمةٌ على اتخاذ موقف أكثر صرامة من سلَفها تجاه روسيا.. مؤخرًا، أظهر نيكولا ساركوزي النية نفسها. في الحقيقة، إذا قبلنا بأنه لا أحد يتمنى العودة إلى الحرب الباردة، وأن النظام الدولي يمكن أن يكون مفتوحًا ومتباينًا في آنٍ واحد، فسوف نخلُص إلى أن المجال محدودٌ لتحقيق تجديدات جذرية في مجال العلاقات بين الغرب وروسيا، حيث تُتاح الفرص جميعها أمام الواقعية كي تغلُب.

الوضع في كوسوفا

لقد شهدت الشهور الأخيرة في أوروبا تصاعد الضغوط بهدف تسوية الوضع في كوسوفا. انضم ذلك الأقليم ذى الأغلبية الألبانية إلى صربيا في ١٩١٢. وقد أُعيد النظر عام ١٩٨٩ في الحكم الذاتي الذي كان يتمتع به هذا الإقليم في عصر تيتو "Tito"(٣٦) من قِبَل سلوبودان ميلوسيفتش Slobodan "Milosevic"(٣٧) الذي انطلق في سياسة القمع التي أدت في النهاية إلى تدخُل حلف شمال الأطلنطي عام ١٩٩٩ بإشراف الولايات المتحدة. ووعدت الولايات المتحدة الألبان بالاستقلال. في غضون ذلك، تم وضع الإقليم تحت حماية الأمم المتحدة. بعد شهور من المفاوضات المُكثفة مع الأطراف المعنية، اقتنع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة- وهو رئيس سابق لجمهورية فنلندا، ودبلوماسي مُخضرم- بعدم إمكانية حدوث أي اتفاق بين الصرب والألبان. منذ ذلك الحين، أعد خطة استقلال "تحت الإشراف" تعتمد على نظام مُعقد يُفترض أن يضمن حق الأقليات الصربية التي لا تزال باقية في الأراضي. وقد منح بان كي مون (خليفة كوفي عنان الذي تولى مهام منصبه في الأول من يناير ٢٠٠٧) موافقته على خطة أهتيساري. من الآن فصاعدًا، لا يتبقى مبدئيًا سوى اتخاذ قرار في مجلس الأمن.

لكن الأمور ليست بهذه البساطة. شعورًا منهم بالإهانة بسبب أحداث نهاية القرن العشرين، يَعتبر الصرب كوسوفا ملكية خاصة، إلا أنهم يعترفون

---

(٣٦) تيتو (١٨٩٢ – ١٩٨٠): رجل سياسة وعسكرى يوغوسلافى (المترجمة).

(٣٧) سلوبودان ميلوسيفتش: كان رئيسًا لصربيا ويوغوسلافيا من ١٩٨٩ حتى ١٩٩٧، وقد مثل منذ عام ٢٠٠١ أمام المحكمة الدولية لجرائم الحرب فى لاهاى (المترجمة).

بأن سلطتهم لن تكون - على أفضل التقديرات- سوى سلطة اسمية على الجزء الأكبر من ذلك الإقليم. وقد صدّقوا على تعديل دستوري يؤكد تلك السلامة الإقليمية، والحكومة الجديدة- مثلها مثل سابقتها- التي يرأسها فوجيسلاف كوستنيكا (حيث كسب الوطنيون الانتخابات في يناير ٢٠٠٧) ليست مستعدة للتساهل في هذه النقطة. وتوجد أغلبية الصرب الذين ما زالوا يعيشون في كوسوفا حول ميتروفيخا، المتاخمة لقلب صربيا. ويكفي الذهاب إلى هذا المكان كي نستشف أن اعتراف هذه المنطقة الفرعية بحكومة برشتينا ليس مُحتملا. بطبيعة الأحوال، يعبر الشعب الألباني الذي ينتمي قادته إلى المقاومة، عن نفاد صبره إلى درجة جعلت الأمريكيين لا يتوقفون عن تشجيعه ودفعت الأوروبيين إلى اختيار تفادي الصعاب- التي كان البعض واعيًا بها- من خلال تبني خطة أهتيساري. تمثل خطأ الغربيين في الاستخفاف بإرادة الروس. مهما يقول مارتي أهتيساري، تعارض موسكو كل صيغة لا تحصل على موافقة الصرب والألبان في الوقت ذاته، مع التأكيد على أنهم ليسوا "صربًا أكثر من الصرب أنفسهم". ويُخطئ من يعتقد في قدرته على إخضاع الروس بسهولة أو على عقد اتفاق بسعر زهيد معهم.

ويتمثل تعقيد المسألة في أوجه عدة. ويظل الغرب متمسكًا بأيديولوجية حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي يحمل -على الرغم من ذلك - خطرًا فمن جانب لأن إعادة تنظيم الأراضي عندما تتم خارج إطار من الموافقة الجماعية؛ يمكن أن تولّد حروبًا- كما رأينا مع تقسيم يوغوسلافيا؛ ومن جانب آخر، لأن في تداخل الشعوب ذات الطبيعة شبه العشوائية في بعض المناطق- خاصةً في أوروبا- مخاطرة بالوصول إلى موزاييك من الدول

غير القابلة للاستمرار. تلك الإشكالية الأخيرة ليست بجديدة؛ حيث تمت مناقشتها باستفاضة في القرن التاسع عشر. في الوضع الحالي، تعتبر قابلية الحياة لكوسوفا المُستقلة قضية حقيقية قد تجد لها على الرغم من ذلك حلا في إطار الاتحاد الأوروبي الذي يجب إذن أن يستعد للتوسُّع ليشمل البلقان.

يتمتع مثل هذا المنحى بميزة التخفيف من مأساوية الاستقلال، وما يخص الاتحاد هو موافقة الدول الأعضاء على مشاركتهم السيادة. وقد منح حلف شمال الأطلنطي صربيا منذ هذه اللحظة شراكة. فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، فعلى الرغم من بذله جهودًا عدة تجاه بلجراد في غضون الشهور الأخيرة من أجل تخطي الصعاب، مثل التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ومازلنا ننتظر القبض على كل من رادوفان كاراديتش "Radovan Karadzic"[٣٨] وراتكو ملاديتش "Ratko Mladic"[٣٩])؛ ويتضح أن الاتحاد غير مستعد، لأسباب تعيدنا إلى التحليلات السابقة، للإسراع في عملية انضمام من المزمع أن تتسع لتشمل كل أجزاء يوغوسلافيا السابقة التي لم تدخل في مفاوضات الانضمام أو تبدأها.. إذن، يجب إيجاد حلول بديلة.

في السياق الحالي، لا تقتنع روسيا بحجة الأمم المتحدة المتعلقة بخصوصية وضع كوسوفا. وبعد كوسوفا، لماذا لا تكون الشيشان أو داغستان؟ إلا أن موسكو تستطيع أيضًا "اللعب" بترانسنيستريا في مولدافيا

(٣٨) رادوفان كاراديتش: سياسى صربى وشاعر وطبيب نفسى؛ فارًا من العدالة بعد تنحيه من مناصبه الحكومية لمدة ١٣ عامًا حتى تم اعتقاله فى ٢٠٠٨ (المترجمة).

(٣٩) راتكو ملاديتش كان ضابطًا بالجيش الصربى، ومن ضمن الاتهامات الموجهة إليه: الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية فى البوسنة والهرسك، وقد تم اعتقاله فى مايو ٢٠١١ (المترجمة).

وأبخازيا أو أوسيتيا الجنوبية في جورجيا. ورسالتها الموجهة باختصار هي: لا تفتحوا على أنفسكم نارَ جهنم. كما أن روسيا تبدو أقل تعجلا في اتخاذ قرار على أساس خطة أهتيساري، لاسيما أن الجو العام لعلاقاتها مع الغرب جو سيئ. ويُضاف إلى ذلك أن الصين، وهي أقل اختصاصًا مباشرًا بهذه القضية من روسيا، وحتى إذا كانت تعمل على تنمية علاقات سريعة مع صربيا، فهي تؤيد أيضًا وجهة نظر موسكو.. وهي تفكر بطبيعة الحال، قبل كل شيء، في تايوان.

في ظل هذه الظروف، يمكننا تخيُّل أن سلطات برشتينا قررت التحرك وأعلنت من طرف واحد استقلال الإقليم. وقد يجبرها ضيق هامش المناورة المتاحة لها على عدم فعل ذلك إلا بتلقي الضوء الأخضر من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللذين قد يعترفان إذن بدولة كوسوفا. ولكن، لن تحذو حذوهما روسيا أو الصين وكذلك بعض الدول الأخرى. وقد يُحتمل أننا نتوجه نحو التقسيم- وهو الحل الذي استبعده تمامًا تقرير أهتيساري- كما أن التوازن الهش في البوسنة والهرسك قد ينتهي هو الآخر (طلب ضم جمهورية صرب البوسنة إلى صربيا)، دون الحديث عن مقدونيا. ويُفسر كل ذلك الاعتدال النسبي الذي تتصرف به واشنطن في النهاية تجاه موقف لم تتمكن من توقعه.

وتقتضي الحكمة أن نظل لفترة من الوقت عند الوضع الراهن، مع البحث بنشاط عن صيغ تسمح لإقليم ألبانيا بإقامة علاقات مع الخارج وبضمان تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بمساعدة الاتحاد الأوروبي، ومع

العمل بالتوازي على التصالح مع صربيا، وهو ما تتطلع إليه تلك الأخيرة. وبترك الأمر للوقت، قد تتهيأ لنا فرصة أكبر في السماح للمعجزة الأوروبية أن تتحقق من جديد. ورغبةً منهم في استعجال الأمور دون دراسة مُسبقة لنتائجها، فقد أخطأ الأمريكيون مرة أخرى بسبب التهور والأوروبيون بسبب الضعف. ولا شك أن الاثنين ببساطة لم يوليا اهتمامًا كافيًا إلى القضية. منذ القرن التاسع عشر، كانت البلقان تشكل منطقة حساسة في أوروبا. وقد أخفت الدولتان اليوغوسلافيتان اللتان تعاقبتا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى المشكلات، خاصةً في أثناء الحرب الباردة وذلك بفضل الموهبة السياسية للجنرال تيتو. إن صعود قضية كوسوفا في ٢٠٠٧ على سطح الأحداث يعتبر تذكرة بهشاشة التوازن في جنوب شرق أوروبا، وبضرورة الاهتمام جديًا بهذه المنطقة.

خـــاتمـــة:

بمرور السنين، يتغير النظام الدولي بلمسات صغيرة. إن جوهر الحقيقة بالنسبة لملاحظ يسعى جاهدًا إلى الموضوعية ويرفض تبني "مشاعر قَبَلية"، كما قال أينشتاين، يتمثل في عدم التوقف عن التشخيص وإعادة التشخيص العام القوي بما يكفي؛ ليسمح بتوقعات ذات موثوقية ومن ثم مفيدة للوحدات الفاعلة، ولكن أيضًا ليقترح استراتيجيات تعاونية كلما أمكن. ويجب أن تُؤسَّس تلك الاستراتيجيات على رؤية ما للخير المشترك للإنسانية. وفيما يتعلق بالفصل الحالي، فإن قصوره الرئيسي من وجهة نظري يتمثل في

غياب إفريقيا، بكل ما تتضمنه من محن ولكن أيضًا آمال التي في طريقها إلى الخروج من الضواحي.

وعندما خلُصنا إلى أن العالم أصبح متعدد الأقطاب ولكن متباينًا، نكون بذلك قد توصلنا إلى إثباتٍ الذي - لو فُرض صحته- يفرض التزامات عميقة. الالتزام الأكثر أهمية يتمثل في أنه من الممكن التوفيق بين البحث عن الحد الأدنى من الأمن التعاوني والواقع الحتمي للتنافس الدولي، على الصعيد السياسي وليس فقط الاقتصادي، ذلك التنافس الذي لم تلغيه العولمة مُطلقًا، وربما أكدته على العكس. وفي الواقع، يُطرح حاليًا السؤال عن حدود العولمة بشكل صريح. أما فيما يتعلق بالحُلم القديم بسلام الحق أو بـــ "تعدد الأطراف"، فلن يرى النور قريبًا على مستوى العالم. على الرغم من كل شيء، يجدر بالأوروبيين على الأقل تركه، لا سيما أن عملية الاندماج التي يتبعونها عمليًا تهدف إلى تحقيقه على مستوى منطقتهم الصغيرة في الكرة الأرضية. أما المثالية الحقيقية التي تُعتبر أولى بالتحقُق، تتمثل في الاعتقاد بأن الاتحاد الأوروبي، بالتأكيد وفقًا لأنماط غير مُتخيَّلة اليوم، ولن تتحقق إلا بسبب الثورات التكنولوجية القادمة، سوف يتسع ليشمل الكرة الأرضية بأكملها. وما أروعه من ثأر لأوروبا العجوز التي كان يجب عليها الانتحار في القرن العشرين.

الفصل الحادي والعشرون

يوليو ٢٠٠٨

النظام العالمي الجديد.. آسيا والقارة الأوروبية - من المجموعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبى والعودة إلى الإسلام السياسى - شبح الكساد التضخمى وغياب قائد الطائرة عنها

النظام العالمي الجديد:

"من وجهة نظر العلاقات الدولية في مجملها [..]، بدأ القرن العشرون مع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) وانتهى مع انهيار النظام الشيوعي (١٩٨٩-١٩٩١)، ومن ثم فهو قرن قصير زمنيًا ولكنه الأكثر تركيزًا من حيث الانقلابات العالمية في تاريخ الإنسانية". لا أجد لزامًا على أن أغير شيئًا في هذه السطور المكتوبة في بداية عمل نشر عام ١٩٩٦[١]، ويعد انهيار الاتحاد السوفيتي – الذي يرجع سببه الأساسي شأنه شأن العولمة في ثورة تكنولوجيا المعلومات – تحولاً تاريخيًا ذا مدى استثنائي، وقلبت العشرون عامًا التالية موازين العالم تحت التأثير المتراكم لسلسلة من التعديلات حرصنا في الفصول السابقة على تكرارها وتحليلها، واتسمت هذه

(١) Th. De Montbrial, Memoire du temps present, Paris, Flammarion, Chapitre I.

الأعوام العشرون بأحداث مثيرة وثقيلة في نتائجها، ولكن إذا جاز لنا استخدام استعارة جيولوجية نقول إن أيًا منها لم يصل حتى من بعيد إلى "مقدار" الحربين العالميتين، ومع ذلك فإن تراكم لمسات صغيرة يؤدي - على المدى الطويل- إلى تحولات جذرية، وهنا أيضًا أحيل القارئ إلى أحد أعمالي وهو "ثأر التاريخ" المنشور في نهاية ١٩٨٤[٢]، والذي يقدم مفهوم "التحول البطيء"، وتحدثت فيه عن اختبار كلمتي عنه شخصية بارزة إسرائيلية لتفسير السبب الذي يبرر وفقًا لرأيه المفاجأة التي شعرت بها أجهزة مخابرات بلاده عند اندلاع حرب ١٩٧٣ (حرب العبور): "خذ جمهورًا ليس لديه أي معلومات وقدّم له سلسلة من عشرين شفافة عرض، تظهر الأولى كلبًا، وبعد ذلك تقدم كل شفافة تالية تعديلاً على السابقة (رجل - ذيل .. إلخ) حتى تقدم الشفافة العشرون قطة، وأسأل كل مرة الجمهور عما يرى، بصورة إحصائية سيكتشف في الشفافة السادسة عشرة أنها قطة".

ويشكل كل فصل من الفصول السابقة في هذا المجلد نوعًا من الشفافة، فهو بالفعل محاولة لتحليل وصفي لحالة العالم، ومن عام إلى آخر تكون هناك نقطة انفصام حاسمة باستثناء ربما الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ولكن تحول الكلب إلى قط.

وقد وقفت هذه المرة من زاوية نظرية وفكرت طويلاً في مفهوم "نظام عالمي" ومسألة معرفة ما إذا كان خلال الانتقال من نظام إلى آخر لم يتحدد بعد في أعقاب صدمة. هل يتعين علينا أن نفكر في نظام أو بالأحرى في

---

(٢) La Revanche de l'histoire, Paris, Julliard, p. 64-65.

فوضى[٣]، وكانت لهذا السؤال أهمية عملية حقيقية غداة السنوات الفاصلة ١٩٨٩-١٩٩١، إذا ما كنا نريد أن نجد نقاط استدلال مناسبة في الرمال المتحركة للسياسة الدولية، وعلى أي حال أعتقد أنه من الممكن – ونحن في منتصف ٢٠٠٨ – التأكيد أن نظامًا عالميًا جديدًا في طريقه للتدعيم، وبصورة أساسية كان النظام الذي اختفى بانهيار الاتحاد السوفيتي موصوفًا بطريقة دقيقة بالعبارة "نظام ثنائي القطب"، وبالنسبة للنظام الجديد يمكننا الحديث في تقريب أولي عن "نظام متعدد الأقطاب متباين العناصر"، ولا أستطيع في هذا الصدد إلا التأكيد على تحليلاتي التي قدمتها العام الماضي.

وفي الوقت ذاته؛ أصبحت العولمة ظاهرة لا يمكن الرجوع فيها بوصفها نتيجة سياسية واقتصادية واجتماعية لتطورات تكنولوجية لا يمكن محوها، ويتمثل الخطأ في استنتاج أن العالم قد أصبح "مسطحًا" وفقًا لتعبير المعلق الأمريكي الشهير توماس فريدمان[٤]، والمثال الأكثر ذكرًا عن العولمة هو التغير المناخي الذي تسببه الأنشطة الإنسانية، ولا يتعين تقليل أهمية هذه الظاهرة على الرغم من تقدم المعارف العلمية مثل تلك التي سمحت بالتأكيد أن المناخ قد تأرجح منذ ١٤٧٠٠ سنة مع ارتفاع درجات الحرارة لأكثر من ١٠° في أقل من ثلاثة أعوام، وبعد هذا الارتفاع للحرارة انخفضت درجات حرارة الكوكب من جديد، ثم ارتفعت الدرجات مرة أخرى بمعدل الارتفاع

---

(٣) Th. De. Montbrial, l'Action et le système du monde, Paris, PUF, 3e édition "Quadrige", 2008.

(٤) Th. L. Friedman, The World in Flat: A Brief History of the Twenty – first Century, New York, Farrar, Strauss and Giroux, 2005.

السابق ذاته في ستة عقود منذ ١١٧٠٠ سنة في نهاية آخر حقبة جليدية[٥]، وكل هذا بالطبع في غياب مسئولية البشر، ويمكن لنا تصور آثار مثل هذه الكارثة – أيًا كان سببها – إذا ما وقعت في عصرنا هذا على السياسة الدولية، وتعطي أمثلة المناخ أو الصحة (انتشار الأمراض) في يومنا هذا مضمونًا واضحًا لمفهوم "الملكية العامة العالمية"، ومنذ اللحظة التي يجب أن نتحدث فيها بصورة ملموسة عن الملكية العامة العالمية تثور الأسئلة غير المسبوقة حول الحوكمة على مستوى الكوكب.

وأخيرًا؛ نقول إن النظام العالمي الجديد هو نظام "متعدد الأقطاب ومتباين وشامل"، وانتهى الانتقال الفوضوي لما بعد النظام السوفيتي، ومن هنا يتسنى لنا القول بأنه من الناحية السياسية فإن القرن الحادي والعشرين يبدأ الآن، ومن ثم لا يزال المستقبل مفتوحًا كما كان الأمر في ١٩١٨ وذلك لأن التاريخ لا يخضع لقوانين حتمية ولا يبالي بالحسابات الدقيقة للمتنبئين، وكنت أتحدث في الماضي عن "ثأر التاريخ"، وبدوره كتب الأمريكي روبرت كاجان "Robert Kagan" عن "دعوة التاريخ"[٦]، وقد اشتهر الكاتب بنقده الساذج إلى حد ما لضعف أوروبا (التي قارنها بفينوس) وتمجيده لقوة الولايات المتحدة (التي قارنها بالمريخ)، وبالفعل فإن التغيير الحقيقي للتاريخ – إذا ما تسنى لنا القول – يتمثل في زيادة سرعته.

---

(٥) وفقًا لدراسة نشرت في مجلة علم "Science".

(٦) R. Kagan, The Return of History and the End of Dreams, Londres, Atlantic Books, 2008.

الصين والعالم:

في عام ١٩٨٩ وهو العام الذي يتسم رمزيًا بسقوط سور برلين كان للصين بالفعل عقد من تجربة الإصلاحات تحت قيادة دنج زياوبنج "Deng Xiaoning"، وفي هذا العام كاد الحزب الشيوعي الصيني أن يفقد السيطرة على الموقف السياسي، وبعد جيل اتسم بالماوية وفيض الثورة الثقافية يمكن لنا تصور إبطال ضغط "سنوات الجنون" وهي سنوات عقد الثمانينيات، وكان يمكن لمظاهرات ميدان تيانانمن "Tiananmen" في يونيو ١٩٨٩ أن تتحول إلى حرب أهلية، ولا يوجد في يومنا هذا إلا ندرة من الصينيين الذين يلقون باللوم على دنج زياوبنج لإصداره الأوامر بقمع المتظاهرين، والسيطرة على الموقف بمقابل شديد الارتفاع لاسيما أن السلطات لم تكن لديها خبرة في مجال الحفاظ على النظام العام – مقارنة بخبرة الديمقراطيات الكبيرة الغربية – وفي هذه الحقبة حكم الغربيون بصفة طبيعية على الموقف عبر رؤيتهم الأيديولوجية، ولاقتناعهم بصورة ساذجة بأن الصينيين لا يأملون سوى في التطبع بالطابع الغربي؛ لأن بعض الشباب كانوا يلوحون برسومات لتمثال الحرية (وكرروا الخطأ ذاته في سياق آخر عام ٢٠٠٣) طبقوا سياسة عقوبات لا يزال بعض آثارها ظاهرا حتى اليوم.

ومر عشرون عامًا تقريبًا بعد "مجازر تيانانمن"، واعتبارًا من ١٩٧٨[٧] زاد إجمالي الناتج الداخلي للصين فيما يتعلق بالقدرة الشرائية لأكثر

---

(٧) يوافق عام ١٩٧٨ بداية الإصلاحات التي بدأها دنج ذياوبنج "Deng Xiaoping".

من ١١ مثلاً، وتعاقبت أربعة أجيال من القيادات، وتواجه البلاد صعوبات جمة وتتعرض لكوارث طبيعية كما شاهدنا في ٢٠٠٨ مع زلزال سيشوان – وهو أكثر الزلازل خطورة منذ زلزال تانجشان "Tangshan" الذي وقع عام ١٩٧٦ وهو عام وفاة ماو، بيد أن الصين أصبحت ثالث قوة اقتصادية في العالم (بعد الولايات المتحدة واليابان) وتنتشر ثمرات التنمية – بطريقة تدريجية بالتأكيد – في أنحاء البلاد كافة، وبعيدًا عن اعتبار الغرب نموذجًا يُظهر الشعب فخرًا عظيمًا للعمل الضخم المحرز، ويستشعر مشاعر يمكن وصفها بالتأكيد بأنها قومية، وتجسدت هذه المشاعر عام ٢٠٠٨ في الألعاب الأوليمبية، وتعد ردود الفعل الشعبية إزاء أحداث خط سير الشعلة الأوليمبية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ دليلاً على هذه المشاعر، وبالنسبة للمتظاهرين – لا سيما في فرنسا – تمثل الرهان في الدفاع عن حقوق الإنسان بصورة أساسية في التبت، أما الصينيون فقد استشعروا بصورة جماعية هذا الحدث بوصفه تحديًا، وبينما تكتب هذه السطور أعلن نيكولا ساركوزي لتوه بمناسبة اجتماع مجموعة الثمانية اشتراكه في حفل افتتاح الألعاب الأوليمبية في ٨ مارس، بيد أن سفير هو جينتاو "Hu Jintao" أعلن في باريس في اللحظة ذاتها عن تهديدات صريحة في حالة لقاء رئيس الدولة بالدلاي لاما Dalai Lama، ومن ثم فإن القوة الاقتصادية للصين تمنحها بالفعل في يومنا هذا هامشًا حقيقيًا للمناورة.

وبناء على ما تقدم؛ فإننا نتناول هنا مجالاً معقدًا، والأمر لا يتعلق فقط بالنسبة لبكين بموضوع قابلية التأثر لأن قادة إمبراطورية الوسط يعرفون تمامًا أن شرعية الحزب الشيوعي لا تزال ترتكز إلى شعور مشترك لدى

الشعب بأن "حكومته جيدة" ومنبثقة منه، وكان هذا هو سبب الانفتاح النسبي للمؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي عقد في خريف ٢٠٠٧ (١٥-٢١ أكتوبر)، ويعرف القادة أكثر من أي شخص آخر مدى صعوبة استيعاب انفجار شعب من مستخدمي الإنترنت بـــ ٨٠٠ ألف هاتف محمول، ويتخوفون من الآثار المثيرة لعدم الاستقرار التي يمكن أن تؤدي إليها سياسة شديدة الليبرالية في التبت، ويدركون تمامًا أن الأمور تسير بشكل جيد ومتماسك، وأن أي فجوة في مجال ما يمكن أن تنتشر بسرعة كبيرة في المجالات الأخرى كافة، والخط الفاصل بين قومية الشعب والضغط الذي يستشعر به القادة ضعيف، ومن وجهة النظر تلك فإن للهند ميزة أكيدة على الصين، ومما لا شك فيه فإن نسب نموها أقل قليلاً ووضعها أقل في طابعه الدولي؛ بيد أن مؤسساتها الديمقراطية تيسر امتصاص الصدمات، ومن ناحية الغرب يتمثل الخطأ في التظاهر بجهل – أو الأسوأ بالجهل الفعلي – بأن للمؤسسات تاريخًا تضرب جذوره في المجتمعات الملموسة وعدم فهم أن التبشير الديمقراطي يمكن أن تكون له في بعض الحالات نتائج مضادة للإنتاج، ألا يحدث ذلك سوى في الهند فقط!

وفي ٢٠٠٨ عرفت إمبراطورية الوسط حافزًا كبيرًا للرضا، فبإعادة الكيومينتانج "Kuomintang" إلى السلطة خلال الانتخابات التشريعية في شهر يناير والرئاسية في شهر مارس (انتخابماينج جييو "Ma Jing-Jeou") ابتعد شبح الانفصال، وبمجرد انتخاب الرئيس الجديد مد هذا الأخير يده لبكين، وكل شيء يشير إلى أن السنوات المقبلة ستشهد تطورًا أكثر تماسكًا مع الواقع المتمثل في اعتماد متبادل متزايد في المجال الاقتصادي.

وتعد الصين قوة عظمى محتملة ولكنها لا تخلو من نقاط الضعف، وفيما يتعلق بالاستقلال الذي يمكن أن يتسم به مستقبلها ستسهم بصورة كبيرة في تشكيل مستقبل العالم خلال القرن الحادي والعشرين، ويعرب القادة الصينيون عن رغبتهم في تطور قومي وعالمي "متناغم"؛ وهم ورثة تقليد قديم من الواقعية في المجال السياسي، وبسبب المزيج الجديد تمامًا من القوة والهشاشة الذي تتسم به بلادهم يمكن أن يظهروا بعض الإخفاق في الاتصال مع الخارج وأن تكون لهم ردود فعل عنيفة، والمؤكد أن الصين تنتظر من العالم المزيد من الاحترام بسبب الطريق الذي سلكته منذ ثلاثة عقود محققة نجاحات ضخمة، بيد أنها تتمسك بتأويل صارم لمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى والمتأخر بالنسبة للواقع التكنولوجي والسوسيولوجي للعالم المعاصر، وينتظر العالم من الصين أن تكون أقل تشككًا وأكثر انفتاحًا من الناحية النفسية في علاقاتها مع الخارج.

وسوف تستمر الرفاهية الاقتصادية للكوكب في الاعتماد بصورة كبيرة على رفاهية الصين، وفي المقابل فإن الصين لا يمكن أن تأمل في الاستمرار طويلاً في تحقيق نموها إذا ما انزلق العالم بحق في كساد أو ركود، وفي نهاية المطاف يتعين على الطرفين تعلم الاستيعاب المسئول للشئون العالمية الكبرى.

الهنـــد:

في عام ١٩٨٩ كانت الهند لا تزال تمثل النموذج النمطي لدول "العالم الثالث" (اختفت هذه العبارة خلال الانتقال الكبير الذي وقع في فترة ما بعد السوفيتية).

وبعد سقوط سور برلين بعامين كان الأمر اللافت للنظر هو أنه في لحظة انتهاء تفكك النظام الشيوعي بدأ البلد القارة – الذي كان قد وضع مفهوم الاشتراكية في قلب دستوره بعد الاستقلال عام ١٩٤٧ – في إصلاحات ليبرالية وضعته بدوره على طريق التنمية والحداثة، وكان وزير المالية آنذاك هو مانموهان سينج "Manmohan Singh"، ورجل الدولة هذا الذي يبلغ من العمر في يومنا هذا سبعين عامًا يمارس اعتبارًا من ٢٠٠٤ مهام رئيس الوزراء، وفي ١٧ عامًا[٨] زاد إجمالي الناتج الداخلي ثلاث مرات بالنسبة لتعادل القوة الشرائية؛ وأصبحت الهند القوة الاقتصادية الثانية عشرة على مستوى العالم، وأصبحت شركات هذا البلد مثل ميتال "Mittal" أو أينفوسيس "Infosys" من بين أكثر الشركات ازدهارًا على مستوى العالم، وتعد شبه القارة جنة ما يطلق عليه عالم الأعمال الاستعانة بمصادر خارجية، لاسيما في مجال خدمات المعلوماتية (ونجد في الصين أن نقل الشركات ووحدات الإنتاج له طابع صناعي بصورة تقليدية)، وكما هو الحال في الصين بالطبع هناك جزء من هذا البلد الضخم لا يزال متأخرًا، بيد أن هذا الجزء يتقلص في الوقت الذي يتضاعف فيه عدد المدارس والجامعات ذات الجودة العالية؛ حتى إن الرواتب ترتفع بصورة سريعة بالنسبة للمهن المؤهلة كما هو الحال بالنسبة للصين.

وعلى المستوى الديموجرافي؛ تمثل كل من الصين والهند معًا أكثر من ثُلث البشرية، وتمثل الهند – أكثر من الصين – مجموعة بعيدة الاحتمال بوصفها وحدة سياسية؛ بيد أن مستقبلها على هذا الصعيد يبدو آمنًا على

---

(٨) اعتبارًا من ١٩٩١ وهو تاريخ بداية الإصلاحات.

المدى المرتقب وذلك بفضل سياسة ما بعد الاستعمار التي تم تطبيقها بمهارة[٩]، ويتم تعويض عيوب ثقل البيروقراطية جزئيًا عن طريق مزايا الديمقراطية مقابل درجة عالية من الفساد بالفعل، ولكن بصورة عامة فإن النتائج إيجابية إلى الحد الذي أصبحت فيه "الهند-الصين" - وقد يحلو لنا أن نقول الهند الصينية - مفهومًا على الموضة على الرغم من قابليته للنقاش على المستوى الجغرافي/ السياسي، وفي هذا المجال أيضًا - وعلى غرار الصين - تسعى الهند إلى الحفاظ على مصالحها في إطار سلمي شامل، وتحسنت علاقاتها مع الصين أو مع باكستان (حتى إن ظلت مشكلة كشمير بعيدة عن التسوية)، ومن الممكن - في هذه الحالة بعينها - أن يدعم حصول البلدين (الهند وباكستان) على السلاح النووي الاستقرار الإقليمي لا أن يضعفه.

ويمثل التطور الملحوظ في الاتفاق النووي المدني مع الولايات المتحدة المبرم عام ٢٠٠٥[١٠] والذي تثير المصادقة عليه صعوبات جمة في كلا البلدين والتي لم تتم تسويتها حتى يومنا هذا، ويشكل هذا الاتفاق مشكلة بالنسبة للولايات المتحدة لأن الهند لم توقع على معاهدة عدم الانتشار، كما يشكل أيضًا مشكلة في الهند لأنه يمس -على الرغم من كل شيء- سيادة بلد متمسك بقوة بمفهوم الاستقلال الوطني مثل فرنسا في زمن الجنرال ديجول، ويجب تفسير هذا الاتفاق بطريقة أساسية؛ بوصفه مجهودًا أمريكيًا لموازنة القوة إزاء الصين، ويرى فيه بعض المراقبين أكبر عمل استراتيجي للسياسة

---

(٩) Th. De Montbrial, Géographie politique, Paris, PUF "Que sais-je?", 2006.

(١٠) تم تقديم الاتفاق للكونجرس الأمريكي عام ٢٠٠٦ تحت اسم "Hyde Act".

الخارجية خلال فترة ولاية جورج دابليو بوش الثانية، وما لا شك فيه أن الوقت قد حان للاعتراف بالهند بوصفها قطبًا حقيقيًا للنظام الدولي الجديد.

الأمن في آسيا:

عادة ما يؤكد المتخصصون في آسيا أنه في مجال الأمن ظلت العلاقات في هذه المنطقة موافقة لممارسات القرن التاسع عشر، بمعنى أنه لم يبزغ أى محاولة للأمن الجماعي، وتبدو لي هذه الرؤية متشائمة بصورة مبالغ فيها بالقدر الذي تحاول فيه الدول الرئيسية المعنية التعاطي مع خلافاتها بطريقة معتدلة، وهكذا فإن العلاقات الثنائية بين كل من الصين والهند واليابان قد خفت درجة توترها، وبصورة خاصة وضع خلفاء جونيشيرو كوازومي "Junichiro Koizumi" (شينزو آبيه "Shinzo Abe" ثم ياسيو فوكودا "Yasuo Fukuda") نهاية للاستفزازات عديمة الجدوى لمتحف ياسوكوني "Yasukuni"[١١]، ومع ذلك فإن هذا لا يمنع بحث دول المنطقة عن توازن إزاء خطر ظهور قوة مهيمنة، وتخشى كل من الهند واليابان قيام دولة صينية شديدة القوة، ولهذا السبب ستظل الولايات المتحدة – في المستقبل المنظور – حجر زاوية استقرار المجموع، وبطريقة غريبة يجد الصينيون أنفسهم مصلحتهم في ذلك لتجنب الخلل الذي قد يحدثه الانسحاب المبكر للقوة الأولى عالميًا.

---

(١١) انظر الفصل السابق.

وبقبول عدم ظهور مشكلة تايوان مرة أخرى على السطح؛ تظل شبه جزيرة كوريا المشكلة المعلقة الأكثر حساسية، وفي الفصل السابق عند تحليل آثار آخر عمل جريء قام به كيم جونج إيل "Kim Jong-il" كُنت أنظر إلى إمكانية أن يشهد هذا الحدث المأساوي نهاية سعيدة - أي أن يؤدى إلى تسوية مستدامة للمسألة النووية في كوريا الشمالية، ويبدو أن التطورات اللاحقة قد أكدت هذا الحكم، فبتخلي نظام كيم جونج إيل بطريقة تتسم بالمصداقية عن أنشطته التي تثير نزاعات سواء داخل البلاد أو خارجها (شبكة سورية) يمكنه الحصول على اعتراف الولايات المتحدة ومساعدة اقتصادية مناسبة لا سيما أنه مع وقوع الأزمة الغذائية العالمية تواجه البلاد من جديد تهديدًا بالمجاعة، وفي هذا الكتاب أبدت دومًا أن القوى الخَمْس المعنية بصورة أكثر بكوريا الشمالية (الصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة واليابان وروسيا) كان من مصلحتها - بدرجات متفاوتة - الإبقاء على الانقسام على الأقل خلال المستقبل المنظور، وفي الفرضية التي تبدو واقعية بصورة متزايدة؛ حيث يمكن لكوريا الشمالية أن تبقى في الحياة لمدة طويلة، يتمثل السؤال في معرفة ما إذا كان الانقسام إلى دولتين كوريتين يمكن أن يتحول إلى واقع على المدى الطويل، وهكذا يمكن لنا تخيل كوريا شمالية تصل إلى درجة من التطور الاقتصادي في إطار تداخل متزايد مع الصين، بينما تبقى كوريا الجنوبية في شبكة من العلاقات أكثر تنوعًا ذات سيادة "غربية"، وبالنسبة لشرق آسيا في مجمله وألعابه للسلطة الاقتصادية والسياسية لا سيما في روسيا التي يعاني شرقها الأقصى من عزلة متزايدة؛ بسبب عدد السكان والظروف الجغرافية، ويختلف مثل هذا السيناريو كثيرًا عن سيناريو كوريا معاد توحيدها ومستقلة،

وماذا سيكون موقع الولايات المتحدة في الحالتين؟ القليل من التساؤلات التي لها أهمية كبرى في منطقة أعطت لها العولمة مكانة مركزية.

القارة الأوروبية

التحول في فترة ما بعد السوفيتية:

اتسمت السنوات التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي (تم حله رسميًا في ٢٥ ديسمبر ١٩٩١) بالفوضى، وتحولت دول أوروبا الشرقية – كما كان يطلق عليها آنذاك – نحو الاتحاد الأوروبي وكذلك دول البلطيق، وتمت إعادة ترتيب التنظيم المترتبة على ذلك بطريقة سلمية باستثناء يوغوسلافيا التي كان لانفجارها الدامي عواقب مستدامة لا سيما مع قضية كوسوفا التي كانت في مركز الأحداث الجارية في ٢٠٠٨، ومن المحتمل أنها ستنضم إلى روسيا في المستقبل القريب خاصة أنها تمثل في الأساس جزءًا منها، وعلى الرغم من موقف داخلي متناقض نجحت أوكرانيا بطريقة متميزة في الحفاظ على وحدتها؛ وإلى حد ما في دعم هويتها المنقسمة بين الشرق والغرب، وعلى الرغم من رغبة كل من بولندا ولتوانيا في رؤية أوكرانيا وهى تنضم إلى منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو)؛ فإن مثل هذه الفرضية تبدو غير ممكنة في المستقبل القريب، وذلك بدرجة أقل بسبب المعارضة القوية لموسكو عنها بسبب الخلافات العميقة داخل الشعب الأوكراني نفسه، ويظل الانضمام للاتحاد الأوروبي رؤية بعيدة، وعلى أي حال فإن استطلاع الوضع

السليم لأوكرانيا سيشكل أحد العناصر الرئيسية المحددة للاستقرار في القارة الأوروبية - الآسيوية خلال القرن الحادي والعشرين.

ولا تزال دول القوقاز تعاني من الاضطراب بسبب مشكلات قديمة، ولكن كان يصعب رؤيتها من الخارج خلال الحقبة السوفيتية، مثل الحبيسة الأرمنية ناجورنى كاراباخ في وسط أذربيجان أو الأقليات العرقية في أبخازيا وأدجاريا وأوسيتى الجنوبية في جورجيا، واتسم عام ٢٠٠٨ بصفة خاصة بالاضطرابات في هذا البلد الأخير؛ حيث عقد الرئيس ميخائيل ساكافيلي "Mikhail Saakachvili" انتخابات مبكرة ونجح في هذه الانتخابات، ويستمر الرئيس في اللعب بورقة التقارب مع الدول الغربية على حساب روسيا، وتستخدم هذه الأخيرة بصورة خاصة المشكلات العرقية لحصار تبليسي، وبصورة عامة شكلت القوقاز دائمًا منطقة حساسة على المستوى الجغرافي الاستراتيجي، ولا يزال الموقف هشًا في دول القوقاز الشمالية داخل روسيا الاتحادية حيث اتسمت دائمًا التحالفات بالطابع المؤقت.

ومن ناحية وسط أوروبا؛ تبدو الأمور أكثر بساطة وذلك لأن ثلاثًا من الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية السابقة (كازاخستان وتركمانستان وأوزباكستان) محكومة بقبضة حديدية من قبل طغاة منبثقين عن النظام السابق - وهم في الأصل معارضون لتفكيك الاتحاد السوفيتي - وتتمتع الدولتان بثروات طبيعية ضخمة، لكن الموقفين السياسي والاقتصادي أكثر تعقيدًا في كيرغستان وطاجاكستان، وهذا البلد الأخير بصفة خاصة متصل اتصالاً وثيقًا بأفغانستان. واستعادت آسيا الوسطى مكانتها الجغرافية السياسية المركزية التي احتلتها في القرن التاسع عشر؛ وذلك بدرجة كبيرة بسبب ثرواتها

الضخمة و"اللعبة الكبيرة" الجديدة التي يشترك فيها بصورة أساسية الصينيون والروس والأمريكيون لا تزال في بدايتها، ويبدو من المفيد الإشارة في هذا السياق إلى أن المناضلين الغربيين في مجال حقوق الإنسان لم يهتموا قط حتى الآن بموقف هذه الدول، وقد يبدو مدهشاً أن يطول صمتهم إلى ما لا نهاية.

روسيا بين جورباتشوف وميدفيديف:

كان من البديهي أن يسترعي مستقبل روسيا نفسها أكثر الانتباه اعتباراً من ١٩٨٩-١٩٩١، وكان الأمر المميز وليس المدهش – أن يحتفظ الغربيون بذكرى أفضل من الروس عن فترة يلتسن(١٢)، ويرى الأوائل – على الأقل بالنسبة لواضعي الأيديولوجيات "الغربية" – أن بوريس يلتسن كان من أقوى بناة الاتحاد السوفيتي (وهذا أمر حقيقي) وبطل الديمقراطية (وهذا أمر ساذج)، وعلى النقيض فإن الروس في معظمهم يحتفظون بذكرى رجل قلل من شأن بلادهم – وكان في السابق يخشى منه ولكنه محترم – وترك الفوضى لتنتشر (ما يطلق عليه "الغربيون" "الديمقراطية") وغطى تكوين "ثروات ضخمة" عبر "عائلته" جديرة بالرأسمالية الأكثر بدائية، وبالفعل في منتصف التسعينيات طرحت مسألة استمرار بقاء روسيا الاتحادية نفسها بصورة جادة، وكانت الفرضية الخاصة بعودة دوقية موسكو الكبيرة قد أصبحت مستساغة، وفي الوقت نفسه كان السكان في مجملهم يعيشون في

---

(١٢) يعد أفضل عمل تناول بوريس يلتسن بـ ت.ج. كولتن: T.J. Colton Yeltsin: A life, New York, Basic Books, 2008.

ظروف تزداد في صعوبتها، وتفسخ النظام التعليمي الذي يعد أحد النجاحات النادرة التي لا يمكن الاعتراض عليها للنظام السوفيتي، وترك الأشخاص الذين بلغوا المعاش والمرضى لأنفسهم، وفي هذه الظروف وعند اقتراب الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ لما كان بوريس يلتسن قد أصبح عاجزًا عن ممارسة السلطة تطلع الروس لرجل قوي قادر على استيعاب السلطة وتحسين ظروف معيشتهم، وبعد عدة محاولات مجهضة اختار بوريس يلتسن لخلافته شابًا مجهولاً ينبثق عن صفوف جهاز المخابرات السوفيتية "KGB" وهو فلاديمير بوتين أبرم معه اتفاقًا ليضع نفسه "وعائلته" في منأى عن النظرات الفضولية.

وهنا أيضًا تمثل الأمر الملاحظ ولكن غير المدهش في انقلاب الأحكام، وهذا يعني أنه بعد ثماني سنوات يستشعر الروس بالعرفان بالجميل والوفاء تجاه فلاديمير بوتين، بينما يرى فيه الغربيون صانع الديمقراطية والمستشعر بالحنين للحقبة السوفيتية، والحق أن الحظ قد خدمه، ففي البداية خدمه الحظ عندما ميزه سلفه أو على الأقل عندما أيده المحيطون بهذا الأخير، وبعد ذلك صاحب فترتي ولايته – بوصفه رئيسًا زيادة هائلة لأسعار البترول، وإذا ما جازت المقارنة يمكننا القول بأنه على الصعيد الاقتصادي كان لفلاديمير بوتين نفس حظ بيل كلينتون بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٠، وفي عام ٢٠٠٠ كان الخبراء يحسبون أنه عندما ينخفض سعر برميل البترول عن خمسة عشر دولارًا؛ تصبح الدولة الروسية عاجزة عجزًا مطلقًا عن موازنة ميزانية ولو حتى في أدنى حد، وكان الخطر يبدو حقيقيًا، وفي الوقت الذي غادر فيه فلاديمير بوتين الكرملين في ربيع ٢٠٠٨ كان سعر البرميل يدور حول ١٥٠ دولارًا.

وخلال ثمانى سنوات استطاع رجل روسيا القوى إعادة النظام مستجيبًا بذلك لآمال شعبه، وهيأ تنمية اقتصادية حقيقية ومذهلة حقًا وأصلح خطى الأوليجارشيين الذين كانوا يشعرون باللبس لانقسامهم بين الأعمال والسياسة، وأعاد إلى بلاده الكرامة التي فقدتها منذ سقوط ميخائيل جورباتشوف وطبق سياسة خارجية معتدلة في معظمها ولكن صارمة، ويتسنى لنا القول بأن فلاديمير بوتين قد استلهم الجنرال ديجول بوضعه الاستقلال الوطني في المقام الأول من اهتماماته لا سيما في المجال الاقتصادي وبمعارضة وضع اليد الأجنبية على الموارد الطبيعية للبلاد، وفي نهاية الحقبة السوفيتية كان يمكن أن نتساءل عن أفضل نهج لتحقيق الإصلاحات، لقد اختار ميخائيل جورباتشوف – بسبب ضعفه أكثر من قيامه بحسابات – طريق "التواكل" الذي أدى إلى انهيار الحزب الشيوعي بالنسبة لحقبته وإلى التخبط في فترة حكم يلتسن، واستلهم فلاديمير بوتين بصورة أكبر المنهج الصيني الذي يتمثل في الإصلاح من موقع القوة، وتتمثل النتيجة في استعادة روسيا لقوتها، ففي ثماني سنوات[١٣] زاد إجمالي الناتج المحلى فيما يتعلق بتعادل القوة الشرائية بنسبة تبلغ ٧٠% على الأقل؛ وتعد اليوم من بين الاقتصادات "البازغة" الرئيسية – بافتراض أن هذا المصطلح مناسب لوصفها.

والمؤكد أن روسيا لا تزال تواجه مشكلات كبيرة نذكر من بينها انخفاض عدد السكان بصورة مستمرة؛ ولا يزال متوسط عمر الرجال ستين عامًا، وهناك عدم مساواة كبيرة فشرق سيبيريا – وهى منطقة تبلغ نحو ١٠ ملايين كم٢ شاغرة من الناحية العملية، حيث يبلغ عدد سكانها أقل من ٣٠

---

(١٣) منذ انتخاب فلاديمير بوتين.

ألف نسمة، وللأسف بالنسبة للمعنيين لا يوجد أي وصفة سحرية لحل هذه المشكلات، ومن المؤكد في المقابل أن القدرة على إيجاد حلول لها سيجدد، بصورة قاطعة - دور روسيا خلال القرن الحادي والعشرين في القارة الأوروبية- الآسيوية وأبعد من ذلك على مستوى العالم.

وكان عام ٢٠٠٨ هو عام الانتخابات الرئاسية، وظهرت النية السيئة للمفكرين الغربيين بصورة خاصة في هذه المناسبة، ففي قمة شعبيته لم يكن هناك شيء أيسر بالنسبة لفلاديمير بوتين عن تعديل الدستور للسماح لنفسه بفترة رئاسة ثالثة، وهل علينا أن نذكر في هذا السياق أن دستور الجمهورية الخامسة ظل لمدة نصف قرن لا يضع حدًا لعدد الفترات الرئاسية، وأنه يتعين استراق السمع للاستماع في فرنسا إلى مفكري حقوق الإنسان وهم يعترضون على إمكانية تغيير قانون أساسي في الجزائر، بهدف الإبقاء على عبد العزيز بوتفليقه في الحكم، ولم يكن من الصعب التنبؤ بموقف فلاديمير بوتين؛ لأنه من بين هؤلاء الرجال الذين يفعلون ما يقولون، وكان قد قال إنه سيغادر الكرملين وبالفعل غادره، وكان قد أعلن منذ فترة طويلة سابقة أنه سيستمر في خدمة بلاده، فأصبح رئيس وزراء خليفته ورئيس حزب الأغلبية، وتمثل خياره في روسيا موحدا وهو خيار يتفق بالفعل مع موهبته أكثر من رئاسة شركة جازبروم "Gazprom"، وينتقده البعض لاختياره بديله دون أن ينظروا إلى أن هذا هو أفضل الحلول بالنسبة لغالبية الروس، فهو نفسه تم اختياره من قبل بوريس يلتسن.

ولا يزال الوقت مبكرًا للحكم على ديميتري ميدفيديف، ولكن بعض المراقبين يفرضون أنفسهم، وكان يمكن تفسير تعيين سيرجي إيفانوف

"Serguei Ivanov" (المتوقع !) – هذا الرجل الذي ينتمي إلى جيل فلاديمير بوتين والذي عمل مثله في جهاز المخابرات السوفيتي "KGB" – بوصفه نوعًا من تخليد نظام وانتصار للسلوفاكيين، وفي حالة تنصيبه لفيكتور زوبكوف "Viktor Zoubkov" – آخر رئيس وزراء في عهده وهو موظف مالي بالمعاش هاجم الفساد – لاتهم بتعيين شخص ضعيف من المحتمل أن يستقيل في أسرع وقت ليعيد إليه مقعده. وكان فلاديمير بوتين قد صرح علانية اعتبارًا من شهر سبتمبر ٢٠٠٧ أنه يريد رئيسًا قويًا من بعده، ويعد ديمتري ميدفيديف البالغ من العمر اثنين وأربعين عامًا فقط رجلاً من جيل ما بعد الشيوعية؛ ولم يعمل قط مع المخابرات، ودرس في مجال القانون وهو حساس بصورة واضحة لموضوع دولة القانون، وهذا الاختيار من قبل فلاديمير بوتين له دلالة محددة بالنسبة للمستقبل، فمن الملاحظ أنه منذ تولي الرئيس الجديد سعى الرئيس السابق الذي أصبح رئيسًا للوزراء جاهدًا إلى جعل خليفته بطريقة منهجية في وضع يسمح له بممارسة مسئولياته لا سيما على الصعيد الدولي.

ومن السهل إدانة القادة بصورة عامة، ولكن –والأمر كذلك– فإن فلاديمير بوتين يستحق ما هو أفضل من النقد السوقي، والفرضية الأكثر واقعية تتمثل في أن رجل الدولة هذا الذي أدرك أنه أصبح بالفعل شخصية تاريخية يتبع بطريقة ضمنية تعاليم نابليون ويعمل على فرضيتين على الأقل؛ إذا ظهر مع الوقت أن ديميتري ميدفيديف قادر على استكمال العمل الذي بدأه لتحديث روسيا والانفتاح على العالم؛ فسوف يتسنى له في الوقت المناسب أن يكرس نفسه لمهام أخرى، ولكن إذا وقع حادث لخليفته تظل عودته للكرملين فرضية ممكنة، ويمكن النظر إلى سيناريوهات أخرى مثل الظهور التدريجي

لمنافسة بين الرجلين وهو أمر يتوافق بالتأكيد مع طبيعة البشر، ولكن علينا أن نمتنع في هذا السياق عن الجدال ولنكتفِ بملاحظة مسرح الأحداث بأكثر طريقة موضوعية ممكنة.

وبالنسبة لبداياته؛ يظهر ديميتري ميدفيديف استمرارية في كل المجالات لا سيما في مجال السياسة الخارجية، وأسلوبه أقل حدة من سلفه وأستاذه وربما كانت أيضًا قدرته على الاستماع أكبر، وعادة ما يؤخذ على روسيا – عن حق – نوع من العجز عن تقديم اقتراحات بناءة، ويمكن أن تتغير الأمور في هذا الصدد، فخلال الأشهر الأخيرة تحسنت العلاقات بصورة عامة بين روسيا والاتحاد الأوروبي بعد التوترات مع بولندا وإستونيا والمملكة المتحدة؛ بيد أنها لا تزال سيئة مع حلف الأطلنطي بسبب مشروع نشر أنظمة مضادة للصواريخ في جمهورية التشيك (تم توقيع اتفاق بين براغ وواشنطن في ٨ يوليو بهذا الشأن) وبولندا.

ويقترح ديميتري ميدفديف التفاوض حول اتفاق شامل جديد حول الأمن الأوروبي، وعادة مما ننسى بالفعل أن "الأمن المطلق لدولة يتمثل في عدم الأمن المطلق لباقي الدول الأخرى"؛ وذلك وفقًا لرأى هنري كيسنجر، وإن إعادة توحيد ألمانيا كان يمكن ألا يتم بصورة سليمة في حالة عدم الاتفاق مع القوة الرئيسية الخارجية المعنية، وعلى النقيض يرجع انفجار يوغوسلافيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي –إلى حد كبير– إلى أن استقلال سلوفينيا وكرواتيا لم يحدث في إطار متعدد الأطراف.

وفي يومنا هذا؛ لا تزال تسود الفكرة القائلة بأنه يكفي لدولة أن تأمل في الانضمام إلى الناتو أو استقبال صواريخ على أراضيها لتحصل على

ذلك، وقد حان الوقت بالفعل للعودة إلى مفهوم للأمن أقل في أحادية الطرف، وبما أن العالم قد أصبح متعدد الأطراف وأن التباين قد أصبح واقعًا، فقد غدا أمرًا عاجلاً إعادة تعلم فضائل الدبلوماسية متعددة الأطراف والاتفاقات من طراز هلسنكي لعام ١٩٧٥ أو الاتفاقات الخاصة بالسيطرة على التسلح في الحقبة السوفيتية، وفي تلك الآونة خاض العالم تجربة في مجال "الحكم الرشيد" سوف يكون من الخطأ نسيانها، وفي إطار من هذا النمط يمكن أيضًا معالجة مسألة مهمة مثل أمن الطاقة أفضل علاج.

من المجموعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي:

في عام ١٩٨٩ كانت المجموعة الأوروبية – كما كان يطلق عليها آنذاك – تضم اثنى عشر عضوًا، ومن ثم كان حجمها قد تضاعف في أكثر من ثلاثين عامًا مما كان يطرح بالفعل مشكلات مخيفة تتعلق بالحكم الرشيد، وبعد سقوط حائط برلين وقع اندفاع حقيقي - لا يمكن تجنبه بالتأكيد- نحو الأمام بداية بانضمام النمسا والسويد وفنلندا؛ ثم بعد ذلك بانضمام عشر دول – دفعة واحدة – منبثقة عن الإمبراطورية السوفيتية الخارجي، وأضيف إليها الانضمام المبكر لرومانيا وبلغاريا (٢٠٠٧) انتظارًا لكرواتيا.

وفي الفصل السابق حرصت على تحديد الفارق بين التعددية والتباين، ويتمثل المشروع النظري للمجموعة الأوروبية التي تحولت إلى اتحاد أوروبي بفضل معاهدة ماستريخت في إقامة وحدة في التعددية، وهذا البناء الذي يهدف إلى الوصول إلى نمط جديد من الوحدة السياسية من شأنها أن تكون نموذجًا لباقي العالم، وعلى الرغم من كل نقائصه يتعين علينا أن نشعر

بالفخر إزاء العمل المحرز، وعلى المستوى المادي فإن التحويلات التي تمت نحو الأعضاء الجدد تمثل جهدًا يفوق مساعدات مارشال التي قدمت غداة الحرب العالمية الثانية التي يميل المستفيدون منها إلى اعتبارها تقسيمًا شرعيًا، وبعيدًا عن يوغسلافيا السابقة تم التحول لما بعد النظام الشيوعي دون مآسٍ كبيرة، ويعد وضع العملة الموحدة نجاحًا مميزًا، وتضم منطقة اليورو في يومنا هذا خمسة عشر عضوًا[١٤] والبنك المركزي الأوروبي الذي احتفل هذا العام بالذكرى العاشرة لإنشائه أحرز عملاً رائعًا على الرغم مما يقوله رجال السياسة الذين يشعرون دائمًا بنهم لإحلال الوفرة النقدية محل الإصلاحات الهيكلية، أو كما نقول بالعامية للعودة إلى الخلف للقفز بصورة أفضل.

نقائص الاتحاد:

ومع ذلك فإن الاتحاد الأوروبي في وضعه الحالي يعاني من نقيصتين أساسيتين ومعتمدتين على بعضها بعضًا، والأولى ذات طابع ثقافي؛ فعندما تؤدي التعددية إلى التباين يظهر خطر القضاء على الوحدة، والحق أنه عادة ما نأخذ الانطباع بأن الأعضاء المؤسسين للاتحاد قد فقدوا الأمل الذي كان يحدوهم في البداية، وأن الأعضاء اللاحقين قد فكروا تأسيسًا على مصالحهم الوطنية الضيقة على غرار المثل الأعلى لجان مونيه.

أما النقيصة الثانية فهي ذات طابع مؤسسي، فبعد معاهدة ماستريخت لم تنجح إعادة تشكيل الحكم الرشيد للاتحاد التي لا غنى عنها، ففي ٢٠٠٥ أدى

---

(١٤) ستة عشر مع سلوفاكيا اعتبارًا من الأول من يناير ٢٠٠٩.

فشل الاستطلاع العام للرأي الفرنسي إلى غرق مشروع الدستور؛ ما أدى إلى شلل استمر حتى نهاية فترة ولاية جاك شيراك، وبفضل جهود أنجيلا ميركيل ونيكولا ساركوزي -بصفة خاصة- أمكن في ٢٠٠٧ توقيع المعاهدة التي يطلق عليها لشبونة المبسطة التي تحافظ على الأمور الأساسية في الدستور السابق؛ بيد أن القطار خرج عن مساره مرة أخرى بسبب التصويت السلبي في أيرلندا في ١٢ يونيو ٢٠٠٨.

وفي يومنا هذا يواجه الاتحاد موقفا غريبا، فمن ناحية الماكينة معطلة وهذا هو الموضوع الذي يتشدق به بصورة سلبية آخر المنضمين إلى الاتحاد مثل جمهورية التشيك وبولندا ورومانيا، ومن ناحية أخرى لا يزال الجدال مستمرًا حول توسيع الاتحاد ليضم دولاً كبيرة مثل تركيا - التي بدأت المفاوضات معها بالفعل اعتبارًا من ٢٠٠٥ - أو أوكرانيا، وفي كلتا الحالتين تضطلع الأفكار المسبقة الجغرافية السياسية الغربية عن المشروع الأوروبي بوصفه دورًا أساسيًا[١٥].

وفي هذه المرحلة من التفكير يبدو من المناسب إدخال حلف الأطلنطي في الحسبان، ففي عام ١٩٩٠ اعتبرت إعادة توحيد الألمانيتين داخل الحلف انتصارًا للدبلوماسية الغربية والعلامة الواضحة على الانكماش السوفيتي، ولكن بعد ذلك سريعًا ما طرحت مسألة مستقبل الناتو لا سيما بالنسبة لروسيا، فبعد أن كان

---

(١٥) في كتاب: "العمل ونظام العالم L'Action et le système du monde"؛ أعرف الجغرافيا السياسية بوصفها الأيديولوجية الخاصة بالأراضي، وفي الكتاب ذاته أطور من ناحية أخرى مفاهيم الوحدة النشطة والوحدة السياسية، وتقوم الوحدة في الحالتين على وجود "ثقافة" و"تنظيم" مشترك.

الحلف على وشك الغرق مع حرب يوغوسلافيا الأهلية ظهر بشكل جديد بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١؛ إذ أصبح أداة سياسية عسكرية كبرى في الأراضي التي كان يطلق عليها في العهد السوفيتي "خارج المنطقة"، وفي هذا الإطار دعمت فرنسا وجودها في أفغانستان، كما أسبغ الأمريكيون الشرعية على قرارهم لنشر الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة رسميًا ضد إيران في بولندا وجمهورية التشيك على حساب ضرر موسكو.

وعلى صعيد رئيسي، تظل المسألة المطروحة منذ البداية الخاصة بالبناء الأوروبي عن طريق إقصاء الشئون السياسية العسكرية دون حل، كما لا يتسنى للسياسة الخارجية والأمن المشترك التي تنص عليها معاهدة ماستريخت سوى الاضطلاع بدور هامشي، وأكثر من أي وقت مضى تعتبر الولايات المتحدة حلف الأطلنطي أداة أساسية لسلطتها على أوروبا تفهم – من وجهة النظر هذه – تركيا بطريقة طبيعية، ولكنها تفهم بصورة محتملة أوكرانيا أو جورجيا، وعندما قرر الرئيس ساركوزي الانضمام إلى القيادة العسكرية المتكاملة لحلف الأطلنطي والانفصال بهذه الطريقة عن تقليد موروث من الجنرال ديجول الذى كان يأمل في تقدم فكرة واقع "دفاع أوروبي" وتأتي الصعوبة من أنه منذ بداية القرن الحادي والعشرين زاد اللبس حول مفاهيم أوروبا والحلف الأطلنطي، وكيف يمكن للاتحاد الأوروبي أن يستمر في البقاء بطريقة مستدامة، بينما يستمر الأوروبيون في عدم الاكتراث به؟ وبعبارة أخرى هل للاتحاد معنى في غياب حد أدنى من الوطنية الأوروبية والفخر المشترك بكل ما نبنيه معًا؟ ومن جانبه استمر الحلف الأطلنطي بالفعل بعد اختفاء التهديد السوفيتي الذي كان السبب في إنشائه بيد

أن هالة الولايات المتحدة قد تبددت بصورة كبيرة منذ نشوة بدايات عقد التسعينيات، والأمر لا يتعلق بالمبالغة في النتائج طويلة المدى لتدهور الصورة الأمريكية تحت رئاسة جورج دابليو بوش الذي سيكون لخلفه -بلا شك- أسلوب أكثر جاذبية وسياسات أكثر مهارة. وتتسم المشكلة الحقيقية بالموضوعية، وتأتي من ظهور التعددية القطبية وأساليب جديدة للتعاون الذي يجب أن يقوم بين أقطاب النظام الجديد، وعندما تحدث ديميتري ميدفيديف عن ضرورة عهد جديد للأمن في أوروبا أثار هذه المشكلة بطريقته، ومن الناحية الغربية فلم يتم التوصل بعد إلى الاعتراف بهذه المشكلة.

مسألة كوسوفا:

ويقودنا كل ما سبق إلى الاتحاد الأوروبي، فالأسباب التي دفعت في التسعينيات إلى التعجيل بتوسيعه غير موجودة الآن سوى في منطقة البلقان، وفي هذا الصدد فإن الحقبة قيد الاستعراض اتسمت بحدثين مهمين، ففي ١٧ فبراير ٢٠٠٨ بعد الكثير من التسويفات المفروضة أعلنت كوسوفا استقلالها، وفي منتصف العام اعترفت بها خمس وأربعون دولة فقط من بينها ٢٠ دولة عضوًا في الاتحاد الأوروبي الذي كان يضم آنذاك ٢٧ دولة[١٦]، ويجدر التأكيد في هذا الصدد بأن ثلاثة أقطاب من النظام الدولي الجديد (روسيا والهند والصين) امتنعت، وأن الاتحاد ظهر عاجزًا عن اتخاذ موقف مشترك حول موضوع أوروبي بصورة رئيسية.

---

(١٦) لم تعترف به إسبانيا والبرتغال وسلوفاكيا وقبرص ومالطة ورومانيا واليونان.

وأعود هنا لتناول الصعوبات باختصار، لما كانت كوسوفا لم تعش قط بوصفها دولة فليس لها حدود طبيعية، ويبدو حق الشعب في تقرير مصيره؛ أو مبدأ القوميات مفهومًا أيديولوجيًا غير قابل للتطبيق في المناطق ذات التعدد العرقي الكبير دون التسبب في حرب أو في هجرة جماعية للسكان، ويعتمد استقلال إقليم بعينه على اتفاق بين مجمل الأطراف المعنية بصورة أساسية لا سيما تلك التي تقوم بدور اقتصادي كبير، وفي هذه الحالة فإن استقلال كوسوفا غير قابل للاستمرار لعدم استعداد الأقليات الصربية للاعتراف بسلطة برستينا؛ لأن هذه الدولة الجديدة تعتمد على الخارج بالنسبة لاستمرار حياتها اليومية ولأن صربية غير مستعدة لقبول الموقف الجديد، وكوسوفا اليوم "مستقلة" لا على أثر عمل تم التفكير فيه بعمق من قبل الاتحاد الأوروبي ولكن بسبب إعلان الولايات المتحدة من جانب واحد استقلال هذا البلد اعتبارًا من ١٩٩٩؛ وهو عام تدخل حلف الأطلنطي ضد سلوبودان ميلوسوفتش، وكما يحدث عادة في العالم الحالي تقرر الولايات المتحدة وتنفذ أوروبا، ومن ثم يعد الحفاظ على السلم من الآن فصاعدًا مسئولية الاتحاد الأوروبي، وقمة اللغز – أو بالأحرى قمة العبث على مستوى القانون الدولي– تتمثل في القرار ٢٤٤ الصادر عن مجلس الأمن الذي يقر بأن سلطة منظمة الأمم المتحدة على كوسوفا لا تزال سارية المفعول.

وإزاء هذا الموقف؛ بدت أهمية الانتخابات في صربيا التي عقدت عام ٢٠٠٨ فاصلة، ففي أي اتجاه سيتجه هذا البلد الذي يعتبر مصيره أحد مفاتيح مستقبل البلقان أو بالأحرى – كما نقول في يومنا هذا – مستقبل جنوب شرق أوروبا؟ هل سيتجه نحو قومية وشبه تحالف مع روسيا أو نحو الاتحاد

الأوروبي؟ والأسوأ ليس مؤكدًا دائمًا ويبدو أن الميزان يميل في اتجاه الاتحاد الأوروبي، وكانت إعادة انتخاب بوريس تاديك في فبراير أول خبر سار وتلاه في مايو خبر نهاية الانتخابات التشريعية، وبعد شهرين أكد تشكيل حكومة ائتلاف (وهو أمر كان بالطبع شديد الصعوبة) مع الحزب القديم لسلوبودان ميلوسوفيتش الخيار الأوروبي، ولا يزال التوازن هشًا ولكنْ موجهًا بصورة جديدة، ويتعين على الاتحاد في الوقت الحالي أن يقوم بكل شيء لدعم هذا التوازن مع الأخذ في الاعتبار أن التشكيل الجديد للسلطة في بلجراد ليس مستعدًا أكثر من السابق للاعتراف باستقلال كوسوفا، وبصورة قاطعة قد يكون من الممكن أن الظروف لم تتغير بصورة أساسية، فعلى الصعيد العملي سوف تظل كوسوفا دائمًا داخل إطار بعينه، ويظل الاعتراف بها محدودًا من حيث الكم والكيف، ويتمثل أفضل سيناريو في الانخراط داخل الاتحاد الأوروبي ما يفترض أن يقوى الاتحاد لا أن يضعفه، وعلى أي حال من الأحوال فإن العملية ستأخذ وقتًا، (ونذكر في هذا السياق أن المشكلة القبرصية لم تُسَوَّ بعد)، وعلى أي حال سيتعيّن على أوروبا أن تدفع الكثير – بكل معاني الكلمة – لتهدئة هذه المأساة السياسية والإنسانية ونحن على يقين بأن روسيا وغيرها من الدول ستعتمد على سابقة استقلال كوسوفا لتقديم عملائها في أقاليم تطرح فيها مشكلات مماثلة (أبخازيا على سبيل المثال).

عجز ديمقراطي:

عادة ما تتحرك الأمور بسرعة أقل مما نتصور على المدى القصير – وذلك بعيدًا عن اللحظات الاستثنائية التي يندفع فيها العالم – ولكنها تتحرك

على غرار المناخ منذ ١٤٧٠٠ سنة أو على غرار النظام الدولي في ١٩٨٩-١٩٩١، ومع ذلك نتحرك بصورة أسرع مما نتصور على المدى المتوسط أو الطويل، ويمكن لأي شخص كبير في السن إدراك ذلك بالتفكير في التغييرات الضخمة التي طرأت في بيئته المجتمعية على سبيل المثال خلال حياته، وفي النظام السياسي - وقد كتبت ذلك مرارًا - يعد تاريخ المجموعة الأوروبية أو الاتحاد الأوروبي نجاحًا بصورة أساسية، ولكن كيف سيكون الوضع في ٢٠٤٠ أو ٢٠٥٠؟ نحن نخرج بهذا السؤال بصورة واضحة عن الأفق القابل للتوقع.

ولإثبات الصعوبة سوف أعطي مثالاً؛ يقال عادة إن الاتحاد الأوروبي يعاني من "عجز في الديمقراطية" ونبرهن على ذلك بأمثلة مثل التصويتات السلبية لاستطلاع الرأي الفرنسي في ٢٠٠٥ والأيرلندي في ٢٠٠٨، دون أن نلاحظ أننا نخلط بهذه الطريقة مفهوم الديمقراطية مع أحد أساليبه العملية وهو الاقتراع العام المباشر، ففي عام ١٩٥٩ اتهم أعداء الجنرال ديجول الرجل بأنه قيصري وعارضوا بنجاح انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر، وجرى استفتاء في عام ١٩٦٢، وفي يومنا هذا هناك الكثير من الفرنسيين ومن الأيرلنديين بالطبع الذين يعتبرون أن نصًا بمثل أهمية معاهدة لشبونة لا يمكن أن يصادق عليه الشعب، ويبدو الموقف لا معقولاً عندما نعرف أن رئيس الوزراء وحتى المفوض الأيرلندي في بروكسل قد اعترفا بعدم قراءتهم للنص المذكور. ويبدو لي أن الاتحاد الأوروبي لن يستطيع سوى الركود أو التأخر ما دام لم يعترف مواطنو الدول الأعضاء كافة بأن الديمقراطية غير المباشرة هي وحدها القابلة للحياة في مجموع بهذا القدر من الاتساع والتعددية.

وبصورة عامة يبدو لي من الأهمية بمكان فهم أن العجز الرئيسي في أوروبا ليس ديمقراطيًا بل هو ثقافي، وتكمن المسألة الكبرى بالنسبة لمستقبل أوروبا في هذا الشأن(١٧)، ولكن ليس ثمة ما يبرر تشاؤمًا مفرطًا في هذا الصدد، وهكذا نجح نيكولا ساركوزي في أن تتم المصادقة على معاهدة لشبونة عن طريق البرلمان دون إثارة الجدل، ويعد تطور الثقافة مسألة سوسيولوجية بصورة أساسية ولكن في بعض المجالات يمكن لرجال أو نساء السلطة أو النفوذ تسريع الأمور، ويتعين تصور مستقبل الحوكمة الأوروبية بصورة تتسم بذات القدر من الطابع النفسي والفني أو القانوني.

العودة نحو الإسلام السياسي

رؤية عامة:

تحدثت في الفصل السابق عن "البصمة الإسلامية"، وذكرت أنه بغية فهم هذه الظاهرة يتعين الرجوع إلى تاريخ الإمبراطورية العثمانية وإلى الانقطاع الذي حدث أثناء الحرب العالمية الأولى، ففي ١٩٨٩ كانت الظاهرة الإسلامية معروفة، ولكنها كانت مقترنة في فكر الغربيين بالثورة الإيرانية التي وقعت في نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي.

أما أفغانستان فكانت تعد – إذا ما جاز لنا القول – أمرًا مصنفًا منذ انسحاب السوفييت منها، ولما تغيرت باكستان ولم تصبح قاعدة لخدمة مقاومة

---

(١٧) Th. De Montbrial, il est nécessaire d'espérer pour entreprendre – Penseurs et bâtisseurs, Paris, Editions de Syrtes, 2006, Partie II, chapitre 10.

المحتل كف الأمريكيون عن الاهتمام بهذا البلد خاصة من زاوية صراعها مع الهند على كشمير والخطر النووي، ومن ثم تم النظر إليها مرة أخرى بوصفها دولة تنتمي إلى آسيا أكثر من الشرق الأوسط، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الثنائية القطبية التي كانت تصبغ كل الصراعات المهمة في الكوكب، تبسطت الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط في بداية الأمر إلى أقصى حد، وأصبح الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني مجرد مشكلة شرق أوسطية يمكن حلها بسهولة، وبقي ثلاثة أعداء مهمين، وهم: الثيوقراطية الإيرانية وهي العدو الأول منذ الإهانة الخاصة باحتجاز رهائن عام ١٩٧٩، والديكتاتورية العراقية وهى العدو الأول مكرر بعد غزو الكويت في أغسطس ١٩٩٠ وبصورة ثانوية سوريا وهي التوءم الأيديولوجي للعراق، وكان الاعتقاد السائد هو التخلص من الأولين عن طريق مزيج من الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية؛ وبعد ذلك يسقط العدو الثالث من تلقاء نفسه.

ولن أعود إلى تسلسل الأحداث الذي أدى إلى ظاهرة الإسلام السياسي الذي يمتد اليوم بصورة محتملة؛ ليصل إلى المغرب العربي وباكستان وبؤر ثانوية في آسيا لا سيما في منطقة الجنوب الشرقي أو إلى تراكم الأخطاء التي ارتكبت، وفي بداية القرن الحادي والعشرين يوجد بالتأكيد عدد كبير من بؤر التوتر ومناطق النزاع على الكوكب، ولكن على الرغم من العولمة لا تزال هذه البؤر محدودة بصورة كبيرة وغير متصلة فيما بينها، ونذكر على سبيل المثال تايوان أو كوريا وحدوث تقدم كبير فيهما كما رأينا من قبل، وتمزقات في أمريكا

الجنوبية تقلصت بسبب الفشل الداخلي لهوجو شافيز "Hugo Chavez"(١٨)، والاختصار البطيء للكاسترویة في كوبا والهزيمة الكبيرة للقوات العسكرية الثورية في كولومبيا بتحرير إنجريد بتانكورت "Ingrid Betancourt" في يوليو ٢٠٠٨، وبعيدًا عن كون إفريقيا قارة مفقودة، تكتظ هذه القارة بثروات طبيعية وتشهد تقدمًا على الرغم من المآسي التي يبدو أن أيًا منها يمكن أن يؤدى إلى أزمات كونية، ولم تتحول الصراعات بين العشائر في كينيا في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي جرت في ديسمبر ٢٠٠٧ إلى حرب أهلية، ويبدو الموقف في زيمبابوي حيث يتعلق روبرت موجابي بالسلطة بصورة مؤسفة مثيرة للشفقة بيد أن الديكتاتور يبلغ من العمر ٨٤ عامًا وبطريقة أو بأخرى ستنتهي المأساة قريبًا، ويمكن لنا أن نأمل أن تتوصل الدول الكبرى المجاورة مثل جنوب إفريقيا إلى السيطرة على الموقف الذي سيتّبع.

ومن وجهة نظر الإسلام السياسي؛ تضم المنطقة الحرجة في النظام الدولي متعدد الأقطاب وغير المتجانس والشامل لبداية القرن الحادي والعشرين، مجموعات فرعية إقليمية عديدة مثل المغرب العربي ومصر وحوض النيل حتى القرن الإفريقي والشرق الأوسط مع إسرائيل والأراضي الفلسطينية والأردن ولبنان وسوريا والعراق والجزيرة العربية وتركيا وإيران وأفغانستان وباكستان، وتكتسب هذه المنطقة أهمية عالمية حقًا؛ لأن القلاقل التي تهزها يمكن أن تؤثر فى المصالح الأساسية للأقطاب الرئيسية للنظام

---

(١٨) خلال استفتاء عام في الرأي نُظِم في ٢ ديسمبر ٢٠٠٧؛ رفض الناخبون الفنزويليون الموافقة على الإصلاحات التي تهدف إلى تأكيد الطابع الاشتراكي، للدولة وتسمح للرئيس بالتقدم بطريقة لا نهائية.

العالمي الجديد بصورة مباشرة (إرهاب وحركات شعبية) أو بصورة غير مباشرة (رهانات اقتصادية ترتبط أساسًا بالبترول والغاز)، وتقع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الخط الأول؛ بيد أن الصين وروسيا والهند معرضة أيضًا بصورة مباشرة، واليابان شأنها شأن كل الدول غير المستقلة في مجال الطاقة معنية بصورة غير مباشرة.

وتسمح لي هذه الملاحظات بالعودة إلى موضوع تناولته بالفعل في الفصول السابقة، ففي نظام دولي متباين يكون السلام – الذي يعنى استبعاد اللجوء إلى العنف المسلح لتسوية النزاعات – أقل احتمالاً عنه في نظام متجانس، ولكنه لا يكون مستحيلاً إذا ما فهمت الأقطاب الكبرى للنظام أن التكلفة التي يتحملها كل منها عند اللجوء إلى الحرب تكون أكثر بكثير من أي بديل سلمي، ويتمثل الهدف الرئيسي من الحوكمة العالمية في عصر العولمة بصورة واضحة في تنظيم العالم للوصول إلى تحقيق هذا الهدف، ولكننا لم نصل إلى هذا الحد، ولكن فيما يتعلق بالمنطقة التي نتحدث عنها يبدو أن إدراك وجود مصلحة مشتركة في الحد من التوترات؛ يعد أمرًا ظاهرًا مما لا يستبعد بأى طريقة حدة المنافسة الطبيعية على أي حال بين الأقطاب حتى في داخل المناطق الأكثر حساسية، وبأسلوب أكثر ركاكة يمكننا القول بأنه في حالات النزاع من أجل إعادة توزيع السلطة في العالم لا يميل أي من الفاعلين الأساسيين إلى اللعب بالنار، ولذا يتعين عليهم تنظيم أنفسهم ليتجنبوا الانزلاق بصورة جماعية.

ومن ثم يتسنى لنا فهم السبب في كون نهاية رئاسة جورج دابليو بوش أقل إثارة للشفقة عما كنا نعتقد، فالرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة

لم يشذ للأسف عن القاعدة التي نددت بها مرارًا في هذا الكتاب والتي تقتضي بألا يعمل الرئيس الأمريكي بصورة جادة على حل المشكلة الإسرائيلية-الفلسطينية سوى في العام الأخير من ولايته الثانية، بينما يعرف الجميع الحل بدءًا بتوني بلير بوصفه المبعوث الخاص للجنة الرباعية للشرق الأوسط، وللوصول إلى الحل يتعين بل ويكفي أن تضع الولايات المتحدة وزنها كله في الميزان، وقدم المؤتمر الذي دعي لعقده في آنابوليس (مريلاند) في ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٧، ميزة دفع المفاوضات في وجود السعودية وسوريا، وهذه البداية تبدو هشة للغاية بداهة بسبب ضعف سياسة الأبطال الأساسيين: جورج بوش نفسه ورئيس الوزراء إيهود أولمرت الذي كان يقترب من ترك منصبه ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي لا يسيطر سوى على جزء من أراضيه، وظلت الصعوبات خطيرة، ويشكل رفض الأمريكيين المستمر للحوار مع حماس خطأ سياسيًا كبيرًا، ويؤدى استمرار الاحتلال الإسرائيلي إلى وضع على أرض الواقع من شأنه أن يجعل إنشاء دولة فلسطينية مستحيلاً، وفضلاً عن ذلك لا يبدو أي طرف مستعدًا لحل توفيقي حول مسألة القدس.

وعلى الرغم من كل شيء تغير شيء مهم خلال السنوات الأخيرة؛ ففي الولايات المتحدة بدا واضحًا أنه دون حل عادل للمشكلة الإسرائيلية-الفلسطينية سوف تكون إعادة إقامة التوازن في الدول التي تزدهر فيها الآن الحركات الإسلامية أمرًا مستحيلاً، وبعد ستين عامًا من إنشاء دولة إسرائيل فقد حان الوقت للانتهاء من هذه المشكلة، وفي هذه المرة يمكننا أن نأمل أن يعالج خليفة جورج دابليو بوش المشكلة منذ بداية ولايته؛ مرتكزًا إلى العمل الذي أنجز مؤخرًا، ولكن لن يكون على الأقل عديم الجدوى.

وهناك حافز آخر للشعور بالرضا يتمثل في استئناف الحوار الإسرائيلي-السوري تحت رعاية تركيا التي يرتبط بها العدوان بعلاقات طيبة، وأصبحت رؤية اتفاق السلام مرة أخرى ممكنة؛ ما قد يسمح للدولة العبرية بتحديد أفضل للمشكلة الإيرانية ولسوريا بالخروج من عزلتها وانكماشها، وهذا ما ساعدتها فرنسا فيه بدعوة بشار الأسد يوم ١٣ يوليو إلى باريس.

وبالتوازي لهاتين الحركتين سمحت وساطة قطر بتعيين رئيس لبناني بعد ثمانية أشهر من الأزمة وهو الجنرال ميشيل سليمان؛ وذلك مقابل الاعتراف بواقع حزب الله الذي يعد من الآن فصاعدًا قوة سياسية لا يمكن تجنبها في هذا البلد.

من العراق إلى باكستان

يتحدث جميع المراقبين في العراق عن نوع من التحسن على المستويين العسكري والسياسي، وأتت الاستراتيجية(١٩) التي نفذها الجنرال بتراوس Petraeus اعتبارًا من ٢٠٠٧ ثمارها بمعنى أن عدد الاعتداءات والحرائق قد انخفض بصورة ملحوظة، وأن جيشًا عراقيًا جديرًا بهذا الاسم في طريقه إلى إعادة البناء، وعلى الصعيد السياسي تأمل أغلبية الفاعلين المعنيين مباشرة بالموقف، مثل: الولايات المتحدة أو الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي أو تركيا أو الدول العربية الرئيسية الحفاظ على العراق

---

(١٩) وصفت هذه الاستراتيجية بـ "surge" وهي الاستراتيجية التي أعلنها جورج دابليو بوش في ١٠ يناير ٢٠٠٧ تبلورت عن طريق إرسال ٩٠٠٠٠ شخص إضافي، وتم التأكيد على تأمين بغداد ومسئولية القوى العراقية "التي تساعدها" القوى الأمريكية.

بوصفها دولة، وهناك العديد من الدول مستعد للإسهام ماليًا في إعادة البناء، وفي الوقت ذاته أكدت الحملة الرئاسية في الولايات المتحدة ضيق الشعب الأمريكي الذي يأمل إنهاء الاستعمار سريعًا، ويضاف إلى ذلك أن الاهتمام الأمريكي يجب أن يوجه بصورة أكبر نحو أفغانستان والأراضي الغربية في باكستان؛ حيث يتركز من الآن فصاعدًا الجزء الرئيسي من خطر الإرهاب العالمي.

ومن ثم غدت الفكرة العامة عن المناورة التي يتعين القيام بها واضحة، بيد أن صياغتها المحددة بطريقة استراتيجية وتنفيذها لا يزالان أقل وضوحًا، فعلى أي قادة يمكن أن يعتمد العراق للحفاظ على الوحدة بعيدًا عن الوجود الأمريكي؟ وينقص رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي شرعية داخلية، ورجل مثل مقتدى الصدر أكثر قربًا من السكان الشيعة ولكنه أقل ولاء بداهة إزاء الولايات المتحدة، وللحفاظ على الوحدة العراقية يتعين على السنّة أن يجدوا مكانهم؛ وأن يتخلى الأكراد عن جزء من الاستقلال الذي حصلوا عليه بالفعل، وفي الخارج يتعين أيضًا على دولة مثل الكويت قبول الواقع، وكل هذا ممكن ولكن ليس سهلاً تنفيذه، ويبدو من الصعوبة بمكان فهم كيفية نجاح مثل هذه الخطة دون مشاركة طهران بصورة خاصة، وعلى مر السنين نصل إلى الاستنتاج ذاته وهو أن أي استقرار للمنطقة في مجملها غير ممكن دون إيران التي تبدو مساعدتها ضرورية في الغرب (العراق) وكذلك في الشرق (أفغانستان)، والحق أنه في هذا الصدد تنتهي ولاية جورج دابليو بوش على شعور بعدم الثقة، فالأمر لا يتعلق فقط بأن الولايات المتحدة وإيران لم تكفّا قط عن لعب لعبة القط والفأر؛ ولكن على الرغم من إخفاق الأمريكيين في العراق؛ فإنهم تركوا دائمًا الشك يحلق حول احتمال هجوم عسكري ضد إيران مباشرة أو بناء على مبادرة إسرائيل، إن تنفيذ مثل هذه الفرضية سيفتح

بالتأكيد أبواب جهنم، ولن يتسنى لأحد التنبؤ بالنتائج التي ستكون لا محالة مأساوية، وباعتماد الفرضية المتفائلة ولكن الممكنة التي تتوصل بناء عليها واشنطن وطهران أخيرًا في بدء حوار شامل، فمما لا شك فيه أن إيران ستحصل على مزايا كبيرة مقابل تخليها المعلن والقابل للمراقبة عن الحصول على السلاح النووي، ويمكننا أن نتصور هذا التخلي مصاحبًا لتسوية النزاع الإسرائيلي – العربي، وعلى صعيد السياسة الخارجية لا يوجد أي مجال يمكن أن يكتسب أهمية تسوية هذا النزاع في بداية القرن الحادي والعشرين.

ومن الملاحظ أنه في التطورات الأخيرة توصلت دول عدة في المنطقة إلى القيام بدور إيجابي، وقد أشرت إلى تركيا فيما يتعلق بإسرائيل وسوريا، وإلى السعودية فيما يتعلق بالمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية أو إلى قطر فيما يتعلق بلبنان، وكان من الممكن أن أشير إلى الإمارات العربية المتحدة التي اكتسبت قوة شأنها شأن قطر بفضل قوة مالية ضخمة تزايدت في السنوات الأخيرة؛ بسبب اكتشافات بترولية أو غازية، وهي مستعدة لاستخدام جزء كبير من هذه القوة لصالح عدالة القضية، ويبدو من المناسب ملاحظة أن صعود إيران يشغل الدول العربية بسبب أقلياتها الشيعية؛ ولكن أظهرت جميعها حكمة عند تناول الموضوع بحذر مستبقة أكثر من غيرها أهوال حل عسكري، وفي الشرق الأوسط (بالمعنى الواسع) كما هو الحال في مناطق أخرى في العالم يتعين أن يرتكز أي تخطيط أمني إلى أساس إقليمي، وبالنسبة للموقف الذي يشغلنا يعد الالتزام والاعتدال لدول مثل التي ذكرناها أمرًا مشجعًا.

وتكتسب حالة تركيا أهمية خاصة؛ كما يدل على ذلك تاريخ القرن العشرين كله، فعلى مستوى السياسة الدولية أظهرت الحكومة "الإسلامية" التي بدأت عملها اعتبارًا من نوفمبر ٢٠٠٢ استمرارية وسلطة متميزتين، وعلى

المستوى الداخلي أدت نجاحاتها الاقتصادية والاجتماعية إلى فوزها الساحق في الانتخابات التشريعية التي عقدت في يوليو ٢٠٠٧، كما ألقت هذه النجاحات الضوء على غياب أي معارضة تتمتع بالمصداقية على المدى القصير، وما لا شك فيه أن رجب طيب أردغان "Recep Tayyip Erdogan" قد ارتكب بعض الأخطاء لا سيما فيما يتعلق بالحجاب الإسلامي، ومن ثم أظهرت المحاولات – غير المثمرة – لإفشال ترشيح عبد الله جول لرئاسة الجمهورية ثم محاولات حل حزب "AKP" ومن حظر النشاط السياسي لبعض من قادته الأساسيين من بينهم رئيس الوزراء أنه بعد مرور سبعين عامًا على وفاة مصطفى كمال لم ينفصل المجتمع التركي بصورة تامة عن ماضيه، وصرح فرنسوا فوريه "François Furet" بعد مضي قرنين على قيام الثورة الفرنسية أن "موضوع الثورة" لم "يبرد" بعد، وعلينا ألا نندهش من بقاء شيء من العهد العثماني، وعلينا تحديدا ألا نستخلص نتائج متسرعة سواء تعلق الأمر بمستقبل أوروبا أو بالإسلام السياسي، ولكن علينا إدراك الدور الكبير لهذا البلد الذي يسهم بأعماله في استقرار المنطقة الأكثر خطورة في العالم المعاصر، وعلى أي حال يتعين على الأوروبيين تعلم الحوار مع الحركات الإسلامية والاعتراف بتعدديتها.

ويحاك جزء من مستقبل الكوكب حاليًا في أفغانستان وباكستان الغربية؛ حيث تركزت ولا تزال تتركز – لأسباب لن أعود إليها – القوى الإسلامية الأكثر تدميرًا، ويعد نقص الوسائل المتوافرة في أفغانستان منذ ٢٠٠١ وبلا شك سياسة غير مناسبة، ويعد وفشل الجنرال مشرف في إقامة سلطة الحكومة المركزية الباكستانية على الولايات الشرقية مصادر كبرى للانشغال فيما يتعلق بنجاح "الحرب على الإرهاب"، وزاد التطور الداخلي لباكستان في

٢٠٠٧-٢٠٠٨ اللبس، وتراجع رئيس الدولة الذي قلت شعبيته وجرد من سلطاته تدريجيًا بل وأحرج (بعودة قضاة المحكمة الدستورية الذين قام بعزلهم) واغتيال بنازير بوتو في ديسمبر ٢٠٠٧، وتشكيل حكومة ائتلافية عاجزة ومجردة من أى رؤية متماسكة بشأن مسألة الإرهاب بعد انتخابات ١٨ فبراير ٢٠٠٨، أدت كل هذه الأمور إلى الاعتقاد بأن التصور السياسي الحالي لن يستمر طويلاً، ويتسم تاريخ باكستان القصير بتتابع الحكومات المتعسفة والأحداث الديمقراطية الملتبسة بصورة زادت أو قلت ويمكن لهذا الوضع أن يستمر، ومن وجهة نظر السياسة الدولية فإن الموضوع الرئيسي للانشغال لا يتمثل في خطر قيام سلطة ثورية تضع يدها على الأسلحة النووية كما يقال دائمًا، فالجيش لم يُصَبْ بعدوى الفيروس الإسلامي ويسهر على ذلك، وتتمثل المشكلة الحقيقية في السيطرة على مقاطعات الغرب والعلاقة مع أفغانستان، ولا يمكن أن تتم تسوية هذه المشكلة إلا إذا أصبح "المجتمع الدولي" أقل انشغالاً بالقضية العراقية؛ وإذا ما نجح في المصالحة مع إيران، وفي نهاية المطاف نعود دائمًا للنقطة ذاتها.

شبح الكساد التضخمي

بعد عشرين عامًا:

كما ذكرت مرارًا تعد الأيام التالية لسقوط حائط برلين مرحلة مباركة من وجهة النظر المادية، وتصور البعض أنهم يرون تحقيق حلم كل رجل اقتصاد سياسي؛ إذ بدأت عملية نمو مستمر دون أي كساد، وذهبت سنوات السبعينيات طي النسيان، وهى سنوات الصدمتين البتروليتين و"الكساد التضخمي" بمعنى

تعايش البطالة وارتفاع الأسعار، وخلال هذه السنوات كان كثيرون قد طالبوا بالفعل – ولكن في اتجاه معاكس – إلغاء قوانين علم الاقتصاد.

وبعد عشرين عامًا على بداية نشوة ما بعد السوفيتية؛ تتأثر آليات السوق بسبب خلل كبير، وهبت رياح الارتباك السيئة بصورة متزايدة فحركت ظلال الثلاثينيات، وفي أقل من عام تضاعف ثمن البترول اعتبارًا من مستوى جد مرتفع على المستوى التاريخي، وبالفعل ازداد مجموع أسعار المواد الأولية والمنتجات الزراعية زيادة كبيرة يمكن مقارنتها بزمن الحرب العالمية الثانية أكثر من زمن بداية السبعينيات؛ حيث اقتصرت الزيادة على عدد محدود من المواد الأولية، وبالتوازي ازداد الخلل في أسواق الصرف، وتركت الولايات المتحدة – التي لا تدخر منذ عقود وتعتمد على استيراد رءوس الأموال لخفض عجزها الداخلي – الدولار للانزلاق، وكيف لنا ألا نفكر في بداية الستينيات وفي تراخي الرؤساء جون ف. كيندي وليندون جونسون اللذين مولا حرب فيتنام بالأموال؟ فلنستبدل هذه المرة فيتنام بالعراق، وعلى أي حال لما كان الكساد لم يظهر إلا علامات مؤذنة، أصرت إدارة بوش والاحتياطي الفيدرالي على الحفاظ على نسب أرباح منخفضة ويمكن خفضها، ومن جانبه بإظهار البنك المركزي الأوروبي بشجاعة استقلاله أعطى الأولوية لمكافحة الكساد واختار سياسة رفع حذر للأسعار، وترجم التنسيق غير الكاف على جانبي الأطلنطي بارتفاع شديد لسعر اليورو وانهيار سعر الدولار، وفي الطرف الآخر من العالم أصرت الصين على رفضها لإعادة تقييم اليوان.

وفي هذه المرحلة من التحليل تفرض ملاحظتان نفسهما، بداية لا يزال التنسيق الاقتصادي للدول الكبرى غير كاف بطريقة مؤكدة، بينما يجب أن تؤدي زيادة الاعتماد المتبادل - الذي تتسم به العولمة - إلى دعم هذا التنسيق، والملاحظة الثانية تتمثل في أنه باستثناء الأحداث الجماعية الأكثر مأساوية فإن ذاكرة الشعوب تكون قصيرة بصفة خاصة في المجال الاقتصادي، ولا يزال الألمان يتذكرون التضخم الكبير الذي تلا الحرب العالمية الأولى؛ ولهذا السبب ينتظرون أن يتصرف البنك المركزي الأوروبي على غرار البنك المركزي الألماني، ويظهرون نوعًا من الحنين للمارك الألماني، ولكن في فرنسا - وبطريقة نمطية - من الذي يتذكر الارتفاع الحاد للأسعار في السبعينيات؟ من الذي يتذكر في بداية التسعينيات اقتراب نسبة الفائدة من ١٠%؟ ويتمثل أحد أقوى الدروس وأكثرها استدامة من تعاليم فريدمان "Milton Friedman" - أحد أكبر الاقتصاديين في القرن العشرين - في أن التضخم يعد دائمًا وفي كل مكان ظاهرة نقدية، اتركوا نسب الفائدة ونمو الكتلة النقدية وستجذبون داخل دوامة تصاعدية، ويتمثل الخطر اليوم في أن الارتفاع الأولي للأسعار الذي يحدث بصورة أساسية بسبب نمو آسيا؛ ينعكس على الرواتب دون أن تقف السياسة النقدية في مواجهة هذا الارتفاع، وكذلك في أننا نفضل السهولات على المدى القصير للتضخم عن محن الإصلاحات الهيكلية.

جنون الأسواق المالية:

تتسم المسائل التي تحدثت عنها للتو بالتقليدية من حيث الجوهر، والأمر الجديد الذي من المحتمل أن يكون أكثر خطورة في بداية القرن

الحادي والعشرين يتمثل في الأزمة التي انفجرت بسبب قضية الرهونات العقارية التي ما تلبث أن تزداد في خطورتها، وفي الأصل كان الأمر يتعلق بأن التقدم التقني الذي سمحت به الرياضيات والحواسيب والمنتجات المالية ذات المحتوى غير المحدد بطريقة واضحة، أو التي لا يمكن تتبعها قد تضاعفت، وتقوم أيديولوجية الخروج على القواعد بالباقي، وتتمثل النتيجة في خلل تشغيلي لا يتسم بالهامشية بل أساسي للأسواق لا سيما فيما بين المصارف بما أننا نجد أنفسنا في موقف لا معقول؛ حيث يكتظ بعض المصارف بالسيولة بينما يظل غيره مفتقرة إليها، دون إمكانية إعطاء عرض للطلب، وفي المملكة المتحدة أدى "اختناق" بنك نورثون روك "Northern Rock" في خريف ٢٠٠٧ – على الرغم من رد فعل بنك إنجلترا – إلى مشاهد مثل طوابير العملاء لسحب أموالهم لم نرها منذ ١٩٢٩ والتي كنا نعتقد أنها اختفت تمامًا، ومرت الشهور ولم تتم استعادة الثقة بطريقة أساسية، حتى إن نجحت البنوك المركزية في تجاوز الصعوبات بصورة يومية، والكونجرس الأمريكي مدعو في منتصف يوليو ٢٠٠٨ للتصويت بعجالة على تشريع لإنقاذ المنشآت المالية التي ستعلن إفلاسها عن نهاية النظام المالي بأسره.

وعلى غرار الشئون السياسية يسهل تخيل سيناريوهات كارثية مما يشكل أيضًا أحد سبل أحداثها؛ وذلك وفقًا للآلية التي توصف بـــ"النبوءة ذاتية التحقق"، وإذا ما وزنا الأمر بصورة دقيقة لاستخلصنا أن السبب الرئيسي للدورات الاقتصادية يتمثل في أن فترات الامتداد تولد الكثير من الإفراط وتهيئ عدم المبالاة، ويظهر الخلل إن عاجلاً أو آجلاً، والحق أن الطبيعة

البشرية لا تؤمن بالحكمة القائلة "الوقاية أفضل من العلاج"، ولا تغير الخطابات المعاصرة حول مبدأ الوقاية أي شيء في الأمر، وكل شيء يحدث للأسف كما لو كانت الأزمات ضرورية.

الطائرة دون طيار:

لا يمكن للكوكب فقط الاستمرار في الاكتفاء – في كل المجالات – بحوكمة رجعية، ويمكن لزيادة سرعة التاريخ والعولمة أن يتوقفا كما حدث في بداية القرن العشرين ولكن مقابل تكلفة لا يمكن تصورها، ويعد التنسيق المدعم بين الأقطار الرئيسية للكوكب ضرورة مطلقة وعاجلة ويؤدى غياب هذا التنسيق إلى حدوث تفرع بصورة عاجلة كما يقدم التاريخ الطبيعي (تحولات مناخية وصدمات ...إلخ) أمثلة عدة لذلك، ويستشعر المواطنون – على الأقل من لا يتّبعون مذهبًا بعينه – بأن الكوكب غير محكوم وأن الطائرة دون طيار، وهذا لا يعني أن الدول ليس لها أي دور يمكن أن تضطلع به بعد، على العكس، بيد أن هذا الدور يجب إعادة تصوره بمساعدة الفاعلين الاقتصاديين والخبراء انطلاقًا من إثبات حالة بأن غالبية المؤسسات الدولية أنشأت في النصف الأول من القرن العشرين وتطورت تطورًا محدودًا، بينما تبدو المؤسسات التي أنشأت مؤخرًا متصلبة بالفعل، وهكذا نجد أن مجموعة الثمانية التي أنشأت خلال فترة رئاسة الرئيس فاليري جيسكار ديستان عام ١٩٧٥ غير متكيفة بصورة مزدوجة؛ من ناحية بسبب تكوينها ومن ناحية أخرى بسبب نقص مصداقيتها: بيانات مبهمة (عن الطاقة على سبيل المثال)، التزامات لا يتم الوفاء بها (إزاء إفريقيا بطريقة نمطية).

وليس من اليسير أن نتنبأ في ٢٠٠٨ بتطور القرن الحادي والعشرين عما كان الأمر فيما يتعلق بتصور الحربين العالميتين وآثارهما في عام ١٩٠٨ أو تصور ظاهرة مثل الإنترنت، ولا يمكن لنا اليوم أن نتحدث إلا عن أمر مؤكد وهو أنه في غياب تكيف جذري وسريع للحوكمة على مستوى الكوكب، سوف تصبح المآسي العالمية الكبرى ممكنة مرة أخرى بل ومحتملة.

الخاتمة

اتسم القرن العشرون بسقوط الإمبراطوريات، مثل الإمبراطورية العثمانية والإمبراطوريات الوسطى والإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية وأخيرًا الإمبراطورية الروسية، وبينما أخذت الإمبراطوريات الأولى وقتًا يتفاوت طولاً أو قِصَرًا في السقوط سقطت الإمبراطورية الروسية – على غرار أبراج نيويورك – فجأة؛ مما أدى إلى تدمير النظام الدولي في مجمله، وكثيرًا ما أفضت حركات الاستقلال عن الاستعمار في القرن الماضي (تعد الهند استثناء واضحًا) إلى نظم استبدادية وأحيانًا شمولية، تأسست في بداية الأمر على مزيج من الاشتراكية والشيوعية، ومن ثم على أيديولوجيات أوروبية نضجت في القرن التاسع عشر، وفي نهاية القرن العشرين فقط ظهرت أنظمة أو مجموعات ترتكز إلى أيديولوجيات غير أوروبية تغذي أهدافًا ثورية إزاء العالم الغربي وما وراءه، وهكذا تشعر كل من روسيا والصين بالتهديد في يومنا هذا.

والاتحاد السوفيتي الذي اعتمدت عليه مجموعة كبيرة من الدول حديثة الاستقلال؛ لم يقوَ على الاستمرار بعد عجزه عن التكيف مع ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشكل بهذه الصورة السبب الرئيسي لموجة العولمة الجديدة، وتضخمت هذه الموجة في نهاية القرن لتلعب برأس الرأسماليين والعديد من قادة الكوكب خلال التسعينيات، بيد أن أسطورة "نهاية

التاريخ" انتهت بسرعة، ولم تقضِ العولمة على التباعدات الأيديولوجية أو على الأزمات المالية، ويتعين على الدول في مجملها قبول عدم تجانس النظم السياسية القوية التي تعد أفضل من تضاعف "شبه الدول" بمعنى الأراضي غير المحكومة أو المحكومة بطريقة سيئة، على ألا يحمل عدم التجانس هذا علامة الإمبريالية أو روح الثورة، ويفسر هذا التوجه المقترن بالميكانيكا الطبيعية لعلاقات القوى؛ ظهور نظام دولي جديد متعدد الأقطاب متباين وشامل، ويمتلك مثل هذا النظام قدرة حقيقية للبقاء ولكنه يكون غير ثابت بطريقة محتملة، وكل تجمع متباين يكون معرضًا لخطر الانكسار ليولد ائتلافات معادية لبعضها البعض ما يؤدي إلى حروب أو بصورة عامة إلى مواقف ليست في مصلحة الإنسانية في مجملها، ولهذا كانت مسائل العولمة مسيطرة على هذا الكتاب.

ومن وجهة النظر تلك لم يتسم العقدان اللذان يليان سقوط الأنظمة الشيوعية في أوروبا بالازدهار، ويبدو التدهور واضحًا في الجزء الأكبر من الشرق الأوسط (بمعناه الواسع)، ولا يبدو الموقف مُرضيًا في أوروبا، ويرجع العنف في تفكيك يوغوسلافيا بصورة كبيرة إلى أحادية الجانب التي اتسمت بها مبادرات، مثل الاعتراف باستقلال كرواتيا وسلوفينيا أو في يومنا هذا استقلال كوسوفا، وتم اتخاذ قرار حرب ١٩٩٩ ضد ميلوسوفيتش دون الأمم المتحدة، وخارج أوروبا شنت حرب عام ٢٠٠٣ ضد صدام حسين خارج نطاق الشرعية، وبصورة عامة لم تؤخذ الفكرة الأساسية التي تقول بأن كل مشكلة مهمة يجب أن تجد حلاً في إطار إقليمي مناسب بعين الاعتبار إلا نادرًا في العالم، وتعد كوريا الشمالية استثناء مهمًا؛ بيد أن الولايات

المتحدة لم تصل إلى هذا الحد إزاء العراق، وتراجعت تعددية الأطراف، وسريعًا ما راحت التجربة المحدودة ولكن الواقعية لمراقبة الأسلحة والأمن الجماعي لزمن الحرب الباردة طي النسيان، بينما هناك الكثير من المزايا التي يمكن الاستفادة منها في يومنا هذا من الوصف الجديد، وضعف الإطار القانوني لمحاربة الانتشار النووي، ولا يتم التعامل مع المشكلات التي تهم الإنسانية بأسرها في مجالات البيئة أو الصحة على سبيل المثال بطريقة جادة، وفي مجال الاقتصاد لا تتكيف أساليب الحكم مع زيادة الاعتماد المتبادل، ويشهد على ذلك من بين أمثلة أخرى انزلاق المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وغياب أي إطار في مجال الاستثمارات ونقص تنسيق السياسات النقدية.

ومنذ نصف قرن يطبق الاتحاد الأوروبي بطريقة حادة وواقعية تجربة تقاسم السيادة، ومن اللافت للنظر أن دولاً مثل فرنسا أو ألمانيا التزمت طواعية في هذه التجربة، وفي العالم المعاصر يفترض بقاء العولمة والحفاظ على مزاياها قبول القوى الرئيسية فكرة المسئولية المشتركة في القضايا الكونية الكبرى؛ ومن ثم قبول مفهوم السيادة المشتركة، ويُظهر سلوك الولايات المتحدة وكذلك بقية أقطاب النظام الدولي مثل الصين أو الهند أو روسيا على العكس مدى تقدم الاتحاد الأوروبي – على الرغم من تسويفاته – في مجال الحكم الرشيد.

وتم تحديد الأسئلة التي ستسيطر على بداية القرن الحادي والعشرين، ويجب أن تتضمن أسئلة الدول التي ترفض المنطق الثوري الضرورة الملحة لتنظيمها بصورة أفضل حتى يتم تقديم الإجابات العادلة والصحيحة لها.

المؤلف فى سطور:

تييرى دو مونبريال

خبير وباحث فى الاقتصاد والعلاقات الدولية، أول مدير لـ "المركز الفرنسى للتحليلات والتوقعات" التابع لوزارة الخارجية الفرنسية (CAP) والمدير المؤسس للمعهد الفرنسى للعلاقات الدولية (IFRI) الذى يصدر مجلة "السياسة الخرجية" ومنذ عام ١٩٧٩ كتب تقريرًا سنويًا بعنوان (RAMSES) اختصارا (التقرير السنوى عن النظام الاقتصادى والاستراتييات). عضو اللجنة المنظمة لمؤتمرات "bilderberg" والرئيس المؤسس للمؤتمر العالمى للسياسات العامة "World Policy".

المترجمة فى سطور:

منى جلال فرحات

المؤهلات العلمية

- دبلوم الترجمة التحريرية من المدرسة العليا للمترجمين الشفهيين والتحريريين جامعة السوربون الجديدة باريس- فرنسا.
- ماجستير الترجمة الفورية والتحريرية بدرجة امتياز كلية الألسن جامعة عين شمس.
- دكتوراه الترجمة بدرجة امتياز مع مرتبة الشرف الأولى من كلية الألسن جامعة عين شمس.
- مترجمة فورية لدى العديد من الهيئات الوطنية والدولية.

المساهمات العلمية

- المشاركة في ترجمة بعض الكتب الصادرة عن المجلس الأعلى للثقافة بالتعاون مع المركز الثقافي الفرنسي بالقاهرة، ومنها:
  - جامعة كل المعارف.
  - مستقبل العمل في المؤسسات الكبرى.
  - الهجرة و مفهومها.
  - الدليل الإلكتروني للمتاحف المصرية (وزارة الثقافة).
  - مخطوطة مقالة في النقرس للرازي (مكتبة الإسكندرية).

- ترجمة كتاب "مسح احتياجات الدعم في مجال الابتكار، وخاصة في مجال الصناعة في منطقة البحر المتوسط" الصادر عن البرنامج الأورومتوسطي للابتكار والتكنولوجيا التابع للاتحاد الأوروبي.

مها مصطفى الباشا إبراهيم

المؤهلات العلمية:

- ليسانس اللغة الفرنسية كلية الألسن- جامعة عين شمس عام ٢٠٠٣ بتقدير جيد جدًا مع مرتبة الشرف.
- ماجستير اللغة الفرنسية في تخصص علم المصطلح الحاسوبي بتقدير ممتاز مع توصية بطبع الرسالة ونشرها على نفقة جامعة عين شمس عام ٢٠٠٩.
- مُسجِلة لدرجة دكتوراه الألسن في تخصص علم المصطلح الحاسوبي.
- حاليًا مُدرس مساعد بقسم اللغة الفرنسية- كلية الألسن- جامعة عين شمس.

المساهمات العلمية:

- المشاركة في تصميم قاعدة بيانات لإدارة فرق العمل في الترجمة التخصصية.
- جار العمل في ترجمة كتاب (علم المصطلح: المبادئ والتقنيات) للمركز القومي للترجمة.

أمـــل الصبان

- حصلت على ليسانس اللغة الفرنسية من كلية الألسن جامعة عين شمس، بتقدير جيد جدًا مع مرتبة الشرف فى مايو عام ١٩٨٢ .
- وفى مايو ١٩٨٥ حصلت على دبلوم الترجمة التحريرية والفورية المعادل للماجستير، كلية الألسن جامعة عين شمس، بتقدير جيد جداً.
- وفى فبراير ١٩٩١ حصلت على دكتوراه في اللغة الفرنسية والترجمة، كلية الألسن جامعة عين شمس، بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى.
- وتعمل أستاذًا بقسم اللغة الفرنسية، كلية الألسن، جامعة عين شمس.

ومن أعمالها المنشورة فى مجال الترجمة

أ- الكتب:

- الجمهورية العالمية للآداب – باسكال كازانوفا، المشروع القومى للترجمة – ٢٠٠٢.
- الولع الفرنسى بمصر من الحلم إلى المشروع – أحمد يوسف، المشروع القومى للترجمة – ٢٠٠٣.
- بونابرت فى الشرق الإسلامى (القاهرة – المقهور) – أحمد يوسف. المشروع القومى للترجمة – ٢٠٠٥.
- ذكريات مصر الجديدة – إعداد وتنفيذ المركز الفرنسى للثقافة والتعاون التابع لسفارة فرنسا ٢٠٠٥.

- رحالة وكتاب مصريون إلى فرنسا فى القرن التاسع عشر – د. أنور لوقا، مؤسسة البابطين – الكويت – ٢٠٠٦ (الجزء الثانى من الكتاب).

ب- القواميس والموسوعات:

- الاشتراك فى تأليف " معجم المصطلحات السياسية والمؤتمرات" غرفة رفاعة- كلية الألسن- ٢٠٠١
- الاشتراك فى ترجمة قاموس "كلمات" دار نشر إلييس، الفصل الخامس: الإعلام والاتصالات، الفصل الرابع عشر: التجارة.
- موسوعة جامعة كل المعارف – الجزء الثالث: ما المجتمع؟

الباب الخامس: إنتاج الثروات وانتقالها: أبعاد الاقتصاد المعروفة بدرجة كبرت أو صغرت، المشروع القومى للترجمة – ٢٠٠٥.

- موسوعة جامعة كل المعارف – الجزء الثانى: ما الإنسانى؟

نصف الباب الخامس: التغذية والطهو والمصانع، المشروع القومى للترجمة – ٢٠٠٥.

ج- مراجعة ترجمة روايات:

- لله الأمر – لأحمد وكوروما، ترجمة: ثريا إقبال. المشروع القومى للترجمة – ٢٠٠٥.
- فاديت الصغيرة – جورج صاند، ترجمة: دينا مندور. المشروع القومى للترجمة – ٢٠٠٨.

داليا محمد السيد الطوخى

حصلت على ماجستير الألسن فى الترجمة التحريرية والفورية، ثم على دكتوراه الألسن فى اللغة الفرنسية عن دراسة نقدية لترجمة كتاب "الكلمات" لجون بول سارتر .. وتشغل حاليًا منصب أستاذ مساعد بقسم اللغة الفرنسية – كلية الألسن، ولها العديد من الأعمال فى مجالات متنوعة: سياسية وعلمية وأدبية وتاريخية منها: ترجمة كتاب "الخديعة المرعبة" لتييرى ميسان عام ٢٠٠٢، كتاب "الإرهاب الغربى" ٢٠٠٤، المشاركة فى ترجمة التقرير السنوى للمجلس القومى لحقوق الإنسان ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، كتاب "علم الحروف فى الإسلام" لبيير لورى ٢٠٠٦، كتاب "تعبير الرؤيا فى الإسلام" ٢٠٠٧، كتاب "أمراض ضغط الدم" لبيير لوران (تحت الطبع) كتاب "أمراض الشيخوخة" لجاك بروست (تحت الطبع)، ترجمة ثلاث مقدمات لكتاب "الملل والنحل" للشهرستانى، والمشاركة فى ترجمة كتاب "السان سمونيون فى مصر".